

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية
والعائلية – دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور صالح صالح

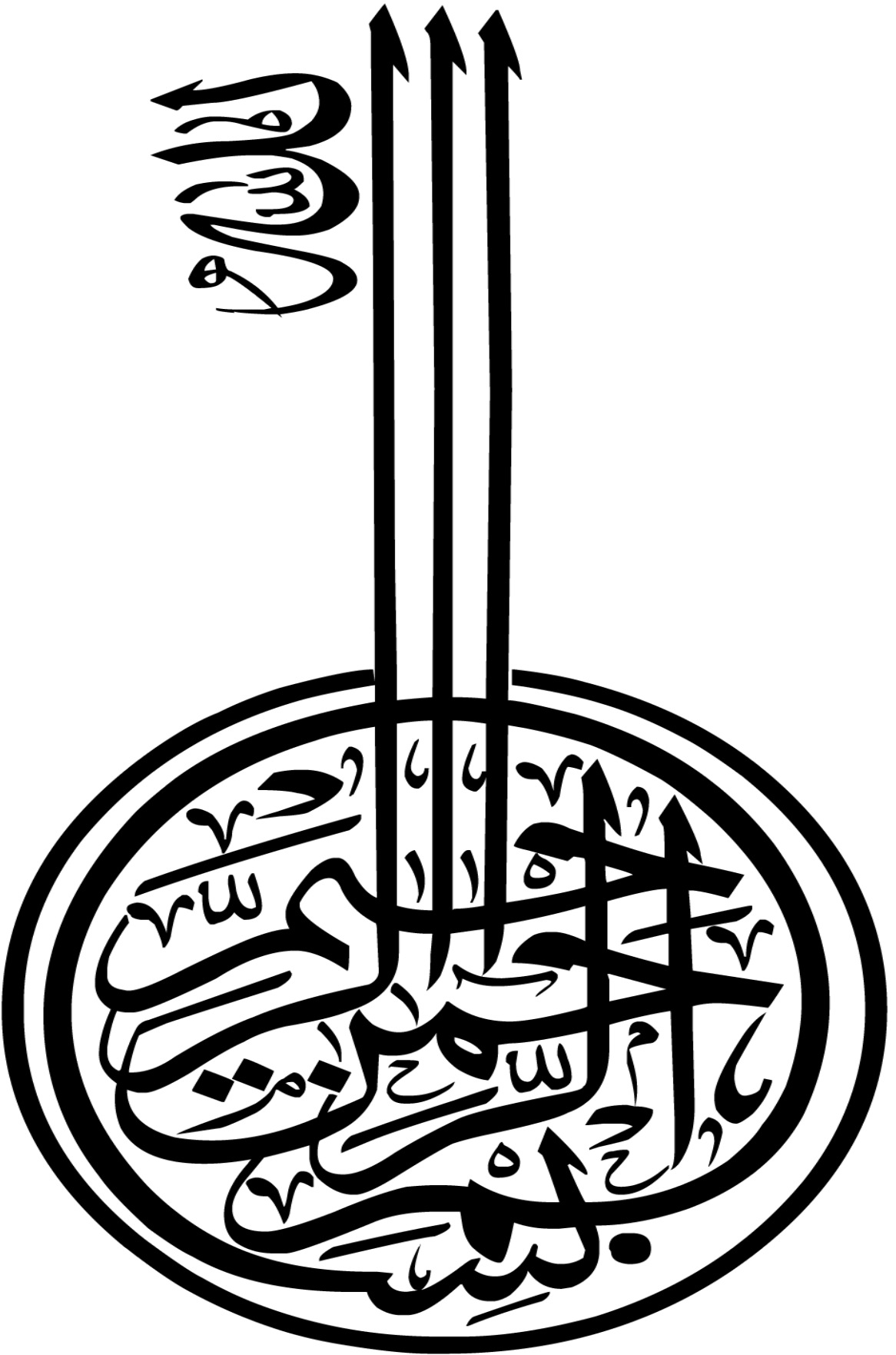
من إعداد:

محنان صبرينة

لجنة المناقشة

جامعة سطيف 1	رئيسا	ساعد	أ.د. بن فرحات
جامعة سطيف 1	مشرفا ومقرا	صالح	أ.د. صالح
جامعة سطيف 1	مناقشا	شوقي	د. بورقية
جامعة بسكرة	مناقشا	الغالي	د. بن براهيم
جامعة باتنة 1	مناقشا	علاوة	د. خلوط

السنة الجامعية 2017-2018



أفراد

أهدي هذا العمل المتواضع لوالدي، عباس ونبيلة، "العلم لا حدود له،
والتعلم لا ينتهي"

ربياني على هذه المبادئ، فشكرا لهما على دعمهما وجهدهما
وإسراهما.

- إلى أخي وأختي وزوجي
- إلى أحبائي وأطفالي وليد ياسين إسلام مريم
- إلى كل أفراد عائلة محنان وعقبة وحامدي الشريف وخياطة
وفرحاتي
- إلى روح كل من غادرنا ولم يعد معنا "رحمهم الله"
- إلى من كن أصحابي وحبيباتي طيلة هذه السنوات
- إلى كل من علمني حرفا وتمنى لي خيرا
- إلى كل أساتذة وعمال جامعة فرحات عباس سطيف
- إلى كل من ساندني ودعمني لأكمل هذا العمل على خير وجه

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أحمد الله على أن من على من علم متواضع وألمني القوة لإعداد هذه الأطروحة، وأدعو الخالق أن يعلمني ما ينفعني وينفعني بما علمني.

أتقدم بعبارات الشكر للمشرف على هذه الأطروحة الاستاذ صالح صلي، وأدعو العلي القدير أن يتقبل منكم القليل والكثير، وأن يثبتكم على الدرب ويعينكم على الخير الميسر، وأشركم على ملاحظاتكم القيمة. تقديرا لكم ولشخصيتكم القديرة أتقدم بكل احتراماتي.

تقديرا وعرفانا على المجهودات المبذولة في خدمة العلم والتعليم الجامعي بالجزائر، ولتقييم هذا العمل المتواضع أتقدم بشكري وأدعوا الرحمان أن يجزيكم خيرا ما جزا به عباده، الى الاستاذ بن فرحات ساعر.

شكرا يا سليمة قوم كروم **** وصيلة نفس هو توفيقكم الامثال

لنا الشهادة شكرا واحتراما *** حقق لكم المولى جل الامال

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أحمد الله على أن من على من علم متواضع وألمني القوة لإعداد هذه الأطروحة، وأدعو الخالق أن يعلمني ما ينفعني وينفعني بما علمني.

أتقدم بعبارات الشكر للمشرف على هذه الأطروحة الأستاذ صالح صلي، وأدعو العلي القدير أن يتقبل منكم القليل والكثير، وأن يثبتكم على الدرب ويعينكم على الخير الميسر، وأشركم على ملاحظاتكم القيمة. تقديرا لكم ولشخصيتكم القديرة أتقدم بكل احتراماتي.

تقديرا وعرفانا على المجهودات المبذولة في خدمة العلم والتعليم الجامعي بالجزائر، ولتقييم هذا العمل المتواضع أتقدم بشكري وأدعوا الرحمن أن يجزيكم خيرا ما جزا به عباده، الى الأستاذ بورقة شقي.

شكرا يا سليمة قوم كروم **** وصيلة نفس هو توفيك الامثال

لنا الشهادة شكرا واحتراما *** حقق لكم المولى جل الامال

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أحمد الله على أن من على من علم متواضع وألمني القوة لإعداد هذه الأطروحة، وأدعو الخالق أن يعلمني ما ينفعني وينفعني بما علمني.

أتقدم بعبارات الشكر للمشرف على هذه الأطروحة الأستاذ صالح صلي، وأدعو العلي القدير أن يتقبل منكم القليل والكثير، وأن يثبتكم على الدرب ويعينكم على الخير الميسر، وأشكركم على ملاحظاتكم القيمة. تقديرا لكم ولشخصيتكم القديرة أتقدم بكل احتراماتي.

تقديرا وعرفانا على المجهودات المبذولة في خدمة العلم والتعليم الجامعي بالجزائر، ولتقييم هذا العمل المتواضع أتقدم بشكري وأدعوا الرحمن أن يجزيكم خيرا ما جزا به عباده، الى الأستاذ بن براهيم الغالي.

شكرا يا سليمة قوم كروم **** وصيلة نفس هو توفيقكم الامثال

لنا الشهادة شكرا واحتراما *** حقق لكم المولى جل الامال

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أحمد الله على أن من على من علم متواضع وأهمني القوة لإعداد هذه الأطروحة، وأدعو الخالق أن يعلمني ما ينفعني وينفعني بما علمني.

أتقدم بعبارات الشكر للمشرف على هذه الأطروحة الأستاذ صالح صلي، وأدعو العلي القدير أن يتقبل منكم القليل والكثير، وأن يثبتكم على الدرب ويعينكم على الخير الميسر، وأشركم على ملاحظاتكم القيمة. تقديرا لكم ولشخصيتكم القديرة أتقدم بكل احتراماتي.

تقديرا وعرفانا على المجهودات المبذولة في خدمة العلم والتعليم الجامعي بالجزائر، ولتقييم هذا العمل المتواضع أتقدم بشكري وأدعوا الرحمان أن يجزيكم خيرا ما جزا به عباده، الى الأستاذ خلوط علولة.

شكرا يا سليمة قوم كروم **** وصيلة نفس هو توفيقكم الامثال

لنا الشهادة شكرا واحتراما *** حقق لكم المولى جل الامال

المقدمة

المقدمة:

نظرا للآثار السلبية التي تنتج عن ظاهرة الفقر، وبعدها إستعانت الدول بالعديد من الأدوات والسياسات من أجل القضاء عليها وتقليصها الى أن أغلبها فشلت في تحقيق أهدافها. ومن خلال تجربة محمد يونس وبنك غرامين ببنغلادش تبين أن التمويل المصغر أداة فعالة لتنمية المشاريع الفردية والعائلية . ونظرا لدورها في تنمية الاقتصاد ومحاربة آفة الفقر، ومن خلال تجارب الدول والحكومات التي إنتهجت سياسة تنمية ودعم المشاريع الفردية والعائلية، والنجاح الذي حققته في تنمية اقتصادها، عبر الاعتماد على الصناعات التقليدية والحرفية، وخفض معدلات الفقر، وتمكنها من تحفيز إنتاج المرأة الماكثة في البيت وتشجيعها على إنشاء مشاريعها.

ومن خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، وبعدها تمكنت هذه المؤسسات من توضيح دورها الفعال في محاربة الفقر وتمويل المشاريع الفردية والعائلية عبر قروض مصغرة، وما ميز هذه التجارب أنها تمكنت من جذب رؤوس الأموال والاستثمارات، لأن معظم التجارب بينت أن الفقراء يسددون ديونهم في آجالها بالإضافة الى الفائدة، وذلك مع غياب الضمانات المادية. وعلى الرغم من النتائج التي حققتها مؤسسات التمويل المصغر في تمويل الفقراء، إلا أنها واجهتها العديد من الانتقادات، ومن أهمها أنها تستبعد أفقر الفقراء.

ولما كان للتمويل المصغر من فوائد ومنافع على المجتمعات التي تنشط فيها مؤسسات التمويل المصغر، لأنها ساهمت في توفير الخدمات المالية للمستبعدين من النظام المالي التقليدي، وما يميز خدماتها المالية هي ملاءمتها مع إحتياجات الفقراء، وذات توجه اجتماعي. ونشير إلى أن مؤسسات التمويل المصغر لها توجه إجتماعي مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الاقتصادية لضمان ديمومتها، وهذا ما يميزها على نظيراتها من مؤسسات التمويل التقليدية من بنوك.

وتقدم مؤسسات التمويل المصغر للفئات الفقيرة والنشيطين اقتصاديا العديد من الخدمات المالية، وتتمثل في قروض مصغرة وحسابات إيداعية وتحويلات، ولعل من أهم ما يمكن تقديمه لمشروع عائلي وفردى هو إستمرار عملية تمويله بشرط أن يتم تسديد القرض المحصل بكامل أقساطه. بالإضافة إلى أن أغلب الفقراء المسلمين لا يتعاملون مع مؤسسات التمويل المصغر القائمة على الربا، ويهدف تغطية إحتياجاتهم التمويلية وإنشاء مشاريع عائلية وفردية، أنشأت مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر، التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية. وما يميزها على نظيراتها من مؤسسات التمويل المصغر أنها تمكن الفقراء

المسلمين من الحصول على خدمات تمويلية، لا تتعارض من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أنها تملك مجموعة متنوعة من المنتجات المالية؛ خاصة في مجال التمويل. وما يزيد من فرص نجاح المشاريع الممولة، إمكانية ملائمة الصيغ التمويلية مع حاجاتهم.

1- إشكالية البحث:

انتشرت في الآونة الأخيرة مؤسسات التمويل المصغر حول العالم، وساهمت التسهيلات والإعانات التي وفرتها حكومات هذه الدول من انتشارها. ويعود هذا الإهتمام للدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في محاربة الفقر عن طريق توفير التمويل، ومتابعة المشاريع الفردية والعائلية. وبفضل خدمات التمويل المصغر التي تتمثل في قروض مصغرة وتأمين مصغر وإدخار للمشاريع العائلية والفردية؛ التي مكنت العديد من الأسر والنساء المالكات في البيت من تحسين مستوى معيشتهم، وتوفير العديد من أساسيات الحياة لعائلاتهم وأطفالهن. وتعتبر المشاريع الفردية والعائلية وسيلة أساسية لتحفيز التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير مناصب شغل تتميز بالاستقرار، وتساهم في تنمية صادرات الدولة من منتجات تقليدية وحرفية.

إكتسبت مؤسسات التمويل المصغر أهمية ومكانة على مستوى الساحة العالمية وبين المؤسسات المالية، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي. وعبر دراسة نماذج مؤسسات التمويل المصغر المنتشرة حول العالم؛ نجد أن هناك مؤسسات قد حققت استقلالية مالية كاملة، وإستغنت عن مساعدات الجهات المالية، وأصبحت لها مصداقية تمكنها من الإقراض من البنوك بأسعار فائدة جد منخفضة، ولعل أحسن مثال هو بنك ركيات إندونيسيا. إلا أن مؤسسات التمويل المصغر مازالت تواجهها العديد من العراقيل والعواقب من بينها غياب الإطار التشريعي الخاص بطبيعة نشاطها، وغياب هيئة مالية مسؤولة على مراقبة نشاطها والحد من التجاوزات، وحماية المستفيدين وسوق التمويل المصغر.

وبالإضافة الى أن العديد من الدراسات توجه إنتقادات لمؤسسات التمويل المصغر على أنها تتعامل مع الافراد القريبين من حد الفقر؛ وتستبعد الفقراء وأفقر الفقراء، وتقرض بأسعار فائدة جد مرتفعة مقارنة بنظيراتها من البنوك، وهذا ما يتخالف مع مبادئ التمويل المصغر.

ومن خلال عملنا هذا سنحاول مناقشة وتحليل الإشكالية الأساسية التالية:

كيف يمكن تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية بالاقتصاد الجزائري؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسة الى الأسئلة الفرعية التالية:

- أ- ما هو دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية وتطوير المشاريع الفردية والعائلية في الجزائر؟
- ب- ما هو دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية وتطوير المشاريع الفردية والعائلية في إندونيسيا؟

2- فرضيات البحث:

تقوم دراستنا لتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية على فرضية أساسية، وسنحاول عبر بحثنا إثبات صحتها أو نفيها، وتتمثل فيما يلي:

تساهم مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية

وتتفرع الفرضية الرئيسة الى فرضيتين هما:

- أ- تساهم مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية في الاقتصاد الإندونيسي
- ب- تساهم مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري

3- أهداف البحث:

يبتغي هذا البحث تبيان آلية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية. بمعنى معرفة الآليات المؤدية الى:

- أ- تحديد أهمية المشاريع الفردية والعائلية؛
- ب- توضيح دور منتجات التمويل المصغر في محاربة الفقر، وتوضيح نقاط قوتها وضعفها؛
- ج- إقتراح منتجات تتلاءم والطبيعة الجغرافية والثقافية والاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري على ظل التجربة الإندونيسية؛
- د- دراسة التجربة الإندونيسية في مجال التمويل المصغر، ومحاولة أقلمتها عبر فتح فروع لها بالجزائر؛
- هـ- إبراز دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري؛

- و- تعالج الدراسة طريقة تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية في الإقتصاد الجزائري على ظل تجربة التمويل المصغر في إندونيسيا؛
- ز- تبين الدراسة أهمية التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، عبر توفير الخدمات المالية للفئات المهمشة من النظام المالي التقليدي، وخاصة المرأة الماكثة في البيت؛
- ح- توضح الدراسة أهمية التمويل الإسلامي المصغر في توفير التمويل والخدمات المالية للمسلمين الفقراء النشطين إقتصاديا؛
- ط- تقترح الدراسة استراتيجية لتطوير نشاط التمويل المصغر في الجزائر، مما قد يساهم في تنمية المشاريع الفردية والعائلية وتنمية الاقتصاد.

4- أهمية البحث:

- تكمن أهمية الموضوع في مناقشة دور مؤسسات التمويل المصغر التي إستعانت بها العديد من الحكومات لمحاربة الفقر وتنمية الاقتصاد عبر دعم المشاريع الفردية والعائلية، وفيما يلي سنذكر أهمية الدراسة:
- أ- معالجة موضوع تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، ولكون معظمها تعاني من مشكل التمويل والدليل على ذلك شبه إنعدام مؤسسات التمويل المصغر ومؤسسات التمويل الإسلامي المصغر بالسوق الجزائرية؛
- ب- كما تكمن أهمية الدراسة في ضرورة معالجة إشكالية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية ؛
- ج- عدم تلاؤم منتجات مؤسسات التمويل المصغر مع إحتياجات المشاريع الفردية والعائلية؛
- د- غياب آليات تطوير منتجات مؤسسات التمويل المصغر؛ وقلة عملية التنسيق بين ما تقدمه مؤسسات التمويل المصغر من خدمات مالية وغير مالية وإحتياجات المشاريع الفردية والعائلية؛
- هـ- وتكمن أهمية الدراسة في المقارنة بين التجربة الإندونيسية الرائدة، والتجربة الجزائرية البعيدة كل البعد عن سوق التمويل المصغر.

5- منهج الدراسة:

الدراسة تتعلق بتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، وتقوم على المقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، ومعالجة الموضوع، والإحاطة به سيتم التطرق للجانب النظري والميداني المتعلق بمفاهيمه وخدماته المالية. وتهدف الدراسة المقارنة إلى إستخلاص مقومات نجاح التجربة الإندونيسية

ومعوقات تطور التمويل المصغر في الجزائر؛ وسنضع إستراتيجية تتلاءم مع طبيعة نشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر. بغيت الإحاطة بالموضوع أعتمد "المنهج المقارن" للجانب النظري والجانب التطبيقي، والى جانبه أستعين بالمنهج "الوصفي التحليلي" لتحديد الوضع الراهن لمؤسسات التمويل المصغر بالاقتصاد الجزائري.

6- الدراسات السابقة:

بعد عملية الإطلاع على العديد من الدراسات بمختلف اللغات الإنجليزية، الفرنسية، والعربية، تبين أن موضوع التمويل المصغر قد تم ربطه بمحاربة الفقر في الكثير من الدراسات، وموضوع المشاريع الفردية والعائلية أعتبر أداة فعالة لمحاربة الفقر؛ ووجدنا أنه لم يتم التطرق للموضوع "تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية"، وفيما يلي سنذكر أهم الدراسات:

أ- دراسة سماحي أحمد، بعنوان

Microfinance et pauvreté : Quantification de la relation sur la population de Tlemcen.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان، سنة 2009-2010: إنطلقت الدراسة من إشكالية بحث تمحورت حول هل التمويل المصغر بالجزائر وخاصة القروض المصغرة تمس فئة أفقر الفقراء، وماهي المعوقات التي تحد إستفادة هذه الفئة من خدمات التمويل المصغر بالجزائر؟، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية إستعان الباحث بمنهج empirique، ويهدف تأكيد أو نفي فرضيات البحث. ووضح الباحث أن الفرضية الأولى تقوم على أن التمويل المصغر يسمح بتحسين مدخول العائلات التي إستفادت من خدماته وبذلك تخرج من دائرة الفقر، وأما بالنسبة للفرضية الثانية فتمثلت في أن أغلب المستفيدين من القروض المصغر لا ينتمون إلى فئة الفقراء ولا فئة أفقر الفقراء. ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث توصل إلى نفي الفرضية الأولى على أن القروض المصغرة تؤثر على الفقر، وبالرغم من أن الدراسة بينت وجود تحسن في مستوى معيشة المستفيدين والدخل، لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا التحسن مثل المداخيل غير الرسمية ومداخيل من مصادر أخرى. وسمحت الدراسة من توضيح أن القروض المصغرة لا تمس أفقر الفقراء بل تمس فئة قريبة من خط الفقر؛ وفسر الباحث إستبعاد الفقراء وأفقر الفقراء من الاستفادة من القروض المصغرة خاصة صيغة إنشاء مشروع الى المساهمة الشخصية.

ب- دراسة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بعنوان " تنمية التمويل الأصغر الإسلامي " سنة 2007: قام بالدراسة مجموعة من الباحثين بهدف وضع استراتيجية لتطوير دور التمويل المصغر بالمجتمعات الإسلامية عبر فحص البيئة العامة، والتحديات التي يواجهها التمويل الإسلامي بالغ الصغر على مستويات ثلاثة: المستوى متناهي الصغر، والمستوى الأوسط، والمستوى الكلي، وتطرح مبادرات إستراتيجية كحلول لتلك التحديات.

ت- دراسة سلومه موسى يحيى بشارة، بعنوان "التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان"، أطروحة دكتوراه، سنة 2014: إهتم الباحث بدراسة العلاقة الموجودة بين الفقر والتمويل المصغر في السودان، وبحث في هذا الموضوع من جانب مدى جدوى السقوف المصرفية التي فرضها بنك السودان على البنوك التجارية في محاربة الفقر. وإستخلصت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين وجود الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل المصغر والقطاعات الممولة، وهذا يعني أن سياسات التمويل المعدة لها أثر إقتصادي وإجتماعي ملموس على القطاعات المستهدفة، وذلك لأن التمويل الأصغر يؤثر إيجابيا على القطاعات الممولة. وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المبالغ المخصصة للتمويل المصغر من طرف بنك السودان وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. وأكدت الدراسة على وجود علاقة بين تسييل المشروع على المستفيدين من القروض المصغر والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

ث- دراسة شادى محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، بعنوان "دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع"، أطروحة دكتوراه، سنة 2017: تطرقت إلى العلاقة الموجودة بين تمويل المشاريع الصغيرة وتنمية المجتمع والفرد، وعالج الباحث إشكالية دور مؤسسات التمويل الأصغر لإنشاء الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحرفية في المجتمع؟، وما هو أثر سياستها واستراتيجيتها في برامج التنمية الشاملة المتكاملة بالنسبة للفرد والمجتمع ككل وخاصة في المناطق الريفية، والعشوائية، وسكان المقابر نموذجاً لتلك البرامج التنموية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها هو أن المؤشرات الكمية والنوعية للدراسة تشير إلى أن التمويل المصغر للمشروعات الصغيرة يلعب دوراً مهماً في تنمية المجتمع والفرد، لما يساهم في تنمية جوانب عديدة ومختلفة أهمها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، التعليمية، الصحية، الدينية، الثقافية، البيئية، الادارية والنفسية. وأثبتت الدراسة إلى أن الأثر يختلف من فرد إلى آخر، وأن هذا الإختلاف ليس جوهرياً،

حيث أن جميع أفراد مجتمع الدراسة إستفادوا إيجابيا بدرجات متفاوتة من التمويل الأصغر لمشروعاتهم الصغيرة. وأوضحت الدراسة إلى أن أهمية المشاريع الصغيرة في التنمية وخصوصا في مجالات محاربة الفقر، والعمل على الحد منه، والمساهمة في العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات السكان، فأثرها يتوزع بين الريف والحضر، والإناث والذكور، وبين الشباب والكهول، وبين المتعلمين، وبين الفقراء، ومتوسطي الدخل.

ج- دراسة **Goulet Gaylord**، بعنوان "**La Microfinance en Indonésie**"،

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يجيب على إشكالية في هل يمكن اعتبار التمويل المصغر الأداة المثلى لتطوير الاقتصاد خاصة الدول النامية مثل إندونيسيا، بتوفير التمويل والدعم للفئات الفقيرة من المجتمع؟، بالإضافة إلى أن الباحث كان يهدف من خلال البحث معرفة ماهي الآثار التي تحققها مؤسسات التمويل المصغر على الأفراد الممولين وعائلاتهم والاقتصاد. واعتمد الباحث في دراسته الميدانية على توزيع الاستمارات على 81 من المستفيدين من خدمة مؤسسة تمويل **vision fund** بجاكرتا، ومن خلال دراسته الميدانية توصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن نشاط مؤسسات التمويل المصغر أثار إيجابية على المجتمع والاقتصاد الإندونيسي، لأن القروض المصغرة التي يحصل عليها الأفراد تختلف كل الاختلاف على الصدقة، فهي تسمح بإنشاء مشاريع وتنميتها مما يمنح الأفراد دخلا يتميز بالديمومة والنمو ويخرجهم من دائرة الحاجة إلى الكفاف، بالإضافة إلى أن آثار التمويلات تظهر على أفراد العائلة وخاصة الأطفال بمزاوتهم الدراسة بعد أن كانوا لا يتابعونها، ومن أهم الفئات التي تتحسن وضعيتها الاجتماعية ومكانتها في المجتمع هن النساء المستفيدات، بعدما كن مستبعدات من النظام الاجتماعي والاقتصادي أصبحت لهن مكانة في المجتمع وتأثير. وتشير الدراسة أن للتمويل المصغر عيوب، وقد تحدث تجاوزات وانحرافات. ويعتبر التمويل المصغر أحسن وسيلة اقتصادية اجتماعية تنشط حاليا عبر كامل دول العالم، وتعتبر أداة جد فعالة وتساهم في تنمية الجمع والاقتصاد الإندونيسي.

ح- دراسة **بن طيرش عطاء الله** بعنوان **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في**

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، سنة 2017: ناقشت هذه الأطروحة إشكالية هل تتوافق صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الخارجية؟، ومن أجل الإحاطة بهذه الإشكالية فرض الباحث ستة فرضيات، تتجسد الأولى في

أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تملك مزايا نسبية في الأسواق الخارجية، والثانية يمكن تحويل المزايا النسبية الساكنة والظرفية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والثالثة تعزز الريادة في التكلفة من الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والرابعة تعزز الجودة من الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الخامسة تعزز الجودة من الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والأخيرة تعزز سرعة الإستجابة من الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إعتد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة الموضوع ومناقشة الفرضيات وتبيان مدى قبولها من رفضها. وبعد الدراسة الإستبانية التي إعتدت عليها الدراسة، ومن بين أهم ما إستخلصت إليه الدراسة أنها أكدت الفرضية الأولى والثانية ونفت الفرضية الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها أن تركز الصادرات في الأسواق الخارجية حسب المنتج، في سوق واحد على الأغلب مثل منتج التمور الذي يتركز في فرنسا، وبغية تنوع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية، وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما لهذه الأخيرة من قدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية ومرونتها مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

7- خطة البحث:

يهدف دراسة موضوع "تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية"، والإحاطة بإشكالية البحث المطروحة، ونفي أو تأكيد صحة فرضيات البحث، قسم البحث إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة شاملة وتليها خاتمة شاملة، جاءت كما يلي:

- الفصل الأول خصص لدراسة المشاريع الفردية والعائلية، وذلك بتحديد مفهومها ومبادئها وخصائصها، وتوضيح أهميتها في تنمية الاقتصاد ودورها في محاربة الفقر.
- الفصل الثاني تطرقنا فيه لتحديد مفهوم التمويل المصغر، وأهميته ومبادئه وخصائصه، وحاولنا تحديد دور التمويل المصغر في محاربة الفقر من خلال ذكر مجموعة من الدراسات.
- الفصل الثالث من خلاله حاولنا توضيح دور مؤسسات وهيئات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية في التجربة الجزائرية والتجربة الإندونيسية، عبر التطرق لمفهوم مؤسسات وهيئات

التمويل المصغر، تم قمنا بعرض الدور الذي يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تلعبه في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، وأخيرا تطرقنا لتجربة التمويل المصغر في كل من الجزائر وإندونيسيا.

- **الفصل الرابع** وتطرقنا فيه الى استراتيجية تطوير دور التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، وذلك بتحديد فرص وتحديات سوق التمويل المصغر بالجزائر، وسطرنا الاستراتيجية في ثلاث نقاط أساسية تمثلت في وضع إطار تشريع يحفز إنشاء سوق تمويل مصغر، وتطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ودعم عملية تسويق منتجات المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل المصغر.

الفصل الاول:

مفهوم المشاريع العائلية والفردية

وخصائصها ودورها في مكافحة الفقر

الفصل الأول: مفهوم المشاريع الفردية والعائلية وخصائصها ودورها في مكافحة الفقر

تعد المشاريع الفردية والعائلية أداة فعالة لتنمية الاقتصاد ومحاربة الفقر، عبر التنمية الاجتماعية. وبالرغم من الأهمية البالغة التي تلعبها المشاريع الفردية والعائلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنها تواجهها العديد من العراقيل، وخاصة إشكالية الحصول على التمويلات من البنوك والمؤسسات المالية. وأولى رجال الفكر والاقتصاد اهتمام بالمؤسسات الصغيرة منذ القرن السابع عشر مستمدين أفكارهم من نظرية المنظمين، وظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم اقتصاد الدول النامية والمتقدمة، بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة المشاكل التي قد تواجهها، وسرعة تأقلمها مع التحولات التي قد يعرفها اقتصاد الدول، والقدرة الكبيرة على البقاء والمنافسة. ونتيجة لخصائص المؤسسات الصغيرة تغيرت نظرة الحكومات وأولت أهمية بها، ونظرا للدور الذي تلعبه في توسيع الاقتصاد وتنوعه، ومن خلال المباحث التالية سنقدم تعريف للفقر، تعريف للمشاريع الفردية والعائلية وتوضيح الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم الفقر والمشاريع الفردية والعائلية

المبحث الثاني: المشاريع الفردية والعائلية ودورها في مكافحة الفقر

المبحث الأول:

مفهوم الفقر والمشاريع الفردية والعائلية

تعددت مفاهيم الفقر، وما يميزها هو أنها تحمل نفس الأهداف والمعاني في طياتها. ومن أجل تحديد مفهوم الفقر لا بد من التطرق إلى مدى انتشاره في المناطق المختلفة حيث تعد ظاهرة الفقر من بين أخطر الآفات الاجتماعية التي تمس كل المجتمعات المتطورة والناشئة ولكن بدرجات متفاوتة، ومن أجل محاربتها والتخفيف من معدلات الفقر انتهجت الحكومات العديد من الإجراءات والبرامج من أجل توفير خدمات ومساعدات للفئات الفقيرة، لإخراجهم من دائرة الحاجة إلى الاستقلالية وإمكانية تلبية احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية من أكل وملبس ومسكن. وقد حارب الإسلام الفقر حيث خصص جزءا من مال الأغنياء للفقراء والمساكين ويتمثل في الزكاة، وستتطرق لمفهوم الفقر من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه

المطلب الثاني: مفهوم المشاريع العائلية والفردية

المطلب الأول: مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه

تعددت تعريفات الفقر بتعدد المدارس والمذاهب، وتهدف عملية تحديد تعريف دقيق لظاهرة الفقر هو معرفة أسبابها وتحديد الفئات الفقيرة من أجل وضع حلول وسبل لمعالجتها، بالإضافة إلى أنه تم ابتكار مؤشرات تسهل عملية تحديد معدلات الفقر في المجتمعات والمناطق، وفيما يلي سنذكر أهم التعريفات ومؤشرات قياسه.

أولاً: مفهوم الفقر

لتحديد مفهوم الفقر وإعطاء صورة شاملة على الفقراء، سنتطرق لأهم تعريفات الفقر فيما يلي:

1. **التعريف الأول:** الفقر يأتي نتيجة للأوضاع المزرية التي يعيش فيها الفرد وعائلته حيث "يدل الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم"¹.
2. **التعريف الثاني:** يعرف الفقر في الجزائر وفقاً لتعريف وزارة التضامن "بتعريف الفقراء على أنهم الفئة التي ليس لديها دخل نقدي وهم فئة المعوقين بنسبة 100% والأشخاص البطالين. وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عرف الفقر أنه حالة أفراد أو جماعة، تعرف نقصاً في الموارد المتوفرة، وتدنياً في المكانة الاجتماعية، وحالة من الإقصاء المادي والثقافي ومن نمط الحياة"².
3. **التعريف الثالث:** عرف الفقر في المجتمعات منذ القدم وجل المجتمعات عانت من ظاهرة الفقر وحاولت معالجتها، ويعد الفقر "ظاهرة إنسانية اهتمت بها الديانات السماوية والأنظمة الاقتصادية الوضعية، وهو حالة من الحرمان المادي، الذي يعاني منه الإنسان وتتجلى مظاهره في عدم تحقيق حاجيات الإنسان الضرورية ورغباته في الحياة الدنيا، وما يترتب على ذلك من آثار أفرزت أغلب الاختلالات الاجتماعية والسياسية"³.

¹قويدر قورين حاج، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الجزائر، جوان 2014، ص 4.

²قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 2، 3.

³محمد خير حسن محمد، مفهوم الفقر وآليات علاجه في النظم الإسلامية والرأسمالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.

4. التعريف الرابع: الفقر يتجاوز الحرمان المادي والمستويات المنخفضة من الصحة والتعليم، بل يشمل "العجز عن التأثير على القرارات التي تؤثر على حياة المرء، وسوء المعاملة من جانب مؤسسات الدولة، والعقبات التي تختلقها الحواجز والعادات الاجتماعية، كلها أيضا من أبعاد سوء الحال. من هذه الأبعاد أيضا التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة، والكوارث الطبيعية، والمرض، والعنف الشخصي. ويؤدي هذا المفهوم الأوسع للفقر إلى فهم أعمق لأسبابه وإلى نطاق أوسع من الإجراءات لشن الحرب عليه"¹.

5. التعريف الخامس: من الناحية شرعية "الفقير هو الذي لا يملك قوت عامه، وأما المسكين هو الذي لا يملك قوة يومه؛ وعرف الحنفية الفقير هو الذي لا يملك شيئا دون النصاب الشرعي للزكاة. أما الشافعي وحنبل والمالكي الفقير هو الذي لا يملك كفاية السنة"²

تعددت تعريفات الفقر واختلفت باختلاف المذاهب الاقتصادية والتوجهات، ولكنها تشترك كلها بأن الفقر يقصد به الحرمان من أبسط أساسيات الحياة من أكل وملبس ومسكن، بالإضافة إلى أن الفقراء تعتبر فرصهم لإنشاء مشروع أو إيجاد مناصب عمل جد منخفضة وقد تكون في بعض الحالات معدومة. ومن أجل مساعدتهم وتخفيض معدلات الفقر وضعت سياسات ومناهج خاصة لمحاربة الفقر ومساعدة الفئات الفقيرة من توفير دخل يسمح بالعيش الكريم.

ثانياً: تقسيمات ومؤشرات قياس الفقر

لمعرفة معدلات الفقر لا بد من الاعتماد على مؤشرات تساهم في تحديده، فوفقاً لتقرير البنك الدولي لسنة 2016 " فإن عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفض إلى 10% من سكان العام، ولكن مازال مئات الملايين من البشر يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد في اليوم وهو المستوى المرجعي الحالي للفقر المدقع"³. ويهدف البنك الدولي للوصول إلى نسبة 3% من الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع مع حلول 2030. ومن أجل تحديد المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس الفقر، سنتطرق لتقسيمات الفقر ومؤشرات قياس الفقر.

¹البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2000/ 2001: شن هجوم على الفقر، البنك الدولي، 2001، ص29.

²

³البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2016، مجموعة البنك الدولي، 2016، ص11.

1. تقسيمات الفقر: تختلف عملية تقسيم الفقراء باختلاف الاتجاهات الاقتصادية، وسوف تقتصر دراستنا في

تقسيمات الفقر على الخطوط التي تعتمد عليها الجزائر لتقسيم الفقراء، نشير إلى أن " الجزائر تعتمد على المقاربة النقدية في تحديد خط الفقر، حيث يمكنها التمييز بين العتبات التالية:

أ. **خط الفقر الغذائي (الفقر المدقع):** يحسب خط الفقر الغذائي على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجيات الغذائية الضرورية الدنيا.

ب. **خط الفقر المطلق:** وهو يتأثر بأسعار المواد الأساسية الاستهلاكية وبالقدرة الشرائية للعملة.

ت. **خط الفقر الأدنى (عتبة الفقر العام):** يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى، لتضاف إلى خط الفقر الغذائي لتحصل على خط الفقر الأدنى "1.

ث. **خط الفقر الدولي:** وهو خط الفقر الذي يحدد البنك الدولي، وتقوم على أساسه المقارنات الدولية.

ج. **خط الفقر الأعلى:** " يأخذ هذا الخط في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى "2.

2. مؤشرات قياس الفقر: تتيح عملية قياس الفقر العديد من المزايا للحكومات والمنظمات وللجنة الفقيرة، فتساهم

في تحديد مدى استهداف برامج مكافحة الفقر الفئات المعنية وفعاليتها. وتوجد العديد من مؤشرات قياس مستوى الفقر وهذه الأخيرة تسمح بتحديد الأهداف والإستراتيجيات، وفيما يلي سنتطرق لمؤشر الفقر الناجم عن الدخل ومؤشر التعليم والصحة.

أ. **الفقر الناجم عن الدخل:** " يعتمد على مسح الدخل والإنفاق الأسري، وأصبح هذا النهج هو الوسيلة المثلى

للتحليل الكمي للفقر وخطاب السياسات المتعلقة به. ولهذا النهج نقاط قوة متعددة. ونظرا لأنه يعتمد على

عينات لها طابع نموذجي وطني، فهو يسهل الاستنتاجات المتعلقة بظروف الفقر وتطوره على الصعيد الوطني "3.

وتقوم عملية قياس الفقر على أساس الدخل على عنصر أساسي ويتمثل في خط الفقر " وهو الخط الفاصل

الحاسم في الدخل أو الاستهلاك الذي يعتبر الفرد أو الأسرة التي تقع تحته فقراء. وخطوط الفقر القابلة للمقارنة

دوليا تفيد في التوصل إلى الإجماليات العالمية بشأن الفقر. وهي من ناحية المبدأ تختبر القدرة على شراء سلة من

¹قويدري كمال، مرجع سبق ذكره، ص3.

²مرجع سابق.

³البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص16.

السلع متماثلة تقريبا في كل أنحاء العالم"¹. ووفقا لمحمد يونس أن تعريف الفقر لا بد أن يكون مرتبطا بالدخل، فعلى أساس الدخل تتم عملية تقسيم الفقراء، ويكون كل مستوى أشمل من الآخر.

ب. **مؤشرات الصحة والتعليم:** " لقياس الحرمان من حيث بعدي الصحة والتعليم تراث طويلا يمكن إرجاعه إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين، ومن خلال دراستهم للعلاقة بين الفقر والصحة والتعليم تراث طويلا يمكن إرجاعه إلى الوفيات هو أفضل أداة لقياس الفروق في الحالة البدنية للناس"²، فمن خلال الدراسات التي أجريت على فئة الفقراء وجد أن معدلات وفيات الأطفال الرضع يتزايد مقارنة بالفئة الغنية. وبالنسبة لمؤشر التعليم فهو يعتمد على معرفة نسبة المتدربين للفئة العمرية التي يتوجب عليها الذهاب إلى المدرسة. وبالرغم من وجود العديد من المؤشرات التي تحاول تحديد عدد الفقراء إلى أنها لا تتلاءم مع كل المجتمعات فهي تختلف نتائجها من منطقة إلى أخرى.

المطلب الثاني: مفهوم المشاريع الفردية والعائلية

تصنف المشاريع الفردية والعائلية ضمن المؤسسات الصغيرة والمصغرة، لذلك سنعتمد في تصنيف وتعريف المشاريع الفردية والعائلية على تصنيفات وتعريفات هذه الأخيرة. وفيما يلي سنحدد معايير تصنيفها وتعريفها من الجزائر وإندونيسيا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، فيما يلي:

أولاً: معايير تصنيف المشاريع الفردية والعائلية

تنقسم معايير تصنيف المشاريع الفردية والعائلية إلى مجموعتين أساسيتين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية، وهي نفس المعايير المعمول بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها في وضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين:

أ. **المؤشرات التقنية والاقتصادية:** وتضم فئة المؤشرات التقنية والاقتصادية مجموعة من المعايير التي تعتمد على عدد العمال وحجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

¹مرجع سابق، ص 18.

²مرجع سابق.

- **عدد العمال:** " يعتمد على عدد العمال في المؤسسة من خلال وضع حد أدنى وحد أعلى لحجم العمالة للفرقة ما بين المؤسسات "1، وبالرغم من المزايا المختلفة لهذا المؤشر، إلا أنه يؤخذ عليه عدم التعبير عن حقيقة حجم المؤسسة بسبب اختلاف معامل (رأس المال / العمل) بين مختلف المؤسسات إذ أننا نجد في بعض الأحيان استثمارات ضخمة تحتاج إلى كثافة رأس المال وقلة العمالة وقد نجد العكس.

- **حجم الإنتاج :** " حسب هذا المعيار تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية إنتاجها من حيث الكمية نظرا لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم، ويلقى هذا المؤشر عدة صعوبات من بينها عدم صلاحيته في حالة المؤسسات التي تنتج عدة منتجات لصعوبة الجمع العيني "2.

- **الطاقة الإنتاجية :** " يكون هذا المؤشر فعالا في المؤسسات ذات الإنتاج الموحد كصناعة السكر والإسمنت ولكن في بعض الصناعات كالنسيج، حيث تتعدد أشكال المنتجات فإن الطاقة العينية لا تعتبر مقياسا دقيقا للحجم "3.

ب. **المؤشرات النقدية:** وأهمها رأس مال المستثمر، ووفقا لهذا المعيار تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا لم يتجاوز رأس مالها حدا معيناً، وقد اقتصر تطبيق هذا المعيار في الغالب على رأس المال الثابت دون المتغير لعدم تمتع هذا الأخير بالثبات النسبي، ويختلف الحد الأقصى لرأس المال من دولة لأخرى تبعا لدرجة النمو ومدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، فلقد يختلف هذا الحد داخل الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر "4.

2. **المعايير النوعية:** يعتمد تصنيف المؤسسات الصغيرة إلى جانب المعايير الكمية إلى المعايير النوعية، والتي تتعدد وتختلف باختلاف المناطق، ومن بينها:

- **معيار الملكية:** يعتبر من المعايير النوعية الهامة حيث نجد ملكية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعود في الغالب إلى القطاع الخاص في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال.

- **الاستقلالية والمسؤولية:** " بالتمتع في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير و المشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي يتولى

1. طارق محمد عبد السلام سالوس، حاضنات الأعمال، دار النهضة، الإسكندرية، 2005، ص34.

2. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المحلية، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1998، ص20 :

3. نفس المرجع السابق، ص21.

4. طارق محمد عبد السلام سالوس، نفس المرجع السابق، ص34.

اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير وفي العمل"¹.

– **الحصة السوقية:** تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها وإمكانيتها وضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصته السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات والسوق.

– **محلية النشاط:** " يقتصر نشاط المؤسسة الصغيرة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه وألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج"².

بعد التطرق لمعايير التصنيف فيما يلي، نذكر أهم تصنيفات للمشاريع الفردية والعائلية، ونوضح أنها تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: تعريف المشاريع الفردية والعائلية

قبل التطرق لتعريف المشاريع الفردية والعائلية، يجب التطرق لتصنيفها فهي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة، ومن خلال ما يلي سنتطرق إلى تصنيف المشروعات الفردية والعائلية وتعريفها.

1. تصنيف المشاريع الفردية والعائلية: يوجد العديد من التصنيفات وذلك لتعدد المعايير، وضمن دراسة

المرتبطة بالمشاريع الفردية والعائلية سنولي اهتماما بالتصنيف النوعي للمؤسسات الصغيرة. وهو كالتالي:

أ. **الصناعات المنزلية الأسرية:** "يقوم بها أفراد الأسرة أو العائلة في المكان الذي يقيمون به، وذلك بقصد إنتاج السلع باستخدام الأدوات التقليدية أو الأدوات الحديثة.

ب. **الصناعات الحرفية والبيئية:** وتتم في مصانع صغيرة تتميز بطابعها البيئي أو الحرفي وتعتمد على المهارات اليدوية للعمال مثل صناعة الأحذية والأثاث.

¹دوميس مراد، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28 ماي 2003، ص 4.

²رابح خوني، حساني رقية " آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25 ، 28 ماي 2003 حول تمويل المشروعات الصغيرة - والمتوسطة في الاقتصاديات المغربية، مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2004 ، ص 898

ت. **الصناعات الصغيرة الحديثة:** وهي تستخدم المعدات ووسائل الإنتاج الحديثة مثل الصناعات التي تقام في المدن " 1.

2. **تعريف المشاريع الفردية والعائلية:** يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، وتتبع احتياجات دراستنا سنقتصر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعريف المشرع الجزائري وتعريف إندونيسيا.

أ. **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا:** قام المشرع الجزائري بوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا عبر القانون التوجيهي 01-18 من أجل تسهيل عملية تصنيف المؤسسات وإحصائها، وعدل المشرع الجزائري تعريف المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا بالقانون التوجيهي 17-02. وفيما يلي سنذكر التعريفين وفقا للقانونين التوجيهيين ونذكر الاختلاف الذي طرأ على معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة جدا وفقا للقانون التوجيهي 01-18:** حدد المشرع الجزائري

تعريفا للمؤسسات الصغيرة بالقانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77، وذلك أنه مهما كانت طبيعتها القانونية هي كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات وتعرف بـ:

- تشغل من 1 إلى 49 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 200 مليون دج و إيراداتها السنوية أقل من 100 مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 ٪ فما أكثر، من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة.

وقسم القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة، ومن خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح معايير التصنيف:

¹شادي محمد عبد الباقي، دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الزراعة، مصر، 2017، ص 265، 266.

جدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر.

الإيرادات السنوية (مليون دج)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	عدد العمال (عامل)	المعايير الصف
أكثر من 10	أقل من 20	من 1 إلى 09	مؤسسة مصغرة
أقل من 100	أقل من 200	من 10 إلى 49	مؤسسة صغيرة

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 عدد 77، المادة 6، 7.

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة جدا وفقا للقانون التوجيهي 17-02: عرفت المؤسسات الصغيرة

والصغيرة جدا وفقا للقانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 02. عرف المؤسسة الصغيرة والصغيرة جدا مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات بـ:

- تشغل من 1 إلى 49 شخصا.
 - رقم أعمالها السنوي أقل من 400 مليون دينار جزائري، وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري.
 - تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية حيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ويعتقد القانون التوجيهي 17-02 وضعت معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا كما يلي:

جدول رقم 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر.

الإيرادات السنوية (مليون دج)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	عدد العمال (عامل)	المعايير الصف
أكثر من 20	أقل من 40	من 1 إلى 09	مؤسسة صغيرة جدا
أقل من 200	أقل من 400	من 10 إلى 49	مؤسسة صغيرة

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017 عدد 02، المادة 10، 9.

من خلال ملاحظة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من القانون التوجيهي 18-01 و 17-02 نجد أن الاختلاف الجوهرى كان في رقم الأعمال السنوي والإيرادات السنوية، حيث تم مضاعفة الحد

الأقصى لكليهما، فانتقل الأول من 200 مليون دينار جزائري إلى 400 مليون دينار جزائري والثاني من 100 مليون دينار جزائري إلى 200 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وأما ما يخص المؤسسات الصغيرة جدا فانتقل الأول من 20 مليون دينار جزائري إلى 40 مليون دينار جزائري والثاني انتقل من 10 مليون دينار جزائري إلى 20 مليون دينار جزائري. وهذا التعديل يفتح المجال أمام المزيد من المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا للحصول على الدعم من الجهات الداعمة والأدوات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

ب. تعريف إندونيسيا للمؤسسات الصغيرة: تلعب المؤسسات الصغيرة " دورا أساسيا في تطوير الاقتصاد الإندونيسي لقدرتها على خلق قيمة مضافة مرتفعة، بالإضافة إلى أنها تساهم في إنشاء مناصب شغل، وتحسن مستويات معيشة الأفراد وتقلل من حدة الفقر. ووفقا للإحصائيات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإندونيسيا أنشأت ما يقارب 14 مليون منصب شغل خلال 2012، وهذا ما يمثل من 12% إلى 13% من إجمالي اليد العاملة. ونظرا للدور الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة غير الصناعية، والتي لا تنشط في مجال البتروكيماويات أن تلعبه في تنمية الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغيرة الحرفية. ومن أجل الاستفادة من المؤسسات الصغيرة التي تنشط في الاقتصاد الإندونيسي قامت الحكومة الإندونيسية بحملة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 28 لعام 2008 تحدد السياسة الوطنية لمجال الصناعة. ووفقا لتقسيم المشرع الإندونيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد 7 أنواع تتمثل في الصناعات الغذائية، وصناعة الملح، والزيوت الأساسية، والأحجار الكريمة والمجوهرات، والفخار، والفن، والخياطة. وتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ضمن قانون رقم 20 لعام 2008، أنها كل النشاطات الاقتصادية الإنتاجية، التي يقوم بها الأفراد أو المجموعات ولا تملكها المؤسسات الكبيرة، وليست تابعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى مؤسسة متوسطة أو كبيرة " ¹.

¹SofyanIndriet al, op.cit. , p188.

المبحث الثاني:

المشاريع الفردية والعائلية ودورها في مكافحة الفقر

تعتبر المشروعات الفردية والعائلية وحدة إنتاجية ذات دور فعال في توفير مناصب الشغل، نظرا لسهولة إنشائها وبساطة تركيبتها. ويعتبر الفقر من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور آفات إجتماعية من سرقة ورشوة وانتشار المخدرات والرذيلة....، من أجل هذه الأسباب تسعى الحكومات والمنظمات العالمية إيجاد وإبتكار آليات وتقنيات لإخراج الافراد من الفقر، ولتوفر لهم قوت يومهم الذي يمكنهم من تغطية حاجياتهم الأساسية وبعض الكمليات.

ونظرا لخصائص وميزات المشاريع العائلية والفردية، هل يمكن إعتبارها أداة فعالة لمحاربة الفقر؟، ومن خلال هذا المبحث سنحاول توضيح مدى فعالية المشروعات الفردية والعائلية في مكافحة الفقر من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر

المطلب الثاني: دور المشاريع الفردية والعائلية في محاربة الفقر

المطلب الأول:

واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر

تصنف المشاريع الفردية والعائلية ضمن المؤسسات الصغيرة والمصغرة في العديد من التعريفات، ولمعرفة واقع قطاع المشاريع الفردية والعائلية في الجزائر سنتطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تطرقنا إليه حيث عرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها تلك المؤسسة التي تنشط في مجال إنتاج السلع والخدمات، وعدد عمالها لا يزيد عن 9 عمال ورقم أعمالها أقل من 40 مليون دينار جزائري وإيراداتها أكثر من 20 مليون دينار جزائري. وفيما يلي سنتطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال توضيح نموها عبر العديد من الإحصائيات.

أولاً: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر

يتميز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن 97% من المؤسسات هي مؤسسات مصغرة وفقاً لإحصائيات السداسي الأول لعام 2017 انطلاقة من 2001، وهذا ما يدل على هيمنة وسيطرة طابع المؤسسات المصغرة على باقي المؤسسات الصغيرة، وعدد المؤسسات المنشأة مليون و60 ألف و289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ومنها مليون و35 ألف و891 مؤسسة صغيرة، وهذا التصنيف كان وفق عدد العمال (أقل من 10 عمال). وانطلاقاً من هذه التركيبة سندمج المؤسسات المصغرة في تسمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهيمنتها. ومن خلال الجدول التالي سنحدد نمو المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الجزائري:

جدول رقم 3: نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003 إلى 2017.

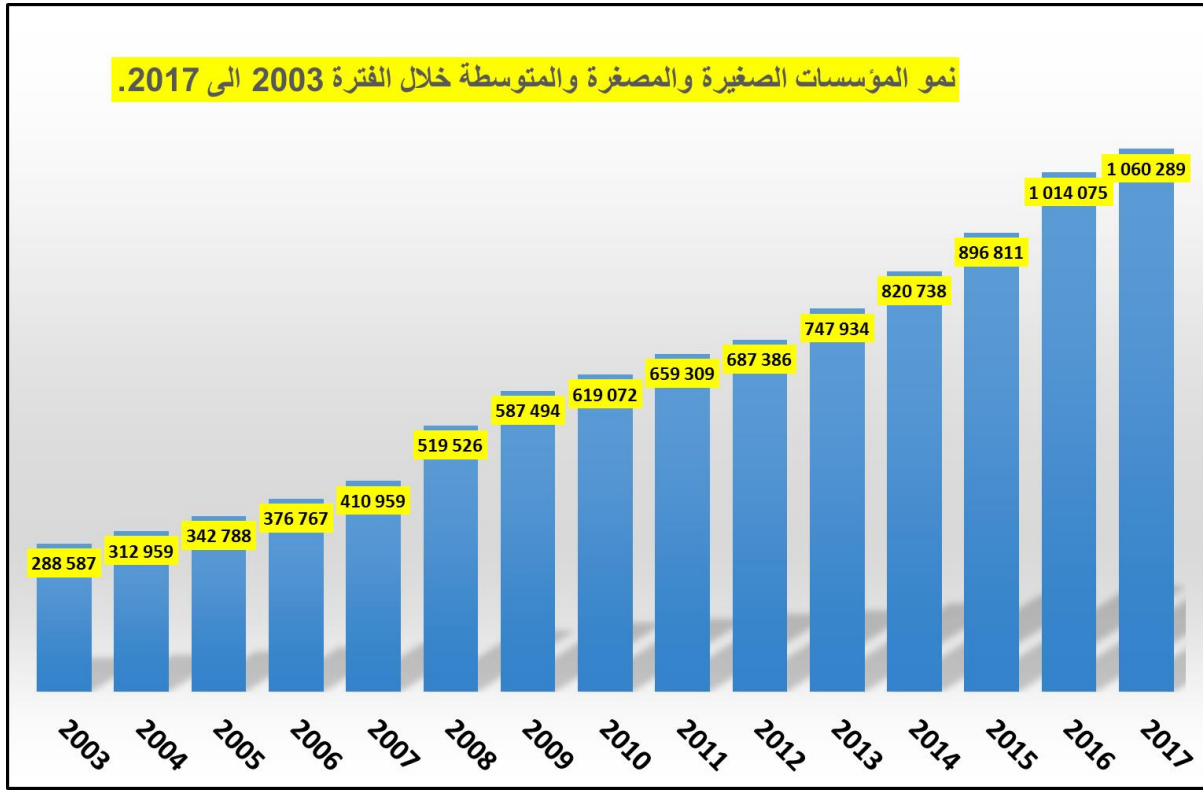
المجموع	المؤسسات المتوسطة		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة		نوع المؤسسات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
288587	/	/	/	/	/	/	2003
312959	/	/	/	/	/	/	2004
342788	/	/	/	/	/	/	2005
376767	/	/	/	/	/	/	2006
410959	/	/	/	/	/	/	2007
519526	/	/	/	/	/	/	2008
587494	/	/	/	/	/	/	2009
619072	/	/	/	/	/	/	2010
659309	/	/	/	/	/	/	2011
687386	/	/	/	/	/	/	2012
747934	/	/	/	/	/	/	2013
820738	/	/	/	/	/	/	2014
896811	0,5%	4 484	3,0%	26 904	96,5%	865 423	2015
1014075	0,3%	3 042	2,7%	27 380	97,0%	983 653	2016
1060289	0,3%	3 196	2,0%	21 202	97,7%	1 035 891	2017

المصدر: بن طيرش عطا الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص 192.

Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information.

من خلال ملاحظة الجدول نجد أن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع عرف مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تمتد من 2001 إلى 2014 التي اعتمدت فيه الجهات المعنية بإحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها على أساس النوع على معيارين أساسيين وهي المؤسسات التابعة للقطاع الخاص والمؤسسات التابعة للقطاع العام، وضمن كل نوع نجد المؤسسات المعنوية والمؤسسات الفردية والصناعات الحرفية والتقليدية. والمرحلة الثانية تمتد من عام 2015 إلى يومنا هذا، اعتمد في إحصاء وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال، وصنفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات صغيرة جدا ومؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة.

شكل رقم 01: نمو المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة خلال الفترة 2003 إلى 2017.



المصدر: من إعداد الطالبة، إيمادا على معطيات جدول رقم 03.

وفيما يخص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها تعرف تزايد مستمر، حيث قدر عددها عام 2003 بـ 288 ألف مؤسسة وتزايد عددها عام 2015 إلى 896 ألف وجل هذه المؤسسات تابعة للقطاع الخاص، وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدل على أن سياسة الحكومة الجزائرية في دعمها وتطورها قد أتت بثمارها. ونجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوز مليون مؤسسة عام 2016، فقدر عددها عام 2017 بمليون و60 ألف مؤسسة، وتشكل بنسبة 97.7% من مؤسسات صغيرة جدا وهي المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن 10 عمال، ويمكن تفسير هيمنة قطاع المؤسسات الصغيرة جدا على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هو الانتشار الواسع للمهن والحرف التي تنتمي إلى قطاع الخدمات، فتضم المؤسسات الصغيرة جدا الحرفين وأصحاب المهن الحرة مثل الموثق، الأطباء، المحامين، المهندسين المعماريين.

ثانيًا: قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة بالاقتصاد الجزائري أنها أغلبها تابعة للقطاع العام، حيث نلاحظ أن المؤسسات التابعة للقطاع العام عرفت انخفاضاً بمعدل 17.6% عام 2016 مقارنة بعام 2015، فعددها على الترتيب 438 و532. وبالنسبة لعام 2017 فتراجع عددها بنسبة 65.9% مقارنة بعام 2016، فقد عددها بـ 264 مؤسسة لعام 2017. ويفسر هذا التراجع بعمليات إعادة الهيكلة التي عرفتتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام¹. لذلك ارتأينا أن نتطرق لتركيبية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة حسب قطاع نشاطها إلى المؤسسات التابعة للقطاع الخاص؛ ونظراً لهيمنة القطاع الخاص على تركيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا يدل على انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخصوصية وبداية جني ثمار الهيئات الداعمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، ومن خلال الجدول التالي سيذكر تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب قطاع نشاطها.

¹Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information, n°31, 29, 2016-2017.

جدول رقم 4: نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع النشاط															
الخدمات	94997	102841	112644	123782	135151	147582	159444	172653	186157	195889	217444	242532	266544	501645	536560
نسبة التطور	-	8,26	9,53	9,89	9,18	9,20	8,04	8,28	7,82	5,23	11,00	11,54	9,90	88,20	6,96
البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875	147005	156311	165108	169124	177727
نسبة التطور	-	10,74	10,77	12,37	10,53	11,70	9,16	6,16	4,62	3,04	5,10	6,33	5,63	2,43	5,09
الصناعة	44023	46278	48785	51343	54301	57352	53670	62145	64848	66841	70840	76000	81348	99275	92840
نسبة التطور	-	5,12	5,42	5,24	5,76	5,62	-6,42	15,79	4,35	3,07	5,98	7,28	7,04	22,04	-6,48
الزراعة والصيد البحري	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3806	4006	4142	4458	4885	5318	7094	6392
نسبة التطور	-	10,94	7,24	8,11	6,75	5,82	1,19	4,50	5,25	3,39	7,63	9,58	8,86	33,40	-9,90
الصناعات الحرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نسبة التطور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات ذات صلة بالصناعة	653	713	750	793	843	876	908	953	998	1032	2217	2402	2557	3201	2843
نسبة التطور	-	9,19	5,19	5,73	6,31	3,91	3,65	4,96	4,72	3,41	114,83	8,34	6,45	25,19	-11,18
المجموع	207949	225449	245842	269806	293946	321387	339902	369319	538642	568543	617640	676692	727041	1013637	1060061
نسبة التطور	-	8,42	9,05	9,75	8,95	9,34	5,76	8,65	-	5,55	8,64	9,56	7,44	39,42	4,58

المصدر: وجيل، دراسة وتحليل سياسات المقاولاتية في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 143.

Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information.

بملاحظة الجدول نستخلص أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الموزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث تحتل المؤسسات الخدمات المرتبة الأولى مقارنة ببقية النشاطات، حيث وصل عددها خلال عام 2107 ما يزيد عن 536 ألف مؤسسة مع معدل تطور وصل إلى 6 %، وعرفت هذه المؤسسات أعلى نمو عام 2016 الذي قدر بـ 88%. ثم المؤسسات التابعة لقطاع النشاطات الحرفية التي تحتل المرتبة الثانية حيث وصل عددها عام 2017 إلى ما يزيد عن 243 ألف مؤسسة، وما يميز هذا القطاع هو أنه يعرف نمو مستمر وسجل أعلى نسبة نمو عام 2016 المقدرة بـ 13.16%. وتحتل المرتبة الثالثة المؤسسات التي تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية حيث وصل عددها عام 2017 عم ما يزيد عن 177 ألف مؤسسة بنسبة نمو قدرة بـ 5%، وهذا القطاع يعرف انخفاضاً في معدلات النمو وذلك ابتداء من عام 2011 وسجلت أدن نسبة نمو عام 2016 الذي قدرت بـ 2%، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتأثر القطاع بانخفاض أسعار البترول.

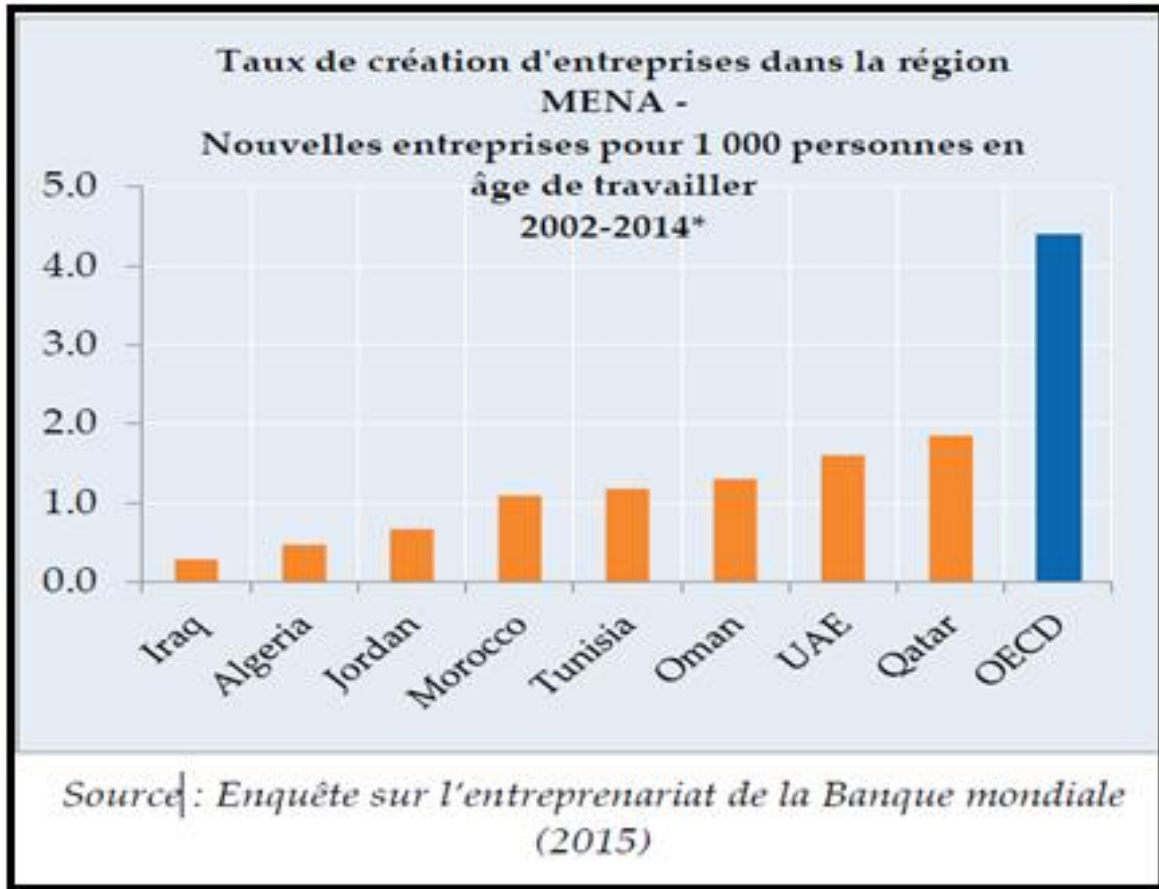
ومن خلال تحليل البيانات ومتابعة تطور تعداد نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال المرحلة الممتدة من 2003 إلى غاية السداسي الأول لـ 2017 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية قدر عام 2017 بـ 76 ألف مؤسسة بنسبة نمو 7% وهي أعلى نسبة نمو سجلت منذ 2003، و" توضح هذه الأرقام نقص فاضح في نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بشكل خاص، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة وتخدم الصناعة أمامياً وخلفياً، إلى جانب أنها السبيل لتحقيق استراتيجية إحلال الواردات، مع التأكد هنا على أن المؤسسات الخدمية تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد " .

ثالثاً: كثافة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر

تتجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد الدول فهي تعتبر وسيلة فعالة لخلق القيمة المضافة وتساهم في زيادة حجم الصادرات، وتخفيض معدلات البطالة بخلق مناصب شغل تتميز بالاستدامة والاستقرار. ويهدف تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة تتبع الكثير من الدول النامية والمتطورة برامج حكومية قائمة على استراتيجية تنميتها عبر توفير المحيط اللازم والتمويلات الأساسية.

ولمعرفة مدى نجاعة هذه المؤسسات وانتشارها في الاقتصاد، ولمقارنة الدول فيما بعضهم البعض يعتمد البنك العالمي في دراسته على مؤشر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن. ومن خلال الشكل التالي سنوضح معدل كثافة انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

شكل رقم 02: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منطقة MENA.



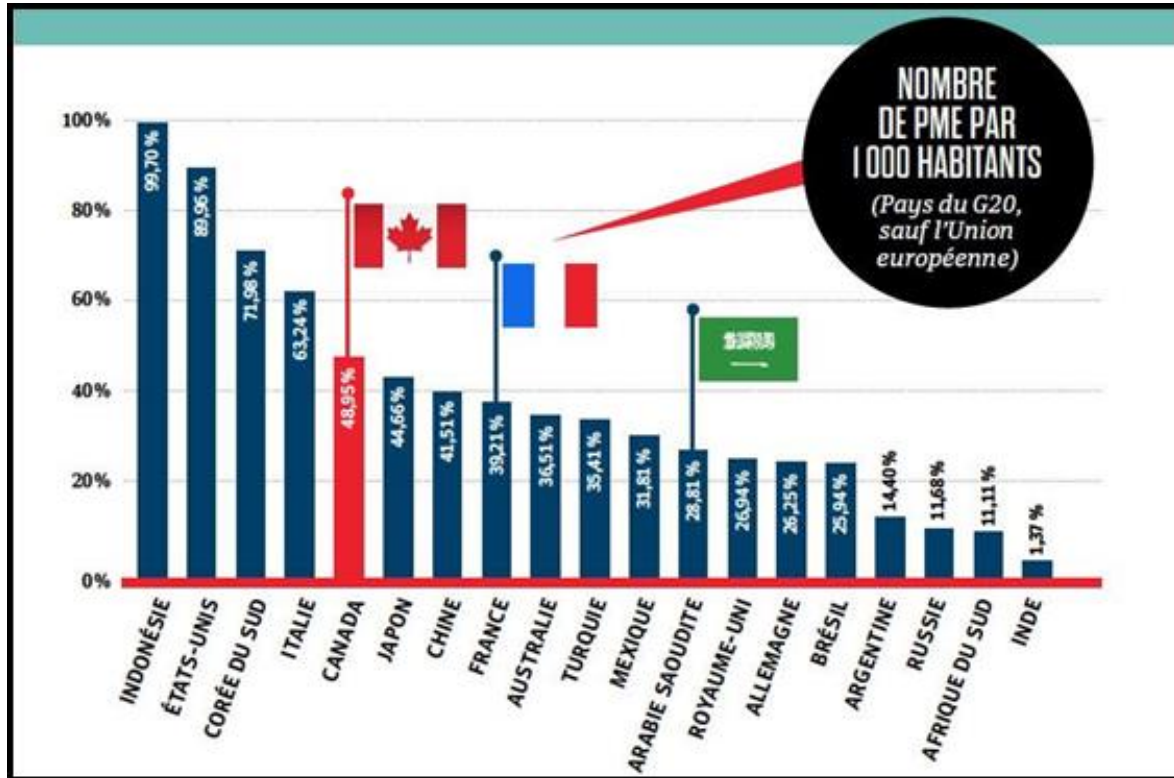
Source : MENA-OCDE Competitiveness Programme, Rapport d'activités 2011-2016, Tunisie, 2016, p 18.

بملاحظة الشكل نستخلص أن معدلات كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تعتبر من بين المعدلات المنخفضة، حيث قدرت في المملكة العربية السعودية بنسبة 28%، وأما في الجزائر فهي لا تزيد عن 0.5% فهي تعتبر نسبة جد منخفضة، ووفقا لتقرير MENA-OCDE فقد سجلت منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال المرحلة بين 2002 و 2014 معدل نمو لكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 0.6 مؤسسة لكل 1000 ساكن وهي نسبة جد منخفضة، ويمكن تفسير هذه النسبة المنخفضة لكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن " لأن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في القطاع غير الرسمي، وهذا ما يحرم العاملين بهذه المؤسسات من الحصول على حقوقهم من تأمين وخبرة، ويحرم المؤسسات وأصحابها من الحصول على الامتيازات

والإعانات التي تخصصها الدولة ضمن برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أن الخزينة العمومية تحرم من العوائد الجبائية " 1.

ومن خلال الشكل الموالي سنحاول توضيح معدلات كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدول G20 لكل 1000 ساكن.

شكل رقم 03: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول G20.



Source : Normandin, François. « La PME, véritable poumon de nos économies », *Gestion*, vol. 41, no. 2, 2016, pp. 34-3

نستخلص من خلال الشكل البياني أن إندونيسيا بها أكبر نسبة على الإطلاق بـ 99.70% وهذا يدل على نجاح برامج الدعم المسطرة من طرف الحكومة الإندونيسية وبرامج التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، وأقل نسبة لكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجد بالهند بنسبة 1.37%. ويهدف مقارنة معدلات كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع باقي الدول، سنوضح من خلال الجدول التالي تطور كثافة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر لكل 1000 ساكن.

¹MENA-OCDE Competitiveness Programme, Rapport d'activités 2011-2016, Tunisie, 2016, p 18.

جدول رقم 5: نمو كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكل 1000 ساكن.

الكثافة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
2011	11	12	12	11
	0,011	0,012	0,012	0,011
2012	12	13	13	12
	0,012	0,013	0,013	0,012
2013	15	10	13	13
	0,015	0,010	0,013	0,013
2014	16	11	13	14
	0,016	0,011	0,013	0,014
2015	17	14	12	15
	0,017	0,014	0,012	0,015
2016	19	13	15	17
	0,019	0,013	0,015	0,017
2017	20	13	16	17
	0,020	0,013	0,016	0,017

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, bulletin d'information statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information.

من خلال ملاحظة الجدول نستخلص أن كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن تعرف زيادة سنة 2011 قدرة ب 11 مؤسسة لكل 1000 ساكن، وتتوزع بدرجات مختلفة بين الشمال والتي تتمركز فيها أقل نسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لارتفاع عدد السكان بالمنطقة، وتتصدر منطقة الجنوب والهضاب العليا التي وصل عدد المؤسسات لكل 1000 ساكن 12 مؤسسة. وابتداء من سنة 2013 احتلت الصدارة في كثافة المؤسسات لكل 1000 ساكن منطقة الشمال، وتليها منطقة الجنوب وبعدها الهضاب العليا. وفيما يخص سنة 2017 فقدرت نسبة كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسط ب 0,02 وهي نسبة جد منخفضة إذا ما قارناها بنسب الدول الأخرى كما ذكرنا سابقا.

المطلب الثاني: دور المشاريع الفردية والعائلية في محاربة الفقر

تلعب المشاريع الفردية والعائلية دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات والتنمية الاجتماعية، ومن جانب آخر فهي تساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وخاصة الأفراد الفقراء، وذلك بفضل خصائصها. وبالرغم من أهميتها إلى أنها تواجهها العديد من المشاكل، من أهمها صعوبة الحصول على التمويلات.

أولاً: خصائص المشاريع الفردية والعائلية

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن العمود الفقري لاقتصاديات دول العالم وتعد المستخدمة لقوة العمل هذا ما يفسر الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها تلك المؤسسات عن غيرها حيث هناك خصائص متعلقة بالعملاء وأخرى بالجوانب الإدارية والتنظيمية وأخرى متعلقة برأس مال والتمويل والانتشار الجغرافي¹، وستتطرق إلى أهمها فيما ما يلي:

1. انخفاض رأس المال اللازم لأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارات ضخمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
2. تتميز بكثافة عنصر العمل بحيث تعتمد نسبياً على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. نشاط معظم هذه المؤسسات يعتبر محدوداً جغرافياً، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية وجاهوية.
4. درجة المخاطرة ليست كبيرة خاصة مخاطر السوق.
5. تتميز بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع المتغيرات الاستثمارية، أي التحول من إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي صغير الحجم، مما يسهل عملية التحول الاقتصادي.
6. تتميز باتجاهها إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.
7. لا تتطلب كوادراً إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج كما أنها تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة.
8. إن صغر حجمها يسمح باختيار موقعها بسهولة أكثر من الصناعات الكبيرة، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية للاقتراب من الأسواق.

¹سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 77-79.

9. لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معقدة لأن السوق الذي نشط فيه يعتبر محدود (محلي أو جهوي غالبا)¹.

ثانياً: دور المشاريع الفردية والعائلية في محاربة الفقر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في تنمية الاقتصاد وتحسين مستويات معيشة الأفراد عبر توفير مناصب شغل ورفع مستويات المداخيل، ويمكن تصنيف دورها في تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر. وسنذكر أهم أدوارها في النقاط التالية:

1. دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية: تلعب المؤسسات الصغيرة دوراً أساسياً وفعالاً في

تحقيق التنمية الاجتماعية، عبر تمكين الأفراد الفقراء والمهمشين من توفير دخل يتميز بالاستمرارية والثبات، ومن خلال ما يلي سنتطرق لدورها في توفير مناصب عمل والتوزيع العادل للدخل وتحقيق التنمية المحلية.

أ. توفير مناصب عمل وإدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية: تعد المؤسسات الصغيرة أداة

فعالة لتوفير مناصب عمل لكل الفئات من المتحصليين على شهادات للحرفين، ونشير إلى أنها " تساهم في توفير فرص عمل كثيرة للعاطلين عن العمل في الوقت الذي تعاني فيه معظم دول العالم من مشكلة البطالة، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير لليد العاملة وتركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، وهناك الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة، كما تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعادة إدماج العمال المسرحين من مناصب عملهم وذلك نتيجة الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة لها، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة"².

ب. التوزيع العادل للدخل وخدمة المجتمع: توفر المؤسسات الصغيرة دخل للعائلات الفقيرة والشباب،

بالإضافة إلى أنها " تعمل على تحقيق التوزيع العادل للدخل من خلال تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاحة للأفراد نظراً لوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون ذات أحجام متقاربة والتي

¹ زعرور نعيمة وآخرين، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 62، 63.

² رابح خوني وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 1، 2016، ص 16.

تعمل على توفير عدد كبير من مناصب العمل للكثير من الأفراد. كما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير خدمة كبيرة للمجتمع وذلك من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشتهم ورفاهيته¹.

ت. **المساهمة في التنمية المحلية:** تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " التنمية المحلية من خلال عدة طرق من بينها التوسع في منتجاتها من خلال إنتاج أو بيع منتجات مكملة، وإنشاء عدة وحدات للإنتاج أو للبيع عن طريق تعددها في المناطق الجغرافية، والانتقال من مؤسسة حرفية تقليدية إلى مؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعمل في الإنتاج والبيع، وإنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع ويكون المسير هو صاحب القرار².

ث. **ترقية روح المبادرة:** تنمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " روح المبادرة والإبداع لدى العديد من الأفراد، وهذا ما تؤكد كل الدراسات والبحوث الاقتصادية المهمة بالتنمية الصناعية، فهذه المؤسسات تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، الذين يشكلون العنصر الأساسي للمجتمع الديمقراطي، الذي يحرك الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصنعة، وبفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت مختلف الاقتصاديات بروز عدد كبير من المبدعين³.

2. **دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية:** تساهم المؤسسات الصغيرة في تنمية الاقتصاد وضمان تنوع المنتجات المتوفرة، مما يتيح مناصب عمل تتميز بتنوعها واستقرارها. بالإضافة إلى أنها تخلق قيمة مضافة جد مرتفعة وتساهم في ترقية الصادرات.

أ. **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل:** تعتبر المؤسسات الصغيرة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل والعمل على الحد من أهم المشاكل التي تعاني منها الكثير من دول العالم بما فيها الجزائر، وذلك من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة ناجحة تعمل على دمج الشباب العاطل عن العمل وتوفير فرص عمل لجميع شرائح المجتمع⁴.

¹المرجع نفسه، ص16.

²المرجع نفسه، ص20.

³المرجع نفسه، ص21.

⁴هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017، ص146.

ب. مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة جد مرتفعة.

ت. المساهمة في ترقية الصادرات: "يعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، لذلك لا بد لها من إنتاج سلع للتصدير قادرة على المنافسة، أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي. كما يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من عشر عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة أو النصف مصنعة، والتي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية"¹.

¹ناصر سليمان وآخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 8،7.

ثالثاً: صعوبات حصول المشاريع الفردية والعائلية على التمويلات

تتعدد مصادر تمويل المشاريع الفردية والعائلية بين الرسمية مثل البنوك والصناديق المتخصصة وغيرها، وغير الرسمية وهي القنوات الخارجة عن الإطار القانوني كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ومديونية المرهونات وغيرها. إلى أن كل هذه المصادر لا تتلاءم مع طبيعة نشاطها " ويتسم بشيء من القصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين. ومن بين المشاكل المتعلقة بالتمويل المصرفي حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم ولا سيما من البنوك التجارية، ومن أهمها المبالغة في المطالبة بالضمانات، وبالقياس فإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها"¹.

وبهدف تسهيل عملية حصول المشاريع الفردية والعائلية على التمويلات اللازمة والأساسية للقيام بمشاريعهم، كان لا بد من ابتكار منتجات مالية تتماشى وخصائصهم وطبيعتهم وتتماشى مع قدراتهم، ولذلك جاء التمويل المصغر ومؤسسات التمويل المصغر لتلبية وتغطية حاجات المشاريع الفردية والعائلية من تمويلات وخدمات مالية من تأمين مصغر وادخار.

¹ريحان الشريف وآخرون، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، بتاريخ 18-19 أبريل 2012، ص 5،6.

خلاصة الفصل الأول:

هدف الفصل الأول الى تقديم التعاريف المختلفة لظاهرة الفقر، حيث تعددت التعاريف، وتنوعت باختلاف المدارس الفكرية والمنظمات؛ واتفقت أغلبها على أن الفرد الفقير هو الشخص الذي لا يملك ما يكفيه من الأموال لأكله، وشربه ولباسه وسكنه، وأن هذه الفئة من المجتمع تحتاج الى دعم مادي ومعنوي للخروج من دائرة الفقر.

وتعد المشروعات الفردية والعائلية وسيلة من بين الوسائل الفعالة لمحاربة الفقر وإخراج الافراد الفقراء من دائرة الفقر والحاجة، لذلك سعى هذا الفصل للإجابة عن إشكالية مدى فعالية المشروعات الفردية والعائلية في محاربة الفقر. وللإحاطة بإشكالية هذا الفصل ومناقشتها وتحليلها، أستعمل المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وتم الاعتماد على الإحصائيات الخاصة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بالجزائر، وتوزيعاتها بين القطاع العام والخاص، ومجالات نشاطها، وكثافتها.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة الى أن المشروعات الفردية والعائلية تصنف ضمن المؤسسات المصغرة، سهلة الإنشاء ولا تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة، ويمكن لصاحب المشروع أن يتحصل على التمويل من المؤسسات المالية المتخصصة في توفير التمويل لهذه المشاريع مثل مؤسسات التمويل المصغر. الى جانب سهولة وبساطة عملية تسيير المشاريع العائلية والفردية، وهذا ما يرفع نسبة نجاحها. ومن بين مميزات أن طبيعة نشاطها المنزلي تلائم النساء الماكثات في البيت، اللواتي تردن مساعدة أنفسهن وعائلاتهم ماديا.

وبينت إحصائيات المؤسسات المصغرة بالجزائر أن توجه المقاولين الى إنشائها في تزايد مستمر من سنة الى أخرى، ويمكن تفسير هذه الزيادة لتوفر الخدمات الداعمة لإنشائها خاصة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ وبالرغم من هذا التوجه الإيجابي لإنشاء المؤسسات المصغرة، غير أن العدد يعتبر قليلا وغير كافي مقارنة بعدد السكان ومعدلات البطالة.

وتبين من خلال دراسة التجربة الاندونيسية أن المشروعات الفردية والعائلية تساهم في محاربة الفقر والظواهر الاجتماعية الناتجة عنه، وساهمت بطريقة غير مباشرة في إنخفاض معدلات عدم تدريس الأطفال؛ وبوجود الإطار القانوني وتوفر مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، أدى الى إنتشارها وأصبحت إندونيسيا من الدول الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمصغرة.

الفصل الثاني:

مفهوم التمويل المصغر وأهميته ومبادئه

وخصائصه ودوره في مكافحة الفقر

الفصل الثاني:

مفهوم التمويل المصغر وأهميته ومبادئه وخصائصه

ودوره في مكافحة الفقر

سنتطرق من خلال هذا الفصل أن نرفع اللبس على مفهوم التمويل المصغر، من خلال جمع العديد من التعريفات وذكر العوامل التي ساهمت في ظهوره وانتشاره. ونشير إلى أن التمويل المصغر يعد أداة فعالة لمحاربة الفقر وتنمية المشاريع الفردية والعائلية، عبر توفير الخدمات المالية للفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي. وما يميز التمويل المصغر عن التمويل التقليدي أنه يجمع بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية، لذلك يعتبر التمويل المصغر أداة فريدة من نوعها لمحاربة الفقر، ويتميز بتعدد تجاربه وتطبيقاته حول أرجاء العالم. ومن خلال المباحث التالية سنقدم تعريف للتمويل المصغر وتوضيح هل هو أداة فعالة لمحاربة الفقر.

المبحث الأول: مفهوم التمويل المصغر

المبحث الثاني: أهمية التمويل المصغر ومبادئه وخصائصه

المبحث الثالث: دور خدمات التمويل المصغر وخدمات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر

المبحث الأول: مفهوم التمويل المصغر

تعددت مفاهيم التمويل المصغر حسب الجهات والمناطق، وما يميزها هو أنها تحمل نفس الأهداف والمعاني في طياتها. ومن أجل تحديد مفهوم التمويل المصغر لا بد من التطرق إلى ظهور التمويل المصغر، وانتشاره في المناطق المختلفة، وستتطرق لمفهوم التمويل المصغر من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ظهور التمويل المصغر

المطلب الثاني: تعريف التمويل المصغر

المطلب الثالث: انتشار التمويل المصغر

المطلب الأول: ظهور التمويل المصغر

كشفت دراستنا لمؤسسات التمويل المصغر، أن شكلها المعروف حاليا كان نتيجة لعدت تجارب، والبداية كانت مع التمويل غير الرسمي عبر البنوك المتجولة والتعاونيات والصناديق...، وتطورت عبر عدة مراحل، لتأخذ الشكل المعروف حاليا بفضل مبادرة بنك غرامين لمحمد يونس عام 1976 بينغلاش.

أولا: التمويل غير الرسمي

التمويل غير الرسمي " هو كل عملية ادخار وإقراض لا تخضعان لرقابة نقدية ولا تسييران وفقا لقوانين محددة. وبمعنى آخر، التمويل غير الرسمي هي كل المعاملات المالية التي تتم خارج تأطير سلطة مركزية أو سوق مالي " ¹، ويعرف أيضا أنه " نمط من السلوك يستغل فيه المقرض عدم الضمير المقترضين أو يخدمهم بحيث يتحملون التزامات الديون، قد لا يتمكنون من تليبيتها ويستخدم أساليب جائزة لتحصيل دينه " ².

ومن خلال ما سبق، يمكن تحديد خصائص التمويل غير الرسمي بأنه كل المعاملات المالية الصحيحة غير المسجلة وغير الخاضعة لرقابة السلطات النقدية، ومن مميزات أن المقرضين ينشطون في نفس منطقة المقترضين، حي واحد، منطقة واحدة، سوق واحد، وكذلك، تتميز باستعمال الضغط الاجتماعي كوسيلة لضمان تسديد القروض الممنوحة.

وتقدم " خدمة التمويل غير الرسمية من قبل الهيئات والوحدات غير الرسمية، ويمكن أن نقسمها إلى ثلاثة هيئات أساسية، الأولى هي المؤسسات التابعة للمجتمع أو القرية، أو القبيلة، والقائمة على مبدأ إلزامية مشاركة كل فرد. والثانية تمثلت في تعاونيات التوفير الدوار والإقراض التي تقوم على التعاون، وأما الأخيرة فهي البنوك المتنقلة التابعة للخواص غير الرسمية ولا تخضع لسلطة البنك المركزي " ³.

وتنوعت وتعددت الأشكال التي يأخذها مقدمي خدمة التمويل غير الرسمي، ومن بين أوجه التشابه هي العلاقة الموجودة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز التي تتميز بوجودها في حيز واحد.

¹ Adams Fichett, «Finance informelle dans les pays en développement», édition P.U.L, 1996, P217.

² بريجيت هيلمس، وزافيير ايلي، سقف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر: قصتها حتى الان، بوابة التمويل الأصغر، CGAP، 2004، ص4.

³ Hugon P., «Incertitude, précarité et financement local», Revue Tiers-monde, tome 37, n°145, janvier-mars, pp 14-15, 1996.

ثانياً: ظهور بنك غرامين

حاولت حكومات الدول النامية مواجهة الهيئات غير الرسمية التي تقدم خدمات التمويل خارج رقابة السلطات النقدية، ونظراً لما واجهته من صعوبة في تقديم قروض للأفراد الفقراء، أنشأت مؤسسات مالية نصف رسمية.

1. أشكال مؤسسات التمويل المصغر: أنشأت مؤسسات لمواجهة القروض غير الرسمية وأخذت هذه الأخيرة

أربعة أشكال أساسية، وسوف نذكرها فيما يلي:

أ. التعاونيات والتعاضديات: التي تقدم خدمتي الادخار والإقراض، ونشير إلى أنهما ظهرت في القرون الوسطى بكل من أوروبا وكندا لمحاربة الفائدة العالية التي كانت مفروضة على الفلاحين من طرف المقرضين، وبذلك، يتم إتاحة القروض لهذه الفئة بمعدلات فائدة منخفضة.

ب. الصناديق الأهلية: وينشئها سكان القرى لتغطية احتياجاتهم، وتسير من طرف أعضائها.

ت. المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدم قروض للأفراد الفقراء من مصادر تمويلية خارجية، واستمدت نموذج منحها للقروض من النظام غير الرسمي، حيث تعتمد على الكفالة الجماعية لضمان استرجاع قروضها.

وبالرغم من الصعوبات التي عرفتتها حكومات الدول النامية لتوفير قروض للأفراد الفقراء، إلا أنه بفضل مبادرات محمد يونس بإنشاء بنك غرامين، فتحت الآفاق لتمول مصغر جديد ومبتكر، ويتضح لنا، أن التمويل المصغر أخذ وجهة جديدة بظهور بنك غرامين عام 1975م.

2. مراحل تطور التمويل المصغر: لذلك تقسم مراحل تطور التمويل المصغر من تاريخ ظهور بنك غرامين إلى

عام 2006، الذي صادف حصول المؤسس لجائزة نوبل، وبهذه الجائزة اعترف العالم بأهمية ومنفعة بنك الفقراء. وفيما يلي سنذكر أهم مراحل تطور التمويل المصغر، من ظهوره إلى شكل التمويل المصغر الرقمي¹:

أ. المرحلة الأولى امتدت من 1975 إلى 1985، وما ميزها هو نشأت بنك غرامين من طرف محمد يونس، وقامت الحكومات والهيئات بإنشاء بنوك حسب نموذج بنك غرامين عرفت باسم بنوك الفقراء في مناطق عديدة من العالم.

¹ Servet J-M, Banquiers aux pieds nus. La micro finance, Paris, édition Odile Jacob, septembre 2006, p38.

ب. المرحلة الثانية من 1986 إلى 1995، وأنشئت في هذه المرحلة أكبر مؤسسات التمويل المصغر في العالم ومن أهمها بنك " ركيات " أندونيسيا وبنك " التضامن " ببوليفيا، ومنهجها قائم على توجيه جزء من محفظة إقراض البنوك للأفراد الفقراء، بواسطة التمويل المصغر.

ت. المرحلة الثالثة من 1996 إلى 2006، في هذه المرحلة اكتسبت مؤسسات التمويل المصغر مكانة واعتراف بالدور الفعال الذي تقوم به تجاه الأفراد الفقراء، ونجد أن أغلب الدول أدمجت التمويل المصغر في برامجها الاقتصادية وأنشأت برامج تابعة للحكومات لدعم المشروعات الفردية والعائلية. وأطلقت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) مشروع بوابة التمويل الأصغر عام 2000، لتصبح مصدرا أساسيا للأفراد والمنظمات العاملين من أجل النهوض بالشمول المالي لفقراء العالم. ونشير إلى أنه في هذه المرحلة، حصل محمد يونس على جائزة نوبل للسلام عام 2006؛ تكريما واعترافا بالمعروف الذي قدمه بنك غرامين.

ث. المرحلة الرابعة من 2006 إلى 2016، وتميزت بمرحلة ما بعد جائزة نوبل، وعرفت مؤسسات التمويل المصغر اهتماما كبيرا من قبل الصحافة، مما زاد في نشر ثقافته، وأقيمت مؤتمرات علمية كثيرا حول التمويل المصغر، وعرف تطورات عديدة، من أهمها الشكل الرقمي لمؤسسات التمويل المصغر، الذي سنتطرق له في الفصل الثالث. بالإضافة لظهور تجربة التمويل الإسلامي المصغر وانتشارها في عدد من الدول الإسلامية والعربية.

المطلب الثاني: تعريف التمويل المصغر

تعددت تعريفات التمويل المصغر وفقا للمذاهب والمدارس، وتصب كل التعريفات بأن التمويل المصغر هي كل الخدمات المالية من قروض مصغرة وتأمين وادخار الموجهة للأفراد المستبعدين من النظام المصرفي التقليدي وموجه للفقراء النشطين اقتصاديا، وفيما يلي سنقدم تعريف للتمويل المصغر ونحدد الفقراء النشطين اقتصاديا.

أولا: التمويل المصغر

تعددت تعريفات التمويل المصغر وفيما يلي سنحاول ذكر أهم التعريفات:

1. **التعريف الأول:** التمويل المصغر هو " توفير الائتمان والادخار والتحويلات والخدمات والمنتجات المالية الأخرى للفقراء في مناطق الريف وشبه الحضر والحضر، وذلك يمكنهم من زيادة دخلهم وتحسين مستوى العيش"¹
2. **التعريف الثاني:** " التمويل المصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة"².
3. **التعريف الثالث:** تعرف بالخدمات المالية التي تمنح للأفراد لإنشاء أو تطوير نشاط اقتصادي ذو طابع إنتاجي، وتتميز هذه النشاطات بأنها حرف تقليدية أو زراعة. والأفراد الذين يستهدفهم التمويل المصغر هم المستبعدين من النظام المصرفي، لأنهم أغلبهم فقراء، لا يملكون دخل ثابت ولا ضمانات يقدمونها للمصارف، مقابل حصولهم على تمويلات"³.
4. **التعريف الرابع:** " التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية لأصحاب الدخل المنخفضة. ويشير هذا المصطلح إلى حركة تتصور عالمياً تنعم فيه الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفضة بسبل الوصول الدائم إلى خدمات مالية عالية الجودة وميسورة التكلفة لتمويل الأنشطة المحققة للدخل، وبناء الأصول، وتحقيق التوازن في الاستهلاك، والحماية من المخاطر. وفي البداية ارتبط هذا المصطلح بصورة وثيقة بالائتمان الأصغر - وهو عبارة عن قروض صغيرة للغاية لمقترضين من غير أصحاب الرواتب مقابل تقديم ضمانات صغيرة للغاية أو بدون ضمانات - لكن هذا المصطلح تطور ليشمل مجموعة من المنتجات المالية مثل المدخرات والتأمين والمدفوعات والتحويلات"⁴.
5. **التعريف الخامس:** يتمثل التمويل المصغر في تقديم الخدمات المالية إلى العملاء الفقراء ومنخفضي الدخل والتأمين والتحويلات النقدية، لأن الأفراد الفقراء ومنخفضي الدخل لا يمكنهم الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية"⁵.

¹ يونيكوز للاستشارات المحدودة، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، السودان، 2006، ص20.
² بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، فارس أرباب إسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكوز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان المركزي، 2006 فبراير، ص20.

³ Patience MPANZU BALOMBA Micro finance en République Démocratique du Congo : Cas du site maraîcher de N'djili/CECOMAF à Kinshasa, Faculté Universitaire des Sciences Agronomiques de Gembloux, 2005.

⁴ المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ما هو التمويل المصغر؟، تاريخ الاطلاع: 2017/04/26
<https://www.microfinancegateway.org/ar/what-is-microfinance>

⁵ غادة والي، التمويل الأصغر في مصر: دراسة عامة، الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، 2010، ص3.

6. التعريف السادس: يشير التمويل المصغر إلى توفير الخدمات المالية للعملاء ذو الدخل المحدود؛ الائتمان والادخار، والتأمين، وخدمات الدفع . وبالإضافة إلى هذه الخدمات المالية، يتم تقديم خدمات غير مالية، المتمثلة في تنمية الثقة بالنفس والتدريب، وهو يجمع بين الوساطة المالية والاجتماعية¹. ووفقا لما سبق من مفاهيم التمويل المصغر، يمكن إعتباره أنه الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات والهيئات المتخصصة في مجال تمويل المشاريع العائلية والفردية، وما يميز هذه الخدمات المالية عن الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية من بنوك وشركات التأمين، أنها تلائم خصائص فئة الافراد الفقراء وأصحاب المشاريع العائلية والفردية، من حيث حجمها، وطبيعة الضمانات المطلوبة، ومدة الإقراض، وإمكانية الحصول على أكثر من تمويل واحد هذا بالنسبة لخدمة القروض المصغر؛ وفيما يخص التأمين المصغر فإن عقود التأمين المصغر تتماشى وإحتياجات الأسر الفقيرة مثل عقد تمويلي يغطي تكاليف ومصاريف الدفن؛ وأخيرا تعتبر خدمة التحويلات النقدية تتماشى مع المبالغ المالية الصغيرة.

ثانياً: مفهوم الفقراء النشطين اقتصادياً

عبر دراسة مختلف التعريفات الموجودة والخاصة بالتمويل المصغر، نجد أنها تحمل في طياتها، عدة مفاهيم ومن أهمها: **الفقراء النشطين اقتصادياً والمستبعدين من النظام المصرفي**، وماذا يقصد بهذين التعريفين؟، ومدى أهميتهما في مجال التمويل المصغر؟، ومن أجل فهم المعنى العميق للقروض المصغرة، سنتطرق لهذين التعريفين فيما يلي:

- 1. الفقراء النشطين اقتصادياً**، هذه العبارة تشير إلى المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، المستبعدتان من القطاع المالي الرسمي²، وتشمل أيضاً كل المشاريع الفردية والعائلية التي تنشط بالمنازل، والتي تمارس حرف وصناعات تقليدية تعتمد على وسائل بسيطة والمهارة.
- 2. المستبعدين من النظام المصرفي** يقصد بهم الأفراد الذين لا يستطيعون العيش بطريقة عادية في مجتمعاتهم، بسبب عدم قدرتهم على استعمال الأدوات المالية المصرفية مثل الشيكات والبطاقات الإلكترونية، والحصول على قروض وتمويلات، وخدمة الادخار التي تمكنهم من توزيع نفقاتهم عبر الزمن والاحتياط من المخاطر التي قد تنجم عن أمراض أو عجز أو وفاة عبر التأمين. وتحدد درجة ونسبة

¹Ledgerwood, J. (1999), Sustainable banking with the poor. Microfinance handbook, World Bank, WashingtonD.C, P14.

²مارغريت روبنسن، ثورة التمويل الأصغر، دي سي البنك الدولي، 2001، ص

الاستبعاد عن النظام المصرفي يكون بدراسة الآثار الناجمة عن هذا الحرمان. ويختلف التعريف من نظام لآخر حسب مستوى التطور النظام الاقتصادي وحسب الحاجات الأساسية¹. ويعرف الاستبعاد من النظام المصرفي بعدم قدرة الفرد على مزاولة حياته الاجتماعية بطريقة عادية في مجتمعه، وذلك لمواجهة صعوبات في استعمال أو الحصول على خدمات مصرفية، هذا ما يدل، على أن الاستبعاد يقاس بالآثار الاجتماعية المترتبة عنه، ويمكن أن يمس فرداً أو مجموعة من الأفراد². ويقدر عدد المستبعدين من النظام المصرفي في العالم بـ 2.5 مليار شخص أغلبهم منتشرون بالمناطق النائية³، ويلجئون إلى النظام المصرفي غير الرسمي للحصول على الخدمات المالية الذي يتميز بالتكلفة العالية وعدم ملامته لاحتياجات المستفيدين.

يقوم التمويل المصغر على مبدأ الضمانات الاجتماعية الذي يمثل أساسه، حيث يقوم على منح قروض لمجموعات من الأفراد والتي تعرف بالقروض المصغرة الجماعية. وأول من طبقها كان محمد يونس عبر بنك "جامين"، وتتميز هذه القروض بضغط وأفراد المجموعة على بعضهم البعض لسداد أقساط القروض لتفادي الإجراءات العقابية في حالة عدم السداد، وهذا المبدأ أثمر على نتائج جد رائعة حيث نسبة السداد جد عالية والمرات التي لا تسديد فيها الأقساط تكون بسبب المرض أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات غير المتوقعة.

ونشير إلى أن التمويل المصغر هو " مفهوم متعدد الأبعاد والذي يهدف إلى تقديم الخدمات المالية على نطاق صغير مثل المدخرات والقروض ومجموعة من الخدمات الأقل ممارسة (التأمين وتحويلات الأموال) لعملاء أكثر فقراً وضعفاً من عملاء البنوك التقليدية، ولتعزيز الرفاهية الاجتماعية وشمول المقترضين الفقراء"⁴.

¹ Servet J-M, Banquiers aux pieds nus. La microfinance, op.cit., p62.

² Georges Gloukoviezoff, L'inclusion bancaire des particuliers : un nouveau défi pour l'État social?, Colloque Etat et régulation sociale CES-Matisse, Paris, 11-13 septembre 2006.

³ Scharwatt, State of the Industry 2014: Mobile Financial Services for the Unbanked, The GSMA, 2015, p4.

⁴ كنفار كاتشاتريان، تمويل مؤسسات التمويل الأصغر : التأثير على الإستراتيجية التنظيمية والآثار الفلسفية والمنهجية، أكاديمية إيدامبا الصيفية سوريز، فرنسا، يوليو 2010، ص4.

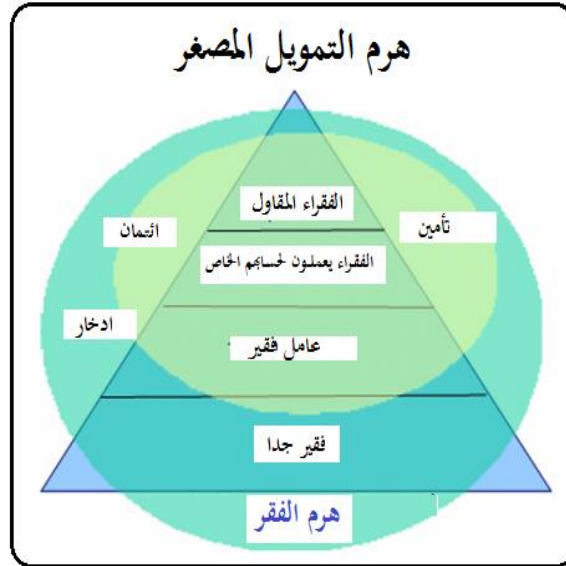
المطلب الثالث: انتشار التمويل المصغر

تعتبر عملية تحديد انتشار التمويل المصغر حول العالم الكثير من الأبحاث والاطلاع على العديد من التقارير لوضع صورة مقربة للوضع الحقيقي للتمويل المصغر حول العالم، وقبل ذلك لا بد من التحكم في بعض المفاهيم الأساسية والمعايير، وللتطرق إلى انتشار التمويل المصغر حول العالم نتطرق للنقاط التالية:

أولاً: التمويل المصغر حول العالم

للتطرق إلى موضع التمويل المصغر وانتشاره حول العالم، لا بد من تحديد الفئات التي تستهدفها خدمات مؤسسات التمويل المصغر ويليها تحليل لخريطة انتشار التمويل المصغر حول العالم لعام 2014.

1. الفئات المستهدفة من التمويل المصغر: التمويل المصغر مرتبط بمستوى فقر المجتمعات، ويهدف التمويل المصغر لتقديم خدمات مالية للأفراد المهمشين من النظام المصرفي، ومن أجل تحديد مختلف الفئات المستهدفة من التمويل المصغر، يجب تحديد مختلف الفئات المهمشة وغير المهمشة من النظام المصرفي¹، وسوف نقوم بتوضيحها في الشكل التالي:
- شكل رقم 04: هرم التمويل المصغر/هرم الفقر.



Source :Thèse de doctorat en sciences économiques. Microfinance et Pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen, Smahi Ahmed,2009/2010

¹Servet J-M, Inclusion financière et responsabilité sociale : Production de plus-values financières et de valeurs sociales en microfinance. IHEID Geneve/IRD/IFP, PROJET REVUE TIERS MONDE, JUIN 2008 (B)

بملاحظة الشكل نجد أنه في أسفل الهرم توجد فئة أفقر الفقراء، هم الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهي الفئة المستهدفة من التمويل المصغر، لأنها تحتاج لقروض بقيم صغيرة لإنشاء مشاريع عائلية وفردية، تضمن لهم دخل مستمر وثابت¹. وفوق خط الفقر نجد فئة من الأفراد الفقراء، وهي فئة تتميز بامتلاكها لدخل ولكنه لا يكفي لتغطية كل الاحتياجات، بالإضافة إلى أن هذا الدخل غير ثابت، فيعرفون مراحل من الإشباع ومراحل أخرى من الفقر، لذلك هذه الفئة تحتاج لخدمات الادخار والتأمين المصغر. وبالإضافة لوجود فئة من الفقراء أصحاب مشاريع تضمن لهم دخل، وهم بحاجة لقروض مصغرة من أجل توسيع نشاطهم.

ولتوضيح الفرق بين الأفراد الفقراء والأفراد المستبعدين من النظام المصرفي نقدم تعريف محدد لكل فئة، حيث أن الأولى هي الفئة التي لا تملك قوت يومها، أما الثانية فهي الفئة التي تملك دخل وتغطي حاجاتها الأساسية، وهي مستبعدة من النظام المصرفي القائم. وكلتا الفئتين مستهدفتين من التمويل المصغر، الأولى تمنح لهم قروض مصغرة لإنشاء مشروع وتوفير دخل يغطي الحاجات الأساسية، والفئة الثانية تدمجها في النظام المصرفي بتوفير خدمات الادخار والتأمين، وتمنح لهم قروض مصغرة لتوسيع نشاطهم وتحسين مستوى معيشتهم.

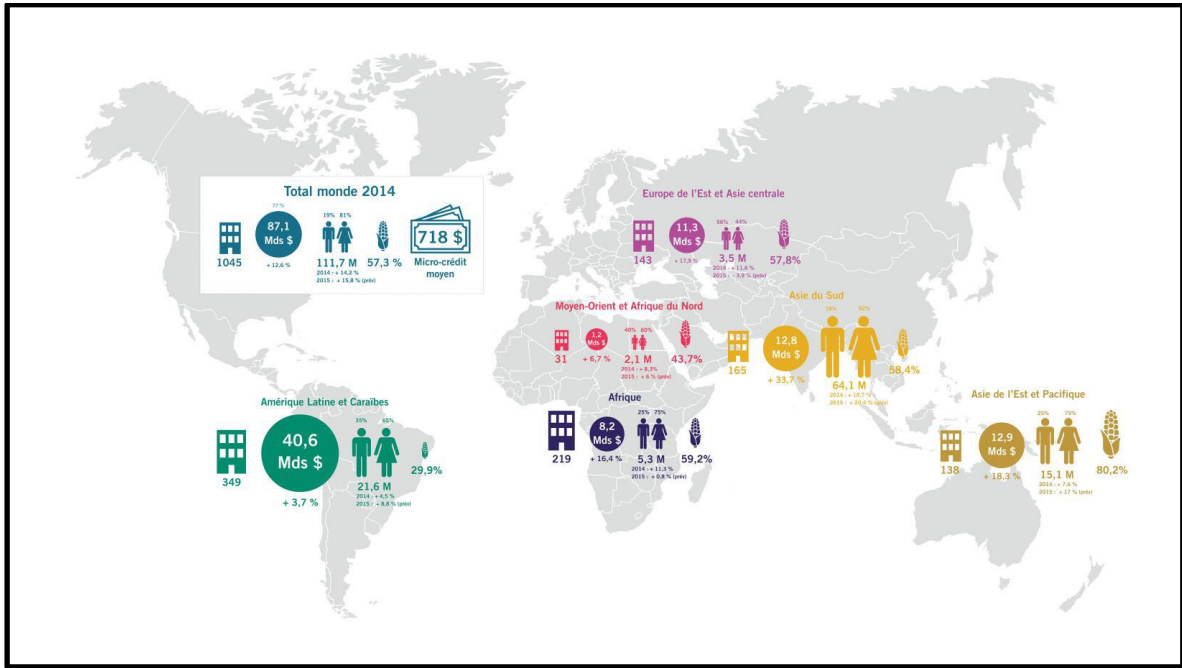
2. خريطة انتشار التمويل المصغر حول العالم: يعتبر التمويل المصغر أداة فعالة لمحاربة الفقر وتطوير المجتمع،

وبسبب أدواره وفعاليته عرف انتشارا واسعا في كامل أنحاء العالم، ولتوضيح دوره سوف يتم التطرق لأرقام التمويل المصغر التي تنشرها المنظمات المتخصصة ونذكر تجارب مجموعة من الدول. وانتشر التمويل المصغر بكامل مناطق العالم، وخاصة في الدول النامية، وما يميز مؤسسات التمويل المصغر هو تعدد أشكالها من بنوك ومنظمات غير حكومية، وتعاونيات، ومؤسسات غير بنكية، وبنوك ريفية، وسوف يتم ذكر أنواع مؤسسات التمويل المصغر في الفصل الثالث. وقبل التطرق للتمويل المصغر في بعض الدول، لنلقي نظرة على انتشار التمويل المصغر في العالم لعام 2014، من خلال بيانات سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل المصغر² في الجدول التالي:

¹ Guérin. I et al : Effets mitigés sur la lutte contre la pauvreté, " Annuaire suisse de politique de développement, "Financer le développement par la mobilisation des ressources locales", IUED Genève, vol 26, n°2, 2007.

² MohitaKhamar, Global Outreach and Financial Performance Benchmark Report – 2014, MIX, Aug 2016.

شكل رقم 05: خريطة انتشار التمويل المصغر في العالم لعام 2014.



Source : Convergences, Baromètre de la Microfinance 2016, Juillet. 2016, p2.

تشير الإحصائيات التي نشرتها سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر MIX بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عام 2014¹ أن 1045 مؤسسة تمويل مصغر حول العالم قدمت قروض ل: 111.2 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وقدرت محفظة القروض بـ 87.1 مليار دولار بنمو 12.6% مقارنة بـ 2013، وقدر معدل نمو قطاع التمويل المصغر لعام 2015 بنسبة 10% في حجم القروض و15.8% في عدد المستفيدين. واستحوذت مؤسسة التمويل المصغر الـ 100 الأولى على 76.9% من إجمالي حجم القروض المصغرة الممنوحة و67.7% من مجموع المستفيدين. ومنحت البنوك التجارية والمنظمات غير الحكومية قروض مصغرة لـ 27% من المقترضين على المستوى العالمي، والمؤسسات المالية غير البنكية منحت قروض مصغرة لـ 43.3% من المستفيدين على المستوى العالمي لعام 2014، وقدرت الدراسة أن زيادة عدد المستفيدين لعام 2015 ستكون بنسبة 16%، وزيادة حجم القروض المصغرة الممنوحة ستكون بنسبة 14.8% على المستوى العالمي. ويتضح من خلال البيانات أن عدد القروض المصغرة الممنوحة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي عرفت نمو عام 2014 مقارنة بـ 2013، وشاركت في الدراسة 165 مؤسسة تمويل مصغر، ومنحت إجمالي قروض مصغرة لـ 64.1 مليون مستفيد بنسبة 19.7% وهي أكبر نسبة من المستفيدين لعام 2014، بقيمة 12.8 مليار دولار بنسبة

¹Convergences, Baromètre de la Microfinance 2016, Juillet. 2016, p2

14.7% من إجمالي حجم القروض المصغرة الممنوحة، وفيما يخص نسبة النمو المقدرة لعام 2015 لعدد العملاء ستكون بنسبة 42.7% ولحجم القروض المصغرة الممنوحة فستكون بنسبة 20.4%. وتبين من خلال الدراسة، أن منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عرفت خلال عام 2014 تراجع في عدد القروض المصغرة الممنوحة مقارنة بعام 2013. وشاركت في الدراسة 143 مؤسسة تمويل مصغر، ومنحت قروض مصغرة لـ 3.5 مليون مستفيد بنسبة نمو 11.6%، وبقيمة 11.3 مليار دولار بنسبة نمو 17.9%. وتوقعت الدراسة تراجع معدلات النمو لعام 2015، ونمو عدد العملاء بنسبة 3.8% وحجم القروض المصغرة الممنوحة بنسبة 23%، ويمكن تفسير تراجع معدلات النمو في قطاع التمويل المصغر بالأزمة الاقتصادية التي تعيشها المنطقة. وبالنسبة لإفريقيا عرف نشاط التمويل المصغر تراجع في معدلات النمو خلال عام 2014 مقارنة بعام 2013، وشاركت في الدراسة 219 مؤسسة تمويل مصغر، ومنحت إجمالي قروض مصغرة لـ 5.3 مليون مستفيد بنسبة نمو 11.3% وبقيمة 8.2 مليار دولار بنسبة نمو 16.4%، وفيما يخص نسبة النمو المقدرة لعام 2015 لعدد العملاء ستكون 0.8%. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2014 تراجع في عدد القروض المصغرة الممنوحة مقارنة بعام 2013. وشاركت في الدراسة 31 مؤسسة تمويل مصغر، ومنحت إجمالي قروض مصغرة لـ 2.1 مليون مستفيد بنسبة نمو 8.3%، وبقيمة 1.2 مليار دولار بنسبة نمو 6.7%. وتوقعت الدراسة تراجع معدلات النمو لعام 2015 مقارنة بعام 2014 بنمو عدد العملاء بنسبة 6%. وتمتلك أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نصف محفظة التمويل المصغر العالمي بنسبة 47%، وعرفت معدلات النمو خلال 2014 تراجعاً مقارنة بـ 2013، وشاركت في الدراسة 349 مؤسسة تمويل مصغر، ومنحت إجمالي قروض مصغرة لـ 21.6 مليون مستفيد بنسبة نمو 4.5% وبقيمة 40.6 مليار دولار بنسبة نمو 3.7%، وقدرت نسبة النمو لعام 2015 لعدد العملاء بـ 8.8%.

ثانياً: تجارب بعض الدول في مجال التمويل المصغر

يتبن بعد التطرق لأرقام التمويل المصغر حول العالم، أن من ميزاته هو الانتشار وعدد عملائه الذي يعرف تزايد، وأما بالنسبة لنشاط مؤسسات التمويل المصغر في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا يزال ضعيفاً مقارنة بالدول الأخرى، وفي الفقرات التالية سنحاول ذكر بعض التجارب.

عرف التمويل المصغر انطلاقته الفعلية بعد النجاح الكبير الذي حققته تجربة بنك غرامين لمحمد يونس، فعرف التمويل المصغر انتشارا مذهلا عبر كامل مناطق العالم منها العالم العربي والإسلامي، ومن بين الدول الرائدة التي استعانت بالتمويل المصغر لتقليل الفقر والبطالة إندونيسيا، التي تعتبر أكبر دولة إسلامية، فقد وفرت القروض المصغرة ومتناهية الصغر الموجهة لفئة الرجال والنساء. وتبعتها كل من ماليزيا والهند وباكستان وأفغانستان.

وبالنسبة للتجربة العربية فتتميز بالحدثة مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى، حيث انطلقت أول تجربة للتمويل المصغر بمصر في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ويتميز التمويل المصغر في الدول العربية بأن الدولة احتضنته بإنشائها لمؤسسات وهيئات خاصة بالتمويل المصغر وتنمية المشروعات الفردية والعائلية، بالإضافة لمبادرات فردية من رجال الأعمال.

1. التمويل المصغر بمصر: وتعتبر سوق التمويل المصغر بمصر من بين أكبر الأسواق من حيث الانتشار والمحفظة في المنطقة العربية، وبدأت أول مبادرة " لإنشاء صناعة تمويل مصغر حسب أفضل الممارسات في مصر عام 1990 مع تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمؤسستي تمويل أصغر في القاهرة والإسكندرية، وتحديدًا، مؤسسة القاهرة (التي تعرف حاليا بالجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة) وجمعية رجال الأعمال الإسكندرية، باستخدام منهجية الإقراض الفردي. وقدمت القروض الجماعية لأول مرة في مصر من طرف جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية عام 1997، إلى جانب ما يزيد عن 200 منظمة غير حكومية تنشط في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر¹.

ورخص البنك المركزي المصري لأربعة بنوك لتقديم خدمات التمويل المصغر، غير أن أحد من هذه البنوك قام بتصميم أو تسويق منتجات الادخار المصغر لعملائه، لذلك يعتبر البريد المصري المقدم الوحيد لخدمة الادخار للمشروعات الفردية والعائلية والأفراد ذوي الدخل المنخفض. وقام المشرع المصري بصياغة الإستراتيجية الوطنية للتمويل المصغر عام 2004، والهدف منها هو تطوير صناعة التمويل الأصغر، التي يتم من خلاله دمج الخدمات المالية لفئات السوق الأدنى ضمن التنمية الشاملة للقطاع المالي العريض والشامل والمتنوع، بزيادة إمكانية وصول الفئات منخفضة الدخل والفئات غير المغطاة مصرفيا إلى الخدمات المالية، وإنشاء إطار تشريع ملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعبر تنظيم نشاط

¹سنايل، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، 2010، ص 7.

مؤسسات التمويل المصغر ومقدمي خدمات التمويل المصغر لضمان الشفافية وفعالية الأداء. إلا جانب ما سبق ذكره فالهدف الرئيسي هو تطوير معايير الأداء الخاصة بمقدمي خدمات التمويل المصغر وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.¹

ووضعت إستراتيجية التمويل المصغر في مصر توصيات عديدة حول مستويات البنية الأساسية، عبر دعم تأسيس شبكة لمؤسسات التمويل المصغر، عبر تأسيس 12 مؤسسة تمويل أصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية. وراجعت الإطار التشريعي والمناخ الرقابي والتنظيمي، وأقلمته مع طبيعة نشاط مؤسسات التمويل المصغر عبر فتح المجال لتأسيس مؤسسات تجارية غير مصرفية للتمويل الأصغر وتحويل المنظمات غير الحكومية الناجحة إلى مؤسسات تجارية للتمويل الأصغر. وقدمت مجموعة من التوصيات للمؤسسات التمويل المصغر عبر دعم تنمية وتنوع المنتجات، وتوحيد إعداد التقارير.

2. التمويل المصغر بالسودان: ويتضح عبر دراسة مختلف تجارب التمويل المصغر في العالمين العربي والإسلامي، أن تجربة السودان في مجال التمويل المصغر الإسلامي رائدة ومبتكرة، وتتميز بالانتشار الواسع والمحفظة الكبيرة، ولبدأ مع نشأتها، حيث تبنى بنك السودان عام 2006 فكرة إعداد رؤية لتطوير التمويل المصغر بالسودان، وذلك لإدراكه مدى أهمية التمويل المصغر في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود النشطين اقتصادياً ورفع مستويات التشغيل الذاتي والمساهمة في زيادة الناتج المحلي. وبالتعاون مع بيت خبرة استشاري متخصص (شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة) أعدت رؤية التمويل المصغر بالسودان من 2007-2011، بهدف تمكين قطاع التمويل المصغر من لعب دور ريادي². ولدعم الرؤيا وتأطير نشاط مؤسسات التمويل المصغر بالسودان قام البنك المركزي بإنشاء وحدة متخصصة في التمويل المصغر كجهة رقابية وإشرافية وتطويرية لمؤسسات التمويل المصغر، تابعة للإدارة العليا للبنك المركزي السوداني.

ويتبين أن " الوحدة منذ إنشائها قامت بالعديد من المهام التي ساهمت في تنمية القطاع والنهوض بالتجربة الإسلامية في التمويل الأصغر على النطاق القومي والنطاق العالمي، حيث أثبتت الوحدة أهميتها الكبيرة كونها أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها بنك مركزي تعمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر

¹ غادة والي، مرجع سبق ذكره، ص 7، 19.

² وحدة التمويل المصغر، التمويل الأصغر بالسودان الوضع الراهن والمستقبلي، تاريخ الاطلاع: 2017/05/09،

<http://www.mfu.gov.sd/node/375>

الإسلامي. كما قامت ولأول مرة بوضع هياكل مؤسسية قومية مكتملة لمتابعة إدارة وتخطيط تنمية وتمويل وتطوير التمويل الأصغر متمثلة في وحدات التمويل الأصغر في رئاسات المصارف وفي فروع البنك المركزي الولائية، فضلا عن وحدات تخطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة بالتمويل الأصغر ومراكز تنمية المشروعات الملحققة ببعض مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف المتخصصة، ومجالس التمويل الأصغر بالمركز والولايات. كما كان لها الفضل أيضا في وضع إستراتيجيتين لازمتين مرحلتين في تطوير القطاع، وأدخلت التأمين الأصغر الإسلامي التكافلي كتأمين وضمان لأصحاب المشروعات الصغرى واستغلت صيغة المضاربة المقيدة في التمويلات بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر¹.

ولتوضيح الوضع الحالي للتمويل المصغر بالسودان، فإن آخر البيانات لسوق تبادل معلومات التمويل المصغر الخاصة بمؤسسة واحدة فقط للتمويل المصغر، بينت بأن محفظتها الإجمالية شملت 9 آلاف مقترض بقيمة 2 مليون دولار، وهذا ما يدل على أن حصيلة الإستراتيجية التي طبقها البنك السودان قد آتت بنتائج جيدة. وللتوضيح فإن النظام المصرفي بالسودان تمت أسلمته كليا في الثمانينات، عبر تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية والصيغ الإسلامية من مراجعة، مضاربة، والتأجير، والقروض الحسنة. ولعل ما يميز التمويل المصغر بالسودان عن باقي الدول، هو أن البنك المركزي أزم البنوك التجارية بتخصيص 12% من محفظتهم الاقراضية للمشاريع الصغيرة، منها 70% للمناطق الريفية و30% للنساء.

3. التمويل المصغر بالمغرب: وتعتبر تجربة المغرب في مجال التمويل المصغر من أهم تجارب التمويل المصغر في الوطن العربي وشمال إفريقيا، نظرا لامتلاكها أكبر محفظة من حيث الحجم والثانية بعد مصر من حيث الانتشار. ولقد أصدر أول قانون خاص بالتمويل المصغر بالمغرب عام 1999 وهو قانون 18-97 الخاص بمؤسسات التمويل الأصغر، وعبر هذا القانون على ثلاث متطلبات أساسية، الأولى تمثلت في تخصيص نشاط جمعيات القروض الصغرى، والثانية أنه فتح إمكانية استدامة القروض المصغرة بعد مرور 5 أعوام على النشاط، والثالثة ولعل أهمها هو فرض شفافية الحسابات. بالإضافة للمتطلبات سابقة الذكر أنشئت الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، وهي منظمة مكلفة بتمثيل جمعيات القروض الصغرى أمام الهيئات العمومية، ووضع مدونة قانونية تخص أخلاقية المهنة واقتراح مخططات عمل تشجع على تطوير القطاع. كما توقع القانون إنشاء لجنة استشارية للقروض الصغرى تجمع في كيانها ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى والبنوك المغربية. هذه اللجنة مكلفة

¹مرجع سابق.

بفحص تراخيص مزاولة المهنة، والمبلغ الأقصى للقروض الممنوحة وسعر الفائدة الأعلى الذي يتم تطبيقه، وكذا معايير حسن تسيير مؤسسات القروض الصغرى¹.

وعرف قانون 18-97 تعديلين أساسيين الأول عام 2004 وتعديل عام 2007، الأول فتح الباب أمام الجمعيات بمنح قروض مصغرة تستهدف تحسين ظروف السكن للمستفيدين أو الارتباط بشبكة الماء الصالح للشرب أو التجهيز بآليات كهربائية منبثقة عن الطاقة الشمسية، وأما الإصلاح الثاني فقد رخص لجمعيات القروض الصغرى تمويل منتجات التأمين على المرض.

ويعتبر الإطار القانوني للتمويل المصغر بالمغرب سابقا، حيث أتاح للمؤسسات التمويل المصغر مجالا ملائما لنشاطهم وفتح لهم الأبواب للحصول على التمويل من الجهات المانحة الأجنبية، "و كذا الدعم الهام من طرف السلطات العمومية و صناديق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و المساعدات المالية و التقنية التي تلقاها القطاع من طرف هيئات و مؤسسات دولية و عربية، إلى جانب تعهدات القطاع البنكي المغربي و صندوق جيدة اللذين يغطيان ما يقارب 80% من الحاجيات المالية للقطاع، و هي خاصة مميزة لا توجد في البلدان الأخرى الموجودة بشمال إفريقيا و الشرق الأوسط"²، بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل المصغر بالمغرب مازالت تنشط بصفة منظمات غير حكومية ولم تصبح مؤسسات مملوكة لمساهميها.

وعرف قطاع التمويل المصغر بالمغرب عام 2007، أزمة مالية سمية بأزمة تسديد القروض الصغرى، ومن أسباب حدوث الأزمة هي القروض العالية المخاطر والقروض المتعدد، ونشير إلى أن معدل القروض المتعثرة عام 2008 وصل إلى 9%³، وما يفسر هذا المعدل المرتفع وفقا لدراسة قامت بها " المؤسسة الاستشارية أوليفرومان " بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية حول تطورات سوق التمويل الأصغر المغربي، فإن ارتفاع القروض المصغرة الممنوحة من طرف مؤسسات التمويل الأربعة التي تنشطوا في سوق التمويل المصغر المغربي بهدف توسيع حصتها في السوق، وهذه المنافسة الشرسة نتج عنها منح عدد كبير من القروض التي تميزت بالمخاطرة العالية، والعدد الكبير للقروض المتعددة، بمعنى أن الأفراد كانوا حاصلين على أكثر من قرض مصغر من نفس المؤسسة أو مؤسسة أخرى. " بالإضافة إلى أن القروض الأطول أجلا قد ساهمت في زيادة التعثر، بجانب عوامل أخرى للمخاطر مثل جداول السداد التي تحتوي على تواريخ سداد

¹ حسن إبراهيم، حوار مع المدير التنفيذي لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، بوابة التمثيل الأصغر، 2012.

² المرجع السابق.

³ مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص17.

أقل تواتراً. وبناء على فحص دقيق لنتائج التقرير، يتضح أن إنجازات زاكورة¹ "الخارجة عن المألوف تسببت في زيادة تعثر القروض ذات المخاطر. أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى، فنوعية القروض لم تشكل إلا تأثيراً قليلاً أو معدوماً على التعثرات"². وبفضل سرعة احتواء الحكومة المغربية للأزمة عبر ضخ السيولة بمؤسسات التمويل المصغر، وسرعة إدماج مؤسسة "زاكورة" و"مؤسسة البنك الشعبي"، إلا أن الأزمة تركت آثاراً مهمة "على القطاع ومؤسسات التمويل المصغر الرائدة، فأصبحت تتبادل بيانات العملاء مع بعضها البعض بعد ما كانت تتميز بالمنافسة الشرسة، وزادت تعويضات الموظفين، ورفعت أسعار الفائدة، وقوة عملية الإقراض، وطبقت مناهج جديدة لتحصيل القروض المتعثرة وتحديث الرقابة الداخلية وقدرات إدارة المخاطر بالإضافة إلى تحسين الحوكمة. لقد كان رد فعل القطاع أهم جزء من الاستجابة للأزمة"³.

4. التمويل المصغر بالسعودية: لا يمكن التطرق للتجارب الدول الإسلامية في مجال التمويل المصغر دون ذكر تجربة المملكة العربية السعودية، التي تتميز بالريادة والتميز، ولتفسير هذا التميز، نذكر مبادرة محمد عبد اللطيف جميل، وهو من بين أحد أثرياء المملكة، رئيس مجموعة شركات عبد اللطيف جميل المحدودة، فهو يعتبر أول رجل أعمال مستثمر لأمواله في مجال مكافحة الفقر عبر تأسيسه لمؤسسة باب رزق جميل عام 2003، ووضع برنامج يخدم المجتمع الإسلامي والعربي، بتوفير فرص العمل للشباب والشابات وتقديم قروض مصغرة للنساء والرجال، وأسس شركة لضمان القروض المصغرة وهي شركة محمد جميل لضمان القروض، بالإضافة لقيامه بشراكة مع مؤسسة جرامين الدولية التي مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، "حقق باب رزق جميل وعبر فروعها المحلية والدولية وذلك عبر برامجها المختلفة وبيجمالي 720 ألف فرصة عمل منذ التأسيس عام 2003 وحتى نهاية العام 2015. وفي مجال مكافحة الفقر فتتمكنت مؤسسة جرامين جميل لدعم مؤسسات الإقراض متناهي الصغر بنهاية عام 2015 من مساعدة 2.4 مليون مقترض، وواصل مركز عبد اللطيف جميل للتطبيقات العلمية لمكافحة الفقر حول العالم في MIT جهوده وأسهم في تغيير حياة 164 مليون شخص حول العالم منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2013"⁴، وشعار مؤسسة باب رزق جميل هو "لأننا نحبكم".

¹تعتبر واحدة من أكثر مؤسسات التمويل الأصغر شهرة وثاني أكبر مؤسسة في المملكة، فانهارها قد تسبب في ضرر بالغ، حيث أن المشاكل التي واجهتها كانت متصلة بشكل كبير. حيث كان حجم المشاكل فيها ناتج عن نموها المفرط والذي صاحبه حد أدنى من الرقابة، مما نتج عنه عمليات تدليس واختلاس كبيرين وصعوبة في تحصيل المحفظة -لقد كان هذا خارجاً عن المألوف في مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى في المملكة المغربية وفي أي مكان آخر.

²مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

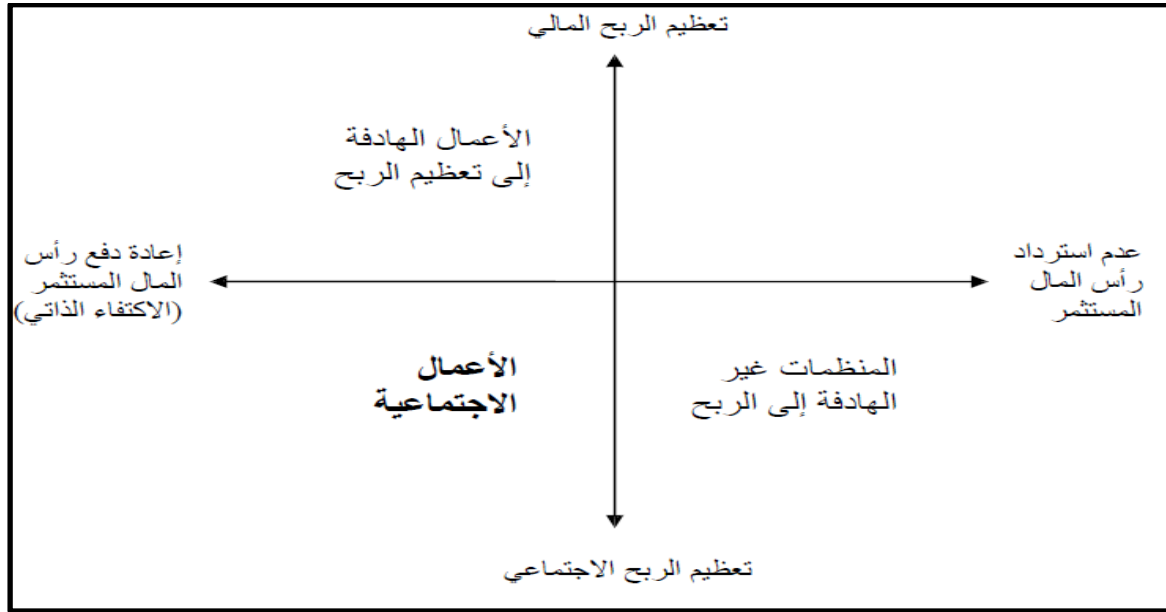
³مرجع سابق، ص 23.

⁴ Community Jameel ,Annual report Community Jameel,Community Jameel, 2015 .

5. التمويل المصغر بنغلاديش: وتحتم تجارب التمويل المصغر بتجربة بنغلاديش، والتي تعتبر تجربة رائدة وحققت نتائج مذهلة، فقد أسس محمد يونس بنك غرامين عام 1976 الذي " يقدم خدماته إلى أكثر من مليوني فقير، وتقوم فكرة البنك على فرضية أن معظم الفقراء يفتقرون إلى الإمكانات المالية التي تساعدهم على البدء في مشاريع صغيرة لإخراجهم من دائرة الفقر، ولذلك فالبنك يقدم لهؤلاء قروض متناهية الصغر تتراوح ما بين مائة ومائتي دولار بفوائد لتغطية تكاليف تسيير القروض المصغرة، والمفترض إعادة الدين خلال فترة قصيرة نسبياً، وتتوجه هذه القروض لدعم مشاريع صغيرة في مجالات الزراعة والمهن الحرفية والتصنيع والتجارة البسيطة"¹، بعد النجاح الذي حققه بنك غرامين، أصبح حالياً لا يعتمد على الإعانات الحكومية أو الدعم من المنظمات غير الحكومية لتمويل قروضه المصغرة، بل يعتمد على أموال مساهميه وهم المستفيدين من خدماته، ويتضح أن " عملاء المصرف من المقترضين من فئة الفقراء يمتلكون 94 % من أسهم المصرف، وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارة المصرف وبذلك يستحقون أرباح المصرف عن استثماراته، وأيضاً يشاركون بقوة وعلى أعلى مستوى في صنع القرار داخل المصرف"². ويمكن مصرف غرامين من إنشاء 27 مؤسسة ذات توجه اجتماعي بدءاً من أكبر شركة اتصالات في البلد إلى الشركة التي تقدم خدمات الرعاية الصحية بتكلفة ميسورة، مما نتج عنه تطور نوع جديد من الأعمال هو " العمل التجاري الاجتماعي"³، ويقصد بالعمل التجاري الاجتماعي هو يجمع بين مبادئ الأعمال التجارية التي تهدف لتحقيق الأرباح واسترجاع استثماراتها وبين مبادئ المنظمات غير الربحية التي تهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية ويمكن توضيح المفهوم في الشكل التالي:

¹ محمد صبيح البلادي، التمويل الأصغر وأثره القضاء على الفقر تجربة بنجلادش، الحوار المتمدن، العدد: 3873، 2012/10/7.
² يوسف الفكي عبد الكريم، تجربة مصرف الفقراء، تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة البليدة الجزائر، 2006، ص 6.
³ محمد يونس، بناء نموذج الأعمال الاجتماعية: دروس من تجربة جرامين، مدرسة الدراسات التجارية العليا في باريس، 2009، ص 4.

شكل رقم 06: نموذج الأعمال الاجتماعية.



المصدر: محمد يونس، بناء نموذج الأعمال الاجتماعية: دروس من تجربة جرامين، ص 5.

من خلال ملاحظة شكل رقم 06 نستخلص أنه في النظام الرأسمالي " يمكن تمييز نوعين من الكيانات المؤسسية. فمن ناحية، توجد الشركات التي يمكن النظر إليها كأعمال تجارية ربحية غرضها تعظيم قيمة المساهم. ومن ناحية أخرى، توجد المنظمات غير الربحية لإنجاز الأهداف الاجتماعية. والعمل التجاري الاجتماعي يجمع بين مفهوم الكيانين؛ فعليه أن يسترجع تكاليفه الكاملة من عملياته، ويحق للمالكه استعادة أموالهم المستثمرة، لكنه في الوقت نفسه، يهدف إلى تحقيق غاية أكثر منه إلى تحقيق الربح، مع إمكانية أن يمثل عامل تغيير للعالم"¹.

¹ محمد يونس، بناء نموذج الأعمال الاجتماعية: دروس من تجربة جرامين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المبحث الثاني:

أهمية التمويل المصغر ومبادئه وخصائصه

تساهم القروض المصغرة في " تخفيف الفقر، تخفيف البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا المحلية، وتوفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، وتوفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، وتوفير الخدمات وخدمات الإنتاج، واستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، واستخدام الخدمات المحلية، وتحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، والمساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة"¹. ونظرا لأهمية التمويل المصغر ومدى مساهمته في تنمية المجتمعات من جوانب عديدة، فأولت الحكومات أهمية كبيرة لتشجيع وتنمية قطاع التمويل المصغر.

ونظرا للدور الذي يلعبه التمويل المصغر باعتباره أداة فعالة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ونشير إلى أن التمويل المصغر يهدف لتحقيق الاستقرار السياسي والشراكة الاجتماعية السياسية، مع إبقاء على دور الدولة المنظم. بالإضافة إلى أنه يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير التمويل للمشاريع الفردية والعائلية التي كانت مستبعدة من النظام المصرفي التقليدي والمساهمة في زيادة دخل الفرد ومحاربة البطالة عن طريق إنشاء مناصب شغل. ومن أهم أهدافه هي الأهداف الاجتماعية حيث يسعى نظام التمويل المصغر لمحاربة البطالة والفقر عن طريق توفير مناصب شغل للفئات المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي، وتقوم سياسته على القروض وليس الهبة، وهذا ما يحفز المستفيدين على بذل كل الجهود اللازمة واكتساب المهارات لتحقيق نجاحا وتسديد ديونهم. وسنحاول من خلال هذا المبحث توضيح أهمية التمويل المصغر وخصائصه والمبادئ التي يقوم عليها التمويل المصغر والتي تم تحديدها، وسنتطرق لهذه النقاط من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية التمويل المصغر ومبادئه

المطلب الثاني: خصائص التمويل المصغر

¹عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 18-17 ديسمبر 2002.

المطلب الأول: أهمية التمويل المصغر ومبادئه

يعتبر التمويل المصغر أداة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية للدولة، لذلك تعمل الحكومة عن طريق توفير إطار تشريعي والدعم لتشجيع استثمار المنظمات غير الحكومية والخواص في مجال التمويل المصغر، ونجد أن هناك سياسات حكومية تقوم على الاستثمار في مجال التمويل المصغر، وكل هذه الاستراتيجيات لتنمية قطاع التمويل المصغر راجعة لأهمية التمويل المصغر وبأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يقوم عليها، وسوف نتطرق لأهمية التمويل المصغر ومبادئه من خلال النقاط التالية:

أولاً: أهمية التمويل المصغر

تكمن أهمية التمويل المصغر في التأثير الذي ينتج عن نشاط مؤسسات التمويل المصغر على مجالات عديدة، وسنذكر الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

1. الأهمية السياسية للتمويل المصغر: يلعب التمويل المصغر دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار السياسي، لأنه يساهم في تحقيق تنمية الأقاليم والمناطق بالدولة، وحيث من ميزات أنه ينتشر في كامل الأقاليم الجغرافية للدولة، وخاصة في المناطق الريفية والجبلية. مما يسهل الوصول للفئات الفقيرة والمستبعدة من النظام المصرفي التقليدي ومنحهم تمويلات لإنشاء مشاريعهم التنموية ومتابعتها، وهذا ما يساهم في محاربة الفقر والجهل وتحقيق التنمية لكامل مناطق الدولة، مما يساهم في نشر الوعي الديمقراطي.

2. الأهمية الاقتصادية: تعاني الكثير من الدول النامية من مشكلة البطالة، وتتميز بالنمو الديمغرافي السريع، وعجز الدولة على توفير مناصب شغل. وعندما نقول بطالة هذا يعني فقر، ومن أجل محاربة ظاهرة الفقر وتوفير مناصب شغل حقيقة تؤدي لزيادة دخل الفرد والتدفق السلعي، وتنمية المشروعات الفردية والعائلية التي تعتمد على الطرق التقليدية للإنتاج والمهارات الحرفية، لا بد من توفير خدمات التمويل المصغر من قروض مصغرة وادخار وتأمين مصغر لهذه الفئات من المجتمع من شباب ونساء ماكنثات في البيت. ومن هنا نستخلص أن هذه الفئة من المجتمع قادرة على توفير مناصب شغل ومنها التقليل من البطالة ومحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد وتنمية الاقتصاد، يكفي أن يوفر لها القليل من التمويل والدعم والتدريب.

وبالإضافة لمحاربة الفقر والبطالة، فإن تنمية المشاريع الفردية والعائلية تساهم في جذب الصناعات الكبرى لاقتصاد الدولة، لأن المؤسسات الكبيرة مثل صناعة السيارات تحتاج للمؤسسات الصغيرة التي توكل لها القيام بمهام تكمل نشاطها. وبطريقة مباشرة قد تساهم المشاريع الفردية والعائلية في التخفيض من عجز

الميزان التجاري، لأن جل منتجاتها تمتلك الميزة التنافسية بالأسواق الخارجية، ويمكن أن تحل مكان السلع المستوردة.

3. الأهمية الاجتماعية: تتجسد الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر في محاربة الفقر، فالفقر هو سبب كل الآفات الاجتماعية الأخرى. بالإضافة إلى أنه يتيح قروض للفقراء ويحارب ظاهرة استغلال الفقراء المنتجين من طرف المرابين، ويدخل الفقراء ضمن منظومة تساعد في تحسين أوضاعهم المعيشية ورفع مستوى معيشة أفراد أسرهم، وإخراج المرأة من دائرة العنف والاستغلال بمساعدتها ودعمها على توفير دخل مستمر ومستقر.

ويقدم التمويل المصغر مجموعة من الخدمات والامتيازات للمجتمع على كل المستويات، فهو يساهم في تطوير القطاع الإنتاجي الخاص، ومحاربة الفقر والبطالة عن طريق توفير فرص شغل للفقراء، ويساهم في توزيع عادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع. ولعل أهم نقاط هو أنه يعطي للمرأة الماكثة في البيت فرصة لإنشاء مشروعها الخاص.

ثانياً: مبادئ التمويل المصغر

يهدف تنظيم سوق التمويل المصغر وحماية المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل المصغر، قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بالتعاون مع 28 مختصين بمجال التمويل المصغر من القطاع الخاص والعام بوضع المبادئ الأساسية للتمويل المصغر. ونشرت هذه المبادئ لأول مرة في G8، وصادق عليه أعضاء الدول المجتمعة، وتعهدوا على ضرورة دعم مؤسسات التمويل المصغر، بتحفيز عملية إنشاء مؤسسات تمويل مصغر جديدة، ورفع من كفاءتها.

"وتنحصر مبادئ التمويل المصغر في 11 مبدأ أساسية، شملت كل جوانب نشاط التمويل المصغر من الجهات المانحة إلى الجهات المقدمة لخدمة التمويل المصغر والمستفيدين، وفيما يلي سنذكرها في النقاط التالية:

1. الفقراء يحتاجون لخدمات مالية كاملة، ولا تقتصر حاجاتهم المالية على القروض المصغرة فقط. والمبدأ الأول للتمويل المصغر يؤكد حاجة الفقراء لخدمات مالية متنوعة ومرنة وذات تكلفة منخفضة، تتماشى مع قدراتهم المالية المنخفضة. ويؤكد المبدأ على ضرورة توفير خدمات مالية متنوعة للفقراء تشمل القروض المصغرة والادخار والتحويلات المالية والتأمين.

2. يعتبر التمويل المصغر أداة فعالة لمحاربة الفقر. وحصول للفقراء على خدمات مالية، يساهم في تحسين مستوى معيشتهم اليومية، ويغير نمط معيشتهم من البحث عن لقمة العيش يوميا إلى التخطيط لامتلاك منزل وتحسين نوعية التغذية وتحسين مستوى تعليم أبنائهم وتحسين الرعاية الصحية. كل هذه التحسينات تعطي قوة للفقراء لمواجهة التغيرات الخارجية.
3. يجب أن يوفر التمويل المصغر نظام مالي متكامل وشامل للفقراء. بالرغم من رواج التمويل المصغر وإثباته عبر العديد من التجارب حول العالم نقاط قوته وقدرته على محاربة الفقر وتحسين مستوى دخل الفرد، إلى أن عدد كبير من الفقراء لا يمكنهم الحصول على خدمات التمويل المصغر، ويرجع سبب نقص تغطية مؤسسات التمويل المصغر لكامل الفقراء لاعتماد الدول والحكومات على الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية، لتمويل هذه الأخيرة. ولتحسين كفاءة مؤسسات التمويل المصغر لا بد أن تصبح جزءا لا يتجزأ من النظام المالي.
4. تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل المصغر يسمح من رفع وزيادة كفاءتها وتغطية أكبر عدد من الفقراء. ويعتبر تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل المصغر ليس الهدف بحد ذاته، إلى أن الغاية من تحقيقها وتغطية تكاليف نشاطها هو توسيع أثارها، وتوفير تغطية أكبر للفقراء. ونقصد بتحقيق الاستدامة المالية هو قدرة المؤسسة على تغطية تكاليفها، ووصول المؤسسة للاستدامة يمكنها من تخفيض تكاليف معاملتها، وتحسين من نوعية الخدمات والمنتجات المالية التي تترجها للفقراء، وتوسيع نطاق نشاطها لتوفير خدمات للفقراء المستبعدين من النظام المصرفي والذين لم يحصلوا على خدمات مؤسسات التمويل المصغر.
5. الهدف الأساسي للتمويل المصغر هو إنشاء مؤسسات تمويل مصغرة محلية مستدامة. وبهدف توفير خدمات مالية للفقراء لا بد من إنشاء مؤسسات تمويل مصغر محلية لضمان استمرار توفير هذه الخدمات. ومن أجل تحقيق هدف الاستدامة المالية لا بد على المؤسسات أن تكتسب قدرة جمع المدخرات المالية وتقديم خدمات مالية تتوافق وحجات الفقراء النشطين.
6. التمويل المصغر يحتاج لدعم معنوي وهيئات ومنظمات قائمة لمحاربة الفقر. من أجل محاربة الفقر لا بد على الحكومة أن توفر خدمات أساسية ومساعدات وتوفير التكوين للأفراد الفقراء.
7. تسقيف أسعار فائدة القروض المصغرة يحد من انتشارها. إن عملية تسقيف أسعار فائدة القروض المصغرة التي تمنحها مؤسسات التمويل المصغر يؤثر سلبا على قدرات مؤسسات التمويل المصغر لمنحها، لأن

أسعار الفائدة لا تكفي لتغطية التكاليف الإنتاجية، وتصبح عملية المنح رهينة الإعانات والتمويلات الممنوحة من الجهات المانحة وتتأثر بمحدوديتها وعدم انتظامها لارتباطها بالمنح. و من جهة أخرى يتوجب على مؤسسات التمويل المصغر أن تحد من أسعار فائدة القروض المصغرة والتكاليف التي يتحملها المستفيد، وتغطية تكاليفها عن طريق جذب المدخرات وزيادة فعالية خدماتها.

8. دور الحكومة يتمثل في تنظيم سوق التمويل المصغر وتشجيع عملية إنشاء مؤسسات التمويل المصغر، ولا يتمثل في التقديم المباشر لخدمات التمويل المصغر. يتمثل دور الحكومة في توفير جو سياسي ملائم ومستقر لتحفيز نشاط مقدمي الخدمات المالية للفقراء والمشاريع الفردية والعائلية.

ومن أجل تنظيم سوق التمويل المصغر لا بد على الحكومة ضمان استقرار الاقتصاد الجزئي، وتفادي وضع سقف لأسعار الفائدة، وأهم نقطة عدم تقديم برامج لتمويل مصغر بأسعار فائدة مدعومة مما تعتبر منافسة غير عادلة بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى أن هذه البرامج تقدم قروض مصغرة لمشاريع قد تكون فاشلة ومعدلات التسديد جد منخفضة. ونشير إلى أن دور الدولة يتمثل في توفير المناخ الملائم لنشاط المشروعات الفردية والعائلية، ومحاربة الرشوة والوساطة، وتوفير سوق مالية تسمح بضخ السيولة بمؤسسات التمويل المصغر، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل عملية نشاطها، ولما لا توفير صندوق خاص لتمويل مؤسسات التمويل المصغر الناجحة في حالة غياب الممولين.

9. يجب على الجهات المانحة أن تكمل رؤوس أموال الخواص. تعتمد الجهات المانحة على القروض، والدعم، والصدقات من أجل توفير التمويل لمؤسسات التمويل المصغر. ومن أجل الحصول على مؤسسات تمويل مصغرة مستدامة لا بد من تعاون الجهات المانحة مع القطاع الخاص لتوفير الأموال اللازمة والأساسية لنشاطها.

10. نقص الهياكل والمنظمات المتخصصة في مجال التمويل المصغر ونقص الموارد البشرية المتخصصة، لأن من خصائص التمويل المصغر أنه يجمع بين أهداف البنوك والأهداف الاجتماعية للجمعيات الخيرية. لذلك يجب أن تكون هناك نظرة وتكوين لدى كافة المتعاملين والأطراف المساهمين في نشاط التمويل المصغر. وتتمثل الجهات التي تساهم في تطوير التمويل المصغر بمنطقة معينة هي أولاً مؤسسات التمويل المصغر التي تمثل الواجهة الأساسية والمتعامل مع المستفيدين، والهيئات التنظيم والمراقبة، مع إلزامية تطوير قاعدة بيانات تسمح بدراسة ومتابعة تطور نشاط التمويل المصغر.

11. يجب على مؤسسات التمويل المصغر توفير البيانات والمعطيات بشكل دقيق، ووفقاً لطريقة واحدة تسمح بمقارنة الكفاءات الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات التمويل المصغر التي تقدم خدمات مالية للفقراء. وتسمح هذه الشفافية بتوضيح مدى أهمية والدور الذي يلعبه التمويل المصغر في مكافحة الفقر وتوفير التمويل للمشروعات الفردية والعائلية. وتسمح بتقدير الأرباح التي تحققها مؤسسات التمويل المصغر والمخاطر التي تتحملها، وهذه المعطيات تهم المستثمرين والجهات المانحة¹.

ووضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء مبادئ للتمويل المصغر بهدف تنظيم سوق التمويل المصغر والحد من تجاوزات هذه الأخيرة، فعبر هذه المبادئ أعطت توجيهات لكل الأطراف المساهمين في مجال التمويل المصغر من حكومة وجهات مانحة ومؤسسات تمويل مصغر. ولعل من أهم المبادئ هو ضرورة الإفصاح على المعطيات والبيانات التي تخص حجم القروض الممنوحة ونسبة التسديد، مما يسمح بدراسة تطور سوق التمويل المصغر. بالإضافة إلى أنها أعطت توصيات للحكومة بدعم سوق التمويل المصغر لكي يحقق محاربة الفقر وتوفير التمويلات اللازمة للمشروعات الفردية والعائلية، وعدم التدخل كعمول رئيسي.

ومن أجل حماية المستفيدين من خدمات التمويل المصغر قامت مجموعة من الجهات المتخصصة بمجال التمويل المصغر تمثل في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والبنك الدولي، ومجموعة الاستثمار الاجتماعي " بدويتشه " بنك، والمعهد الدولي لبنوك الادخار، ومؤسسة WWB كولومبيا للتمويل الأصغر للنساء، بنك التنمية الألماني، ومؤسسة Ujjivan للتمويل الأصغر بالهند، وبنك CARD للتمويل الأصغر الريفي بالفلبين، ومركز التمويل الأصغر (أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق)، وبنك Fonkoze للفقراء بهايتي. وتمثلت هذه المبادئ في " تجنب الإفراط في المديونية للمستفيدين من القروض المصغرة، وضمان شفافية التسعير المنتجات المالية وشروط تقديمها بالشفافية. وتطبيق ممارسات التحصيل المناسبة تمتنع المؤسسات عند تحصيل ديونها عن أي ممارسات سيئة. ويتوجب على الموظفين الالتزام بالسلوك الأخلاقي، ويلتزم موظفو مؤسسات التمويل المصغر بالمعايير الأخلاقية الراقية في تفاعلهم مع العملاء، وتطبيق آليات الانتصاف من المظالم، وضمان خصوصية بيانات العملاء².

¹CGAP, Principes clés de la microfinance, 2004, visualise le: 15/05/2018, <https://www.microfinancegateway.org/fr/library/principes-cl%C3%A9s-de-la-microfinance>.

²Idem.

المطلب الثاني: خصائص التمويل المصغر

يطمح التمويل المصغر لمحاربة الفقر وتنمية المشاريع الفردية والعائلية عبر توفير التمويلات اللازمة للفئة المهمشة من النظام المالي التقليدي، وبغية تحقيق أهدافه لا بد من أن تكون هناك مؤسسات متخصصة في هذا المجال، وتعرف بمؤسسات التمويل المصغر. وفيما يلي سنتطرق لخاصيتين أساسيتين يتميز بهما قطاع التمويل المصغر عن بقية القطاعات المالية وهي مصادر تمويلاته والاتجاهات النظرية التي توجه نشاط مؤسسات التمويل المصغر بين الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر

اختلفت وتعددت مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر وفقاً لطبيعتها وشكلها القانوني، ويعتبر أهم مصدر تمويل في الجهات المانحة ومخصصات الحكومة لهذا القطاع والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية. وتختلف مصادر تمويل مقدمي خدمات التمويل المصغر حسب الشكل القانوني، وفيما يلي سنذكر الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل المصغر ومصادر تمويلها، وسنتطرق للجهات المانحة وأنواعها، وبعدها سنتطرق لكيفية يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تختار بين مصادر تمويلها.

1. مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر وفقاً لشكلها القانوني: تعتمد مؤسسات التمويل المصغر في

توفير تمويلها من الجهات المانحة التي تمنحها تمويلات، ويعتبر مصدر تمويل الجهات المانحة من الهبات والقروض والدعم. وفيما يلي سنذكر نوع مقدم خدمات التمويل المصغر ومصدر أموالها:

أ. **الجمعيات**: يتميز الشكل القانوني لمؤسسات التمويل المصغر " الجمعيات " بانعدام رأس المال وسندات الملكية، ونجد أن أغلب أموال الجمعيات مصدرها خارجي تتمثل في الهبات والدعم المقدم من قبل الحكومات والجهات المانحة. وقد تلجئ في بعض الحالات للقروض البنكية. وتتميز الجمعيات بانعدام العلاقة بين الممول والمسير.

ب. **التعاضدية**: تتميز التعاضديات أن رأس مالها يتكون من قسم اجتماعي يملكه الأعضاء وهي عبارة عن مبالغ صغيرة، والقسم الأكبر يتمثل في الودائع التي يتم جمعها من الأعضاء والعملاء. ومن جهة أخرى هناك مصادر تمويلية من الخارج تتجسد في قروض بنكية ومساعدات من الجهات المانحة.

ت. **مؤسسات التمويل المصغر:** رأس مال مؤسسة تمويل مصغر أسهم وسندات ملكية يحملها المستثمرين، ومصادر أموال المؤسسة قد تكون داخلية أو خارجية¹.

2. **أنواع الجهات المانحة:** تعتبر الجهات المانحة الداعم الأساسي لتطوير نشاط مؤسسات التمويل المصغر، وأغلب المؤسسات الرائدة حالياً اعتمدت عند انطلاقها على الدعم المالي والتقني اللذان منحتهما لهم الجهات المانحة. وبالإضافة إلى أنها تساعد مؤسسات التمويل المصغر القائمة على تطوير وسائل عملها والاستعانة بالتكنولوجية، وتدعمها عندما تعرف هذه الأخيرة عجز مالي بمنحها قروض بأسعار فائدة مدعمة أو تضمنها أمام البنوك للحصول على قروض لتمويل نشاطها. وتعتمد مؤسسات التمويل المصغر لتمويل وتنمية نشاطهم على الجهات المانحة وقروض من البنوك التجارية، وفيما يلي سنذكر أنواع الجهات المانحة والعلاقة التي تجمع بين البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المصغر.

أ. **الجهات المانحة المحلية:** هي عبارة عن صناديق تمويلية أسستها حكومات بعض الدول وخاصة الدول التجارية، لدعم التنمية والتطوير. مثل *l'agence française de développement*

ب. **الجهات المانحة المتعددة الأطراف:** هي منظمات تجمع مجموعة من الدول، وقد تكون الجهات المانحة المتعددة الأطراف لمنطقة محددة مثل بنوك التنمية (بنك التنمية الآسيوية، البنك الإفريقي للتنمية) أو هيئات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة.

ت. **المنظمات الخاصة:** هي منظمات تؤسسها مجموعة من المؤسسات الخاصة، وقد تكون منظمات من الأموال الخواص مثل *foundation ford, foundation argidius* ونلاحظ أن المنظمات الخاصة تطور دورها في مجال التمويل المصغر، ومع انضمام منطمتين للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى جانب أنشط الجهات المانحة في مجال التمويل المصغر².

3. **اختيار مؤسسة التمويل المصغر لمصادر أموالها:** يجب على مؤسسة التمويل المصغر عند اختيار مصادر تمويلها الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

أ. ضرورة التنسيق بين الشكل القانوني لمؤسسة التمويل المصغر ومصادر التمويل المتاحة.

¹Sébastien Boyé et al. Le guide de la microfinance, microcrédit et épargne pour le développement, Eyrolles, 2007, p 253.

²Idem, p254.

ب. نوع التمويل الذي تبحث عنه مؤسسة التمويل المصغر لأن هناك عدة أنواع متاحة، فتوجد إمكانية فتح رأس المال، أو الاقتراض من البنوك التجارية، أو تطوير عمليات الادخار، ونوع التمويل المختار له تأثير على سياسة مؤسسة التمويل المصغر وتوجهها الاجتماعي أو الربحي¹.

ثانياً: نظريات للتمويل المصغر

بالاطلاع على مختلف الدراسات القائمة والمتخصصة في التمويل المصغر نجد أن هناك صراع بين الباحثين، فمنهم من يدافع على إلزامية تحقيق مؤسسات التمويل المصغر للكفاءة المالية ومن أهمها الاستدامة المالية، ومن جهة أخرى يوجد فريق يدافع على ضرورة توفير خدمات مالية تلاءم واحتياجات أفقر الفقراء دون اهتمام مؤسسات التمويل المصغر بتحقيق الاستدامة المالية. ونستخلص في النهاية أن التوجهين متكاملين، وفيما يلي سنذكر النظرية التأسيسية *institutionnaliste* والنظرية الولفريست *walfariste*، مع ذكر آراء مؤيد كل نظرية وفي الأخير سنقوم بمقارنة الوجهتين.

1. النظرية التأسيسية: *Institutionnaliste*: مؤيدو النظرية التأسيسية يرون أن التمويل المصغر لا

يلاءم أفقر الفقراء، بل هو موجه لأصحاب الدخل القريبين من حد الفقر. ويؤيدون التوجه الاقتصادي لمؤسسات التمويل المصغر عبر تحقيق الاستدامة المالية. وتعتبر هذه النظرية أن الفقراء لا يطلبون خدمات مالية، " ويدل ذلك على أنه وبالرغم من ابتكار المؤسسات المالية لمنتجات توافق وتلاءم احتياجاتهم المالية إلا أن أفقر الفقراء يعزلون أنفسهم عن العالم الخارجي، وذلك لدرايتهم أنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف القروض المصغرة"².

ويشير مؤيدي النظرية التأسيسية على ضرورة تحقيق مؤسسات التمويل المصغر للكفاءة المالية وعدم الاعتماد على الجهات المانحة لتمويل نشاطاتهم، وبمجة أن الجهات المانحة لا تستمر في دعم مؤسسة تمويل مصغر إلى عندما تحقق أرباح وتساهم في تغطية تكاليفها التشغيلية، وبالإضافة إلى ذلك هناك خطر انسحاب الجهات المانحة من الساحة التمويلية في أية لحظة ودون سابق إنذار. ومن أجل تجنب هذا الخطر لا بد على مؤسسات التمويل المصغر أن تحمل المستفيدين التكاليف الحقيقية للقروض المصغر، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من التعامل مع الأفراد القريبين من خط الفقر وليس الفقراء. ونستخلص أن هذه النظرية تحث

¹Idem,255.

²Hashemi S, et Rosenberg R, Faire accéder les plus pauvres à la microfinance en associant filet de protection sociale et services financiers, CGAP, Focus n° 34, février 2006, p2.

مؤسسات التمويل المصغر على عدم التعامل مع الفقراء وأفقر الفقراء بل التعامل مع الأفراد القريبين من حد الفقر، وعدم الاعتماد والتركيز على التمويلات التي تمنحها لهم الجهات المانحة وتحقيق الكفاءة المالية¹. تعتبر تكلفة القروض المصغر جد مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع تكلفة القروض البنكية التقليدية، ويمكن أن نفسر التكلفة المرتفعة أن منح قروض مصغرة يتطلب متابعة لعدد أكبر من المستفيدين وعملية التحصيل تكون بصفة أسبوعية وهناك حالات تكون عملية التحصيل يومية.

2. **نظرية ولفريست Walfariste**: تقوم هذه النظرية على أن مؤسسات التمويل المصغر يجب أن توفر وتحت أفقر الفقراء على الاستفادة من خدماتها، بهدف محاربة الفقر والعزلة التي يتعرضون لها. وتنادي هذه النظرية على ضرورة تحقيق مؤسسات التمويل المصغر للكفاءة الاجتماعية دون أخذ بعين الاعتبار الكفاءة المالية. ويؤكد " مؤيدو هذه النظرية على حاجة الفقراء وأفقر الفقراء إلى خدمات مالية للخروج من دائرة الفقر، والدليل على حاجة الفقراء للخدمات المالية هو نمو السوق الموازية واستمرار النمو، وأغلب المستفيدين من خدمات السوق الموازية هم الفقراء والمحتاجين"². وينادي مؤيدو هذه النظرية على " عدم حاجة مؤسسات التمويل المصغر لتحقيق الاستدامة المالية، لأنها تعتمد على تمويلات الجهات المانحة، وخطر توقفها لعدم تحقيق مؤسسات التمويل المصغر للأرباح يعتبره مؤيدو هذه النظرية مستبعداً، لأن حافز الجهات المانحة هو اجتماعي وليس ربحي"³. وتحت هذه النظرية مؤسسات التمويل المصغر على تشجيع ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة تلائم احتياجات أفقر الفقراء وقدراتهم، " وبالرغم من ارتكاز مؤسسات التمويل المصغر في تمويل خدماتها المقدمة على الجهات المانحة. تشير إلى أن هذا لا يؤثر على هدفها الأساسي المتمثل في توفير حياة أفضل ومستوى معيشة أحسن للفقراء"⁴.

ونستخلص من خلال عرض كل من النظرية التأسيسية والنظرية ولفريست أنهما لا يختلفان في هدفهما الأساسي الذي يهدف لمحاربة الفقر، " وبفضل النظريتين يعرف التمويل المصغر مرحلة حاسمة في تطوره، فالنظرية التأسيسية تعتمد على ضرورة إدماج مؤسسات التمويل المصغر بالسوق المالية، أما نظرية ولفريست

¹Sébastien Dugas-Iregui, Débat entre Institutionnalistes et Walfaristes en microfinance, la réalité du terrain argentin, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, université du Québec à Montréal, 2010, p13.

²Robinson, The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor, World Bank, Washington DC, 2001, p02.

³WollerM.Gary et al, "Where to microfinance" , International Journal of Economic Development, vol.1, N°1, 1999.

⁴Roy D, La participation et l'appropriation dans l'utilisation de la microfinance comme outil de développement, UQAM, 21/01/2018, http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-cirdis&id_article=2975, p33.

فتركز على تطوير خدمات مؤسسات التمويل المصغر وما يلاءم احتياجات الفقراء وأفقر الفقراء. والنظريتين مختلفتين الأولى تهدف لتحقيق الكفاءة المالية والثانية تهدف لإدماج أفقر الفقراء في النظام المالي. ولكن هذا الاختلاف يلاحظ إلى في أدبيات التمويل المصغر، أما عند التطرق لواقع التمويل المصغر نجد أن مؤسسات التمويل المصغر تريد أن توازن بين الاتجاهين والجمع بينهما¹. وفيما يلي سنذكر مقارنة بين النظرية التأسيسية ونظرية ولفريست:

جدول رقم 6: مقارنة بين النظرية التأسيسية وولفريست.

عناصر المقارنة	النظرية التأسيسية	نظرية ولفريست
الرؤية	قياس كفاءة نشاط مؤسسة التمويل المصغر من خلال المدى الاجتماعية، ودراسة الآثار.	قياس كفاءة نشاط مؤسسات التمويل المصغر من خلال دراسة الحجم والاستدامة المالية
الفئة المستهدفة	أفقر الفقراء	المشروعات الصغيرة والأفراد القريبين من خط الفقر.
نوع مؤسسات التمويل المصغر	مؤسسات تمويل مصغر ذات توجه اجتماعي	مؤسسات تمويل مصغر ذات توجه تجاري
منهجية العمل	الاعتماد على الجهات المانحة	الاستقلالية المالية عبر تحقيق الاستدامة المالية
الانتقادات	- تواجه مؤسسات التمويل المصغر مجموعة من المشاكل ولعل أهمها هي عدم الديمومة. - معدل عدم التسديد بين مؤسسات التمويل المصغر ذات الطابع الاجتماعي جد مرتفعة أكثر من 50%.	- ما يعيب على مؤسسات التمويل المصغر ذات التوجه التجاري، أنها لا تقوم باختيار المستفيدين، ونتيجة لذلك فيتم استبعاد أفقر الفقراء. - أسعار الفائدة جد مرتفعة. - تحقيق الديمومة المالية تعتبر إستراتيجية طويلة المدى.
الأهداف المشتركة	محرارة الفقر	محرارة الفقر

Source: ImèneBerguiga , Performance sociale versus performance financière des institutions de microfinance, E.R.U.D.I.T.E, Université Paris XII, 2007, p5.

¹ ImèneBerguiga, Performance sociale versus performance financière des institutions de microfinance, E.R.U.D.I.T.E, Université Paris XII, 2007, p4.

المبحث الثالث: دور خدمات التمويل المصغر وخدمات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر

تلعب مؤسسات التمويل المصغر دوراً أساسياً في توفير التمويلات والخدمات المالية للفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي، ومن بين الفئات المستهدفة فئة الفقراء النشطين اقتصادياً. ولتحديد دور مؤسسات التمويل المصغر في محاربة الفقر وتحديد الفئة المستهدفة من نشاطها، قمنا بتحديد الخدمات المالية التي تقدمها ومدى استهدافها الفقراء وأقرب الفقراء، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: منتجات التمويل المصغر

المطلب الثاني: منتجات التمويل الإسلامي المصغر

المطلب الثالث: دور خدمات التمويل المصغر وخدمات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر

المطلب الأول: منتجات التمويل المصغر

تختلف منتجات التمويل المصغر كلياً على منتجات البنوك والمؤسسات المالية، الأولى تقوم على أساس الثقة والتعاون، والثانية تقوم على الضمانات المادية وهدفها الأساسي هو تحقيق الأرباح، ونتيجة لذلك أستبعد الفقراء وأقرب الفقراء من النظام المالي التقليدي. وجاء محمد يونس عبر ابتكاره للقروض الجماعية ليعطي دفعة جديدة للتمويل المصغر، وجاءت عملية إنشاء بنك غرامين والتغطية الإعلامية التي عرفها وتوزيع محمد يونس بجائزة نوبل للسلام، لانتشار نموذج القروض الجماعية في جميع أنحاء العالم.

والهدف من خلال هذا المطلب تحديد أهم منتجات التمويل المصغر التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر للأفراد الفقراء في المجتمع، وسنتطرق إلى قرض المجموعة نشأته ومزاياه ونذكر مثال على تطبيقه في بنك غرامين، و إلى قرض الفردي خصائصه ومثال على تطبيقه.

وتوصلت العديد من الأبحاث إلى أن الحاجات المالية للفقراء لا تنحصر في التمويل فقط، بل تعدد حاجاته إلى الادخار وتحويل الأموال والتأمين المصغر، وسنسعى من خلال هذا المطلب إلى التطرق لمختلف هذه الخدمات بتعريفها.

أولاً: القروض المصغرة

تتجسد التمويلات التي تمنحها مؤسسات التمويل المصغر للمشاريع الفردية والعائلية في القروض المصغرة، وتنقسم القروض المصغرة إلى نوعين أساسيين الأول قرض المجموعة والثاني القرض الفردي. وتكون عملية منح القروض مقابل فائدة يدفعها المستفيد لمؤسسات التمويل المصغر، ويعتبر قرض المجموعة أول المنتجات التي تم ابتكارها في مجال التمويل المصغر، ونتيجة لنقائصها ومحدوديته في تغطية حاجات الأفراد، تم ابتكار منتج القروض المصغرة. وفيما يلي سنتطرق لنوعي القروض المصغرة وإلى أسعار فائدة المطبقة من خلال ما يلي:

1. قرض المجموعة: جاء القرض الجماعي لسد حاجة التمويلية للفقراء والمشاريع العائلية مع غياب كل الضمانات المادية. و" يقوم المبدأ الأساسي للقرض الجماعي على تجمع المقترضون في مجموعة لتقديم ضمان جماعي، بمعنى أن المجموعة تضمن كل فرد منها، وفي حالة عدم تسديد أحد الأفراد أقساط قرضه يحرم جميع أفراد المجموعة من قروض أخرى حتى يقومون بتسديد أقساط قرض الفرد المتعثر أو الممتنع عن عملية التسديد"¹.

ويعتمد " تقييم قرض المجموعة في منهجية إقراض المجموعة على المبلغ الإضافي القائم على دورة القرض البسيطة، والاعتماد على الضمانات الاجتماعية (مثل المسؤولية المشتركة) وتحديد الشروط (منع تكرار القروض لزملاء الفرد المتخلف عن السداد) وذلك للتخفيف من حدة المخاطر"².

ويتسم قرض المجموعة بخصائص خاصة به وهذا ما ساهم في انتشاره في مختلف مناطق العالم بعدما جسده محمد يونس لأول مرة بنغلادش، و" يقوم قرض المجموعة على أساس « رأس المال الاجتماعي » لكل فرد، حيث يتم اختيار فرد من القرية أو الحي ليكون هو المسئول عن اختيار أفراد مجموعته، ويشترط في هذا الفرد أن يمتلك معلومات دقيقة على كامل أفراد المجموعة، وبالمقابل يشترط على أفراد المجموعة أن يمتلكون معلومات دقيقة على الفرد المسئول. وهذا ما يسمح بالحصول على مجموعة متماسكة ومتضامنة ويكون

¹Sébastien Boyé et al,op.cit, p54.

²ديني جورج، إدارة الاقراض الفردي، MicroSave، 2010، ص 1

لكل الأفراد تأثيرا اجتماعيا على بعضهم البعض مما يسمح من تخفيض معدلات عدم التسديد وهذا ما يعرف بالرأس المال الاجتماعي"¹.

ولقد قدم القرض الجماعي خدمات وأخرج العديد من الفقراء من دائرة الفقر، وساعدهم لإنشاء مشاريع عائلية وفردية ناجحة. وبالمقابل أوضح أن القرض الجماعي يحمل في طياته الكثير من النقائص والعيوب مما نتج عنهم ابتكار منتج القروض الفردية من طرف مؤسسات التمويل المصغر، ومن خلال الجدول الموالي سنوضح إيجابيات وسلبيات القرض الجماعي من وجهة نظر مؤسسة التمويل المصغر ومن وجهة نظر المستفيدين.

¹Jauniaux et al, Microcrédit individuel et pression sociale : le rôle du garant, vue : 18/03/2018, https://www.researchgate.net/publication/228594095_MICROCREDIT_INDIVIDUEL_ET_PRESSION_SOCIALE_LE_ROLE_DU_GARANT.

جدول رقم 7: مزايا وعيوب قرض المجموعة.

المزايا
<p>بالنسبة لمؤسسة التمويل المصغرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اقتصاديات السعة - يسمح قرض المجموعة بتغطية عدد كبير من المستفيدين بقرض واحد. - اقتصاد المجال - يفتح القرض الجماعي إمكانية تقديم خدمات أخرى للمجموعة. - تخفيض من معدلات الخطأ في المعلومات التي تجمع على أفراد المجموعة، وذلك عن طريق الاستفادة من المعلومات التي يمتلكها كل فرد من المجموعة على بعضهم البعض. - الاستفادة من تأثير أفراد المجموعة على بعضهم البعض لتخفيض معدلات التأخر في أقساط القرض وعدم تسديدها، وذلك بالاستعانة بالمسؤولية الاجتماعية لكل فرد تجاه الأفراد الآخرين. - التكاليف والمخاطر تحول إلى أفراد المجموعة. - تخفيض من مخاطر عدم التسديد بفضل التأثير الاجتماعي الذي تم إنشاؤه ضمن المجموعة. <p>بالنسبة للمستفيد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تساهم المجموعة في توسيع العلاقة الاجتماعية والاقتصادية للفرد. - عوضت الضمانات الفردية بالضمانات الاجتماعية. - زيادة احتمال فرض ادخار جزء من القرض المصغر وهذا ما يعرف بحساب الادخار الإجباري، وخاصة إذا نصت اتفاقية القرض الجماعي عليها. - أفراد المجموعة يساعدون بعضهم البعض لتسديد أقساط القرض، وذلك في حالة تعسر أحدهم على عملية التسديد.
العيوب
<p>بالنسبة لمؤسسة التمويل المصغرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لا تجدي الرقابة الاجتماعية نفعا عندما يكون المجتمع متجانسا. - صعوبة إجبار أفراد المجموعة للالتزام بالعقد المبرم. - في حالة عدم تسديد فرد لأقساط القرض ورفضه للخضوع لتأثير المجموعة، هذا قد يؤدي إلى عزوف بقية أفراد المجموعة عن تسديد أقساط قروضهم. مما يزيد من خطر عدم تسديد القروض مقارنة بالقروض الفردية، وهذا ما يعرف بخطر العدوى. - محدودية معرفة القروض السابقة لأفراد المجموعة. - خروج الفرد المسئول عن المجموعة قد يؤدي لحلها. - عدم تنوع المخاطر في حالة كان أفراد المجموعة يمارسون نفس النشاط.

- تحمل تكاليف إضافية من وقت وموارد مالية للمحافظة على تناسق وترابط المجموعة.
- بالنسبة للمستفيد:
- خطر أن يتحكم المسئول عن المجموعة أو فرد آخر في المجموعة واستغلالها لخدمة مصالحه الشخصية على حساب مصلحة أفرادها.
- القروض المصغرة غير مرنة في حجمها ومدتها فهي تكون ذو مبلغ محدد ولمدة محددة مسبقا، وهذا ما قد لا يتلاءم واحتياجات المستفيد.
- ارتفاع تكاليف القرض المصغر نتيجة لتراكم عقوبات تأخر فرد أو عدد من أفراد المجموعة على تسديد أقساطهم، وهذه التكاليف لا توجد في حالة أن عقد قرض المجموع يجبر كل فرد من المجموعة تحمل عقوبات تأخره عن تسديد أقساطه لوحده.
- التكاليف والمخاطر تحول إلى أفراد المجموعة.

Source: Elisabeth Rhyne. Client Focused Lending, Center for Financial Inclusion, vu le: 18/03/2018, <http://www.centerforfinancialinclusion.org/publications-a-resources/browse-publications/345-client-focused-lending-the-art-of-individual-lending>

وبالرغم مما يعاب على قرض المجموعة إلى أنه برهن على جدارته وملائمته عبر العديد من التجارب، وتبقى أهم تجربة هي بنك غرامين أين عرف القرض الجماعي تطورا وتحسنا في صياغته وتطبيقاته. ولمواجهة نقائص قرض المجموعة ارتأت مؤسسات التمويل المصغر تطبيق صيغة القروض الفردية، والتي سوف نتطرق إليها من تعريف وخصائصها في النقطة الموالية.

2. القروض الفردية: بعد انتشار قرض المجموعة ومحاولة مؤسسات التمويل المصغر تطبيقه في مختلف البيئات

والمجتمعات، إلى أنه تبين من خلال التجربة أن قرض المجموعة يصلح للمناطق التي تكون فيها الكثافة السكانية عالية ولا يصلح للمناطق منخفضة الكثافة السكانية، بالإضافة إلى أنه يحد من عملية توسع المشاريع الناجحة لأنها مرتبط بنجاح كافة مشاريع المجموعة للحصول على قروض أخرى. ومن أهم ما يعاب عليه هو أن الأفراد الفقراء المستضعفين يتم في كثير من الحالات استبعادهم من المجموعات، وهذا ما يتنافى مع المبادئ الأساسية للتمويل المصغر.

ونتيجة " لكل النقائص والعيوب التي تبينت من خلال تطبيق قرض المجموعة، قامت مؤسسات التمويل المصغر بتقديم صيغة جديدة للقرض المصغر للفرد ولا تقوم على المجموعة، وعرفت بالقروض الفردية"¹.

¹Sébastien Boyé et al, op.cit, p63.

وتعتمد عملية تقييم القروض الفردية على سمعة المقترض وتقييم شخصيته من النواحي النفسية وقدراته الإنتاجية، وتدخّل التجارب السابقة لطالب القرض الفردي بمجال نشاطه، بمعنى الخبرة. ويتوجب على المرافق معرفة هل طالب الإقراض الفردي قد استفاد من قبل من قرض المجموعة أو لا، وكيف تمت عملية التسديد. وتتم عملية تقييم مدى جدوى المشروع واحتمال التسديد بمجموعة من المراحل التي يتوجب على المرافق مراعاتها.

ويهدف توسيع نطاق القروض الفردية يتوجب على " مؤسسات التمويل المصغر إدراك أنه ينبغي اعتبار الإقراض الأصغر بمثابة اقتراح للقيمة من جانبه، وتطوير الهياكل والقدرات التنظيمية اللازمة لتقديم المنتج. وأخيراً ثمة عامل محدد مهم للنجاح في تنفيذ الإقراض المصغر هو مدى توفر السيولة الكافية"¹.

3. أسعار فائدة القروض المصغرة: تمثل أسعار الفائدة الربح أو العائد على القروض الممنوحة من بنك أو مؤسسة التمويل المصغر. ويتضح أن تكاليف التمويل المصغر مرتفعة مقارنة بتكاليف الإقراض من البنوك التجارية، ويرجع ذلك لارتفاع تكاليف المعاملات واستخدام الضمانات الشخصية كبديل عن الضمانات الرسمية. ونشير إلى أن " النسبة المئوية لتكاليف منح قرض مصغر أكبر من تكاليف منح قرض بحجم أكبر، وللتوضيح نأخذ مبلغ مليون دولار، حيث البنك يتعامل مع مقرض واحد ومؤسسة التمويل المصغر تتعامل مع 10 آلاف مقترض، تمنح لكل واحد منهم 100 دولار. وبدراسة تكاليف الإقراض والمخاطر وتكاليف تحصيل الأقساط، نجد أن البنك سيغطي كامل تكاليفه بتطبيق سعر فائدة قدره 14%، وفيما يخص مؤسسة التمويل المصغر يتوجب عليها أن تقرض بسعر فائدة قدره 33% لتغطي تكاليفها"².

" إن الأفراد الفقراء إذا ما تم تخييرهم بين الحصول على قروض مصغرة بأسعار فائدة أقل أو استمرار الحصول على القروض وزيادة توسيع نطاق نشاط مؤسسات التمويل المصغر، يختارون دون تردد استمرار نشاط مؤسسة التمويل المصغر، ويمكن تفسير ذلك بالدرجة العالية التي ينتفع بها عملاء التمويل المصغر من القروض، فضلاً عن ذلك، القدرة العالية على تسديدهم للقروض والفائدة"³، التي تظهر في معدلات التسديد العالية. وكذلك " تفسر الأسعار الفائدة المرتفعة التي وصلت لـ 100% في حالة كومباراتاموس مؤسسة تمويل مصغر بالمكسيك، بأنه يتم التضحية بالمقترضين الحاليين بإرهاقهم بأسعار فائدة جد مرتفعة،

¹ ديفي جورج، مرجع سبق ذكره، ص 3.
² بريجيت هيلمس، مرجع سبق ذكره، ص 2.
³ المرجع السابق.

لتحقيق نمو سريع، وإتاحة خدمات التمويل المصغر لأشخاص أشد فقرا أو لا يستطيعون الوصول إلى التمويل¹.

وتعتبر أسعار الفائدة المرتفعة المطبقة من طرف مؤسسات التمويل المصغر على القروض، أهم ما تعاب عليه، فقد يصل سعر الفائدة إلى 20%، وهذا ما لا يتوافق مع الغرض الأساسي للتمويل المصغر المتمثل في محاربة أسعار الفائدة المرتفعة والمرهقة للفقراء المنتجين التي طبقها التمويل غير الرسمي. وتفسر الهيئات والمؤسسات التي تنشط في مجال التمويل المصغر معدلات الفائدة المرتفعة لارتفاع تكلفة منح القروض المصغرة وتسييرها واسترجاعها. ولحماية المشاريع الفردية والعائلية لجأت الحكومات لطريقتين أساسيتين بهدف تحديد وتخفيض أسعار الفائدة، سنتطرق لهما فيما يلي:

أ. **تسقيف أسعار الفائدة:** هو أن تضع الحكومة حد أقصى لأسعار الفائدة على القروض المصغرة التي تمنحها مؤسسات التمويل المصغر، وتأتي هذه المبادرة بغرض الحد من القروض غير الرسمية، ولكن هذه الإجراءات تؤثر سلبا على مؤسسات التمويل المصغر، فهي تحد من قدراتها على الانتشار وتحقيق استمراريته. وعملية تسقيف أسعار الفائدة على القروض المصغرة طبقتها العديد من الحكومات من بينها الجزائر، ولتجسيدها على أرض الواقع تقوم الحكومات بتأطير أسعار الفائدة عبر إصدار قوانين تطبق على البنوك من طرف البنك المركزي، أو عن طريق فرض حد أقصى لسعر إعادة الإقراض في البنوك المركزية *facto*، وتختلف هذه الطريقة عن الأولى لأنها لا تكون عبر إصدار قانون.

ب. **دعم أسعار الفائدة:** تعرف عملية دعم الحكومات لأسعار فائدة القروض المصغرة، هو أن تحل الحكومة محل المقترضين من مؤسسات التمويل المصغر في تسديد فوائد القروض المصغرة، وتعتبر هذه الطريقة جد مكلفة لخزينة الدولة. ومن بين المشاكل التي تنتج عنها أن المقترضين يعتبرون القروض المصغرة المدعومة من الحكومات عبارة عن هبة، وهي حق لهم من خزينة الدولة. ويمكن أن نضيف أن تطبيقها يؤدي لتخفيض من إيرادات المؤسسات المانحة مما يؤثر في قدرتها على تغطية تكاليفها²، ولقد قامت الحكومة بدعم القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ووكالة تشغيل الشباب، ووكالة دعم الاستثمار، الموجهة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وأسعار الفائدة المدعومة لا تسمح لمؤسسات

¹أرفيند أشتا، أخلاقيات نسبة الفائدة: جانب من جوانب الأداء الاجتماعي في التمويل الأصغر، بوابة التمويل الأصغر، CGAP، 2009، ص2.
²HelmsBrigit, et Xavier Reille « le plafonnement des taux d'intérêt en microfinance : qu'en est-il à présent », étude spéciale, CGAP, septembre 2004, p6.

التمويل المصغر من تغطية تكاليفها، مما يجعلها دائما بحاجة لدعم الحكومة والجهات المانحة وتحد من قدرتها على التوسع.

وتتميز القروض الفردية عن قرض المجموعة بخصائص خاصة بها، نذكر منها "ملائمتها أكثر مع احتياجات المستفيد من ناحية حجم القرض ومدة الإقراض وتقسيم الأقساط، وينحصر استعمال القروض الفردية في كثير من الأحيان في تمويل استثمارات إنتاجية. وعملية منح القرض الفردي تعتمد على تحليل التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع والوضع المالي الحالي لطالب القرض المصغر، وفي حالة عدم تسديد المستفيد لأقساط القرض المصغر تتم عملية مصادرة الضمانات أو استدعاء الضامن ليحل محل المستفيد في عملية التسديد"¹.

ثانياً: الادخار

الادخار، السؤال الذي يمكن طرحه هو: كيف يمكن لأفراد فقراء ومشاريع عائلية وفردية أن تحتاج لخدمة الادخار؟ هذا السؤال يعتبر بديها عندما نتكلم عن خدمة الادخار على مستوى مؤسسات التمويل المصغر. لأنه من المعروف أن الأفراد الفقراء بالكاد يغطون احتياجاتهم المالية اليومية، ونشير إلى أنه من خلال الدراسات التي أجريت تبين أن الأفراد الفقراء يحتاجون أكثر من غيرهم إلى الادخار، مما يسمح لهم بمواجهة النفقات المالية الاستثنائية مثل دخول مدرسي، وفاة، مرض. وفيما يلي سنقدم تعريفاً للادخار وأنواع حسابات الادخارية التي توفرها مؤسسات التمويل المصغر.

1. تعريف الادخار المصغر: وعرف الادخار بالعديد من التعريفات، فأولت المدارس الاقتصادية اهتماما كبيرا بالادخار نظرا لأهميته والدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد بتوفير موارد للمؤسسات المالية، ويساهم في مساعدة الأفراد في مواجهة مصاريف غير متوقعة. وعرف النظام الاقتصادي الإسلامي الادخار على أنه " الفرق فيما يحصل عليه الفرد من دخل وبين ما يلزم إسلاميا على استهلاكه الخاص"²، ويعرف البنك العالمي الادخار على أنه " يهدف إلى تغطية النفقات المستقبلية، مثل التعليم، الزواج. والنفقات التي تكون قيمتها كبيرة مثل شراء سيارة، أو لمواجهة نفقات مستعجلة تكون في غالب الأحيان غير متوقعة. ومن

¹Sébastien Boyé et al, op.cit, p72.

²الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد3، ص2.

خلال الدراسة الاستقصائية التي قام بها البنك العالمي وجد أن 36% من الأفراد الذين تم استجوابهم، قد قاموا خلال 12 شهرا الماضي بادخار المال في الجهات المصرفية أو بطرق أخرى¹.

ويدخر الفقراء أموالهم في الأماكن غير الرسمية مما يزيد من خطر فقدانها، " وتعرف بالمدخرات الخاصة وهي المدخرات غير الرسمية التي يديرها الفقير في بيته، ويمكن أن تشمل المدخرات الخاصة الموجودات النقدية وغير النقدية. وهناك مدخرات يتم تنظيمها من قبل مجموعات من الأشخاص دون أن تخضع للأنظمة الحكومية، وتعرف بالمدخرات الجماعية، ويشمل هذا النوع من المدخرات رابطات الإقراض والتوفير الدوار، بنوك القرية، المجموعات المتضامنة ومجموعات المساعدة الذاتية "

2. أنواع الحسابات الادخارية: نظرا لحاجة الفقراء للادخار وعدم اهتمام مؤسسات التمويل المصغر به. نجد

أنه أصبح توجه مؤسسات التمويل المصغر هو تقديم منتجات ادخارية تتلاءم والاحتياجات المختلفة للأفراد الفقراء. وهذا التنوع في المنتجات يساهم في تغطية حاجة الأفراد إلى الخدمات الادخارية، والمساهمة في توفير مصادر مالية لمؤسسات التمويل المصغر، التي تستغلها في تمويل القروض المصغرة. وما يميزها عن باقي مصادر الأموال هو الاستقرار والتكلفة المنخفضة، وهذا ينطبق على الحسابات الادخارية الإجبارية والحسابات الادخارية طويلة الأجل. وفيما يأتي سوف نتطرق لأهم أنواع الحسابات الادخارية التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر لعملائها والمستفيدين من القروض المصغرة.

أ. **الحسابات الادخارية الإجبارية:** تعتبر من أهم الحسابات الادخارية بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر، وتعرف " بالمال الذي يتوجب على المستفيد من قرض مصغر ادخاره في حساب ادخاري، وهو شرط أساسي للحصول على القرض المصغر، وهو حساب مرتبط بخدمة القروض المصغرة وليس منتج مستقلا بذاته. ومن وجهة نظر المستفيدين هو تكلفة إضافية للحصول على القرض المصغر، ونشير إلى أن بعض مؤسسات التمويل المصغر تفرض على المستفيدين من القروض المصغرة، تخصيص جزء إضافي ضمن أقساط القرض المصغر توضع في الحساب الادخاري، ويتاح مبلغ الحساب بتاريخ اكتمال عملية تسديد القرض. وتمثل هذه الحسابات بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر مصدر من الأموال المنخفضة التكلفة ومعروفة آجال استحقاقها، وهي ضمان سهل التحصيل².

¹AsliDemirquc-Kunt et al, De nouvelles données disponibles sur l'épargne, l'emprunt et la gestion des risques, Base de données Global Findex, 2012, p1.

²Sébastien Boyé et al, op.cit, p75.

ب. **الحسابات الادخارية الاختيارية:** يقصد بالادخار الاختيار "عدم استهلاك جزء من الدخل دون جبر، أي نتيجة للموازنة، التي يقوم بها الأفراد تبعاً لاحتياجاتهم الاستهلاكية، بعد إشباعها ودخولهم"¹، وبالنسبة للحساب " هو المال الذي يقرر صاحبه أن يضعه في حساب ادخاري لمدة محددة، وهذه الأخيرة قد تتراوح بين بضعة أسابيع إلى عدة سنوات. ويتميز هذا النوع من الحساب على الحساب الادخاري الإجباري على أنه يدر على صاحبه ربحاً. ويمثل هذا النوع من الحسابات بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر مصدر ثابتاً من الأموال التي تساعد في إدارة السيولة اليومية ومنح قروض مصغرة"².

ثالثاً: التأمين المصغر

عرفت منتجات التأمين متناهي الصغر انتشاراً في القارة الأفريقية بزيادة 30% في قطاع التأمين متناهي الصغر خلال الثلاثة أعوام الماضية بإجمالي 61.9 مليون مستفيد تم تغطيته بخدمات تأمينية متناهية الصغر بنهاية عام 2014، مقارنة بإجمالي 44.4 مليون مستفيد في عام 2011. وقد وصلت نسبة الوصول للعملاء المستهدفين والتغطية التأمينية إلى 5.4% من إجمالي تعداد السكان في قارة أفريقيا في حين كانت نسبة التغطية التأمينية هي 4.4% في عام 2011³. وفيما يلي سنتطرق لتعريف التأمين متناهي الصغر وحاجات المشاريع الفردية والعائلية في خدمة التأمين المصغر.

1. تعريف التأمين المصغر: ويعتبر منتج التأمين المصغر منتج مختلف كلياً على القروض المصغرة والادخار، فهما ينتميان إلى منتجات الصيرفة وتتطلب عملية تسييرهما وتحصيلها منهجية وتخطيط مختلفان كلياً على منتج التأمين المصغر. " ويتوجب على مؤسسة التمويل المصغر الرغبة في تقديم منتج التأمين المصغر أن تتوفر على خمسة شروط أساسية، تتمثل فيما يلي:

- أ. امتلاك القدرة والإمكانيات للدخول في مجال نشاط جديد.
- ب. دراسة السوق والتأكد من وجود طلب على التأمين المصغر.
- ت. دراسة سوق التأمين المصغر لمعرفة المنافسين وشركات التأمين الناشطة.
- ث. التأكد من أن التنظيمات والقوانين السارية في مجال التمويل المصغر تسمح بتقديم خدمات التأمين المصغر.

¹الهادي أحمد محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص8.

²Sébastien Boyé et al, op.cit, p76

³علاء فتحي وآخرين، نحو نموذج ناجح للتأمين الأصغر، Arabic Microfinance Gateway، 2015، بتصرف.

ج. جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات لتحديد أسعار خدمات التأمين المصغر¹.

ويهدف تقديم منتج تأمين مصغر ناجح ويتلاءم مع حاجات الفئات المستهدفة، اتفق المشاركين في المؤتمر الدولي الحادي عشر للتأمين الأصغر على ضرورة " وجود ثلاث محاور رئيسية، الأول يتمثل في بناء الوعي لدى (السوق / العملاء) من خلال بناء معلومات صحيحة للعملاء عن أهمية منتجات التأمين متناهي الصغر، والثاني فهم متطلبات السوق عبر تصميم منتج التأمين يتسق مع احتياجات العملاء وثقافتهم ومعتقداتهم التأمينية المختلفة في الحياة. وأخيراً، توفير المنتج بصورة مناسبة، عبر تطوير وإنشاء نقاط إصدار منتجات تأمين متناهي الصغر متنوعة ومتعددة ومتاحة للعملاء².

2. حاجات المشروعات الفردية والعائلية للتأمين المصغر: ولتحديد حاجة أصحاب المشاريع الفردية

والعائلية إلى خدمات التأمين المصغر، لا بد من تحديد نوع المخاطر والأحداث التي قد تؤثر سلباً على الوضع المالي الذي يتميز بالهشاشة والتذبذب. ونشير إلى أن " الأفراد الفقراء وأصحاب المشروعات الفردية والعائلية يهددهم العديد من المخاطر. ووفقاً للدراسات التي قامت بها المنظمة العالمية للعمل في العديد من الدول، توصلت إلى أن أصحاب المشاريع الفردية والعائلية قد يواجهون صعوبات مالية وخسائر نتيجة لوفاة فرد من أفراد العائلة، وخاصة الأفراد النشيطين، أو المرض والإصابات، أو الكوارث الطبيعية، أو السرقة أو تلف وسائل والأدوات الإنتاجية.

وبالرغم من أن المخاطر التي يخاف أصحاب المشاريع الفردية والعائلية مواجهتها. والتي ينتج عنها خسائر مادية لم تكن بنفس الأهمية في كامل الدول، إلى أن خطر الوفاة والمرض يأتيان في مقدمة القائمة، نظراً للتأثير الكبير الذي يمكن أن يحدثه على الدخل³.

ومن جهة أخرى فإن التأمين المصغر لا يقتصر على المشروعات الفردية والعائلية فقط، بل هناك جانب يخص مؤسسات التمويل المصغر لتقليل من المخاطر والخسائر في عملية تحصيل الأقساط المتبقية من القروض المصغرة والفائدة في حالة وفاة أو عجز المستفيد. " وأمام مؤسسة التمويل المصغر ثلاثة خيارات لتحصيل القروض المتبقية في حالة حدوث وفاة أو عجز، الأولى يمكن تطبيقها في حالة قرض المجموعة، تتمثل في أن يحل أفراد المجموعة محل الفرد المتوفى في تسديد مستحقات القرض المصغر ولكن هناك إمكانية

¹Craig F Churchill et al, L'assurance et les institutions de microfinance : guide technique pour le développement et la prestation de services de micro-assurance, Organisation internationale du travail, 2004, p58.

²علاء فتحي وآخرين، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

³Craig F Churchill et al, op.cit, p68.

عزوف الأفراد للقيام بعملية التسديد، وهناك احتمال وفاة أكثر من شخص في نفس المجموعة. والثانية هي أن مؤسسة التمويل المصغر تقوم بحجز جزء من ممتلكات المتوفى وهذا ما قد يؤثر سلباً على سمعتها. وثالثاً يمكن لمؤسسة التمويل المصغر تسجيل الأقساط المتبقية كخسائر، ولكن في حالة حدوث كوارث أو وفاة عدد معتبر من المقترضين هذا قد يؤدي لتحقيق مؤسسة التمويل المصغر لخسائر كبيرة¹.

ولمواجهة خطر وفاة المستفيد لجأت مؤسسات التمويل المصغر إلى تقديم خدمات التمويل المصغر إما بأن تكون هي المسؤولة عن المنتج، أو الاتفاق مع مؤسسة تأمين لتقدم خدماتها للمستفيدين من القروض المصغرة. وما يميز منتج التأمين المصغر ارتباط مدته بمدة تسديد القرض المصغر. وأهم منتج تأمين مصغر تقدمه مؤسسات التمويل المصغر يتمثل في عقد تأمين يغطي ما تبقى من القرض المصغر في حالة وفاة أو عجز المستفيد، ويتم اقتراحه معه عقد يغطي تكاليف مراسيم تشييع الجنازة.

" ولقد أصبحت منتجات التأمين الأصغر صناعة موازية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناعة الإقراض متناهي الصغر للفقراء، لذلك يجب البدء في تنمية المعارف والمهارات للعاملين بمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية حول هذه الصناعة من خلال التدريب المستمر ورصد وتوثيق التجارب الناجحة في هذا المجال مثل مؤسسة الأمانة في المغرب وصندوق المرأة في الأردن ونماذج منتج تكافل الإسلامي².

المطلب الثاني: منتجات التمويل الإسلامي المصغر

وفقاً لتقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حول حجم التمويل المصغر الإسلامي في العالم، "يوجد 255 مؤسسة تقدم خدمات التمويل الإسلامي المصغر حول العالم. ويوجد 92% من مقدمي خدمات التمويل المصغر في منطقتين أساسيتين، 62% بشرق آسيا والمحيط الهادي ما يقابل 158 مؤسسة تمويل مصغر، و28% بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقابل 72 مؤسسة تمويل مصغر، وبلغ عدد المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر 1.28 مليون.

وقدر عدد المسلمين الذين يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً بـ 650 مليون فرد، ولذلك يعتبر التمويل المصغر القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية أداة ووسيلة فعالة لمحاربة الفقر بين المسلمين³. وما يميز قطاع التمويل الإسلامي المصغر أنه يجمع بين قطاعان يعرفان سرعة في النمو هما المالية الإسلامية والتمويل

¹Idem, p2.

²علاء فتحي وآخرين، مرجع سبق ذكره.

³Mayada El-Zoghbi et al.Évolutions en matière d'intégration financière conforme aux principes de la charia, CGAP, 2013, p1.

المصغر، وبالرغم من النمو الذي يعرفه قطاع التمويل المصغر الإسلامي " إلى أن عدد المستفيدين من خدماته يمثل 1% من إجمال المستفيدين من خدمات التمويل المصغر حول العالم"¹.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ التمويل الإسلامي المصغر وهي نفسها مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على الشريعة. والمنتجات التي تقدمها مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر التي تنقسم إلى نوعين أساسيين، النوع الأول يتمثل في المراجعة الأمر بالشراء والقرض الحسن وهذين المنتجين يمكن مقارنتهما مع القروض المصغرة التقليدية، والنوع الثاني هي المنتجات الاستثمارية وهي خاص بمؤسسات التمويل المصغر الإسلامية، وهذا ما يميز التمويل المصغر الإسلامي على التمويل المصغر. ونختتم بمقارنة منتجات التمويل المصغر مع منتجات التمويل الإسلامي المصغر مع تقييم كل نوع. وسوف نقسم المبحث التالي كما يلي:

أولاً: مبادئ التمويل الإسلامي المصغر ومنتجاته

يعتبر النظام المالي الإسلامي نظام مستمد من الشريعة الإسلامية، وما يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى هو أنه نظام ذو أصل إلهي وتطبيق بشري. ونشير إلى أن " الاقتصاد الإسلامي ومنه النظام المالي ذو أصول " إلهية "، ربانية المصدر، فمصدرها القرآن الكريم والسنة المطهرة وقواعد الشريعة الغراء، وهذه الخاصية يتميز بها كل ما هو إسلامي، كما أن الاقتصاد الإسلامي رباني الهدف حيث يهدف إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية، طبقاً لشرع الله تعالى الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به، فالمسلم يدرك أن المال ملك لله عز وجل، فيكون إرضاء مالك المال الحقيقي سبحانه وتعالى هدفا يسعى إليه المسلم في نشاطه الاقتصادي"².

1. مبادئ التمويل الإسلامي المصغر: يقدم التمويل الإسلامي على أنه " التمويل الذي لا يقوم على مبدأ الاقتراض بالفائدة حيث يعتبر تحريم الربا هو النقطة المركزية في التمويل الإسلامي"³، بالإضافة إلى أن النظام المالي يحرم فيه التعامل بالغرر في المعاملات التجارية.

ويعتبر " التمويل الإسلامي منهجاً للوساطة المالية يركز حول تقديم الائتمان من خلال البيوع والإجارة والمشاركات، وهو أيضاً منهج تمويل يلتزم بخاصيتين تنبعان من كونه موصوفاً بالإسلامية. فهو أولاً تمويل يركز على السلع والخدمات المفيدة للإنسان وبيئته ومجتمعه وما يحيط به، مستبعداً بذلك كل السلع

¹Mayada El-Zoghbi et al. Comprendre les coûts et la viabilité des produits de microfinance conformes à la charia, CGAP, 2015, p 1.

²محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2001، ص 10..

³منذر حقف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011، ص 3.

والخدمات التي تتضمن ضرراً للإنسان والبيئة والمجتمع. فهو إذن تمويل يلتزم بالمبادئ الأخلاقية ويهتم قبل كل شيء بدعم إنتاج وتداول واستهلاك الطيبات ويتجنب تمويل الخبائث بكل ما فيها من ضرر للإنسان أو البيئة أو المجتمع"¹.

2. منتجات التمويل الإسلامي المصغر: تختلف منتجات التمويل الإسلامي على نظيراتها في التمويل المصغر لأنها تقوم على مبادئ خاصة بها مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية، وتمثل مصادر الشريعة الإسلامية في القرآن وهو المصدر الأساسي، وتليها سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والإجماع، والقياس.

ويمكن تقسيم منتجات التمويل الإسلامي المصغر وفقاً لطبيعتها إلى 3 أقسام أساسية، الأول يتضمن المساعدات وتمثل في الصدقة والزكاة والوقف والقرض الحسن، والثاني هي كل المنتجات لاستثمارية والتي تتضمن المشاركة والمضاربة، والثالثة تتمثل في منتجات البيع الآجل وتتضمن السلم والإيجار والمراوحة الأمر بالشراء. وتتميز عقود التمويل الإسلامي المصغر على أنها تمنح " بشكل قرض فردي أو مجموعة من العقود لإنتاج أدوات هجينة"²، وفيما يلي أهم العقود الممنوحة في التمويل المصغر:

أ. القرض الحسن: يرى الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور يوسف شحاذه، والدكتور منذر قحف وآخرون، أن من أكفأ الصيغ في تمويل المشروعات الصغيرة هي صيغة القرض الحسن وذلك لكون هذه الصيغة تتلاءم مع مصرف الغرمين الذي اعتبره الإسلام أحد الأوجه المستحقة للإنفاق من ضمن موارد الزكاة، وهو ما يراه كذلك الدكتور محمد الجندي³. ولتتمكن مؤسسات التمويل المصغر منح قروض مصغرة لأفقر الفقراء، لا بد أن تجد مصادر أموال غير مكلفة وأصحابها لا ينتظرون مقابل إقراض أموالهم أرباح، ولذلك تعتبر أموال الزكاة والأوقاف من بين المصادر الأساسية لمؤسسات التمويل المصغر الإسلامية لتغطية القروض الحسنة، ونظراً لطابع هذه الأموال وإلزامية المحافظة عليها وعدم المخاطرة بها بدرجات عالية، تستعمل القروض المصغرة في صيغ التمويل قصيرة الأجل.

ب. المشاركة: تعرف المشاركة على أنها كل " ما وقع فيه الاشتراك بمقتضى عقد بين اثنين أو أكثر على القيام بمشروع استثماري على وفق مقاصد الشرع الإسلامي، يشتركان فيه بأموالهما، أو أعمالهما، أو جاههما،

¹المرجع السابق.

²نمرة كريم وآخرين، التمويل الأصغر الإسلامي: سوق متخصصة ناشئة، CGAP، 2008، ص 3.

³محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، ماجستير غير منشورة، العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، ص 92.

وما ربحاه أو حصلاه من الثمر أو الزرع على ما شرطاه، وما غرمناه فبحسب رأس المال¹. وتعتبر المشاركة صيغة تمويلية تطبقها مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر وهي تقوم على " أساس تقديم المصرف جزءا من التمويل لعملية، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لأي مشروع على أن يشتركا في العائد المتوقع إن ربحا كان أو خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين، فعند تحقيق الربح الفعلي يتم توزيعه كالآتي: حصة الشريك مقابل عمله وإدارته وإشرافه على العملية، والباقي يوزع بين الشريكين بنسب مساهمة كل منهما².

وتنفرد المالية الإسلامية بصيغ ذات طابع استثماري، وهذا ما يساهم في نجاح المشاريع الفردية والعائلية الممولة من طرف مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر. وما يزيد من منافع الصيغ الاستثمارية هي أنها متنوعة وبذلك قد تغطي جل الاحتياجات التمويلية للمشاريع الفردية والعائلية. وتصنف التمويلات بالمشاركة إلى ثلاثة أقسام أساسية، الأولى المشاركة الثابتة المتوازنة، والثانية المشاركة المتتالية، والثالثة المشاركة المنتهية بالتملك المتناقصة. والنوع الذي يتماشى وطبيعة عمل مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر هي المشاركة المتناقصة، حيث " أن المصارف الإسلامية ابتكرت هذا النوع انطلاقا من سعيها لمساعدة الحرفيين والمهنيين والمزارعين في امتلاك أدوات وماكينات وورش حدادة والسوقين في امتلاك سيارات الأجرة وغيرهم. فالمصرف يقوم بتسديد حصة من رأس مال المشروع، ثم يؤول المشروع إلى العميل، بعد قيامه بتسديد المصرف من صافي ربحه، ويحصل المصرف على قسط من إيرادات المشروع تعادل نسبة مساهمته في التمويل³.

وتعتبر صيغة المشاركة عقد استثماري بين طرفين يساهم فيه الطرف الأول المتمثل في المشروع العائلي أو الفردي بالعمل ورأس المال، والطرف الثاني المتمثل في مؤسسة التمويل الإسلامي المصغر برأس المال. ونشير إلى أن الطرفين يتحملان الخسائر معا، ويتقسمان الأرباح وفقا لنسبة متفق عليها مسبقا وخطة زمنية محددة. وبالنسبة للمشاركة المتناقصة فيقوم المشروع العائلي أو الفردي بشراء حصة مؤسسة التمويل الإسلامي المصغر وفق أقساط محددة وفق خطة زمنية، وعند تاريخ نهاية العقد تعود ملكية الاستثمار بصفة كاملة لصاحب المشروع العائلي أو الفردي. ولتوضيح المشاركة المتناقصة سنذكر مثال منتج بنك البركة الجزائري بغرداية، حيث يهدف منتج المشاركة المتناقصة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة في المجالات

¹ رفعت السيد العوضي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية: تقويم تجربة المصارف الإسلامية، جزء 13، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2013، ص 128-129.

² محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

³ المرجع السابق، ص 35-36.

الحرفية والتجارة والتوزيع والخبازة والميكانيكا وغيرها. وتمثل استثمارات بنك البركة الجزائري بـ 6 آلاف و250 دولار ما يعادل 116% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهي عبارة عن تمويلات قصيرة الأجل قد تصل إلى 36 شهرا. ومن أجل الاستفادة من هذا التمويل يتوجب على المستفيد أن يكون قد مارس نشاطه سنة على الأقل، ويوظف 3 عمال ولا يشترط أن تكون بصفة دائمة أو بشكل رسمي، ووفقا لعدد التمويلات التي منحها البنك فهي لا تتعدى 54 عقدا، وهو عدد جد ضئيل مما لا يسمح من معرفة مدى ديمومة هذا المنتج وهل هو يغطي تكاليفه التشغيلية¹. وتساهم صيغة المشاركة التي يتحها بنك البركة الجزائري للمشروعات الفردية والعائلية في محاربة النشاط غير الرسمي وتشجيع نشاط الحرفين في الاقتصاد الرسمي.

ت. المضاربة: تعرف المضاربة لغة على أنها " المفاعلة من الضرب على الأرض: إذا سافر أو سار فيها، قال تعالى: ﴿وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (المزمل: 20) ﴿﴾. يعني الذين يسافرون للتجارة، وسمي هذا العقد بها، لأن المضارب يسير في الأرض غالبا لطلب الربح². وأما في الاصطلاح الفقهي فقد عرفها الفقهاء " بان المضاربة أو القرض نوع شركة على أن رأس المال من طرف، والسعي من الطرف الآخر"³.

والمضاربة هي نوع من المشاركة وتشير إلى " تمويل المؤتمن، حيث يكون فيها أحد الأطراف ممولا من خلال تقديمه للأموال، بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة الإدارية في تنفيذ المشروع. وتقسّم الأرباح في المضاربة وفق نسبة محددة مسبقا، وأي خسائر يتحملها الممول بشكل كامل. وإذا أدى مشروع المضاربة المشتركة إلى خسارة، فإن الممول يخسر رأسماله الذي ساهم به في الوقت الذي يخسر المدير وقته ومجهوده"⁴.

وتنقسم المضاربة إلى ثلاثة أصناف، الأول المضاربة المشتركة وتستعملها المصارف الإسلامية في استثمار مدخرات عملائهم، والثانية هي المضاربة المنتهية بالتملك والثالثة هي المضاربة الفردية. وتماشيا مع طبيعة عمل مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر وخصائص المشاريع الفردية والعائلية، نجد أن المضاربة الفردية هي الملائمة. ويجدر القول إن المضاربة الفردية " تقدم فيها المصارف الإسلامية التمويل للمشروع المعين، ويقوم

¹Mayada El-Zoghbi et autre, op.cit. , p 3,5.

² رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

³ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁴ نورة كريم وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 3.

العامل بالأعمال اللازمة، وتقسّم الأرباح بحسب الاتفاق، ولقد قللت المصارف الإسلامية من هذا النوع إلى حد انعدامه، وذلك نتيجة ممارسات الأفراد البعيدة عن روح الشرع الحنيف¹.

ونلاحظ أن المصارف الإسلامية أصبحت تتجنب تقديم صيغة المضاربة الفردية، نظرا لما تعرضت له من تحايل ومخادعة من طرف أصحاب المشاريع الممولة، ولكن عند مقارنة هذا المنتج مع خدمات مؤسسات التمويل المصغر نجد أنه يتطابق ومبادئها وخصائصها، لأن العلاقة بين المستفيدين ومؤسسات التمويل المصغر مبنية على أساس الثقة والصدق والأمان. لذلك نؤكد أن المشاركة الفردية تعتبر من بين الصيغ الأكثر ملائمة لطبيعة نشاط مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر وهي تصلح لتمويل المشاريع الفردية والعائلية لوجود " القيم والأخلاق في المعاملات المالية كالصدق والأمانة وغيرها، فإن هذا النوع من التمويل له دور كبير في بناء الصناعات الصغيرة والحرف وغيرها"².

" ويتطلب كل من برنامج المشاركة في تقاسم الربح والخسارة يقظة في إعداد التقارير ودرجة عالية من الشفافية من أجل توزيع الأرباح والخسائر بشكل عادل، ولكن على الرغم من تشجيع الشريعة لهما بشكل قوي، إلا أنه تنتج عنهما تكاليف تشغيلية كبيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى وصغيرة الحجم، غير المعتادة على الحسابات الرسمية"³.

ث. **المرابحة الأمر بالشراء الأمر**: تعرف المرابحة الأمر بالشراء لغة على أنها " من الربح والنماء والزيادة يقال: راجحته على السلعة مرابحة، أي أعطيته ربحا"⁴. وتعرف المرابحة الأمر بالشراء بأنها " نقل ما ملكه بالعقد الأول، بالثمن الأول، مع زيادة الربح. فالمرابحة الأمر بالشراء من بيوع الأمانات التي تعتمد على الأخبار عن ثمن السلعة، وتكلفتها التي قامت على البائع"⁵.

ويتجسد عقد بيع المرابحة الأمر بالشراء في مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر على أنه عقد بيع مضافا إليه الربح وهو "عقد متوافق مع الشريعة المقدم على أوسع نطاق، معاملة بيع مستندة إلى أصول تستخدم في تمويل السلع المحتاج إليها بوصفها رأس مال عاملا"⁶، وصورته " أن يطلب أحد العملاء من المصرف الإسلامي شراء سلعة معينة، بمواصفات محددة، مقرونا بوعده من العميل (الأمر بالشراء) أن الطرف الأول

¹ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.
² المرجع السابق.

³ نمره كريم وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁴ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

⁵ رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

⁶ نمره كريم وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(المصرف) إذا امتلك السلعة، وصارت تحت تصرفه، فسيقوم الطرف الثاني (العميل - الأمر بالشراء) بشراء تلك السلعة مرابحة (بسعر أعلى من السعر الذي اشترى به المصرف)¹. و" يتعاضد دور المرابحة الأمر بالشراء كونها صيغة أكثر ملائمة للنشاط التجاري بالدرجة الأولى، ويتمثل دورها كصيغة تمويلية للنشاط الإنتاجي، فغنه يعتبر محدوداً، وتتميز عنها في هذا المجال الصيغ الاستثمارية الأخرى كالمشاركة والمضاربة والتأجير. ويقتصر دور المرابحة الأمر بالشراء في توفير السلع والمواد الخام"².

وتعتبر صيغة المرابحة الأمر بالشراء العقد الأكثر تطبيقاً من طرف المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامي المصغر، حيث أن عدد المستفيد من عقد مرابحة حول العالم قدر " ب 672 ألف مستفيد، ووصلت قيمة محفظة المرابحة الأمر بالشراء إلى 413 مليون دولار أمريكي ويعتبر هو منتج التمويل الإسلامي المصغر الأكثر انتشاراً حول العالم، يليه القرض الحسن بعدد مستفيدين قدر ب 191 ألف مستفيد وبحجم محفظة ب 156 مليون دولار. أما فيما يتعلق بالصيغ الاستثمارية فهي مازالت ضئيلة ولا تعرف انتشاراً واسعاً حيث قدر عدد المستفيدين من صيغ المشاركة والمضاربة 9 آلاف و300 مستفيد³. وإن هذا الانتشار الواسع في تطبيق عقد المرابحة الأمر بالشراء على حساب العقود الاستثمارية لا يحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، لذلك يرى العديد من الاقتصاديين والفقهاء أن هذا التوسع سيؤثر سلباً على التطور الاقتصادي، لأن " توسع المصارف الإسلامية في عمليات المرابحة الأمر بالشراء قد أثار تساؤلات حول مدى جدية المصارف في تدعيم جهود التنمية الاقتصادية في البلاد الإسلامية، وهو ما يستلزم توجيه الموارد للعمليات الاستثمارية الإنتاجية، وهي التمويل طويل الأجل بالضرورة، إضافة إلى التساؤلات عن تأثير ذلك من الناحية الاجتماعية في ترسيخ قيمة الربح السريع، وتجنب المخاطر، وهو ما قد يتعارض مع القيم الإسلامية"⁴. ويلعب عقد المرابحة الأمر بالشراء دوراً مهماً في تنمية المشروعات الفردية والعائلية عن طريق " توفير مستلزمات الإنتاج لتلك المنشآت، هذا من جانب، وفي تصريف منتجات هذه المنشآت للأفراد والمؤسسات المتوسطة والكبيرة من جانب آخر، الأمر الذي يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق درجة أعلى من الترابط بين قطاعاته"⁵.

¹ رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 181-182.

² فياض عبد المنعم حسنين، بيع المرابحة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1981، ص 14.

³ Mayada El-Zoghbi et al. Évolutions en matière d'intégration financière conforme aux principes de la charia, op.cit. , p 3,5.

⁴ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

⁵ فياض عبد المنعم حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ج. السلم: يعرف عقد السلم لغة على أنه " الإعطاء والترك والتسليف"¹، ويعرف في الاصطلاح الفقهي على أنه " بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا"². ويعتبر عقد السلم " تمويل للمنتج الذي يحصل ثمن السلعة عند العقد، مقابل التزامه بتسليم السلعة في المستقبل. فهو بذلك ينشئ دينا من السلع المباعة، يستحق تسليمها في أجل محدد في العقد"³، ونشير إلى أن عقد السلم يقوم على مجموعة من الشروط التي " تشترطها كتب الفقه في عقد السلم أهمها أن يدفع الثمن بكامله عند العقد، وان تكون السلعة مما يوجد عادة في الأسواق في وقت تسليمها، يضاف إلى ذلك ضرورة وصف السلعة وصفا كاملا، يرفع الخلاف حولها، وتحديد كميتها، وموعد تسليمها ومكانه، فضلا عن تحديد مقدرا الثمن الذي يدفع حالا"⁴.

وعند دراسة تطبيقات عقد السلم من طرف المصارف الإسلامية نجد أنه يتوافق مع نشاط مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر، ويلاءم طبيعة المشروعات الفردية والعائلية خاصة التي تنشط في المجال الزراعي، ونوضح أن " السلم يعد أداة تمويلية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي نشاط المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء، وسواء كان من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين أو المقاولين من التجار، استجابتها لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى"⁵.

وبالنسبة لتطبيق عقد السلم من طرف مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر مع المشروعات الفردية والعائلية، نأخذ بملاحظة إحصائيات انتشار التمويل المصغر الإسلامي حول العالم التي نشرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أن عقود السلم تأتي في المرتبة الثالثة بعد المرابحة الأمر بالشراء والقرض الحسن من حيث عدد العملاء، وقدر حجم محفظتها بـ 2 مليون دولار⁶. وجل عقود السلم ساهمت في تمويل الزراعة، واستبعدت المجالات الصناعية والتجارية بالرغم من وجود إمكانية واسعة لتمويل مختلف المشروعات العائلية والفردية التي تنشط فيها. ونشير إلى أن تمويل المشروعات الفردية والعائلية التي تنشط في مجال الصناعات التقليدية والحرفية عن " طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها"⁷، يتمثل رأس مال سلم في صورة معدات وآلات أو مواد أولية.

¹ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² المرجع السابق، ص 105.

³ منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁴ المرجع السابق.

⁵ رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

⁶ Mayada El-Zoghbi et al. Évolutions en matière d'intégration financière conforme aux principes de la charia, op.cit. , p 3.

⁷ عز الدين خوجة، أدوات الاستثمار الإسلامية، مصرف الزيتونة، تونس، 2014، ص 48.

ومن بين تطبيقات عقد السلم في مجال التمويل المصغر نذكر مثال المنظمة غير الحكومية "واصل" بالباكستان، والتي بدأت تقديم منتج السلم للمزارعين كبديل عن الوسطاء غير الرسميين سنة 2009، وتحصلت المنظمة على جائزة تحدي التمويل الأصغر الإسلامي لعام 2013.

وتقوم صيغة السلم التي تقترحها منظمة "واصل" للمزارعين، وهو "اتفاق مهياً بشكل جيد بحيث يلاءم احتياجات المزارعين ومبتكر بطرق متعددة:

- توفر مؤسسة واصل التمويل نقداً ويُرد إليها في صورة محاصيل وقت الحصاد. ويتحدد السعر وقت التمويل ويجري التفاوض عليه بين المزارع ومؤسسة واصل بناء على سعر العام السابق وظروف الطقس المتوقعة.
- يتسنى للمزارع اختيار بذور وأسمدة ذات جودة أعلى، في الوقت الذي يجدده ومن تجار التجزئة الذين يختارهم. ويؤدي ذلك إلى زيادة الغلة، التي تردد أنها ارتفعت بنسبة تتراوح بين 15% و30% على أقل تقدير.

- عند الحصاد، يسلم المزارع إلى مؤسسة واصل كمية المحاصيل المساوية لمبلغ التمويل بالسعر الذي تم التفاوض عليه. ثم يبيع أي كمية متبقية من المحصول في السوق. وشأنها شأن الوسيط، تباع مؤسسة واصل المحاصيل عند ارتفاع الأسعار، وتحصل بذلك على أرباحها من السوق.

- ووفقاً لخطة التمويل التي تقدمها مؤسسة واصل، يحتفظ المزارعون على الأقل بنصف الإنتاج المتوقع، في حين أن الوسطاء يتركون في المعتاد ما بين 20% و30% وهي نسبة تكفي بصعوبة لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الخاصة بالأسرة.

وتشير مؤسسة واصل إلى أن مزايا تمويل سلم تكفي للسماح للمزارعين ببناء الأصول وإعالة أنفسهم فوق مستوى خط الفقر في غضون خمس دورات تمويلية أو ثلاث سنوات تقريباً. ويقتصر برنامج سلم في الوقت الحالي على القمح والأرز نظراً للسهولة النسبية لتوقع أسعارهما وتخزينهما.

ويعد عرض سلم من الخيارات المستدامة لمؤسسة واصل، حتى على نطاق صغير. فقد مولت المؤسسة 1200 عقد سلم فقط حتى الآن، بإجمالي معدل انتشار بلغ 430 مزارعاً في أي فترة زمنية. ومع ذلك، فهي تجني أرباحاً بالفعل من هذا النشاط. ويتفاوت هامش الربح على عقود سلم حسب المحصول وحسب السنة، إلا أنه يبلغ 30% في المتوسط. وبناء على تدفقات نقدية فعلية، فإن هذه النسبة تساوي معدل

عائد داخلي يبلغ 45%، وهي نسبة من المفترض أن تكفي لنمو محفظة سلم نمواً مستداماً، حيث تمثل في الوقت الحالي 10% من إجمالي أصول مؤسسة واصل¹.

ويعتبر عقد السلم من بين العقود الأكثر ملائمة لتمويل أصحاب المشاريع الفردية والعائلية في كامل المجالات الزراعية والتجارية والحرفية والصناعية، وبالرغم من أن أغلب عقود السلم التي منحتها مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر للمشروعات الفردية والعائلية تنحصر في مجال الزراعة، وقد حققت نجاحاً كبيراً خاصة تجربة واصل بالباكستان، هذا يدل على وجود فرصة كبيرة ومجال واسع غير مستغل من طرف مؤسسات التمويل المصغر الإسلامية لتوسيع نشاطها عن طريق توفير عقود سلم للمشاريع الفردية والعائلية المتخصصة بالمجالات الحرفية والصناعية والتجارية، عبر توفير رأسمال السلم و تعود إليها السلعة المنتجة لتسوقها.

لا يمكن حصر صيغ التمويل الإسلامي في عدد محدود من الصيغ، لذلك ارتأينا أن نتطرق لأهم الصيغ التي تناسب نشاط مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر وتلاءم مع احتياجات وقدرات المشروعات الفردية والعائلية، ونشير إلى أنه يمكن لمؤسسة التمويل المصغر المزج بين مختلف الصيغ التمويلية بهدف تغطية احتياجات المشروعات الممولة وخدمة الفقراء وأفقر الفقراء.

ونستخلص أن منتجات التمويل المصغر أكثر ملائمة من منتجات التمويل المصغر التقليدي لاحتياجات المشروعات الفردية والعائلية، فهناك منتجات تتلاءم مع أفقر الفقراء وهو القرض الحسن الذي يمنح بدون مقابل، ووجود الصيغ الاستثمارية وهي تمثل نقطة قوة التمويل الإسلامي المصغر بحيث تدخل مؤسسات التمويل المصغر كشريك، تقسم الربح مع المشروع وتحمل معه الخسارة. وما يعاب على مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر حالياً هي اعتمادها على صيغة المراجعة الأمر بالشراء الأمر بالشراء في توفير التمويلات للمشاريع، وهذا ما يحد من فعاليتها في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، لأن المراجعة الأمر بالشراء لا تختلف كثيراً عن عملية الإقراض ولا تتحمل مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر فيها مخاطرة عالية. ونتوجه بتوصية لمؤسسات التمويل الإسلامي المصغر بتوسيع دائرة نشاطها عن طريق توفير صيغ التمويل عن طريق المشاركة، بشرط توفير مرافقين مؤهلين يتابعون المشاريع بشكل دائم ومستمر لتخفيض تكاليف التلاعب

¹ ندين شحاده وآخرون، تجربة التمويل الأصغر الإسلامي لأصحاب الحيازات الصغيرة بالباكستان، CGAP، 2016.

والغش من طرف المستفيدين، مع تنمية وتقوية حس الإيمان والمسؤولية اتجاه المستفيدين، بتوفير التأطير الديني.

ثانياً: مقارنة منتجات التمويل الإسلامي المصغر ومنتجات التمويل المصغر

بغرض مقارنة التمويل الإسلامي المصغر بالتمويل المصغر، سنقوم بذكر مزايا كل تمويل وما يعاب عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 8: مقارنة بين التمويل الإسلامي المصغر والتمويل المصغر.

التمويل المصغر	التمويل الإسلامي المصغر	المزايا
- التمويل المصغر لديه خصائص تميزه عن التمويل التقليدي على أنه يستهدف توفير التمويل للفئات المهمشة من النظام المالي التقليدي.	- التمويل الإسلامي المصغر يمتلك خصائص تميزه عن التمويل الإسلامي والتمويل المصغر على أنه يوفر خدمات مالية وفقاً للشريعة الإسلامية للفئات الفقيرة والمهمشة من النظام المالي التقليدي والتي لا تتعامل مع الربا.	-
- تنقسم القروض المصغرة المقدمة من طرف مؤسسات التمويل المصغر إلى نوعين أساسيين النوع الأول موجه لتمويل وسائل الإنتاج والمواد الأولية، والنوع الثاني بغرض تغطية الاحتياجات الاستهلاكية.	- " يوفر احتياجات الأفراد من السلع والبضائع المختلفة.	-
- يوفر التمويل المصغر للأفراد إمكانية الحصول على قروض مصغر في شكل مجموعات، تعرف بقروض المجموعة، هذا ما يسمح بإنجاح المشاريع الممولة ورفع معدلات التسديد.	- تنقل ملكية السلعة من البائع إلى المشتري بمجرد التعاقد.	-
	- يندمج الربح فيها مع الثمن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من القيمة التكميلية.	-
	- الاشتراك في تقديم رأس مال سواء كان مالا عينيا أو عملاً أو التزاماً في الذمة؛	-
	- الاشتراك في العمل والإدارة والتصرف، بحيث يبقى حق الملك والتصرف في رأس المال لكل مشارك.	-
	- الاشتراك في نتائج العمليات سواء أكانت ربحاً	-

	<p>أم خسارة.</p> <p>- الاستمرار في المشاركة لأجل طويل عادة "1.</p>	
<p>النقائص</p>	<p>- يعاب على مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر " اعتمادها بصورة كثيفة على المراجعة الأمر بالشراء (بيع التكلفة مضافا إليها هامش ربح)، ولكن للفقراء متطلبات مالية متنوعة، وبالنسبة للعديد منهم يعد الادخار وأدوات الإسكان من الحاجات الملحة بالنسبة لهم. من شأن التصميم المبتكر لنطاق الأدوات والخدمات المتوافقة مع الشريعة أن يوفر فرصا أكبر للوصول إلى قطاع عريض من عملاء التمويل الأصغر الإسلامي "2.</p>	<p>- ارتفاع تكلفة القروض المصغرة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة من قبل مؤسسات التمويل المصغر.</p> <p>- اعتماد مؤسسات التمويل على القروض الجماعية، مما قد يؤدي إلى استبعاد أفقر الفقراء.</p>

المصادر: من إعداد الطالبة

¹ عزدين خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 13، 91.

² نمره كريم وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث: دور خدمات التمويل المصغر وخدمات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر

بعد عملية تقديم وتعريف منتجات التمويل المصغر ومنتجات التمويل الإسلامي المصغر، استخلصنا أن الأول يقوم على الربا والثاني يحرمه. ومن خلال مقارنتهما نجد أن القروض المصغرة تقتصر على نوعين هما القروض المصغرة الفردية والقروض الجماعية، وبالمقابل فالقروض الإسلامية المصغرة تنقسم إلى 7 صيغ تمويلية هي المراجعة الأمر بالشراء، القرض الحسن، السلم، المشاركة، الاستصناع، المضاربة، الإيجار، وهذا ما يمكنه من تغطية جل احتياجات المستفيدين الفقراء ويزيد من أثره. ومن أجل تحديد دور منتجات التمويل المصغر في محاربة الفقر، ارتأينا أن نقوم بجمع بعض الدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين التمويل المصغر والفقر حول أرجاء العالم، وسنحاول الإجابة على الأسئلة التالية: هل منتجات التمويل المصغر تمس أفقر الفقراء؟ ومدى انتشار هذه الخدمات بالمناطق الفقيرة؟ وفيما يلي سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى النقاط التالية:

أولاً: دور منتجات التمويل المصغر في محاربة الفقر

يعتبر الفقر آفة اجتماعية تسعى حكومات الدول القضاء عليها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف ابتكرت مجموعة من الآليات لمكافحة آفة الفقر، من بينها التمويل المصغر. ولتوضيح مدى فعالية التمويل المصغر في محاربة الفقر سنقوم بتقديم بعض الدراسات التي بحثت في موضوع دور التمويل المصغر في محاربة الفقر.

1. الدراسة الأولى¹: تعتبر من بين أهم الدراسات حول التمويل المصغر وتأثيره على الفقر في الجزائر، ومن خلال دراسة علاقة الحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومدى تحسن مستوى المعيشة. وحاولت الدراسة الإجابة عن مدى وجود علاقة بين التطور المالي وتخفيض معدلات الفقر بالدول النامية، بدراسة حالة الجزائر ولاية مستغانم، ومن خلال طرح الإشكالية الأساسية وإشكاليات فرعية منها: هل التمويل المصغر يساهم في محاربة الفقر؟ وهل يمس فئة أفقر الفقراء؟، ماهي المعوقات التي تحد من وصول الفئات الفقيرة إلى خدمات التمويل المصغر؟، هل مؤسسات التمويل المصغر تتبع إستراتيجية

¹SamahiAhmed, Microfinance et pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen, Thèse de Doctorat non publié, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion , Université Abou BekrBelkaid Tlemcen, Algérie, 2010.

تستهدف فئة أفقر الفقراء؟، والجزائر حاليا تتبع سياسة منح التمويل المصغر لإدماج فئات من المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وهل هذه السياسة تسمح لها بمواجهات أزمات مستقبلية، وذلك في ظل تغير أسعار البترول. وللإجابة على هذه الإشكالية استعمل الباحث منهجية دراسة حالة تهدف إلى دراسة وجود علاقة بين الحصول على قرض مصغر والخروج من الفقر، ونجد أن الباحث وزع 429 استمارة على المستفيدين من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وذلك على كامل ولاية مستغانم التي تضم 52 بلدية و20 دائرة، ومن أجل تحليل العلاقة الموجودة بين الحصول على قرض مصغر والخروج من دائرة الفقر اعتمدوا على طريقة "Pitt and Khandker"¹.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ولعل أهمها هو أن 69 % من المستفيدين يقرون بوجود تحسن في مستوى معيشتهم، وتجدد هذا التحسن في زيادة الدخل الشهري الذي أثر بطريقة إيجابية على نوع المسكن، والمصاريف الصحية، وتحسن نوعية تعليم أطفالهم، والتغذية، ومصاريف مختلفة. وبالمقابل، توصلت الدراسة إلى أن أفقر الفقراء لا يستفيدون من القروض المصغرة، بل الفئة التي تستفيد من القروض المصغرة بالجزائر هي الفئة القريبة من خط الفقر.

2. الدراسة الثانية²: اهتمت بدراسة العلاقة الموجودة بين الفقر والتمويل المصغر في السودان، وبحث الباحث في هذا الموضوع من جانب مدى جدية السقوف المصرفية التي فرضها بنك السودان على البنوك التجارية في محاربة الفقر، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة من بينها هل أن سياسة التمويل الأصغر أثرت اقتصاديا واجتماعيا على عملاء التمويل المصغر، وذلك وفقا لنوع التمويل وحسب المناطق الجغرافية، وما هو الدور أو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وفقا لتمويل القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى؟، هل أن سياسة التمويل الأصغر لها دور وأثر اقتصادي واجتماعي على العملاء وفقا لصيغ التمويل الممنوحة؟. واعتمدت الدراسة على استقصاء المعلومات لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان بواسطة الاستبيانات التي وزعت على المستفيدين من قروض مصغرة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، وقدرت العينة بـ 150 مستفيد من مصرف الادخار

¹MM Pitt, SR Khandker. The impact of group-based credit programs on poor households in Bangladesh: Does the gender of participants matter? Journal of political economy 106 (5), 1998, p 958-996.

²سلومه موسى يحي بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني. وتم تحليلها بعد الحصول على المعلومات بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات.

واستخلصت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين وجود الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل المصغر والقطاعات الممولة، وهذا يعنى أن سياسات التمويل المعدة لها أثر اقتصادي واجتماعي ملموس على القطاعات المستهدفة، وذلك لأن التمويل الأصغر يؤثر إيجابياً على القطاعات الممولة. وتوصلت الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين المبالغ المخصصة للتمويل المصغر من طرف بنك السودان وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. وأكدت الدراسة على وجود علاقة بين تسييل المشروع على المستفيدين من القروض المصغر والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

3. الدراسة الثالثة¹: تطرقت إلى العلاقة الموجودة بين تمويل المشروعات الصغيرة وتنمية المجتمع والفرد، وعالج الباحث إشكالية دور مؤسسات التمويل الأصغر لإنشاء الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية في المجتمع؟، وما هو أثر سياستها وإستراتيجيتها في برامج التنمية الشاملة المتكاملة بالنسبة للفرد والمجتمع ككل وخاصة المناطق الريفية والعشوائية وسكان المقابر نموذجاً لتلك البرامج التنموية؟ وخصص حدود دراسته بمحافظة "الدقهلية" بالجمهورية العربية المصر. وتعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية لأنها تصف الظاهرة والتي تتمثل في مجتمع الدراسة والمشروعات الصغيرة التي تمارس فيها. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة حيث يصلح لإجراء الدراسة وتحقيق أهدافها، وأخذت الدراسة عينة من المشروعات الصغيرة المستفيدة من خدمات جمعية رجال الأعمال والمستثمرين بمحافظة "الدقهلية" بمصر، وبلغ عدد المستفيدين من قروض مصغرة من جمعية رجال الأعمال والمستثمرين منذ بداية نشاطها في 2010 حوالي 130 ألف شخص، ولصعوبة تغطية مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة قدرة 130 مستفيد، تم توزيع عليهم استمارة استبيان.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها هو أن المؤشرات الكمية والنوعية للدراسة تشير إلى أن التمويل المصغر للمشروعات الصغيرة يلعب دوراً مهماً في تنمية المجتمع والفرد، لما يساهم في تنمية جوانب عديدة ومختلفة أهمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية والدينية والثقافية والبيئية والإدارية والنفسية. وأثبتت الدراسة إلى أن الأثر يختلف من فرد إلى آخر وأن هذا الاختلاف ليس

¹شادى محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2017.

جوهريا، حيث أن جميع المبحوثين استفادوا إيجابيا بدرجات متفاوتة من التمويل الأصغر لمشروعاتهم الصغيرة. وأوضحت الدراسة إلى أن أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وخصوصا في مجالات محاربة الفقر والعمل على الحد منه والمساهمة في العدالة الاجتماعية بين فئات السكان، فأثرها يتوزع بين الريف والحضر والإناث والذكور وبين الشباب والكهول وبين المتعلمين، وبين الفقراء ومتوسطي الدخل.

4. الدراسة الرابعة¹: عبارة عن تقرير قمة الإقراض الأصغر لعام 2015 يسלט الضوء على التقدم الذي أحرزه مجتمع التمويل الأصغر نحو هدفين تم وضعهما في قمة الإقراض الأصغر العالمية في 2006، والمتمثلان في وصول التمويل الأصغر إلى 175 مليون من الأشد فقرا، ومساعدة 100 مليون أسرة من انتشار أنفسهم من الفقر المدقع. ووفقا للتقرير وصل عدد المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل المصغر حول العالم إلى 211 مليون في عام 2013، وتمكن برامج التمويل المصغر من الوصول إلى 114 مليون من أفقر الفقراء، وهم الذين يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم الواحد.

وتوصل التقرير إلى وضع هدفين أساسيين على العالم الوصول إليهما خلال السنوات القادمة، الأولى تمثلت في اندماج عقود الابتكار في توصيل الخدمات المالية إلى الشعوب المنخفضة الدخل، واستخدام التكنولوجيا الرقمية الجديدة لتقديم الأموال والمعلومات التي ستمكن النظام المالي من الوصول إلى كل شخص على وجه الأرض بمجموعة من الخدمات الأساسية، مثل الادخار، والائتمان، وسداد المبالغ، والتأمين. ومن أجل توفير الخدمات المالية للأفراد الذين يعيشون فقرا مدقع، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف حددت الدراسة ستة مسارات لإيصال الخدمات المالية للأفراد الذين يعيشون في فقر شديد، وتمثل المسار الأول في التعامل مع الاحتياجات الصحية، والمسار الثاني دمج مجموعة الادخار، والمسار الثالث توسيع مد برامج الترقية، والمسار الرابع توسيع سلاسل القيمة الزراعية، والمسار الخامس تقديم برنامج للتحويل النقدي المشروط يدعم الإدماج المالي، والمسار السادس دفع التمويل الرقمي.

5. الدراسة الخامسة²: قامت على دراسة إشكالية مدى استفادة أفقر الفقراء من خدمات مؤسسات التمويل المصغر ببنغلادش، واعتمد الباحثون في دراستهم على عينة من المستفيدين من خدمات أكبر 3 مؤسسات

¹لاري ريد، تخطيط مسارات الفقر، حملة الإقراض الأصغر، 2015، تاريخ الاطلاع: 2018/01/28،

[/https://stateofthecampaign.org/arabic](https://stateofthecampaign.org/arabic)

²Amin S., Rai A., Topa G., Does microcredit reach the poor and vulnerable? Evidence from northern Bangladesh, *Journal of Development Economics*, vol. 70, n°1, 2003, pp. 59-82.

تمويل مصغر بينغلادش وهي جرامين la BRAC Bangladesh Rural Advancement Committee و ASA Association for Social Advancement.

وحاولت الدراسة الإجابة على إشكالية هل التمويل المصغر يمس العائلات الفقيرة وعائلات الأفقر الفقراء، ذات مواصفات وخصائص مختلفة؟ ومن أجل تحديد هل المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل المصغر فقراء، اعتمد الباحثون على الطريقة القياسية لتحديد درجة فقر العائلات المستفيدة من خدمات برنامج مؤسسات التمويل المصغر مقارنة بالعائلات غير المستفيدة من خدمات مؤسسات التمويل المصغر. واعتبر الباحثون أن العائلة الفقيرة هي كل عائلة لها معدل استهلاك منخفض، وعائلات الأفقر الفقراء هي كل عائلة دخلها يعرف تذبذبا وعدم استقرار، وقامت الدراسة على قياس مستوى فقر 229 عائلة مستفيدة من خدمات مؤسسات التمويل المصغر بقريتين بينغلادش.

وتوصلت الدراسة أن العائلات المستفيدة من خدمات مؤسسات التمويل المصغر هي أكثر فقرا من العائلات الغير المستفيدة من خدماتها. وهذا يدل على أن التمويل المصغر بينغلادش يساعد العائلات الفقيرة على تحسين مستوى معيشتهم عبر توفير التمويل، وبالنسبة لعائلات أفقر الفقراء فتوصلت الدراسة إلى أن برامج التمويل المصغر تمسها بدرجة ضئيلة لسببين رئيسيين، أولهما أن عائلات أفقر الفقراء لا تشارك في برامج التمويل المصغر بإرادتها، والثاني أن برامج مؤسسات التمويل المصغر تستبعدا. واستخلصت الدراسة أن برامج التمويل المصغر تمس العائلات الفقيرة، وأما عائلات أفقر الفقراء فهي تمسها بدرجة متفاوتة.

ثانياً: دور منتجات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر

تطرقنا في النقطة الأولى إلى دور منتجات التمويل المصغر في محاربة الفقر، ومن أجل مناقشة دورها ذكرنا مجموعة من الدراسات التي قام بها الباحثون في مناطق مختلفة من العالم. واستخلصنا إلى أن أثر التمويل المصغر على الفقر يتفاوت من منطقة إلى أخرى، هناك جهات وجد أن خدمات التمويل المصغر تمس العائلات الفقيرة وفي مناطق أخرى تمس العائلات والأفراد الذين يعيشون فوق خط الفقر. وفيما يخص أفقر الفقراء فوجدت دراسة بينغلادش أن درجة استفادتهم من خدمات مؤسسات التمويل المصغر منخفضة إذا ما قارناها مع العائلات الفقيرة. ونشير إلى أن تقرير حملة الإقراض الأصغر لعام 2015، بين أن عدد المستفيدين من القروض المصغرة حول العالم في تزايد حيث وصل إلى 211 مليون مستفيد عام 2013.

1. الدراسة الأولى: لدراسة دور منتجات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر، سنذكر دراسة حول تقييم تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في السودان. وهي دراسة أصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وتهدف الدراسة إلى توضيح البعد الخاص بالتمويل المصغر على المستويين المحلي والعالمي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بجانب دور التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر في التجربة السودانية، " أنها مركزة على القضاء على الفقر كهدف أوحده، مع غياب أهداف تتعلق بالاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من المساهمات الإيجابية المتصاعدة للتمويل الأصغر من حيث العملاء، وحجم التمويل، وانتشار مؤسسات التمويل الأصغر، إلا أن ذلك لم تقابله تحقيق مؤشرات جيدة وبنفس القدر فيما يخص بالحد من ظاهرة الفقر. كما أن التجربة السودانية لديها بعض التوجهات التي قد تتباين مع التطلعات الرامية لتحقيق الأهداف الاجتماعية (مثل عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لفروع المصارف، والانحياز لتمويل القطاعات الحديثة). ووضع الباحث بعض المقترحات أهمها استخدام ودائع المناطق للتمويل في نفس المنطقة، ووضع حوافز لتشجيع البنوك على الانتشار الجغرافي، وفتح فروع للمؤسسات في كل محلية"¹.

2. الدراسة الثانية²: تطرقت إلى تكلفة منتجات التمويل الإسلامي المصغر وديمومتها، ونشير إلى أن الدراسة ناقشت إشكالية تكاليف منتجات التمويل المصغر المتعلقة بالاستثمار (المشاركة والسلم)، ومدى مردودية منتجات مؤسسات التمويل الإسلامية المصغرة. ومن أجل الإحاطة بالموضوع ارتأت الدراسة أن تحلل حالة كل من منتج المشاركة ومنتج السلم، الأولى يقدمه بنك البركة الجزائري بمنطقة غرداية والثاني تقدمه مؤسسة واصل غير الربحية بالباكستان.

واستعملت الدراسة طريقة التكاليف التقليدية، من أجل تحديد تكلفة كل منتج ومقارنتها مع مردوديته. وأهم ما توصلت له الدراسة من نتائج حول أهمية منتجات التمويل الإسلامي المصغر في تمويل المشاريع الفردية والعائلية أن السلم يهدف بالدرجة الأولى إلى تمويل المزارعين الفقراء، ونشير إلى أن منهج مشاركة الممول للممولين الأرباح والخسائر يخفض من تكلفة التمويل بالنسبة للمستفيدين. ومن أجل الموازنة بين أهداف صيغ التمويل الإسلامي في مساعدة الفقراء وتحقيق الأرباح، يتوجب على المؤسسة المالية وضع حد أقصى لأرباحها.

¹بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، تقييم التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2017.

²El-Zoghbi, M. Alvar, Comprendre les coûts et la viabilité des produits de micro finance conformes à la charia, op.cit.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على التمويل المصغر وأهميته ومبادئه وخصائصه، ومختلف الخدمات المالية التي تندرج ضمن التمويل المصغر لجميع الافراد الفقراء وتمول المشاريع العائلية والفردية. كما تناولنا المقارنة بين خدمات التمويل المصغر والتمويل الاسلامي المصغر حيث أن التمويل الاسلامي المصغر، المتمثل في مجموعة الخدمات المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية؛ والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنتجات في محاربة الفقر، خاصة بين فئة الفقراء المسلمين، الذين يتفادون إستخدام منتجات التمويل المصغر القائمة على الربا.

كما أشرنا إلى أهمية التمويل المصغر في توفير الخدمات المالية للمشاريع العائلية والفردية، لكونه يساعد في تحقيق الاستقرار السياسي، وتوفير مناصب شغل، ويساهم في تطوير القطاع الإنتاجي الخاص، ويساهم في التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع؛ ويدعم المرأة الماكثة في البيت، بإعطائها فرصة لإنشاء مشروعها الخاص.

وتعتبر منتجات التمويل المصغر أداة فعالة لمحاربة الفقر من الجانب النظري، وأما عند دراسة الواقع التطبيقي نستخلص إلى أن فعاليتها تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن مؤسسة تمويل مصغر إلى أخرى. ويمكن تفسير هذا الاختلاف في نوع العملاء المستهدفين من المؤسسات بالسياسة المتبعة، فنجد أن هناك مؤسسات تهدف لمحاربة الفقر وتوجه خدماتها لأفقر الفقراء، وذلك لأنها تعتمد على الدعم المالي والتمويلات من الجهات المانحة، وبذلك فهي تولي أهمية للأهداف الاجتماعية على الأهداف المالية وتحقيق الديمومة المالية؛ وأما بالنسبة للمؤسسات اللواتي تتعامل مع الأفراد الذين يعيشون فوق خط الفقر، فهي تهدف لتحقيق الديمومة المالية. وبالنسبة لمنتجات التمويل الإسلامي المصغر تعطي أولوية للمبادئ الاجتماعية على تحقيق الديمومة المالية، بالإضافة إلى أنها تقدم منتجات استثمارية وليست قروض فقط، وهنا يكمن الاختلاف الجوهري بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر.

الفصل الثالث:

دور مؤسسات وهيئات التمويل المصغر

في تنمية المشروعات الفردية والعائلية

في التجربة الجزائرية والتجربة الاندونيسية

الفصل الثالث:

دور مؤسسات وهيئات التمويل المصغر في تنمية المشروعات

الفردية

والعائلية في التجربة الجزائرية والتجربة الأندونيسية

تعد مؤسسات التمويل المصغر المقدمة الأساسية لخدمات التمويل المصغر، ومن أهم ما تقدمه هي التمويلات المتمثلة في القروض المصغرة إلى جانب ذلك الادخار والتأمين. وما يميزها هو تعدد أشكالها القانونية التي يمكن أن تتخذها، فقد تأخذ شكل منظمات غير حكومية، وتعاونيات وجمعيات وبنوك متخصصة في التمويل المصغر.

وتلعب مؤسسات التمويل المصغر دورا أساسيا في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، لأنها تشكل أهم مصدر تمويلي لها، عبر توفير القروض المصغر التي تتعدد أشكالها وأنواعها وأغراضها. بهدف توضيح دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، ارتأينا دراسة التجربة الجزائرية والتجربة الإندونيسية في مجال مؤسسات التمويل المصغر.

وسنقوم بمعالجة موضوع دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مؤسسات وهيئات التمويل المصغر

المبحث الثاني: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية

المبحث الثالث: مؤسسات التمويل المصغر في التجربة الإندونيسية

المبحث الرابع: مؤسسات التمويل المصغر في التجربة الجزائرية

المبحث الأول:

مؤسسات وهيئات التمويل المصغر

تقدم مؤسسات التمويل المصغر الخدمات المالية لملايين الأفراد المهمشين والمستبعدين من النظام المصرفي حول العالم. " وقد تحتاج هذه الفئة من المجتمع إلى الخدمات المالية العديدة مدى حياتهم، ولكنهم على وجه الخصوص أكثر حاجت للخدمات المالية نظرًا إلى دخلهم المتواضع وغير المستقر. ومن ثم فمن الصعب عليهم سداد الدين قبل استحقاقه عندما تزداد حاجتهم إلى مبالغ صغيرة من المال؛ ومن خلال المدخرات أو الائتمان أو التأمين أو الحوالات النقدية، يتمكن الفقراء من تأمين مبالغ إجمالية أكبر من المبالغ التي يمكنهم توفيرها بالصورة العادية، وتساعدهم هذه المبالغ الإجمالية التغلب على مشكلة الدخل غير المستقر، فتساعدهم مثلاً على سداد الرسوم المدرسية أو تساعدهم في المناسبات كالأفراح والجنائز أو تساعدهم في التغلب على الأزمات التي قد تحدث نتيجة المرض أو الحوادث الطبيعية. ويمكن استثمار المبالغ الإجمالية أيضاً في أنشطة زيادة الدخل والتي تعمل على الحد من مستوى الفقر. ويحصل الفقراء في معظم أنحاء العالم على قليل من الخدمات المالية أو قد لا يحصلون عليها في الغالب في حين أن كثيراً منا يحصل عليها دون أن يطلبها. وقد إعتبرت المؤسسات المالية بشكل عام، مثل المصارف ومؤسسات خدمات التأمين والخدمات الأخرى، أن 80% من سكان العالم سوق غير مربحة وصبت إهتمامها على خدمة فئة الـ 20% الأغنى على مستوى العالم. وقد أظهر التمويل المصغر إمكانية الفقراء الاستفادة من الخدمات المالية وتحقيق ذلك بالفعل"¹، وستتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر وخدماتها ودورها

المطلب الثاني: تصنيف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر

المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية لمؤسسات وهيئات التمويل المصغر

¹ميكرو سوفت سنتر، تحقيق إمكانيات التمويل الأصغر، 2008، ص 1.

المطلب الأول: تعريف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر وخدماتها ودورها

تلعب مؤسسات التمويل المصغر دورا أساسيا في تنمية المشروعات الفردية والعائلية من خلال الآثار الناتجة عن الخدمات التي توفرها لهذه الفئة المهمشة، ومن أجل تحديد دورها لا بد أن نتطرق لتعريف مؤسسات التمويل المصغر وهيئات الداعمة لنشاطها. وما يميز نشاط مؤسسات التمويل المصغر هي الخدمات التي تقدمها للمستفيدين من مشاريع عائلية وفردية، وأهمية التمويل المصغر تتمثل في محاربة البطالة والفقر بتوفير الخدمات المالية التي تحتاجه هذه الفئة، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث عناصر كالتالي:

أولاً: تعريف مؤسسات التمويل المصغر

1. **تعريف مؤسسات التمويل المصغر:** تعددت تعريفات مؤسسات التمويل المصغر بتعدد المناهج والنظم، ولكن، تتميز هذه النظم باشتراكها في أنها تهدف لتقديم الخدمات المالية للفئة المهمشة من النظام المصرفي ومحاربة الفقر والبطالة، وفيما يلي مجموعة من التعريفات:

أ. **التعريف الأول:** يقصد بمؤسسة التمويل الأصغر أنها كل مؤسسة " تقبل الودائع وكذلك التي لا تقبل الودائع، وتعرف مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع بأنها أي هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة مرخص لها العمل من قبل البنك لمزاولة خدمات التمويل الأصغر وقبول ودائع العملاء أو قبول ودائع الجمهور وفقا لما يحدده البنك. وأما تعريف مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع يقصد بها أي هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد أو جمعية تعاونية إذا كان من أغراضها القيام بأعمال تقديم خدمات التمويل الأصغر وغير مسموح لها بقبول الودائع باستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل"¹.

ب. **التعريف الثاني:** تهدف مؤسسة التمويل المصغر توفير التمويل للمشاريع " الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ضمن إستراتيجية الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ودعم التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة بشكل خاص، بواسطة الخدمات التمويلية المقدمة. وتكون أهدافها ومبادئها

¹ بنك السودان المركزي، لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2016، السودان، 2016، ص2.

تتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة والرؤى المستقبلية للحكومات في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية¹.

ت. التعريف الثالث: تعرف مؤسسات التمويل المصغر بأنها " المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها أو زبائنها فقط وليس من العامة"².

ث. التعريف الرابع: تعتبر مؤسسات التمويل المصغر الوحدات الأساسية " المقدمة لخدمة التمويل المصغر، سواء المؤسسات الرسمية أو المؤسسات الغير رسمية والتي يعتبر التمويل المصغر المجال الرئيسي لعملها"³.

2. تعريف مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر: تعرف أنها مؤسسات تمويل مصغر تنشط وفق مبادئ البنوك الإسلامية و" تهدف إلى توفير حلول مالية مبتكرة توافق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية لأصحاب المشاريع الصغيرة والعاملين لتحقيق الشمول المالي وتحسين ظروفهم المعيشية وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا، بهدف مكافحة الفقر والبطالة"⁴. تتوافق مبادئ التمويل المصغر مع الأهداف العامة للبنوك الإسلامية " كلا النظامين يؤسسان لنظام مؤسسي ولمشاركة المخاطر، ويعتقدان أن الفقراء يجب أن يساهموا في الأنشطة الاقتصادية"⁵، ومن خلال ما سبق، يتبين أن مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر هي مكملة للبنوك الإسلامية، مما يسهل عملية إنشاء البنوك الإسلامية لمؤسسات التمويل الإسلامي المصغر لتحقيق عوائد وتنمية المشروعات الفردية والعائلية.

3. تعريف هيئات التمويل المصغر: تعرف الهيئة لغويا " أنها حال الشيء وكيفيته"⁶، واصطلاحاً " منظمة أو جماعة من الناس تقوم بعمل خاص"⁷. وتعرف الهيئة الاقتصادية لمجال نشاط معين " أنها المنظمة التي يتجمع بها جميع الفاعلين للقيام بالعمليات الإنتاجية، والتحويل، والتمويل، وتوزيع المنتجات. بالإضافة

¹ بيان لوزارة التعاون الدولي مصر، وزيرة التعاون الدولي تلتقي رئيس البنك الإسلامي للتنمية وتوقع اتفاقية لتأسيس مؤسسة التمويل الإسلامي الأصغر في مصر برأس مال 450 مليون جنية، تاريخ الاطلاع:

<http://www.moic.gov.eg/Front/Media/NewsDetail.aspx?MedId=3571>, 2017/03/16

² مارغريت روبنسن، مرجع سبق ذكره، ص10.

³ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴ إثمار للتمويل الإسلامي، نبذة عن إثمار، 2017/09/25، <http://www.ethmar.jo/WhoWeare.aspx?lng=2>.

⁵ راؤول دومال، الصلة بين البنوك الإسلامية والتمويل متناهي الصغر، دراسة من قبل المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007، ص1.

⁶ أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم، لسان العرب، دار صادر، 2003، مادة «هياً» 1/188.

⁷ المعجم الوسيط، ماد «هياً» 2/1002.

إلى أنها تقوم بجميع المهام المرتبطة بالإجراءات التي تضمن توازن العملية الإنتاجية مع وسائل الإنتاج¹. وتقسم الهيئة أنها مجموع التنظيمات التي تسهل عملية استغلال الكفاءات وتأدية المهام بأحسن طريقة، مقسمة الهيئات إلى نوعين أساسيين هما الهيئات المنظمة للمؤسسات، والهيئات الهجينة² التي تنتمي إليها هيئات التمويل المصغر لأنها تقوم على التحالفات بين أطراف مختلفة وبأماكن عديدة لخدمة هدف واحد هو نشر وعي وثقافة التمويل المصغر والمساهمة في إنشاء الإطار القانوني الذي يلاءم نشاط مؤسسات التمويل المصغر ويحفز نموها وازدهارها.

ثانياً: خدمات مؤسسات التمويل المصغر

تقدم مؤسسات التمويل المصغر خدمات التمويل المصغر للفقراء والمشروعات الفردية والعائلية وذوي الدخل المحدود، وهي " مصممة بحيث تتوافق مع احتياجات الفقراء وأوضاعهم، وما يميز برامج التمويل المصغر الجيدة هو أنها قروض حجمها صغير ومدتها قصيرة والمنتجات الادخارية تتميز بالأمان، وعملية تقييم للاستثمارات والمقترضين مبسطة ومحددة، وتقوم على طلب بدائل الضمانات، وما يميز مؤسسات التمويل المصغر هو سرعت منح القروض التالية بعد السداد وفق جدول محدد، ومعدلات العائد أعلى من سعر السوق لتغطية تكاليف المعاملات المتضمنة في التمويل متناهي الصغر، ومعدلات السداد المرتفعة³. وتنقسم الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر إلى قروض مصغرة وادخار وتأمين مصغر.

1. القروض المصغرة: تساعد الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل المصغر الفقراء والبطالين على توفير دخل يتميز بالثبات والاستقرار، وهذا ما يتيح أمامهم فرص عديدة لتحسين مستوى معيشتهم بزيادة دخلهم وممتلكاتهم وتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيدين خاصة فئة النساء، ومن الآثار الناتجة عن نشاط مؤسسات التمويل المصغر على المستفيدين تحسن مستوى التعليم لأطفالهم والرعاية الصحية وتنوع التغذية. وتتميز خدمات مؤسسات التمويل المصغر بتغطية حاجات المستفيدين من خدمات مالية، وتعتبر القروض المصغرة هي الخدمة الأساسية التي يقوم عليها التمويل المصغر، ويعرف القرض المصغر أنه سلفية مالية بقيمة

¹ Ministère de l'agriculture et de l'alimentation, Organisation Économique, alim agri, 25/09/2017, <http://agriculture.gouv.fr/organisation-economique>.

² Claude MÉNAR, ORGANISATION, Économie, Encyclopaedia –Universalis, p1.

³ راؤول دومال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

صغيرة تمنحه مؤسسات التمويل المصغر للمستفيدين من أجل اقتناء مواد أولية وأدوات تسمح لهم ببدء نشاطهم، مقابل ضمانات معنوية مثل السمعة الجيدة و ضمان أفراد الجماعة لبعضهم البعض. بالإضافة إلى أن المستفيدين من قرض مصغر أولي يفتح أمامه المجال للحصول على قرض مصغر التالي بعد تسديد القرض السابق، وهناك قروض مصغرة موجهة للاستهلاك.

2. الادخار: التوجه الحالي لمؤسسات التمويل المصغر هو تحفيز عملائها على فتح حسابات ادخارية التي تعود عليهم بعوائد وتوفر للمؤسسة سيولة تتميز بالتكلفة القليلة والاستقرار، فحاليا مؤسسة غرمين تمول قروضها المصغرة انطلاقا من ودائع عملائها 100%، مما سمح لها بالتخلي على تمويلات الجهات المانحة وطلب قروض مقابل تكاليف عالية وشروط تحد من توجهها الاجتماعي وتفرض عليهم خطة اقتصادية. والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو كيف لفقر أو بطل أن يدخر؟ ومدى حاجته للحساب الادخاري؟ والجواب ببساطة هو أن " الفقراء يقبلون دائما على الادخار. فالمدخرات هي غالبا السبيل الوحيد الذي يستخدمه للتعامل مع الأحداث الكبيرة في حياتهم (مثل الزواج أو الموت) وتخطي الكوارث الطبيعية أو الاستفادة من فرص العمل"¹. والمستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل المصغر يشترطون في الحسابات الادخارية " الأمن وذلك بأن تكون المدخرات آمنة من الاختلاس والسرقة والحريق وبعيدة عن الأقارب وطلباتهم، وانخفاض تكاليف المعاملات، لأن وجود الخدمات القريبة من العميل يقلل من تكلفة الإيداع والسحب، وتعتبر أوقات الافتتاح المناسبة واستخدام الحد الأدنى من أوراق العمل أشياء مهمة أيضا. بالإضافة إلى اشتراط ملائمة التصميم المناسب، لأن منتجات الإيداع الطوعية الفردية التي تمكن العميل من القيام بإيداع مبالغ صغيرة مختلفة القيمة، وتمكنه أيضا من السحب بسرعة ومرونة هي الأفضل، كما تعتبر المدخرات التعاقدية مفيدة أيضا لتوفير نفقات الحياة المستقبلية مثل الزواج والجنائز واحتفالات المواليد الجدد. وما يميز الفقراء هو عدم اهتمامهم بعوائد مدخراتهم في حالة ما كانت تكاليف المعاملات منخفضة فإن المدخرات في المناطق الريفية يمكن تقديمها حتى ولو بعوائد فعلية سالبة، وذلك يدل على أن الفقراء لا يهتمون بنسب الفائدة عند تقييم خيارات الادخار . ومع ذلك فإن الطلب على الادخار يزيد بارتفاع أسعار الفائدة الفعلية"².

¹بوابة التمويل الأصغر، الادخار مهم نثل الائتمان: خدمات الإيداع للفقراء، بوابة التمويل الأصغر، 2002، ص1.

²المرجع السابق، ص 1.

و من أجل توضيح كيف تطبق الحسابات الادخارية بمؤسسات التمويل المصغر نذكر الحسابات الادخارية التي يقدمها بنك غرامين لعملائه، تقوم سياسة بنك غرامين على " إلزام المقترض فتح 3 حسابات ادخارية، الأول هو الحساب الادخاري الشخصي، والثاني هو الحساب الادخاري الخاص، والثالث حساب إيداع المعاش (يكون إجباريا فقط على المقترض الذي تحصل على مبالغ تفوق 8 آلاف تكا ما يعادل 99 دولار أمريكي)، ويقوم النظام على إلزامية ادخار 5% من القرض المصغر الممنوح، حيث تقسم إلى نصفين جزء يدخر بالحساب الادخاري الشخصي والجزء الثاني يدخر بالحساب الادخاري الخاص، بالإضافة إلى أن الادخار يكون بقيم صغيرة على شكل أسبوعي، أما عملية السحب فتكون دون شروط بمعنى حساب ادخاري تحت الطلب، وفيما يخص الحساب الادخاري الخاص فيسحب بالسحب مرة كل 3 سنوات مع الاحتفاظ برصيد محدد سواء ألفين تكا أو نصف القيمة الموجودة أيهما أكبر¹. ويوجد بإندونيسيا نموذج فريد من نوعه لحسابات الادخار الذي يعتمد على تدوير النفايات، وتقوم الفكرة " أن تقوم مؤسسة التمويل المصغر بجمع النفايات من أفراد المجتمع، ودفع ثمن النفايات التي تم جمعها. لكن لا بد من الدفع نقدا، تقوم مؤسسة التمويل المصغر بفتح حساب ادخار لكل طالب أو فرد من أفراد المجتمع يقوم بجمع النفايات. وبعد ذلك يتم بيع النفايات التي تم جمعها إما إلى محطة توليد الكهرباء أو شركة إعادة تدوير النفايات بالمدينة. نشير إلى أنه من خلال هذه المبادرة يستفيد ثلاث أطراف من هذا المشروع بصورة مباشرة: المجتمع يجد حلا لمشكلة النفايات، ويحصل المتطوعون على فرص للوصول إلى آلية ادخار فريدة من نوعها، وترفع شركة إعادة تدوير النفايات كفاءتها من خلال جمع النفايات مباشرة من مؤسسة التمويل المصغر بدلا من الدوران على المنازل لجمعها².

3. التأمين المصغر: بالإضافة إلى خدمة القروض المصغرة والادخار، توجد مؤسسة تمويل مصغر تقدم خدمة التأمين المصغر، وتعرف أنها الخدمة التي تقدمها مؤسسة التمويل المصغر للمشاريع الفردية والعائلية التي استفادت من خدمة القروض المصغرة لحمايتهم وتقليل آثار المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، والعجز المفاجئ، والإصابة، والسرقة، والوفاة. وتتطلب من مؤسسة التمويل المصغر الرغبة في تقديم خدمة التأمين المصغر لعملائها أن تتوفر على شروط صارمة والالتزام بمجموعة من القواعد التي وضعتها حكومات الدول التي تنشط فيها، بهدف حماية المشروعات الفردية والعائلية. ومن أجل تغطية طلبات الأفراد لخدمة التأمين

¹ مجد سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدر العربية للعلوم، 2007، ص 152، 151.

² ريو ساندي، منتج الادخار الخاص بالنفايات المعاد تدويرها - أندونيسيا، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2011.

المصغر أبرمت مؤسسات التمويل المصغر اتفاقيات مع الشركات التأمين، وتتضمن أغلب هذه الاتفاقيات أن تلعب مؤسسة التمويل المصغر دور الموزع لمنتج التأمين المصغر الذي يجب أن يتلاءم مع احتياجات المشروعات الفردية والعائلية مثل التأمين على الماشية والتأمين الصحي مقابل أقساط أسبوعية الذي تقدمه شركات التأمين.

ثالثاً: أهداف مؤسسات التمويل المصغر

من خلال التعريفات السابقة لمؤسسات التمويل المصغر، وبالرغم من اختلافها باختلاف التشريعات والهيئات التي تقوم بعملية التصنيف، غير أنها تملك مجموعة من العناصر المشتركة، وتتمثل في أهدافها والغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله، والمتمثل في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بتوفير التمويلات اللازمة لمكافحة الفقر وضمان دخل مستمر. وسندكر أهمية التمويل المصغر في النقاط التالية:

1. **هدف الوصول إلى أفقر الفقراء:** والهدف الأساسي من إنشاء مؤسسات التمويل المصغر هو الوصول إلى أفقر الفقراء النشطين اقتصادياً ومساعدتهم للخروج من دائرة الفقر والحد من استغلال الممولين غير الرسميين لهذه الفئة. ولتوضح هذا الهدف نستشهد بتجربة محمد يونس ببنغلادش، حيث بدأت فكرة منح قروض مصغرة خلال عام 1972 بعد حصول ببنغلادش على استقلالها وبعد عامين مس المجتمع بمجاعة قاسية، فخرج الأستاذ محمد يونس يريد معرفة مسببات هذه الأزمة الاقتصادية لمحاولة إيجاد حلول لها، فبدأ باستجواب الناس الذين كانت حياتهم صراعاً لا ينتهي من أجل البقاء، وقابل امرأة كانت تعمل في صناعة مقاعد من البامبو، وفي نهاية كل يوم كانت تحصل على قرشين فقط يكفيان بالكاد للحصول على وجبتين، واحتار محمد يونس من أنها تعمل بجد طوال اليوم للحصول على مبلغ ضئيل، فقرر معرفة الأسباب وبعد ما سألها اكتشف أنها تقترض كل يوم مبلغاً من تاجر أو مراب لشراء المادة الأولية لصناعة المقاعد، وكان في نهاية كل يوم يأخذ أغلب النقود ولا يترك لها سوى القليل، وهنا أدرك أنه لو أتيح لهذه الفئة من الفقراء الحصول على الأموال التي يحتاجونها بأسعار فائدة عادية لتمكنوا من تحقيق مكاسب عديدة والخروج من دائرة الفقر وإنشاء المشاريع الفردية والعائلية¹.

¹مجد سعيد، مرجع سبق ذكره.

2. هدف توفير التمويل للنساء: وتعتبر فئة النساء هي قلب التمويل المصغر، وهنا يمكن التساؤل وأين مكانة الرجل الفقير في كل هذا؟ أليس هو رب الأسرة الذي يعيل أولاده؟، وللإجابة على هذه التساؤلات، نوضح أولاً دور المرأة في المجتمع والأسرة، فهي تعتبر المدرسة والمعيلة والمربية، وأغلب النساء يتقن حرف لا تحتاج مقر، بل يمكن ممارستها في البيت بواسطة وسائل وأدوات بسيطة وهي تحتاج مواد أولية فقط مثل القماش، الدقيق وغيرها. وعبر مختلف التجارب لمؤسسات التمويل المصغر تبين أن العائد الذي تدره المشاريع التي تؤسسها النساء يستعمل في تحسين تغذية الأطفال، وتمويل دراستهم، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى نسبة سداد القروض العالية من طرف النساء المقترضات ويفسر الخبراء هذا الارتفاع أن النساء يخفن على أنفسهن وأولادهن. أما بالنسبة لفئة الرجال فيمكن لهم الحصول على قروض مصغرة من طرف مؤسسات التمويل المصغر ولكن ليس بنفس سهولة النساء، لأن التجارب أوضحت أن الرجل قد يستعمل القرض المصغر لأغراض أخرى دون أن ينشئ المشروع، مما يزيد من احتمال تعثر القرض المصغر.

3. تحقيق الكفاءة المالية: لتحقيق مؤسسة التمويل المصغر أهدافها الاجتماعية بالوصول إلى أفقر الفقراء، لا بد عليها من تحقيق الكفاءة المالية التي تضمن لها الاستمرارية والاستقلالية في تسطير أهدافها. وحاليا تعتمد مؤسسات التمويل المصغر لمنح قروض مصغرة عند إنشائها على الجهات المانحة والدعم الحكومي، بالإضافة لوجود توجه جديد للبنوك التجارية لتمويلها دون ضمانات. وتدرجياً تبدأ بتحقيق الأرباح مما يتيح لها إمكانية جذب ودائع عملائها، وعندما تصل إلى هذه المرحلة فهنا يمكن القول أنها حققت الاكتفاء المالي على المدى الطويل. ويتوجب على مؤسسة التمويل المصغر التنسيق بين تحقيق الكفاءة المالية والاجتماعية، على عكس البنوك التجارية التي هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح دون أخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي. ولذلك التوجه العالمي الحالي نحو قياس كل من الكفاءة الاجتماعية والمالية لمؤسسات التمويل المصغر عبر مؤشرات وضعت من طرف ميكس لتبادل معلومات التمويل المصغر.

ومن خلال ما سبق تعرف مؤسسات التمويل المصغر أنها كل منظمة أو هيئة تقوم بتقديم الخدمات المالية للفئات المهمشة من المجتمع والمستعدة من النظام المصرفي التقليدي، بهدف محاربة الفقر والبطالة، بالإضافة إلى أن أصحاب المشروعات الفردية والعائلية يمكنهم الحصول على خدمات مؤسسات التمويل المصغر لأن أغلبهم لا يحققون دخل كافي. وتمثل أهم خدمة تقدمها مؤسسات التمويل المصغر هي خدمة التمويل المصغر والادخار والتأمين.

المطلب الثاني: تصنيف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر

تهدف مؤسسة تمويل مصغر إلى محاربة الفقر والبطالة، عبر توفير الخدمات المالية من قروض مصغرة وخدمة الادخار للأفراد الذين لا يملكون دخل أو دخل غير كافي، وتمنح تمويلات للمشروعات الفردية والعائلية لتسمح لها ببدء نشاطهم وتحقيق عوائد، وتحسين مستوى معيشتهم ومعيشة أفراد عائلتهم. وتعددت الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل المصغر بتعدد التعريفات والتشريعات، ونشير إلى أن هذه الصفة خاصة بمؤسسات التمويل المصغر مما منحها القوة وقدرة التأقلم في جميع أنحاء العالم والانتشار الواسع. وفيما يلي سوف نتطرق لأهم تصنيف مؤسسات التمويل المصغر والهيئات الداعمة لنشاطها كما يلي:

أولاً: معايير تصنيف مؤسسات التمويل المصغر

إن تصنيف الهيئات المالية من بنوك ومؤسسات مالية وشركات التأمين، جاء بهدف تقديم تحليل موضوعي للهيئات المالية وإجراء قياس معياري لهذه المؤسسات وفقاً لمعايير محددة تمنح لنا إمكانية مقارنتها بين بعضها البعض. ومن أجل تصنيف الهيئات المالية أسست شركات الخدمات المالية التي تقدم خدمة دراسة وتحليل القوائم المالية للهيئات المالية والمحيط الذي تنشط فيه، بهدف تقديم تقييم موضوعي للهيئات المالية ومقارنتها بين بعضها البعض. وتصنيف المؤسسي للتمويل الأصغر " هو مصطلح موحد تم الاتفاق عليه بين أربع هيئات متخصصة في تصنيف التمويل الأصغر، هو أكثرها شيوعاً، حيث يقدم رأياً في قابلية استمرار المؤسسة المالية وجدارتها الائتمانية على الأجل الطويل"¹. وتصنيف مؤسسات التمويل المصغر ينقسم إلى جانبين، الجانب الأول وهو الأكثر أهمية نظراً لطبيعة عمل مؤسسات التمويل المصغر والمتعلق بالجانب الاجتماعي والذي يعرف بالتصنيف الاجتماعي، أما الجانب الثاني وهو لا يقل أهمية عن التصنيف الاجتماعي وهو التصنيف الائتماني. ويهدف تصنيف مؤسسات التمويل المصغر لتوفير معلومات موضوعية عن المؤسسة مما يساعدها في حصولها على مصادر التمويل والمساعدات المالية لتمويل المشروعات الفردية والعائلية والدعم غير المادي لها.

¹التصنيف والتقييم المؤسسي، تاريخ الاطلاع 2016/03/10، <https://www.microfinancegateway.org/ar/topics/>.

ثانياً: تصنيف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر

تعددت تصنيفات مؤسسات التمويل المصغر نتيجة الاختلاف في تعريفها من منطقة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر، وبالرغم من هذا الاختلاف يبقى هدفها هو خدمة المشروعات الفردية والعائلية بمنحهم التمويلات اللازمة والأساسية. ويعتبر السودان من بين أهم الدول التي يوجد فيها إطار قانوني خاص بمؤسسات التمويل المصغر، الذي حدد فيه تعريفها وتصنيفها. ومن بين أهم ما يميزه هو فرض البنك المركزي على البنوك توجيه ما لا يقل على نسبة 12% من التمويلات الممنوحة إلى مؤسسات التمويل المصغر، سواء كانت تابعة للبنك أو مستقلة عنه بهدف توفير مصادر تمويلية لقطاع التمويل المصغر. و فيما يلي سنذكر تصنيفات المؤسسات التمويل المصغر وفقاً للمشرع السوداني، وتصنيف سوق تبادل معلومات التمويل المصغر، وهيئات التمويل المصغر بالوطن العربي ومؤسسات التمويل الإسلامي المصغر.

1. تصنيف مؤسسات التمويل المصغر وفق المشرع السوداني: صنف المشرع السوداني وفقاً للائحة

تنظيم عمل مؤسسات التمويل المصغر إلى:

أ. مؤسسة التمويل الأصغر الاتحادية: يقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي يجوز لها العمل في كل ولايات السودان بعد إخطار البنك.

ب. مؤسسة التمويل الأصغر الولائية: يقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي يجوز لها العمل في ولاية محددة.

ت. مؤسسة التمويل الأصغر المحلية: يقصد بها مؤسسة التمويل الأصغر التي يجوز لها العمل في نطاق محلية محددة¹.

2. تصنيف مؤسسات التمويل المصغر وفقاً لسوق تبادل معلومات التمويل الأصغر: بعدما تطرقنا

لتصنيف المشرع السوداني لمؤسسات التمويل المصغر، وفي إطار دراسة مقدمي خدمات التمويل المصغر سنتطرق لنماذج التي تتبع لإنشائها، وتعددت واختلقت نماذج وأشكال مؤسسات التمويل المصغر من مصرفية وغير مصرفية ومن رسمية وغير رسمية، ويمكن أن نفسر ذلك بتأقلم مؤسسات التمويل المصغر مع كل الأوضاع بالرغم من اختلافها من منطقة إلى أخرى. نشير إلى أن في المناطق التي تنتشر فيها الصراعات تنشط فيها المنظمات غير الحكومية كمقدم أساسي لخدمة التمويل المصغر. ولتحديد أنواع

¹ بنك السودان المركزي، لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص2.

مؤسسات التمويل المصغر اعتمدنا على تصنيف ميكس (MIX Market Information Exchange)¹، التي تصنف مؤسسات التمويل المصغر كالتالي:

أ. **اتحاد تعاوني:** " يقوم الاتحاد التعاوني على مبدأ التعاضد والشراكة الحرة، وهو يهدف لتقديم خدمات الادخار والائتمان والإنتاج والتسويق لأعضائه والنهوض بأنشطته الاقتصادية بفضل المساعدات الفنية والمالية والكفالة الاحتياطية التي توفرها لهم لتمكينهم من الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية " ².

ب. **منظمات غير حكومية:** وتعرف بأنها كل " المنظمات غير الحكومية والأجنبية التي تعمل على أساس مجتمعي، وترتكز على العمليات، وترتبط بالقواعد بدلا عن مؤسسات تمويل رسمية، وتنتهج أساليب مرنة في استخدام الائتمان كأداة لتخفيف الفقر " ³. وتعرف أيضا أنها " كل منظمة أجنبية أو محلية تعمل بالتنسيق مع الحكومات المحلية في مجال التمويل المصغر بتقديم قروض في الحالات الطارئة والعلاجية والخدمية للفقراء " ⁴. وتتميز المنظمات غير الحكومية " بأن معظمها تعمل في القطاع غير الرسمي " ⁵، بالإضافة إلى أنها " تمثل المقدم الأساسي لخدمات التمويل المصغر لصغار المنتجين وذوي الدخل المحدود، بما في ذلك النساء في غالبية دول العالم " ⁶. ومن أهم ما تشترطه منح التمويل، درجة الفقر، والأقليات، والبطالة، ونشير إلى أنها تعتمد على الضمانات الجماعية، وتستعمل أداة التأثير والضغط الاجتماعي لتجبر الأفراد على سداد أقساطهم.

ت. **بنوك التمويل المصغر:** تعرف بنوك التمويل المصغر بـ " بنوك الفقراء "، وأول تجربة لبنك الفقراء هو " جرامين بنك " الذي أسسه أستاذ الاقتصاد بجامعة " شيتا جونغ " الدكتور محمد يونس بنغلاديش عام 1983 الحائز على جائزة نوبل للسلام 2006. وتعتمد فكرة البنك على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية تقوم عليها غالبا نساء، وقد قدم البنك " منذ تأسيسه إلى تاريخ 28 فيفري 2017 ما يزيد على 9 مليون قرض " ⁷، وأتبع تجربة " جرامين " كنموذج من طرف الحكومات والهيئات والمنظمات لتأسس " بنوك التمويل المصغر " حول أنحاء العالم. أما فيما يخص "

¹ يعتبر من بين أهم المواقع الحالية لتبادل المعلومات حول التمويل الأصغر.

² وحدة التمويل الأصغر، النظام الأساسي النموذجي لاتحاد تعاوني، السودان، ص1.

³ يونيكوز للاستشارات المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص15.

⁴ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁵ المرجع السابق، ص15.

⁶ المرجع السابق، ص16.

⁷ Grameen Bank, Monthly Report: 2017-02, date13-03-2017, <http://www.grameen.com/monthly-report-2016/>

بنوك الفقراء " في المنطقة العربية، أول تجربة تمثلت في " البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة " بالأردن الذي أنشئ عام 2006، ضمن برنامج الخليج العربي للتنمية " أجفند ". وبتغير نظرة الحكومات ورجال الأعمال تجاه الفقراء، والتنبه بقدراتهم الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وبهذا الإدراك جاء التوجه حو إنشاء مؤسسات وهيئات تمنح التمويلات اللازمة للمشاريع الفردية والعائلية. ونشير إلى إن منح التمويل للفقراء يعود بالمنفعة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك ظهر في العالم الكثير من المؤسسات التي تعنى بمجال التمويل المصغر، والتوجه الحالي للكثير من الدول والهيئات هو إنشاء بنوك للفقراء وفق نموذج " جرامين " وإدماج البنوك التجارية في منح التمويل المصغر مثل التجربة السودانية التي فرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تكون نسبة 12% من التمويلات الممنوحة موجهة للتمويل المصغر، ولعل الهدف الرئيسي والأساسي لهذا التوجه هو منح الفقراء فرصة الحصول على تمويلات دون التعقيدات التي تفرضها عليهم البنوك التجارية.

3. هيئات التمويل المصغر بالوطن العربي: وتعتبر هيئات التمويل المصغر الداعم الأساسي لنشاط

مؤسسات التمويل المصغر وسوف نتطرق لبرنامج الخليج العربي للتنمية " أجفند "،

أ. تعريف برنامج " أجفند ": هو البرنامج الذي يرأسه الأمير طلال بن عبد العزيز، اختار مكافحة الفقر

كتوجه أساسي لإستراتيجيته. ويعتمد " أجفند " لمكافحة الفقر على التمويل الأصغر كآلية لتنفيذ

إستراتيجيته وخططه للحد منه، ووصف مؤسسات التمويل المصغر بالفعالة في مكافحة الفقر لأنها

تستهدف شريحة الفقراء القادرين على العمل. وعبر ملاحظة مراحل تنفيذ مشروع " أجفند "، نجد أن

تطبيقه بدأ مع مطلع 2000 وممر بمرحلتين أساسيتين تمثلتا فيما يلي¹:

- المرحلة الأولى: تمثلت في نشر ثقافة التمويل الأصغر، وتقديم الدعم الفني لمشروعات التمويل الأصغر.

- المرحلة الثانية: وتعتبر أهم مرحلتي تطبيق مشروع " أجفند "، من خلالها حث البرنامج حكومات الدول

الراغبة في تأسيس " بنك الفقراء " على توفيق تشريعاتها مع متطلبات مؤسسات التمويل الأصغر،

وتفعيل دورها في توفير البيئة المناسبة لها وتقديم الخدمات غير المالية التي تمثلت في الإعداد، الدعم الفني،

الربط بين مؤسسات التمويل.

¹برنامج الخليج العربي للتنمية " أجفند"، رؤية " أجفند" في مكافحة الفقر، التاريخ: 2017/03/10، <http://agfund.org>

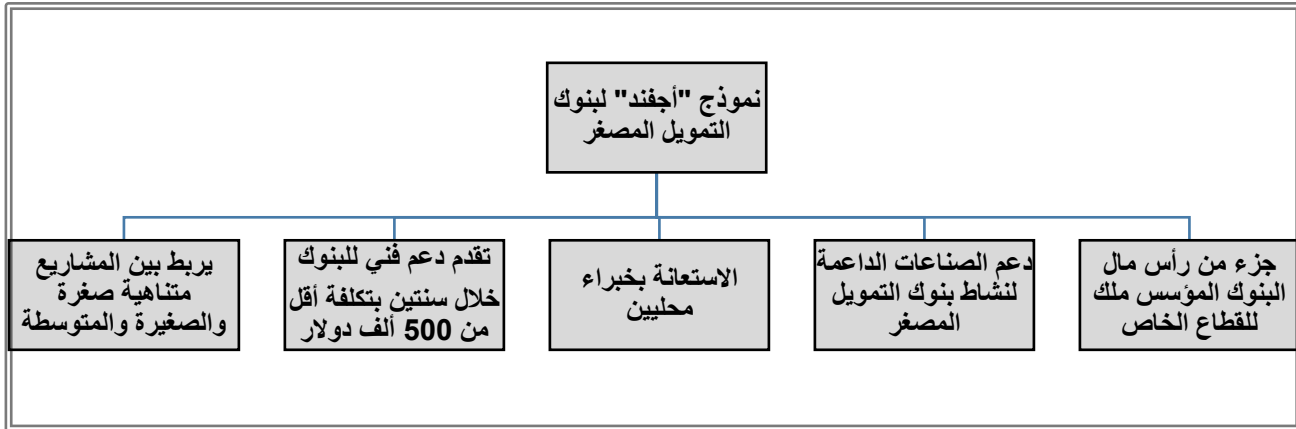
ب. نموذج بنك الفقراء ضمن برنامج "أجفند": وافتتح أول "بنك للفقراء" ضمن برنامج "أجفند" في المنطقة العربية بالأردن تحت تسمية "البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة" عام 2006، وتلاه "بنك الأمل للتمويل الأصغر" باليمن عام 2007¹. تتجسد أهدافه التي أعيد تحديدها عام 2008، تشمل ثلاث أهداف رئيسية هي:

- أن يحتوي اسم " بنك الفقراء" المنشأ في إطار البرنامج اسم موحد " الإبداع "،
 - إنشاء وحدة " أجفند " للدعم الفني لبنوك الفقراء، وتهدف هذه الوحدة لتوثيق ونقل الخبرات والمساعدة الفنية، والبناء المؤسسي بين بنوك " أجفند " وتعميمها في " بنوك الفقراء " التي سوف يتم إنشاؤها مستقبلاً.
 - أسس البرنامج " صندوق المنح " لتوفير التسهيلات الائتمانية للبنوك التابعة له وكذلك مؤسسات التمويل الأصغر التي تنشط في نفس منطقة بنوكه، ويوفر صندوق المنح مختلف المنتجات التمويلية بغرض تلبية احتياجات ومتطلبات " بنوك الفقراء " ومؤسسات التمويل المصغر².
- ومن خلال ما سبق، نستخلص أن الهدف الرئيسي من برنامج الخليج العربي للتنمية هو إنشاء " بنوك للفقراء " وفق نموذج موحد ونقل الخبرات ما بين البنوك المنشأة لتقديم أفضل الخدمات للفقراء. ووفر البرنامج بيئة مناسبة لنشاط مؤسسات التمويل المصغر بالمناطق التي تنشط فيها بحث الحكومات على وضع القوانين المناسبة لها، وأنشئ " صندوق المنح " لتوفير مصادر التمويل لـ " بنوك الفقراء " ومؤسسات التمويل المصغر بأقل تكلفة.
- وتم تأسيس برنامج الخليج العربي للتنمية بنوك وفق نموذج موحد، ويمكن تلخيص نموذج بنوك التمويل المصغر التابعة للبرنامج في الشكل البيان التالي:

¹المرجع السابق.

²برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، "أجفند" في مكافحة الفقر، التاريخ: 2017/03/10، <http://agfund.org/>

شكل رقم 07: نموذج "أجفند" لبنوك التمويل المصغر.



المصدر: من إعداد الطالبة وفق معطيات موقع برنامج الخليج للتنمية.

وأسس برنامج الخليج العربي للتنمية وحدة "أجفند" للتمويل الأصغر لدراسة تجربة البنوك القائمة واستخلاص العناصر التي ساهمة في تطورها ونجاحها، من أجل الاستفادة منها عند إنشاء بنوك جديدة مماثلة، ومن مهامها تقديم الدعم لمؤسسات التمويل المصغر لبناء قدراتها وفق متطلبات المنطقة التي تنشط فيها بتقديم خلاصة التجارب المحلية والإقليمية¹. وتركز "وحدة" أجفند للتمويل الأصغر في عملها على تنظيم زيارات ميدانية بين البنوك القائمة بغرض تبادل الخبرة والمعرفة، وتدريب رأس العمل لموظفي البنك الجديد على خطة عمل معينة أو لائحة بالاستعانة بالمستشارين والمدربين².

ت. بنوك التمويل المصغر التابعة " لأجفند ": أنشئ ضمن برنامج الخليج العربي للتنمية منذ تأسيسه إلى تاريخ 14 مارس 2017 تسعة بنوك تعمل وفق نموذج موحد وبمناطق مختلفة من العالم، وتوجد ثلاث بنوك تحت التأسيس، ويمكن ذكرها كما يلي:

– البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة: أسس عام 2006 في الأردن، ومثل الانطلاقة الأول لبنك الفقراء وفق نموذج بنك جرامين بمنطقة الشرق الأوسط، وحاليا لا تطبق عليه تعليمات وضوابط البنك المركزي الأردني، حيث لا يفرض عليه توفير الحد الأدنى من رأس المال المفروض على البنوك التجارية، ولا يسمح له بقبول الودائع من المتعاملين³. ووفقا لآخر الإحصائيات إجمالي القروض

¹برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، وحدة التمويل الأصغر، التاريخ: 2017/03/13، <http://agfund.org>، المرجع السابق.

²البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة، التقرير السنوي 2015، الأردن، 2015، ص2، تاريخ الاطلاع: 2017/03/14،

³<http://www.nmb.com.jo/httpwww-nmb-com-johttp52-34-120-67wp-contentuploads201604annual-2015-pdf>

الممنوحة من " الوطني " منذ تأسيسه حتى عام 2015، بلغت 284 ألف قرض بقيمة 200 مليون دينار أردني.

- **بنك الأمل للتمويل الأصغر:** أسس عام 2007 في اليمن، بمشاركة الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية والقطاع الخاص وبرنامج " أجفند "، " ويخضع للرقابة والإشراف المباشر للبنك المركزي اليمني، ويقدم " الأمل " خدمات مالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومتماشية مع احتياجات العملاء ذوي الدخل المحدود من اقتراض وادخار وتحويلات مالية وتأمين "1.

وتحصل البنك عام 2010 على جائزتين، الأولى جائزة الإبداع والابتكار لأفضل مؤسسة عربية التي تمنحها مؤسسة جرامين جميل، أما الثانية جائزة تحديات التمويل الأصغر الإسلامي من بين 132 مؤسسة مالية من أكثر من 43 دولة في العالم². وعدد القروض الممنوحة من " الأمل " منذ تأسيسه حتى الربع الأول لـ 2015، بلغ 37 ألف بقيمة 2 مليون دولار أمريكي³.

- **بنك الإبداع للتمويل المصغر:** أسس عام 2009 في البحرين، " يقدم خدمات التمويل المصغر لذوي الدخل المحدود وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والمصدر الأساسي لأمواله من مؤسسات القطاع الخاص التي أقتعتها بتحويل أموال مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه بنوك التمويل الأصغر⁴، ولقد استفاد من الخدمات التي يقدمها بنك الإبداع منذ إنشائه ما يقارب 4500 مبدع، على مستوى القروض الشاملة للاستشارات والتدريب والمتابعة للمقبلين على تأسيس المشاريع الصغيرة أو المتناهية الصغر والراغبين في تطوير مشاريعهم⁵.

- **مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر:** أسس عام 2010 في سوريا، بالشراكة مع الحكومة السورية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والقطاع الخاص وبرنامج " أجفند "، وبالرغم من الحرب في سوريا، إلا أن المصرف واصل نشاطه بتقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشاريع

¹ بنك الأمل للتمويل الأصغر، التقرير السنوي 2010، اليمن، 2010، ص 8، تاريخ الاطلاع: 2017/03/14،

http://www.alamalbank.com/index.php?option=com_content&view=article&id=233&Itemid=275&lang=ar
المرجع السابق، ص5.

³ بنك الأمل للتمويل الأصغر، التقرير السنوي 2015، اليمن، 2015، ص 31، تاريخ الاطلاع: 2017/03/14،

http://www.alamalbank.com/index.php?option=com_content&view=article&id=233&Itemid=275&lang=ar
⁴ بنك الإبداع للتمويل المصغر، تعريف، تاريخ الاطلاع: 2017/03/14، http://www.ebdaabank.com/pages.php?page_id=1

⁵ بنك الإبداع للتمويل المصغر، كلمة رئيس مجلس الإدارة، تاريخ الاطلاع:

http://www.ebdaabank.com/pages.php?page_id=6، 2017/03/15

الصغيرة والمدرة للدخل¹. وللتأقلم مع الظروف الصعبة المصاحبة للحرب أبرم المصرف اتفاقية تعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لدعم الشرائح الفقيرة والمتضررة من جراء الأزمة الحالية بتقديم قروض لهذه الفئة².

- **بنك الإبداع والشراكة:** أسس في سيراليون، " ويعمل وفق مبدأ التعاون بين الفقراء " دعم الفقراء للفقراء "، ودُعِمَ من طرف " بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن " الذي قدم له مساعدات لوجستية مكنته من اختصار الوقت³.

- **شركة إبداع للتمويل المتناهي الصغر:** أسست عام 2012 في لبنان، بشراكة بين برنامج " أجفند " ومجموعة من المساهمين اللبنانيين المسؤولين اجتماعيا، وتأخذ شكل شركة مساهمة خاصة غير ربحية. وتعمل الشركة على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة، ونشر ثقافة التمويل متناهي الصغر بين الناس⁴، وتستهدف السيدات المنتجات، والمشاريع الصغيرة القائمة، ومشاريع الشباب⁵.

- **بنك الإبداع للتمويل الأصغر:** أسست عام 2013 في السودان، البنك يمارس نشاطه الإقراضي مستفيدا من البيئة التشريعية المناسبة للتمويل المصغر ونشاط مؤسسات التمويل المصغر المتوفرة بالسودان⁶.

- **شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر:** أسست عام 2013 في فلسطين، وتتبع الشركة أفضل ممارسات التمويل الأصغر التي توسع فرص اندماج شرائح كبيرة خاصة النساء في العملية الإنتاجية، والخروج من دائرة الفقر⁷.

- **بنك الإبداع للتمويل الأصغر:** أسس عام 2014 في موريتانيا، وهدفه الرئيسي تغطية الطلب المتنامي على التمويل الأصغر والمساهمة في تنمية جمهورية موريتانيا⁸. وبدراسة نماذج البنوك المنشأة ضمن برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" نستخلص أن "بنوك الفقراء" يتم أقليمتها وفقا للإطار القانوني لكل منطقة،

¹ مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر، من نحن، تاريخ الاطلاع:

<http://www.ibdaabanksyria.com/ar/about>، 2017/03/15

² مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر، قروض جديدة للمتضررين، تاريخ الاطلاع:

<http://www.ibdaabanksyria.com/ar/content/1>، 2017/03/15

³ برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، بنوك التمويل المصغر، التاريخ: 2017/03/15، <http://agfund.org>.

⁴ شركة إبداع للتمويل المتناهي الصغر، لمحة حول شركة الإبداع، التاريخ:

<http://www.ibdaalebanon.com/about/ar#about-ibdaa>، 2017/03/15

⁵ برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، بنوك التمويل المصغر، مرجع سبق ذكره.

⁶ المرجع السابق.

⁷ برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، مرجع سبق ذكره.

⁸ المرجع السابق.

من بين النماذج التي اتبعتها البرنامج بنوك تخضع لرقابة وتسيير البنوك المركزية وأخرى لا تخضع لها، وبنوك أخذت شكل شركات مساهمة خاصة غير ربحية. وبرنامج الخليج العربي للتنمية أنشأ " بنوك الفقراء "

- بالمشاركة مع القطاع الحكومي بنسبة 45% والقطاع الخاص بنسبة 20%، والنسبة المتبقية 35% تابعة له.

4. مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر: وهي هيئات متخصصة في تقديم خدمات التمويل المصغر للفقراء والمشروعات الفردية والعائلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقدم صيغ تمويلية لا تقوم على الربا ولا على الغرر. ومن بين مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر القائمة على الزكاة وستتطرق لأحكام استثمار أموال الزكاة في الفصل الرابع. نشير إلى أن " التمويل الإسلامي المصغر يقدم نموذجا بديلا للمالين من الفقراء الذين لا يستفيدون حاليا من خدمات التمويل الأصغر التقليدي وهو يركز على مبدئين أساسيين فهو من جهة يحث بشدة القيام بالعمل الخيري للقادرين عليه، ومن جهة أخرى يسعى أيضا للتقليل بقدر الإمكان من اعتماد المستحقين عليه، ويقيد الاستفادة منه بحيث لا توجه تلك الأموال سوى إلى أشد الناس فقرا وإلى المساكين الذين لا يستطيعون توليد أي شكل من أشكال الدخل أو الثروة"¹.

المطلب الثالث: مستقبل وتحديات مؤسسات التمويل المصغر

تقوم مؤسسات التمويل المصغر بدور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من أهميتها فهي لا تحقق المساهمة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في المناطق التي تنشط فيها. ويمكن إرجاع عدم مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاقتصاد بفعالية لصعوبة حصولها على التمويل من الجهات المانحة إلى جانب ذلك، تواجهها مجموعة من التحديات. ومن أجل تسطير توجهه مستقبلي فعال لمؤسسات التمويل المصغر لابد من تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجهها من خلال ما يلي:

¹ عبيد الله محمد، طارق الله خان، تنمية التمويل الإسلامي الأصغر: التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008، ص22.

أولاً: الصعوبات والتحديات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر

تواجه مؤسسات التمويل المصغر العديد من الصعوبات والعراقيل والتحديات التي تحد من نشاطها، وهذا التأثير ينعكس سلباً على الفقراء والبطالين والمشروعات الفردية والعائلية التي تحتاج إلى خدمات مؤسسات التمويل المصغر، ويمكن ذكر أهم العقبات والصعوبات والتحديات في النقاط التالية:

1. **الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر:** تواجه مؤسسات التمويل المصغر العديد من التحديات والعراقيل التي تحد من نشاطها مما يؤثر سلباً على أثارها، وما يميز هذه الصعوبات أنها تمس كامل المستويات من الكلي وهو التنظيمي إلى المستوى الجزئي الذي يتمثل في الفرد المستفيدين من القروض المصغرة. ومن بين أهم الصعوبات ما يلي:
 - أ. مؤسسات التمويل المصغر تواجهها صعوبات للحصول على التمويل من البنوك، والسبب يرجع أنها تحتاج للائتمان متوسط وطويل الأجل الذي تفضل البنوك عدم اللجوء إليه لارتفاع معدلات المخاطرة فيه.
 - ب. غياب حسابات منتظمة للمشروعات الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر، مما يصعب عملية دراسات الجدوى الاقتصادية ومركزية تعامل البنوك مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - ت. مؤسسات التمويل المصغر لا تملك الضمانات الكافية لتقديمها للبنوك مقابل التمويل المتحصل عليه¹، بالإضافة إلى صعوبة استدامة مؤسسات التمويل المصغر مستقبلاً خاصة التي تنشط في الأرياف لارتفاع تكلفة التمويل والمخاطرة والانتشار الجغرافي الواسع².
 - ث. صعوبة الموافقة بين تحقيق الاستدامة ومبادئها، حيث تشير العديد من الدراسات، أنه يتوجب على مؤسسات التمويل المصغر تحقيق الاستدامة، عبر قياس التأخر وتحديد سعر الفائدة بما يتوافق ومصصلحة المقترضين³.
 - ج. غياب الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات التمويل المصغر في أغلب المناطق التي تنشط فيها⁴؛ وتواجه مؤسسات التمويل المصغر المدعومة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية خطر الزوال لأنها لا تغطي تكلفتها بأرباح مجزية تساعد على النمو والبقاء.

¹ وكالة ضمان التمويل الأصغر، المقدمة، تاريخ الاطلاع: 2017/03/16، <http://www.cbos.gov.sd/node/7979>

² بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مؤسسات التمويل الأصغر والصراع نحو البقاء، مرجع سبق ذكره، ص2.

³ المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، مادة الدورة الخاصة بالمشاركين: قياس التأخر وضبطه وحساب وتحديد سعر الفائدة، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁴ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

ح. غياب ثقافة التمويل المصغر لدى الأفراد، إلى جانب أن الأفراد الطالبين لقروض مصغرة يتحملون تكاليف المعاملات وتكاليف الفرص الضائعة.

2. تحديات مؤسسات التمويل المصغر: تواجه مؤسسات التمويل المصغر تحديات تؤثر سلبا على نشاطها

وفعاليتها في الحد من الفقر والبطالة، وتوفير التمويل والدعم اللازمين لتنمية المشاريع الفردية والعائلية، ومن أجل زيادة فعالية مؤسسات التمويل المصغر وتوفير خدماتهم لأفقر الفقراء بالمناطق المنعزلة، لا بد من تحديد المعوقات والتحديات لتوفير البرامج التدريبية الملائمة للمسير والفاعلين ووضع الاستراتيجيات التي تساهم في تنميته وجلب رؤوس الأموال. ومن خلال ما يلي سنحاول تحديد أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر في الوقت الحالي عبر النقاط التالية:

أ. الانتشار المحدود لفروع مؤسسات التمويل المصغر يجعل جزءا كبيرا من الفقراء يجدون صعوبة في الحصول على خدماتها.

ب. اعتماد مؤسسات التمويل المصغر على المانحين من الخارج حد من انتشارها، مع عدم وجود تعريف موحد لفئة الفقراء النشطين اقتصاديا من أسر منتجة والحرفيين وصغار المهنيين وأساليب تحديدهم، مما أدى لاستبعاد أفقر الفقراء من دائرة عملاء التمويل المصغر¹.

ت. مؤسسات التمويل المصغر تقدم مجموعة محدودة من المنتجات غير المتماشية مع احتياجات الفقراء النشطين اقتصاديا لغياب الدراسات التي تحدد احتياجاتهم، ولتحسين أدائها لا بد من توفير التدريب والبرامج التدريبية لمقدمي خدمات التمويل المصغر، لأنها تساهم في تحسين وإضافة طابع الجودة على الخدمات المقدمة وإدارة مؤسسات التمويل المصغر بكفاءة وفعالية.

ثانياً: مستقبل مؤسسات التمويل المصغر

لضمان استمرار نشاط مؤسسات التمويل المصغر وتطورها ومواجهة الصعوبات والتحديات التي

تواجهها وتحذ من نشاطها لا بد من تسطير خطة مستقبلية وتوفير مجموعة من العوامل، ونذكرها فيما يلي:

1. استدامة مؤسسات التمويل المصغر " مرتبط بخلقها لثقافة التمويل المصغر حول مبادئه وأهدافه لدى الأفراد أكثر من توفر البنية التحتية اللازمة لتطوير الفكرة عمليا.

2. يتوجب على مؤسسات التمويل المصغر أن تطبق وتثبت مبادئ الحوكمة لتحقيق إدارة فعالة.

¹يونيكوز للاستشارات المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص17.

3. أن تصبح قادرة على تغطية كل تكاليفها السنوية من دخلها السنوي دون الاعتماد على الإعانات والدعم من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ومن أجل ضمان مؤسسات التمويل المصغر لبقائها وتطورها يجب أن تعمل بطريقة مربحة، وذلك بتقديم قروض بأسعار تجارية.

4. التوجه نحو التمويل المصغر عبر الإنترنت، بالإضافة إلى خلق بيئة مناسبة لتحفيز إنشاء مؤسسات التمويل المصغر وتيسير نشاطها، عبر توفير السياسات الداعمة لنمو وتطوير التمويل المصغر بتوفير قاعدة من الموارد البشرية ذات كفاءة عالية ومتخصصة في التمويل المصغر ورأس مال والمعلومات الضرورية لتوفير خدمات فعالة ومستدامة¹.

تواجه مؤسسات التمويل المصغر العديد من التحديات والصعوبات التي تحد من نشاطها مما يؤثر سلبا على انتشارها وتوفيرها للخدمات المالية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وأفقر الفقراء. ولعل من أهمها هي صعوبة الحصول على التمويلات من البنوك، بالإضافة إلى ارتباط ديمومتها بالجهات المانحة هذا ما يحد من نشاطها وانتشارها وتوسيع نطاق مجال أثارها الاجتماعية. ويهدف رفع هذه الصعوبات والتحديات لا بد على هذه الأخيرة وضع لاستراتيجيات وتوجهات مستقبلية تكسبها سيادتها المالية مما ينتج عنه توفير خدمات مالية توافق أكثر مع احتياجات المشاريع الفردية والعائلية.

وبالرغم من كل العوامل والصعوبات التي تحد من نشاط مؤسسات التمويل المصغر غير أنها تلعب دورا أساسيا في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، عبر توفير مناصب شغل تتميز بالاستدامة وبذلك فهي تساهم في تخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بالمساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة. ومن أهم أدوارها أنها تساهم في التنمية الاجتماعية.

¹ المرجع السابق، ص 3-26.

المبحث الثاني:

دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية

تلعب مؤسسات التمويل المصغر دورا مهما في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، عن طريق توسيع أنشطتها بتوفير مصادر للأموال، لان الأفراد الفقراء يملكون المهارات اللازمة والأساسية لإنشائه، وما يحتاجونه هو الدعم المالي والتكوين في الطرق البسيطة لتسيير المشروع. ولتحديد الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر، لا بد من تحديد المحفزات الأساسية لمساعدة الأفراد الفقراء، بالإجابة عن السؤال لماذا أنشئت مؤسسات التمويل المصغر؟، وبالرجوع للتجربة الرائدة لمحمد يونس بينغلادش "بنك جرامين"، كان الحافز الأساسي لإنشاء البنك هو توفير التمويل اللازم للفقراء، لإخراجهم من دائرة الفقر، ومن استغلال الممولين غير الرسميين لهذه الفئة من المجتمع. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: دور مؤسسات التمويل المصغر في مكافحة البطالة
- المطلب الثاني: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاقتصاد
- المطلب الثالث: الدور الاجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر

المطلب الأول: دور مؤسسات التمويل المصغر في مكافحة البطالة

تساهم المشروعات الفردية والعائلية بنسبة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال إنشاء مناصب عمل مستدامة لصاحب المشروع وأفراد أسرته، وهي تساهم في إخراج البلدان الفقير من دائرة الفقر، ونظرا لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامتها، "لأنها تعتمد على الموارد المحلية الأولية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض متوسط تكلفة رأس المال"¹. من أجل الإحاطة بموضوع دور مؤسسات التمويل المصغر في مكافحة البطالة قسمنا هذا المطلب إلى جزئين كما يلي:

أولًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في خلق مناصب الشغل

يظهر دور مؤسسات التمويل المصغر من خلال توفير التمويل للأفراد الفقراء لإنشاء مشاريعهم من أجل الخروج من دائرة الفقر، وتوفير الأكل والشرب لعائلاتهم، والتعليم لأطفالهم والرعاية الصحية، من خلال النقاط التالية:

1. ما يميز المشروعات الفردية والعائلية أنها تعتمد على العمل اليدوي، وذلك لأنها عبارة عن حرف تقليدية أو مهن تزاولها النساء في البيوت، مما يجعلها مصدر أساسي لإنشاء فرص العمل التي تساهم في مكافحة البطالة، وتوفير دخل ثابت ومستدام.
 2. إن توفير التمويل للأفراد الفقراء النشطين اقتصاديا، تعتبر قضية مهمة في الدول الفقيرة والنامية، لأنه بالقضاء على الفقر، ستساهم الحكومات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولذلك تعتبر المشروعات الفردية والعائلية وسيلة وأداة فعالة لمكافحة البطالة.
- نشير إلى أن النمو السريع للسكان وزيادة القوى العاملة التي تعاني من البطالة من بين أهم المشاكل التي تواجه العديد من الدول، ولذلك تسارعت الحكومات لوضع الإطار القانوني لتسهيل إنشاء مؤسسات التمويل المصغر بكل أنواعها وأنشأت برامج خاص بالتمويل المصغر، بالإضافة للدعم الذي تقدمه الهيئات المتخصصة في مجال التمويل المصغر.

¹ عادل عامر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منبر حر للثقافة والفكر والأدب، تاريخ الاطلاع: 2017/04/12، http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=43769.

ثانياً: مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في خلق مناصب شغل في التجربة الجزائرية

يتضح عبر دراسة مجموعة من التجارب في الدول أن مؤسسات التمويل المصغر ساهمت في خلق مناصب عمل جديدة، وأنها حاربت البطالة عبر إنشاء مناصب عمل مستدامة، وساهمت في زيادة الدخل الشهري للفرد، وزيادة الاستثمار. ومساهمة مؤسسات التمويل المصغر في تمويل المشروعات الفردية والعائلية للأفراد الفقراء، وخاصة النساء، ساعد على خلق مناصب عمل مستدامة، فهي تعتبر وسيلة فعالة للقضاء على الفقر ومكافحة البطالة.

1. **حوافز إنشاء مؤسسات التمويل المصغر:** ومن أهم الأسباب والحوافز لإنشاء مؤسسات التمويل المصغر هو " مساعدة الأفراد الفقراء النشطين اقتصادياً للخروج من دائرة الفقر وتوفير حياة أفضل بزيادة مداخيلهم، وترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات، ومساعدتهم على بناء أسر متماسكة وقوية اجتماعياً واقتصادياً، بمساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة رغم بساطتها، وتحسين حياة الفقراء خاصة بالمناطق الريفية، وهذا ما سيعيد تأهيل المجتمع المحلي.

وذكرنا فيما سبق أن الفقراء النشطين اقتصادياً يملكون طاقة ورغبة في العمل بهدف كسب قوت يومهم. بالإضافة إلى أن المشروعات الفردية والعائلية تقدم للاقتصاد فوائد كبيرة و" خاصة بتوفير رأس المال العامل وإعادة تدويره في المشروعات الفردية والعائلية نفسها. وأخيراً، إن المشاركة في المعلومات، والتبادل بين المشاريع نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين، وتوطين الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء"¹.

2. **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في إنشاء مناصب شغل بالاقتصاد الجزائري:** بغيت تحديد مناصب الشغل التي أنشأت من طرف المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة وبما أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الجزائري يتكون بنسبة 99% من مؤسسات صغيرة، لذلك تمكن من إدراج مناصب الشغل التي أنشأتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن دور مؤسسات التمويل المصغر في إنشاء مناصب الشغل.

¹ زياد أبو الفحام، مرجع سبق ذكره، ص54

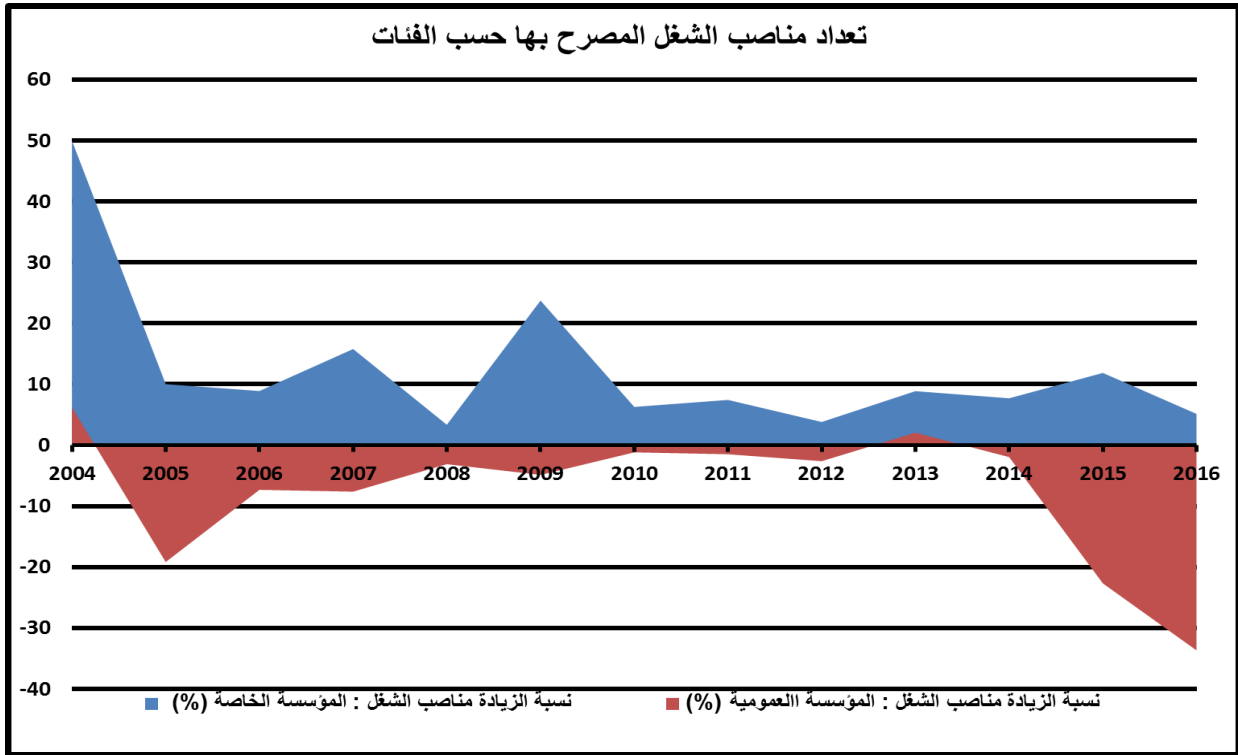
وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة وأساسية لمحاربة البطالة، فهي تملك قدرة إنشاء مناصب شغل بمعدلات كبيرة وتكلفة رأس مال منخفضة، بالإضافة إلى أنها تحتاج أنواع مختلفة من اليد العاملة من العامل البسيط إلى الباحث، الأول يساهم في عملية الصناعة والتركيب والثاني يقوم بعملية مراقبة الجودة والابتكار. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص التي تساعدها على توفير مجموعة من العناصر أبرزها أنها تستقطب العاملين وتكوينهم، مع عدم تطلب مهارات كبيرة وتمكنها من تشغيل العاملين العاديين بحيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى مؤهلات علمية كتلك التي يقتضها التوظيف في المؤسسات الكبرى، وبالتالي فهي قادرة على تشغيل نسبة كبيرة من العمال بغض النظر عن مستواهم العلمي. ومن خلال الجدول التالي سنبين نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل.

جدول رقم 09: عدد مناصب الشغل المنشأة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

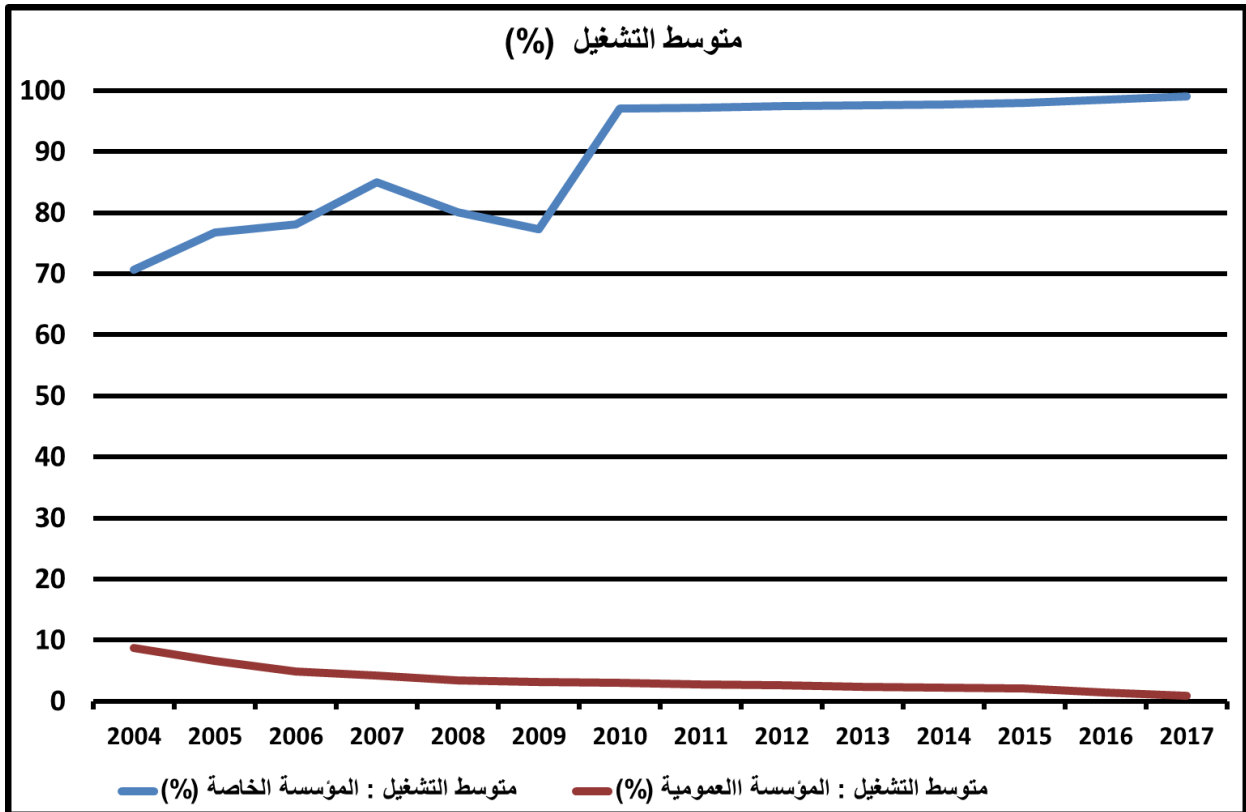
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	طبيعة المؤسسة
2 578 279	2 452 216	2 192 068	2 035 219	1 869 363	1 800 742	1 676 111	1 577 030	1 274 465	1 233 073	1 064 983	977 942	888 829	592 758	المؤسسة الخاصة
23 679	35 698	46 165	47 085	46 132	47 375	48 086	48 656	51 149	52 789	57 146	61 661	76 283	71 826	المؤسسة العمومية
5,14	11,87	7,71	8,87	3,81	7,44	6,28	23,74	3,36	15,78	8,90	10,03	49,95	\	نسبة الزيادة مناصب الشغل : المؤسسة الخاصة (%)
-33,67	-22,67	-1,95	2,07	-2,62	-1,48	-1,17	-4,87	-3,11	-7,62	-7,32	-19,17	6,21	\	نسبة الزيادة مناصب الشغل : المؤسسة العمومية (%)
99,09	98,57	97,94	97,74	97,59	97,44	97,21	97,01	77,25	80,06	85,02	78,07	76,76	70,69	متوسط التشغيل : المؤسسة الخاصة (%)
0,91	1,43	2,06	2,26	2,41	2,56	2,79	2,99	3,10	3,43	4,22	4,92	6,59	8,75	متوسط التشغيل : المؤسسة العمومية (%)
\	\	\	\	\	\	\	\	324 170	254 350	233 270	213 044	192 744	173 920	الصناعات التقليدية
\	\	\	\	\	\	\	\	27,45	9,04	9,49	10,53	10,82	\	نسبة الزيادة (%)
\	\	\	\	\	\	\	\	19,65	16,51	17,21	17,01	16,65	20,74	متوسط التشغيل
2 601 958	2 487 914	2 238 233	2 082 304	1 915 495	1 848 117	1 724 197	1 625 686	1 649 784	1 540 212	1 355 399	1 252 647	1 157 856	838 504	المجموع
4,58	11,16	7,49	8,71	3,65	7,19	6,06	-1,46	7,11	13,64	8,20	8,19	38,09	\	نسبة الزيادة (%)

Source :Bulletin d'Information Statistique de la PME, n°22, n°30.

شكل رقم 08: تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات 2004-2016.



شكل رقم 09: متوسط التشغيل (%) حسب الفئات 2004-2017.



من خلال الجدول رقم 09 يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة التشغيل مما يجد من البطالة، حيث بلغ عدد الموظفين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2010 ما يزيد عن 162 ألف عامل، وخلال المرحلة الممتدة من 2010 إلى غاية السداسي الأول لعام 2017 زاد عدد العمال بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاص بـ 2578279 ليصبح عدد مناصب الشغل المنشأة من طرفها يزيد عن 2602029.

وبملاحظة عدد مناصب الشغل المنشأة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقطاع الخاص والعام، يتضح أن مناصب الشغل المنشأة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص يفوق التي أنشأها القطاع العام، حيث فاق عدد مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2602029 عامل سنة 2017، وأنشأ القطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23679 عامل وهو في تراجع مستمر. وما نستخلص من خلال البيانات أن عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر، وأما مناصب الشغل المنشأة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام وبالرغم من قلتها إلى أنها تنخفض من عام إلى آخر، وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يسيطر عليها القطاع الخاص.

وبعد تحديد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة عبر توفير مناصب شغل تتميز بالاستمرارية والاستقرار وهذا ما يحفز التنمية الاقتصادية وتحسن الأوضاع الاجتماعية للأفراد والشباب، ومن أجل تحديد دور مؤسسات التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية سنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاقتصاد

تقدم مؤسسات التمويل المصغر التمويلات اللازمة لتنمية المشروعات الفردية والعائلية، ومفهوم التنمية " يقوم على جملة من التحولات من نمط اقتصادي إلى نمط اقتصادي آخر أكثر تقدما، هو الوسيلة الأكثر ملائمة للوصول إلى الأهداف المرسومة، كالتقدم الاقتصادي والاجتماعي¹ وتعرف التنمية الاقتصادية " بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف أيضاً على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى

¹زيد أبو الفحام، مرجع سبق ذكره، ص.54.

حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعرّف على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية. وتساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل. وبصفة عامة يمكن القول بأنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة¹. ومن أجل تحقيق التنمية لا بد على مؤسسات التمويل المصغر وضع إستراتيجية تمويلية، قد تكون بدعم من الجهات المانحة حتى تحقق الاستفادة، عبر تغطية تكاليفها وتحقيقها للأرباح. ولتحقيق ما سبق ذكره، لا بد على الحكومات أن توجه عجلة التنمية تجاه المؤسسات الصغيرة والمصغرة، لأنها تعتبر أداة فعالة لتنمية الاقتصاد خارج المحروقات بالنسبة للجزائر، لأنها تتميز بالمرونة وسهولة وسرعة الإنشاء، بالإضافة لتحقيقها لتنمية اقتصادية عبر توفير مناصب عمل وتوفير منتجات ذات قيمة عالية وندرة، مما فتح لها الأسواق الخارجية. وسوف نتطرق للأهمية الاقتصادية للتمويل المصغر ودورها في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

أولاً: الأهمية الاقتصادية لمؤسسات التمويل المصغر

تقدم مؤسسات التمويل المصغر " الخدمات الأساسية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية لعملائها، والفارق هو في حجم وطريقة تقديم الخدمات"²، فهي توفر التمويلات حسب حاجات الأفراد الفقراء، لمساعدتهم ودعمهم للخروج من دائرة الفقر. وتعمل على سد العجز المالي الذي يعرفه الأفراد الفقراء عبر منحهم قروض لتغطية النفقات الاستثنائية مثل ولادة، وفاة، مرض، وقروض لإنشاء مشاريع

¹عاصم عبد النبي أحمد البندي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 11-12، الدنمارك، 2012، ص4.
²كناركاشاتريان، مرجع سبق ذكره، ص 4.

بهدف تحسين مستواهم المعيشي. ولتحقيق هذه الأهداف يتوجب على النظام المالي القائم إدماج الأفراد المهمشين، وإدماج مؤسسات التمويل المصغر بالأسواق المالية¹.

1. الاحتياجات المالية للمشاريع الفردية والعائلية: ويمكن تحديد الاحتياجات المالية للأفراد الفقراء وفقا ما يلي:

- أ. تتعدد الاحتياجات المالية للأفراد الفقراء وأصحاب المشاريع الفردية والعائلية، فهناك " الاحتياجات المالية المرتبطة بدورة الحياة، وهي كل الأحداث التي قد تأتي مرة في الحياة مثل الولادة، الوفاة، الزواج.
- ب. الاحتياجات المالية المرتبطة بالأحداث المفاجئة، وهي أحداث لا تكون مرتقبة ولا متوقعة، وتحتاج إلى سيولة فورية، مثل التعرض للسرقة، عجز، فقدان عمل، والكوارث الطبيعية.
- ت. الاحتياجات المالية المرتبطة بفرص الاستثمار، لإنشاء مشروع أو توسعة المشروع القائم².

بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة تلعب دورا تكميليا بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، لأنها تقدم الدعم للصناعات الكبيرة مثل صناعة السيارات. وإن التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي تكون في أغلب الحالات عبارة عن مشاريع عائلية وفردية، ينتج عنه تطور وازدهار اقتصاد الدولة، عن طريق تنمية القطاعات التي تنشط فيها. وتتجسد العلاقة بين قطاع المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في توفير المواد الأولية اللازمة والتسويق والتوزيع، وهذه العلاقة تعرف بالمناولة، وعند دراسة الخطة الإستراتيجية لأكبر المصانع نجد أنهم يوكلون عدد كبير من مراحل ومهام الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة أو يعتمدون عليها في الحصول على المادة الأولية وعملية التسويق والتوزيع. ولتوضيح هذه العلاقة نذكر مثال مصانع الطماطم المصبرة، التي تستعين بالفلاحين منتجي الطماطم لتوفير المادة الأولية، وهذا ما يحفز زراعة الطماطم. وهذه العلاقة تنتج عنها العديد من الميزات للاقتصاد المحلي من خلق مناصب عمل، " وزيادة حجم المبيعات وتقليل تكاليف التخزين، وامتصاص عجلة رؤوس الأموال، فضلا عن العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها وتطويرها في الخدمات والمنتجات المقدمة، وتوظيف وإدارة الثروة المحلية"³.

¹UN Departement of Public Information, "Microfinance and microcredit: How can 100 \$ change an Economy? " DOCUMENT DE PRESSE, UNPDI, 2004, P02.

²Rutheford Stewart, «The poor and their money», Oxford University Press, New Delhi, 2002, p 04.

³Idem, p55.

2. الأهمية الاقتصادية لمؤسسات التمويل المصغر: تلعب المشروعات الفردية والعائلية دورا جد مهم في تنمية الصناعة المحلية، سواء عبر المساهمة في الصناعات الكبيرة أو أنها تنتج منتج مصنع كليا. وتتميز هذه السلع بالتنافسية العالية وهي قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، وعندما تجد هذه المشروعات دعم من الحكومة، تصبح عنصرا أساسيا في هيكل الصادرات، ومن بين تجارب الدول الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمصغرة تجربة الدول الأوروبية واليابانية.

يتوجب على الدولة نشر ثقافة مؤسسات التمويل المصغر بين الشباب والنساء، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه في تنمية المشروعات الصغيرة، وهذه الأخيرة، تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، " وتكمن أهميتها الاقتصادية في النقاط التالية:

أ. تساهم في " تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات (الخدمات التجارية، الصناعة، الزراعة) في هيكل الاقتصادي للبلاد.

ب. العمل كصناعة داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة، ويأتي هذا مكتملا للإنتاج، ونجد أن معظم المصانع والشركات الكبيرة تعتمد على الكثير من المواد والأجزاء البسيطة التي يمكن أن يوفرها أصحاب المشاريع الصغيرة في البلاد.

ت. توفير فرص العمل الذاتية من خلال المشاريع الصغيرة، والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وتوطين الوظائف، وإعداد جيل من فئات الشباب قادر على تولي زمام الأمور في الصناعات الصغيرة بدلا من الاعتماد على الاستيراد وما يصاحبه من تضخم يضر بالاقتصاد الوطني، وينعكس على الأسعار ويهق المواطنين في البلاد.

ث. الاستفادة من الثروات المحلية وإعادة تفعيلها، وينعكس هذا على تحرير الاقتصاد الوطني، والاستفادة من الخيرات الموجودة في البلاد من موارد ومواد أولية وقوى عاملة، وعلى المدى الطويل يصبح هناك فائض قيمة ينعكس أثره على المواطن والبلاد.

ج. المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة للإنتاج، بل تحتاج إلى رأس مال عامل، واستخدام التكنولوجيا البسيطة المتوفرة في البلاد للخروج بمخرجات صناعية وتجارية بتكاليف قليلة وتحقيق هامش ربح كبير، لاعتمادها دوما على المهارة والحرفية واليد العاملة.

ح. المساهمة في تزويد الاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية، ونشر الثقافة العملية والصناعية والابتعاد عن ثقافة العيب والخجل من المهن البسيطة، لان المؤسسات الصغيرة قادرة على الانتشار والتوسع الجغرافي، بالإضافة

إلى أنها تنشر مبادئ الصناعة الإيجابية، من إدارة الوقت، الجودة، الإنتاج، الكفاءة، الفعالية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

خ. تنعكس آثار التنمية والتطور للمشاريع الصغيرة على حياة الفقراء من تحسين مستوى التعليم والصحة والعمران، والحصول على فرص تنافسية في الاقتصاد الوطني تساعدهم على الدخول في المناقصات والمزادات، بالإضافة إلى أنها تحفز المشاريع الصغيرة الشاب على الدخول في الحياة العملية " 1.

من أجل " المساهمة في تعزيز دور مؤسسات التمويل الصغير في تنمية القطاع المالي وتقوية الصلة بين النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وكلما كانت إستراتيجية مؤسسة التمويل الأصغر موجه أكثر لعملائها كلما كانت الكفاءة والربحية أعلى " 2، ونشاط مؤسسات التمويل المصغر يحفز نشاط الاقتصاد الكلي.

ثانياً: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاستثمار الكلي وتمويل المشاريع الفردية والعائلية

يعتبر الاستثمار هو الحافز الأساسي لتنمية النشاط الاقتصادي حيث يساهم في زيادة الدخل ورفع القدرة الإنتاجية، ويقصد بالنشاط الاقتصادي أنه " الجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات، حيث يمتاز هذا الجانب بصفتين هما: الصفة الاجتماعية، والصفة الفردية، وتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الفرد وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين لمخرجات النشاط الاقتصادي " 3 . وفيما يلي سنذكر الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاستثمار الكلي وتوفير التمويلات الأزمة للمشاريع الفردية والعائلية كجزء من تنشيط الاستثمار.

1. دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاستثمار الكلي: ويقصد بالاستثمار الدمج الجيد والتسيير للعمل ومواد الإنتاج ورأس المال من أجل تحقيق أرباح ومداخيل تكفي لتغطية الحاجات الأساسية للمستثمر وتوفير المنتجات اللازمة للمجتمع. ويرتبط نوع النشاط الذي تموله مؤسسات التمويل المصغر بترتيب

¹ زياد أبو الفحام، مرجع سبق ذكره، ص 68-70.

² كئاركانشتريان، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ رزان صلاح، بحث حول عناصر النشاط الاقتصادي، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، تاريخ الاطلاع: 2017/08/28،

<http://mawdoo3.com>.

النشاطات التي ستمولها حسب أهميتها ومدى تغطيتها للحاجات الأساسية من أكل وملابس وطبيعة المنطقة التي تنشط فيها، ويتضح أن المجالات التي تمولها مؤسسات التمويل المصغر تتأثر بمجموعة من العوامل، مما نتج عنه استثمارات في مجالات مختلفة، وسوف نحدد العوامل التي تساهم في تحديد المجالات التي تمولها في النقاط التالية:

- أ. توزيع الاستثمارات بين أنواع الأنشطة المختلفة وفقا لأولويات مؤسسات التمويل المصغر، ودائما ما يكون ترتيب أولويات الأنشطة الممولة يتبع الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع بما يتماشى مع الهدف الأساسي لمؤسسات التمويل المصغر المتمثل في تحسين مستوى معيشة الفقراء بضمان حد الكفاية، وتوفير الحاجات الأساسية للعيش من تنوع الغذاء وتوفير الملابس وتوفير العناية الصحية ورفع معدلات تدرّس الأطفال.
- ب. ويتأثر اختيار نوع المشروع الإنتاجي بطبيعة الفقراء الممولين، فهناك أنشطة تتوافق مع طبيعة الفقراء مثل الفقراء العاجزين الذين قد يعانون من العمى والعجز عن المشي يمكنهم أن يمارسوا نشاطات حرفية بطريقة فعالة مما يسمح لهم بتوفير دخل دائم ومستمر، يسمح لهم بتغطية حاجاتهم وحاجات أفراد عائلاتهم، مما يغنيهم عن السؤال. وبمخ التمويل لهذه الفئة من الفقراء التي كانت مستبعدة من الدائرة الاقتصادية يتم تنظيمهم وزيادة الإنتاج، وما يميز هذه المشروعات الممولة أنها تكون صناعات حرفية منزلية.
- ت. تساهم عملية تمويل المشروعات الفردية والعائلية من طرف مؤسسات التمويل المصغر في خلق مناصب شغل، حيث أن عملية اختيار المشاريع الممولة تتأثر بعدد مناصب الشغل التي يمكن أن تنشئها، هناك مشاريع تعتمد على اليد العاملة المكثفة مما يسمح بتوفير دخل لعدد أكبر من الفقراء والمساكين، وأغلب المشاريع العائلية الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر تسمح بتشغيل كل أفراد العائلة القادرين على العمل، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة حد الكفاية لعدد أكبر من الشباب البطال.

2. دور مؤسسات التمويل المصغر في تمويل المشاريع الفردية والعائلية: تعمل برامج التمويل المصغر التي تنشط في جميع أنحاء العالم وخاصة المناطق الفقيرة على توجيهها لقروض المصغرة الممنوحة نحو تشجيع المشاريع الاستثمارية اقتناعا بالفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع، وبدراسة استراتيجيات مؤسسات التمويل المصغر نجد أنها توجهها إلى الفئات الفقيرة والمحرومة والمهمشة من المجتمع. ويمكن تتبع آثار القروض المصغرة الممنوحة على المشروعات العائلية والفردية، نجد أنها تحفز تطورها ونموها وتنظمها، ونتيجة التمويلات

الممنوحة والتأطير والتوجيهات وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة أصبحت المشاريع الممولة أكثر ربحية ومردودية.

وتعمل مؤسسات التمويل المصغر على توفير المحيط الملائم لنشاط المشروعات الفردية والعائلية بتوفير مصادر تمويلية تتميز بملائمتها لطبيعة نشاطها واحتياجاتها، حيث في أغلب الحالات تحتاج هذه المشاريع لتمويلات بمبالغ صغيرة وبصفة دورية، وهذا ما يتيح لها مؤسسات التمويل المصغر عبر منحها قروض مصغرة تتميز بالقيمة الصغيرة والمتكررة. وهذا ما يزود القادرين عن العمل بالأموال اللازمة لبدء نشاطهم الاستثماري مما يسمح بتحقيق الاستقلالية المالية للمشاريع الفردية والعائلية، ونتيجة لما توفره مؤسسات التمويل المصغر للمشروعات الفردية والعائلية من دعم المشروعات الفردية والعائلية وتنظيمها لتساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع وتمكين الطاقات من استغلال فرص الاستثمار الممكنة.

ثالثًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة

يعرف الناتج الداخلي الخام بأنه " إجمالي دخول العناصر الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج الداخلي الخام الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة "1، والناتج الداخلي الخام هو مؤشر اقتصادي يسمح بقياس المنتج الداخلي خلال سنة واحدة للبلد. ويقاس الناتج الداخلي الخام " بجمع قيمة جميع المنتجات الصناعية والخدمات لبلاد بالقيمة السوقية، مع إضافة القيمة المضافة التي تأخذها الحكومة "2. ومن خلال هذه النقطة سنحدد أهم العوامل التي تساهم في تحديد قيمة الناتج الداخلي الخام، وسنذكر مدى مساهمة المشروعات الفردية والعائلية في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري ومدى خلقها للقيمة المضافة.

1. العوامل التي تحدد الناتج الداخلي الخام: تحدد قيمة الناتج الداخلي الخام بمجموعة من العوامل، وتمثل هذه العوامل فيما يلي:

¹ مهند بن عبد الملك سلمان، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، 2012، ص 7.

² PIB (produit intérieur brute): définition, calcul, traduction, JDN, 1/09/2017, <http://www.journaldunet.com/business/pratique/dictionnaire-economique-et-financier/16596/ibp-produit-interieur-brut-definition-calcul-traduction.html>

أ. تساهم العوامل الطبيعية في تحديد قيمة ودرجة نمو الناتج الداخلي الخام حيث أنه " لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة، والاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات مثل الحروب تؤثر على الناتج الداخلي الخام من خلال تدمير المصانع.

ب. وتتحدد قيمة الناتج الداخلي الخام بكمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج، ولعل أهم عنصر هو مدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، والتقدم التكنولوجي¹.

ت. ولتوضيح تأثير نشاط مؤسسات التمويل المصغر على الناتج الداخلي الخام عبر المشروعات الفردية والعائلية التي تمولها، لأن من مميزات مؤسسات التمويل المصغر أنها تمول مشاريع إنتاجية وهذا يؤدي لرفع كمية وقيمة المنتجات والخدمات في الاقتصاد، مما يخلق القيمة المضافة بتحويل المادة الأولية إلى مادة مصنعة قابلة للاستهلاك. بالإضافة لما سبق ذكره فهي تساهم في تحويل الأنشطة غير النظامية التي لا تحتسب في الناتج الداخلي الخام إلى أنشطة نظامية تساهم في تنمية الاقتصاد وتدمج في عملية احتساب الناتج الداخلي الخام، مما يؤدي لرفع قيمته.

2. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، فهي تعتبر من أبرز القطاعات في اقتصاديات الدول المتطورة والدول النامية، ومن خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وبالإستعانة بالجدول الموالي سنبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الناتج الداخلي الخام:

¹ مهند بن عبد الملك سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

جدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة بين 2007-2013. مليار دج

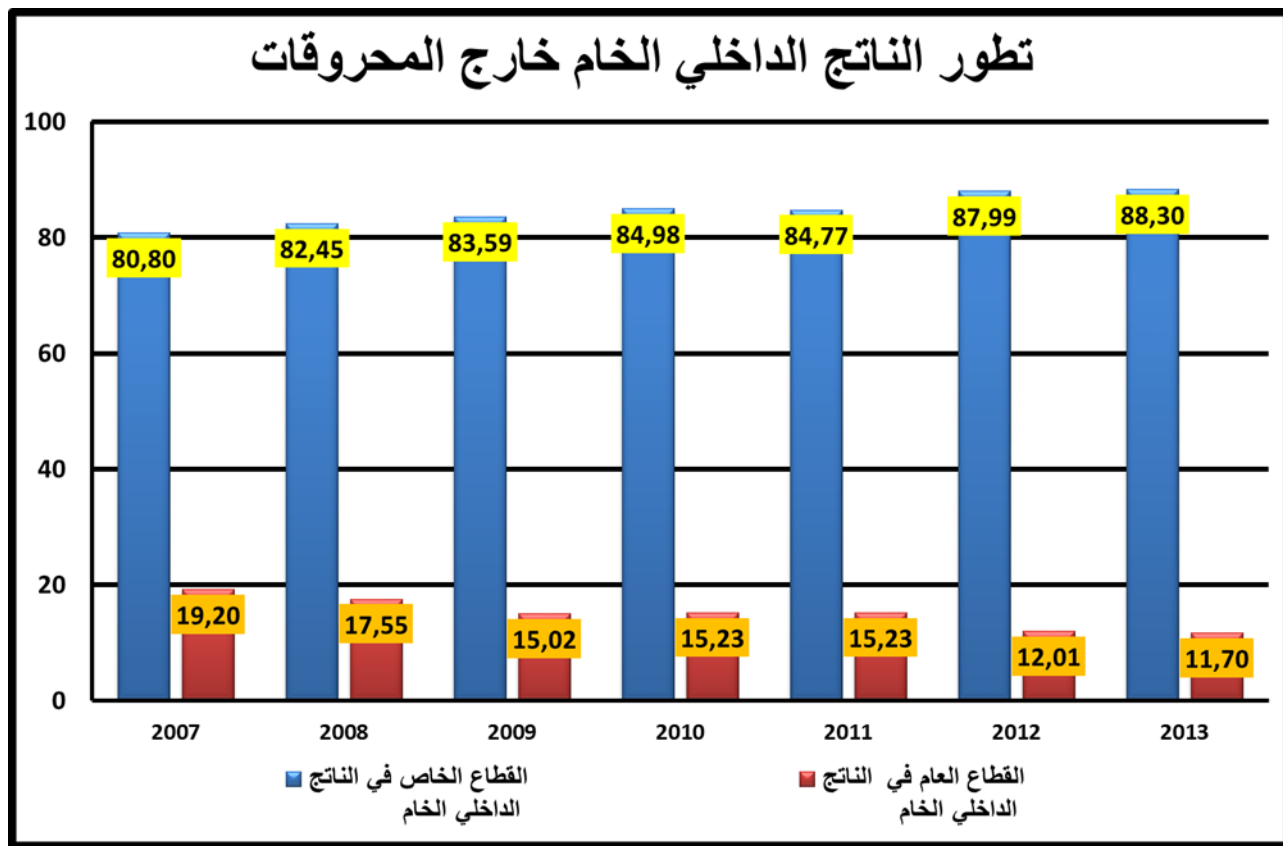
القطاع	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
مساهمة القطاع العام*	19,21	750	17,54	760	16,58	827	16,47	923	15,24	923	12,00	793	11,70	893
مساهمة القطاع الخاص*	80,79	3154	82,46	3574	83,42	4162	83,53	4681	84,76	5137	88,00	5813	88,30	6741
المجموع	100	3904	100	4334	100	4989	100	5604	100	6060	100	6606	100	7634

*يمثل قيمة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص على الترتيب في الناتج الداخلي الخام

المصدر: Bulletin d'Information Statistique de la PME, n°22, n°26

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم في الناتج الداخلي الخام بفعالية، حيث قدر الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات سنة 2007 بـ 3904 مليار دينار جزائري، والذي ارتفع سنة 2013 ليصل إلى 7634 مليار دينار جزائري. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام نلاحظ انخفاض في نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام سنة 2013 مقارنة بـ 2007 حيث انخفضت نسبة مساهمتها من 19,21% إلى 11,70%. وتعد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص جيدة وذلك نظرا حداثة القطاع والظروف العامة السائدة في الاقتصاد الجزائري، فقد بلغت مساهمة القطاع ككل سنة 2013 بـ 6741 مليار دينار جزائري، وهي نسبة تحث على تشجيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

شكل رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 2007-2013.



وبالنسبة للمرحلة الممتدة من 2015 إلى غاية 2017 سنتطرق إلى نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والتي تساهم فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والعام، وذلك بمقارنة السنة الحالية مع السنة السابقة لها وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 11: نسبة تطور الناتج الداخلي الخام خلال المرحلة من 2015 إلى 2017.

السداسي الثاني 2017	السداسي الثاني 2016	السداسي الثاني 2015	الناتج الداخلي الخام وفق القطاعات
%1,5	%3,1	%3,7	الناتج الداخلي الخام*
%2,1	%3,5	%5,3	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات*

Source : Bulletin d'Information Statistique de la PME, n°29, n°31.

عبر ملاحظة الجدول نجد أن نسبة تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات انخفضت في السداسي الثاني لسنة 2017 مقارنة بالسداسي الثاني لسنة 2016، حيث انخفضت من %3,5 إلى %2,1، وفيما

يخص الناتج الداخلي الخام فقط انخفاض في السداسي الثاني لسنة 2017 إلى 1,5% مقارنة بالسداسي الثاني لسنة 2016 الذي قدر بـ 3,1% .

3. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في خلق القيمة المضافة، ويتمثل المفهوم التجاري للقيمة المضافة هي الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، وترجم هذه القيمة ضمن نشاطها وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمه ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجي¹. والاقتصاد الجزائري لا يختلف عن بقية الاقتصاديات، بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوحدة الأساسية في خلق القيمة المضافة، ومن خلال الجدول الموالي سنبين مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيف القطاع العام والخاص في المساهمة في خلق القيمة المضافة.

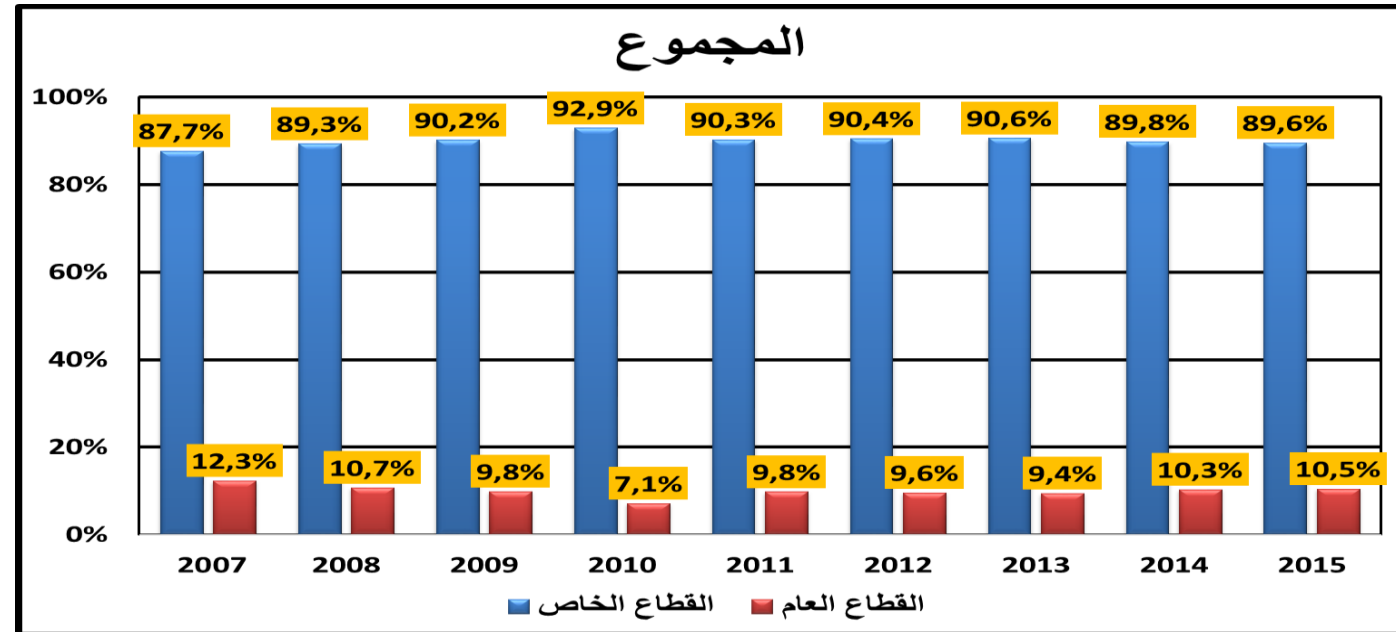
¹مريم والي، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 1، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 09.

جدول رقم 12: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة بين 2007-2015. مليار دج

2015		2014		2013		2012		2011		2010		2009		2008		2007		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
89,55	7594	89,75	7040	90,58	6460	90,44	5551	90,25	4896	92,91	4450	90,16	3955	89,31	3384	87,69	2986	القطاع الخاص
10,45	886	10,25	804	9,42	672	9,56	587	9,75	529	7,09	340	9,84	431	10,69	405	12,31	419	القطاع العام
100	8481	100	7844	100	7132	100	6138	100	5424	100	4789	100	4386	100	3788	100	3405	المجموع

Source : Bulletin d'Information Statistique de la PME, n°22, n°30.

شكل رقم 12: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة بين 2007-2015. النسبة %



يوضح الجدول رقم 12 أن القطاع الخاص يساهم في خلق القيمة المضافة بنسبة 90% وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2015، كما يتضح أن قيمة المساهمة قد ارتفعت من 2986 مليار دينار جزائري سنة 2007 إلى 7594 مليار دينار جزائري سنة 2015، بنسبة تطور تساوي 254% .

ويساهم القطاع الخاص في خلق 90% من القيمة المضافة خارج المحروقات، ويسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص الفلاحي 1918 مليار دينار جزائري، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص 1513 مليار دينار، وفيما يخص قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمة القطاع الخاص 1401 مليار دينار جزائري، بينما لا يزال القطاع الصناعي يعرف نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات لم تتعدى مساهمته 309 مليار دينار.

وتبين من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهيمن عليها القطاع الخاص، ومن أجل ضمان تطور واستمرار هذه المؤسسات وجعلها لبنة لمؤسسات كبرى مستدامة، لا بد من توفير المحيط الملائم والتمويلات اللازمة لهذه الأخيرة، بالإضافة إلى توعية وتكوين أصحاب هذه المؤسسات على التسيير والابتكار وتوجيهها نحو الصناعة.

رابعاً: دور مؤسسات التمويل المصغر في تحفيز الصادرات وتخفيض معدلات التضخم

تعتبر عملية تصدير السلع والخدمات من أهم العوامل الأساسية لتنمية الاقتصاد وضمان العملة الصعبة، وتعرف بعملية تداول السلع والخدمات بين الدول المختلفة. وبالنسبة للتضخم يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاد الدول النامية، ويعرف التضخم اقتصادياً أنه " واحد من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به. ومثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية، ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، كما لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة"¹. وفيما يلي سنذكر دور مؤسسات التمويل المصغر في تحفيز الصادرات وتخفيض معدلات التضخم.

¹معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2012.

1. دور مؤسسات التمويل المصغر في تحفيز الصادرات: تتمثل أهمية التصدير في مجموعة من النقاط والعناصر التي تساهم في تنمية الاقتصاد بتحقيق الفائض التجاري، وتعتبر عملية التصدير من بين العوامل الأساسية التي تسمح للدول النامية من تحقيق تنمية اقتصادية، " وتنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين دفعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية. ولأجل هذا تعد عملية التصدير خياراً مهماً يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرار"¹.

ومن أجل تحفيز صادراتها تقوم الحكومات بتوفير مجموعة من الحوافز دراية منها أنها أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تنمية الاقتصاد. ومن أجل دعم الصادرات لا بد على الحكومة من توفير الإطار الملائم للمنتجين من إعفاء ضريبي، مما يسمح من تخفيض التكلفة الإنتاجية وإضفاء الميزة التنافسية على المنتج والخدمات، ولا بد للحكومات أن توفر مزايا للمؤسسات المصدرة على نظيراتها التي لا تقوم بعملية التصدير مثل " خصم نسبة من إجمالي الرسوم الحكومية المستحقة على الشركات التي تُصدر، إلغاء رسوم الموانئ المفروضة على الصادرات، تخفيض تعريفه الكهرباء على الشركات ذات الأنشطة التصديرية، تخفيض رسوم تخصيص وإيجار الأراضي الصناعية للمصانع في حال توسعها في الصناعات ذات الأنشطة التصديرية، منح المصانع ذات الأنشطة التصديرية مزايا في تطبيق برنامج نطاقات، التوسع في برامج تمويل وضمان الصادرات"². وبغية زيادة تحفيز الصادرات للدول النفطية مثل الجزائر لا بد على الحكومات أن تحفز عملية "تنويع صادراتها غير النفطية باعتبارها أحد أهم مكونات الميزان التجاري. وذلك عن طريق الاهتمام بقطاعات الناتج الداخلي الخام الإجمالي غير المستغلة وتوجيه مزيد من الاستثمارات إليها لدعمها وتعزيز مساهمتها في صادرات الدولة خصوصاً في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المشروعات المالية والأسواق المالية مع الاستفادة من الأهمية النسبية التي تتمتع بها الدولة في قطاعات عدة، الأمر الذي

¹قدي عبد المجيد، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002، ص 2018.

²إحسان بوحليقة، نمو الصادرات السعودية ليس هدفاً بذاته، جريدة اليوم، السعودية، 15315، 2015/05/21.

سيترتب عليه إحلال المنتجات المحلية سواء سلعية أو خدمية محل المستورد مما يعني التقليل من الواردات وزيادة الصادرات ويدعم الميزان التجاري للدولة بغير الصادرات النفطية ويؤدي إلى تحقيق فوائض مهمة في الميزان العام¹. ويتجسد دور مؤسسات التمويل المصغر بتحفيز وزيادة الصادرات عن طريق توفير التمويل اللازم والدعم للمؤسسات غير النظامية والمتمثلة في المشروعات الفردية والعائلية، وإدماجها في النظام الرسمي. وأغلب المنتجات التي يتم تصديرها هي منتجات زراعية ومنتجات حرفية، من صناعة الزجاج والملابس والزراي والفخار والنسيج، وأغلب المشروعات الفردية والعائلية غير النظام لعدم توفر الممولين، وما يميزها هو مزاولتهم للحرف وإنتاج منتجات تتميز بالتنافسية وإمكانية تصديرها.

2. دور مؤسسات التمويل المصغر في تخفيض معدلات التضخم: ويمكن تقديم تعريف شامل للتضخم

بأنه " الاتجاه التصاعدي في حركة الأسعار بسبب الزيادة في كميات النقود بشكل يفوق الزيادة في الإنتاج السلعي والخدمي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود، فالتضخم حركة تصاعدية للأسعار، تتصف بالاستمرارية، وهو بصورته الصريحة ارتفاع متواصل في الأسعار، ومن الواضح هنا أن الاقتصاد سيتعرض للتضخم إذا زاد الطلب في لحظة معينة، ولم يقابله زيادة في الإنتاج"². ويتضح أن التضخم ينتج عنه مجموعة من الآثار التي تكون عواقبها سلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة والمستعبدة من النظام المالي التقليدي، ويتبين من خلال الاطلاع على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر أنها تساهم بطريقة غير مباشرة في الحد من آثار التضخم على الفئات الفقيرة من المجتمع والحد منها، فهي تلعب دوراً أساسياً في " إعادة توزيع الثروة في المجتمع، وما قد يترتب عليه من تهيئة موارد مالية تتدفق نحو الاستثمار، وهو ما يحدث نوعاً من زيادة الإنتاج في المجتمع، وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية متعددة"³، تكون عملية التوزيع من خلال منح قروض مصغرة لفئات فقيرة من المجتمع بواسطة الأموال التي تمنحها لهم الجهات المانحة، بمعنى أنها تساعد في توزيع فائض الأموال من الجهات الغنية إلى الجهات الفقيرة، والهدف الأساسي يكمل في إنشاء مشاريع إنتاجية مما يساهم في زيادة تدفق المنتجات للاقتصاد.

¹ رضا مسلم، بنمو قياسي 102% خلال السنوات الخمس الماضية 146 مليار درهم ميزان الحساب الجاري للإمارات، صحيفة البيان، الإمارات، 24 فبراير 2013.

² عبد الباسط القرعان، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، المجلد 11 العدد 4، 2016، 397.

³ البعلبي، عبد الحميد محمود، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، القاهرة: دار السلام، 1991، ص 13.

المطلب الثالث: الدور الاجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر

تقوم مؤسسات التمويل المصغر بدور أساسي بالنسبة لتنمية المشروعات الفردية والعائلية والاقتصاد، فهي تعتبر أداة فعالة لمكافحة البطالة عن طريق إنشائها مناصب عمل مستدامة، وبسبب الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تنمية الاقتصاد، مما يفسر توجه العديد من الدول لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمصغرة كركيزة أساسية لتنمية اقتصادها مثل اليابان، الدول الأوروبية، ومن بين مميزات المشروعات الفردية والعائلية إنتاجها لسلع وخدمات تتميز بالندرة وذات قيمة عالية مما يمكنها من ولوج الأسواق الخارجية. ومن أهم أدوارها الدور الاجتماعي الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر، وبالرجوع إلى أول تجربة لمؤسسات التمويل المصغر وهو بنك غرامين الذي أسسه محمد يونس، فإن الدوافع الأساسية كانت لتحسين مستوى معيشة الفقراء النشطين اقتصاديا في بنغلادش، وخاصة النساء، عن طريق مساعدتهم لتوفير دخل ثابت.

ولتوضيح الدور الاجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر، يتوجب دراسة الآثار الناجمة عن منح قرض مصغر للمشاريع الفردية والعائلية، وفيما يلي سنتطرق للدور الاجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر والحوافز الاجتماعية لنشاطها.

أولاً: دور مؤسسات التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية

إن الدور الاجتماعي الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر، يتأثر بنوع العلاقة الموجودة بينها وبين عملائها، وبطبيعة القروض الممنوحة، قروض موجهة للاستهلاك أو قروض مصغرة موجهة لإنشاء مشروع إنتاجي يصبح هو المصدر الأساسي لدخل الفرد وعائلته. وحسب طبيعة نشاط مؤسسات التمويل المصغر، فالمؤسسات التي تعتمد على المنح والدعم الحكومي تكون آثارها الاجتماعية محدودة لأنها تعمل وفق ما تخطط له الجهات المانحة التي تهدف لتصبح المؤسسة ربحية وتحقيق الديمومة، بمعنى أنها تضحي بالأفراد الفقراء الحاليين بفرض عليهم أسعار فائدة جد مرتفعة تصل حتى 20 %، لكي تتمكن المؤسسة من توسيع دائرة نشاطها واستمرارها. وبالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر التي تغطي تكاليفها وتعتمد في منح قروضها على ودائع عملائها فهي تلعب دورا اجتماعيا أفضل وأوسع من نظيراتها الأخرى، فهي تمس أفقر الفقراء. وتمثل أهم الأدوار الاجتماعية لمؤسسات التمويل المصغر الناتجة عن نشاطها في النقاط التالية:

1. ومن بين أهم الأدوار الاجتماعية التي يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تنتج عن نشاطها، " هي تحسين في طريقة حياة المجتمعات، حيث تؤثر تأثيرا مباشرا في حياتهم اليومية، فهي تحسن من الظروف المعيشية لهم من خلال رفع الدخل الفردي وتقليل معدلات الآفات الاجتماعية المنتشرة فيها مثل البطالة وتوفير فرص عمل محفزة، والمحافظة على استمرار الصناعات التقليدية والمهن التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات عائلية حرفية متخصصة"¹.

2. بالإضافة لإنشاء الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع في المناطق النائية بفضل القروض المصغرة الجماعية التي تعتمد على ضمان المجموعة لأعضائها. بالإضافة إلى أنها تحسن من مستوى معيشة الأفراد المستفيدين وعائلاتهم، وتتجسد في زيادة قدرتهم على تغطية المصاريف التعليمية لأطفالهم، ويصبحون قادرين على تغطية النفقات الصحية ومواجهة العجز والوفاة بفضل عقود التأمين المحصلة بمجرد حصولهم على قرض مصغر من مؤسسة التمويل المصغر. وكذلك، ارتفاع دخل الأسرة وانتظامه. ومن الآثار التي يمكن أن نلاحظها هو توسيع مساحة المسكن وتحسنه باقتناء الأثاث والأجهزة الكهربائية.

3. وبفضل القروض المصغرة تحسنت المكانة الاجتماعية للمقترضين، وخاصة فئة النساء، حيث أصبحن يملكن مكانة في مجتمعهن، ويؤخذ رأيهن بعين الاعتبار، ومن بين المكتسبات الاجتماعية للمرأة التي يركز عليها بنك غرامين هو أن تكون ملكية البيت للمرأة صاحبة المشروع، لضمان حقوقها وحقوق العائلة.

4. ويمثل الإقراض المصغر نشاطا مهما لأنه يساهم في تنشيط الاقتصاد بدعم المشروعات الفردية والعائلية، بتوفير مصادر الأموال اللازمة بما يتوافق واحتياجاتهم، ومن ناحية أخرى، " لا يعتبر هذا النوع من الإقراض نظاما ماليا فحسب بل أيضا نظاما اجتماعيا يعمل على دعم الفئات الأقل حظا والتي لا تستطيع الإقراض من المصارف، فتتحمل مؤسسات الإقراض المتخصصة جزءا من المسؤولية الاجتماعية في مجتمع هو بحاجة للدعم الاجتماعي"².

وتعتبر الحوافز الاجتماعية الأساسية التي تدفع مؤسسات التمويل المصغر لتمويل الأفراد الفقراء، وتمكينهم من إنشاء مشاريعهم الصغيرة توفر لهم مداخل، تمنح لهم حياة أفضل بإخراجهم من دائرة الفقر، بالإضافة لزيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بفئة الفقراء، مع ترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات وبناء أسر متماسكة وقوية اجتماعيا واقتصاديا. وكذلك، يمتلك كل فرد طاقة كامنة تسعى مؤسسات التمويل المصغر

¹ زياد أبو الفحام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² نصر عبد الكريم، الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2013، ص 41.

إطلاقها وتسخيرها بخدمة أنفسهم والمجتمع. تحتوي المشروعات الفردية والعائلية على فوائد كبيرة، فهي تعتمد على رأس المال العامل، وتساهم مؤسسات التمويل المصغر في استغلال هذه الفوائد وزيادتها عبر المشاركة في المعلومات، وتبادلها بين المشاريع، للاستفادة من تجارب بعضهم البعض. ولزيادة الدور والأثر الاجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر، يتوجب عليها أتباع سياسة إقراضية تهدف لدمج الفقراء، عبر التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وإنشاء المشاريع، ويمكن أن تتجسد عبر " إطلاق مبادرات لاستقطاب الأكثر فقراً اجتماعياً؛ بما يمكنهم من أخذ فرصهم في المجتمع، ويحسن فرصهم للحصول على تعليم عال وعلى فرص عمل واعدة، وكذلك في توفير فرص التمويل لمشاريعهم الناشئة والصغيرة، مثل هذه الجهود كفيلة بإيجاد فرص جوهرية قد تستطيع إن استمرت أن تضيف آلة لتسريع خروج الفقراء من فقرهم"¹.

¹إحسان بوحيلة، الرؤية وإستراتيجية مكافحة الفقر، جريدة اليوم، السعودية، 15665، 2016/05/05.

المبحث الثالث:

مؤسسات التمويل المصغر في التجربة الإندونيسية

تعتبر التجربة الإندونيسية في مجال التمويل المصغر من أقدمها وأكثرها تنوعا، وتنشط العديد من مؤسسات التمويل المصغر، وتتميز بتنوع وتعدد أشكالها القانونية، ولكن أكبرها وأقدمها هو بنك ريكيات إندونيسيا. ومن خلال المبحث التالي سنحاول تقديم التجربة الإندونيسية في مجال التمويل المصغر عبر المطالب التالية:

المطلب الأول: عموميات حول التمويل المصغر بإندونيسيا

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا

المطلب الثالث: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بإندونيسيا

المطلب الأول: محمولات حول التمويل المصرفي بإندونيسيا

يعد نشاط مؤسسات التمويل المصرفي الإندونيسية من بين الأهم على المستوى العالمي، حيث تقدم هذه الأخيرة خدمات مالية تتوافق مع احتياجات الفئات الفقيرة النشطين اقتصاديا والنساء مما ساهم في تطوير المشاريع الفردية والعائلية. وما يميز مؤسسات التمويل المصرفي الإندونيسية هو التنوع في أشكالها القانونية من بنوك تمويل مصرفي إلى تعاونيات ومن أهمها بيت المال والتمويل، وفيما يلي سنقدم الوضع العام للتمويل المصرفي في إندونيسيا والإطار القانوني الذي ينظم نشاط التمويل المصرفي، من خلال النقاط التالية:

أولاً: التمويل المصرفي بإندونيسيا

1. لمحة عن اقتصاد إندونيسيا: تقع إندونيسيا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، وتتميز بمساحتها الواسعة وطبيعتها الصعبة فهي تتكون من 16 ألف جزر. وكثافتها السكانية العالية حيث يقدر عدد السكان بـ 250 مليون نسمة¹، "وقلة البنية التحتية ووسائل الاتصال التي تكاد تكون منعدمة، بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل المصرفي بالمنطقة تعتبر حديثة مما زاد من صعوبة انتشارها في كامل المناطق، ولكنها تعرف تطور وتحسن معتبرا في نشاطها. وهذا التطور جاء بفضل البرنامج الفريد من نوعه الذي أسسه بيت المال والتمويل، والقائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وسوف يتم تعريف بيت المال والتمويل في مطلب أنواع مؤسسات التمويل المصرفي بإندونيسيا.

أ. مؤشرات الاقتصاد الإندونيسي: يتضح من خلال الاطلاع على المؤشرات العامة للاقتصاد الإندونيسي أنه يعتبر من بين أكبر الاقتصاديات بجنوب شرق آسيا، تمتلك إندونيسيا كل المؤهلات من موارد طبيعية وموارد بشرية. ومن خلال الجدول التالي سنتطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية وتطورها خلال الفترة ما بين 2015 إلى غاية 2017.

¹CGAP, Latest on Branchless Banking from Indonesia, blog posting on CGAP's website, 23-05-2017, <http://www.cgap.org/blog/latest-branchless-banking-indonesia>.

جدول رقم 13: مؤشرات الاقتصاد الإندونيسي

المؤشرات	2015	2016	2017
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي %	4.88	5.03	5.07
الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)	861.94	932.61	1015.24
الصادرات (بليون دولار أمريكي)	150.37	144.43	168.73
الواردات (بليون دولار أمريكي)	142.69	135.65	156.89
الميزان التجاري (بليون دولار أمريكي)	7.68	9.53	11.84
احتياطي الصرف (بليون دولار أمريكي)	105.93	116.36	130.20
معدل التضخم %	3.35	3.02	3.61

Source : bank indonesia, Indonesian Financial Statistics, 22/06/2019,

<https://www.bi.go.id/en/statistik/seki/terkini/moneter/Contents/Default.aspx>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن الاقتصاد الإندونيسي يعرف نموا مستمرا عبر مقارنة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 2015 و 2017 نجد أنه عرف نمو ب 4.88% و 5.07% على التوالي، ونشير إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 قدرت ب 1015 بليون دولار أمريكي. وبالنسبة للميزان التجاري فقد حقق فائض خلال السنوات الثلاثة، محققا سنة 2015 فائض بقيمة 105.93 بليون دولار أمريكي وسجل سنة 2017 فائض بقيمة 11.84 بليون دولار أمريكي، ويوضح الجدول أن نتيجة الإيجابية المحققة في نمو المؤشرات السابقة ساهمت في ارتفاع احتياطي الصرف من 105.93 بليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 130.20 بليون دولار أمريكي سنة 2017. عرفت معدلات التضخم استقرارا نسبي من 2015 إلى غاية 2017 بمعدل 3% نتيجة " لاستقرار أسعار المواد الاستهلاكية والتغذية، والارتفاع الذي عرفه معدل التضخم سنة 2017 نتيجة لرفع الدعم على الكهرباء".

ب. أهداف التمويل المصغر بإندونيسيا: يهدف التمويل المصغر لتحقيق مجموعة من الأهداف واكتساب خصائص تساهم في انتشار التمويل المصغر وتحسين مستوى معيشة المستفيدين والتمويلات المقدمة

للمشاريع العائلية والفردية، والأهداف الأساسي لشبكة التمويل المصغر بإندونيسيا تتمثل في النقاط التالية:

أ. خدمة الفقراء والنساء بالمناطق النائية عبر مساعدتهم لإنشاء مشاريعهم الإنتاجية وتغطية حاجياتهم من تمويل دراسة أطفالهم، لذلك يعتبر بنك ركيات أندونيسيا، أكبر مؤسسة تمويل مصغر بإندونيسيا من حيث حجم المحفظة والانتشار.

ب. وبمقارنة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر بإندونيسيا مع نظيراتها في بنغلادش وماليزيا التي تعتمد على صيغة المراجعة، نجد أن مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا تعتمد على كافة صيغ التمويل الإسلامي، فهي تقدم خدمات مالية قائمة على المشاركة، والمراجعة، والقرض الحسن، والوقف، والمزراعة، والاستصناع، والسلم، والإيجار¹، وهذا ما ساعدها على فرض وجودها في سوق التمويل المصغر بإندونيسيا، فتعدد المنتجات المقدمة ساهمت في تنويع محفظتها وتقليل المخاطر.

ج. ويتميز التمويل المصغر بإندونيسيا بتأقله مع حاجات ومتطلبات الأفراد الفقراء والنساء بالمناطق الريفية، حيث تقدم مؤسسات التمويل المصغر خدمات مالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية واحتياجات الفقراء المسلمين.

د. ويمكن تحديد الدوافع التي دفعت بالفقراء في إندونيسيا للتعامل مع مؤسسات التمويل المصغر لتوفر بديل أقل تكلفة ومخاطرة من التمويل غير الرسمي لإنشاء مشاريعهم المصغرة، وتغطية احتياجاتهم المالية الاستثنائية مثل مرض أو وفاة، بالإضافة للقروض المصغرة الاستهلاكية التي توفرها للمستفيدين من قروض مصغرة، " لأن ما يميز المجتمع الإندونيسي هو غياب النظام التضامن الاجتماعي وعدم إجبارية التعليم المتوسط والثانوي والجامعي.

هـ. وعلاقة مؤسسات التمويل المصغر والمستفيدين من القروض المصغرة تتميز بالصرامة والمرونة في نفس الوقت، عبر دراسة مراحل منح قرض مصغر، نجد أنها تجمع بين التحديد والمرونة، ويقصد بالمرونة أقلمة القرض المصغر مع حاجات المستفيد، حيث يقوم المرافق بإتباع الإجراءات اللازمة لمنح قرض مصغر من أجل تقليل المخاطر ومن الجهة الثانية يكون القرض المصغر الممنوح متوافقا مع حاجات المستفيد. واستطاعت

¹Alpay, S. & Haneef, Integration of Waqf and Islamic Microfinance for Poverty Reduction: Case Studies of Malaysia, Indonesia, and Bangladesh, SESRIC, 2015, p 11.

مؤسسات التمويل المصغر في إندونيسيا التنسيق بين الجدية والمرونة، مما حقق ديمومتها وحسن المستوى الاجتماعي للمستفيدين.

و. وما يميز التمويل المصغر في إندونيسيا هو تأطير وتوجيه المستفيدين من القروض المصغرة من طرف المرافقين، خلال كامل مراحل عملية الإقراض من مرحلة المنح حتى مرحلة التسديد، وهذا ما ساهم في نجاح المشاريع الفردية والعائلية، وأعطى الطابع الاجتماعي والربحي لمؤسسات التمويل المصغر¹. ويتبين أن " أهم تحدي يواجه التمويل المصغر في أندونيسيا هو ضعف التنسيق بين المؤسسات التشريعية والحكومية وجمعيات المجتمع المدني، فكل طرف يشتغل لوحده"².

ز. وما يميز إندونيسيا هو امتلاكها قطاع تمويل مصغر ذو محفظته كبيرة وانتشار واسع، فهو يغطي المدن والمناطق الريفية، وأكبر مقدم لخدمات التمويل المصغر هو بنك ريكيات إندونيسيا، الذي سوف يتم التطرق لتفاصيله بمطلب أنواع مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا، " ويوجد إلى جانبه 60 ألف مؤسسة تمويل مصغر تقدم خدمات لأكثر من 50 مليون شخص"³، وتمتلك إندونيسيا " 36 بنكا إسلاميا و5 آلاف جمعية إسلامية، وعدد المودعين في البنك الإسلامي 20 مليون، ما يمثل أربع مرات سكان سنغافورة"⁴، وحسب إحصائيات البنك الدولي " فإن 19.6% من سكان إندونيسيا يملكون حسابات رسمية، ويوجد 100 مليون فرد بإندونيسيا لا يحصلون على خدمات مالية"⁵.

وتعتبر أندونيسيا أكبر بلد إسلامي، وتمتلك إحدى أكبر شبكات التمويل الإسلامي المصغري العالم، وهي نموذج ناجح للتمويل المصغر، فبواسطة سياستها لتقديم الخدمات للفئات الفقيرة وخاصة في المدن الريفية، عبر إنشاء شبكة من مؤسسات التمويل المصغر المتمثلة في بنك ريكيات إندونيسيا، والتي تقدم خدمات تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وإلى جانبها توجد أكثر من 60 ألف مؤسسة تمويل مصغر، منها الإسلامية، ومنها غير الإسلامية. فهي تتوافق مع التنوع الذي يميز المجتمع الإندونيسي في اختلاف الديانة من إسلامية، وبودية، ومسيحية. وما يميز التمويل المصغر هو أنه يجمع بين التنظيم المؤسساتي من حيث النظام والصرامة والمرونة في إمكانية أقلمت القروض المصغر مع ما يحتاجه المستفيد. ولعل ما يمكن أن

¹Goulet Gaylord, La Microfinance En Indonésie, les éditions du NET,2012, p 31.

²عبد المجيد أسحون، ندوة بالرباط تناقش التمويل الأصغر بالمغرب، صحيفة التجديد، المغرب، 2013-06-24.

³CGAP, Latest on Branchless Banking from Indonesia, op.cite.

⁴عبد المجيد أسحون، مرجع سبق ذكره.

⁵CGAP, Latest on Branchless Banking from Indonesia, op.cite.

نخلص إليه هو أن مؤسسات التمويل المصرفي استطاعت أن توافق بين الجانب الربحي لتحقيق ديمومتها وبين أهدافها الاجتماعية، وهذه هي نقطة قوتها.

ثانياً: الإطار القانوني للتمويل المصرفي الإندونيسي

يتبين أن قطاعي التمويل المصرفي والبنكي الإندونيسي يتميزان بتنوعهما وانتشارهما الواسع، ولقد أنشئ أول بنك ريفي عام 1895. ولتوضيح الفرق بين البنوك الريفية والبنوك التجارية، الأولى تنشط بالمناطق الريفية ولها مميزاتهما، أما الثانية تتمركز أغلبها بالمدن وبالقرب من المناطق الصناعية، وأول من قدم خدمات التمويل المصرفي للأفراد الفقراء المستبعدين من النظام المصرفي بنك تابع للقطاع الخاص بنك داغونغ بالي (Bank Dagang Bali) عام 1970، والذي أحدث ثورة في مجال التمويل المصرفي الإندونيسي وغطى كامل المناطق الإندونيسية. وبعد ظهور البنك الحكومي ريكيات إندونيسيا عام 1984، هذا الأخير حد من نشاط بنك داغونغ بالي، ويعتبر حالياً بنك ريكيات إندونيسيا أكبر مقدم لخدمات التمويل المصرفي الإندونيسي عبر وحداته المنتشرة في كامل المناطق.

1. قوانين التمويل المصرفي الإندونيسي: بهدف تجسيد نظام مالي قائم على قوانين وتنظيمات من أجل الحد من التجاوزات التي قد تكون من طرف مؤسسات التمويل المصرفي والمستفيدين أصدرت الحكومة الإندونيسية مجموعة من القوانين المصرفية خاصة بالتمويل المصرفي، وتتمثل فيما يلي:

أ. القانون المصرفي 1992: بدأت المبادرات الأولى للحكومة الإندونيسية من أجل تجسيد نظام خاص بالتمويل المصرفي لتغطية كامل المناطق الريفية والمدن عام 1990، وتجسد هذه الإرادة على أرض الواقع من خلال القانون المصرفي لعام 1992، وحمل في طياته تعريف البنوك، ودورها، والسلطة الرقابية، وجاءت هذه الإجراءات من أجل توفير خدمات التمويل للأفراد الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض بالمناطق الريفية. وسبق صدور القانون المصرفي لعام 1992، عدة إجراءات من أجل توفير التمويل للأفراد ذو الدخل المنخفض، ومن أهمها فرض على البنوك التجارية تخصيص ما نسبته 20 % من المحفظة الإقراضية لأصحاب المشاريع الصغيرة، وتعتمد البنوك التجارية على جمعية البنوك الإندونيسية بالمناطق العمرانية التي تستقبل الأموال وتعيد توزيعها على بنوك رباركريدتان راكيات أندونيسيا، وأتاح هذا الإجراء لمؤسسات التمويل المصرفي بالمناطق الريفية مصادر أموال تميز بالاستمرارية والاستقرار.

وصدر القانون المصرفي لعام 1992، بعد صراع طويل بدء عام 1980 مع وزارة التمويل والبنوك الإندونيسية التي رفضته، وبعد مدة من الصراع تم تمرير القانون بالبرلمان عام 1991 وصدر في نهاية المطاف عام 1992، وحدد القانون المصرفي تعريف البنوك، ومهام الجهة الرقابية على البنوك الإندونيسية، وحدد دور الجهات الرقابية على مؤسسات التمويل المصغر. وقسم القانون المصرفي لعام 1992 البنوك الإندونيسية لنوعين، النوع الأول البنوك التجارية وحدد قيمة رأس مالها الأدنى بـ 10 بليون روبية إندونيسية ما يعادل 4.8 مليون دولار، والنوع الثاني بنك **باركريدتان راكيات** ويعني بنك القروض الشعبية ومن مميزاته أنه ينشط في المناطق الريفية، وحدد القانون المصرفي لعام 1992 رأس المال الأدنى بـ 50 مليون روبية إندونيسية ما يعادل 24 ألف دولار¹. نلاحظ أن الحد الأدنى لرأس المال المفروض على البنوك التجارية أكبر مع الحد الأدنى لرأس مال بنك ريكيات إندونيسيا، وجاء هذا الفرق لتشجيع إنشاء بنوك ريكيات بالمناطق الريفية التي تتميز بمناخها وتضاريسها الصعبة، بهدف توفير الخدمات المالية للفقراء والأفراد المستبعدين من النظام المصرفي، وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وأدمج التمويل الإسلامي بالنظام المصرفي الإندونيسي عام 1990، مما سمح بتغطية طلبات الفقراء المسلمين بالمناطق الريفية عبر إنشاء بنوك ريفية تقدم خدمات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية والتعاونيات، بالإضافة لفروع بنوك تقليدية ومن أكبرها بنك ريكيات إندونيسيا.

ب. تعديل القانون المصرفي 1992: تأثر القطاع المصرفي الإندونيسي بالأزمة المالية الآسيوية عام 1998، مما دفع بالمشروع لتعديل القانون المصرفي الصادر عام 1992، بهدف خفض عدد مؤسسات التمويل المصغر المتمثلة في البنوك الريفية برفع الحد الأدنى لأرس المال من 50 مليون روبية إندونيسية إلى 500 مليون روبية إندونيسية قابلة للتعديل وفق لمعدلات التضخم، مما سيسهل عملية المراقبة على البنوك من طرف البنك المركزي الإندونيسي.

عرف الإطار القانوني لمؤسسات التمويل المصغر مجموعة من التطورات، ولعل أهمها هو إدماج التمويل الإسلامي والبنوك الريفية، واللذان ساهما في انتشار التمويل المصغر عبر كامل المناطق، " وبالإضافة إلى قانون عام 1983 الذي غير مسار القطاع المصرفي، بعدما كانت البنوك هي التي تحدد الحد الأعلى

¹Robinson Marguerite S, The Microfinance revolution: lessons from Indonesia, The World Bank, 2002, p 102.

للقروض الممنوحة وسعر الفائدة، نقلت سلطة الرقابة وتحديد أسعار الفائدة والبرامج الإقراضية للبنك المركزي، وهذا الإجراء سمح بتحويل نشاط وحدات بنك ركيات إندونيسيا من موزع للقروض الحكومية الفلاحية إلى وحدات مستقلة تمنح قروض مصغرة للأفراد بالمناطق الريفية، وفقا لحاجات الأفراد. وخلال عام 1989 وسعت وحدات بنك ركيات إندونيسيا نشاطها إلى المدن¹.

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا

تنوع مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط بالقطاع المالي بإندونيسيا، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين أساسيتين وفقا لشكلها القانوني من بنوك ريفية وتعاونيات. وما يميز القطاع المالي الإندونيسي هو وجود مؤسسات تمويل مصغر إسلامية تقدم خدمات مالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وصدر القانون الذي يسمح بتقديم خدمات التمويل الإسلامي عام 1990، الذي يسمح بفتح بنوك إسلامية كاملة وفروع لبنوك تقليدية تقدم خدمات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ونشير إلى أن إندونيسيا تعتبر أكبر دولة إسلامية من حيث عدد سكانها المسلمين. ولقد ذكرنا سابقا أن البنوك الريفية تم إدراجها في النظام المصرفي الإندونيسي عام 1992، ونلاحظ أن التمويل الإسلامي أدرج في نفس الوقت الذي أدرجت فيه البنوك الريفية مما ساعد في انتشار مؤسسات التمويل المصغر الإسلامية على نطاق واسع. وفيما يلي سوف نذكر أهم أشكال مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في القطاع المالي الإندونيسي:

1. البنوك الريفية " بنك باركريدتان راكيات ": أنشئ " أول بنك باركريدتان راكيات نهاية القرن 19، وتطلق

تسمية بنك باركريدتان راكيات على كل المؤسسات المالية الريفية التي تتوفر فيها الشروط من ربحية والاستقلالية المالية، ونستخلص أن التسمية تطلق على بنك ركيات إندونيسيا وفروعه، وتطلق أيضا على البنوك العامة والبنوك التي تنشط في السوق الموازية والتي وصل عددها إلى 9000 بنك².

2. بنك ركيات إندونيسية: يعد بنك ركيات إندونيسيا من أقدم البنوك الإندونيسية أنشئ عام 1895،

وقامت الحكومة عام 1970 بإدماجه ضمن برنامج لتمويل الفلاحين لزراعة الأرز، وجاء هذا البرنامج بغرض تكثيف زراعة الأرز على نطاق واسع.

¹Idem, p44.

²Idem , p 422.

أ. نشأت بنك ركيات: أنشأ بهدف منح التمويل لصغار مزارعي الأرز، ومن أهم مبادئه هو منح التمويل لصغار المزارعين ودعم المواد التي يستخدمونها من بذور وأسمدة. " وتعد شبكة تمويل الوحدات القروية واحدة من كبريات مؤسسات التمويل المصغر في العالم والتي تم تأسيسها عام 1984. وبرز النظام الحالي إلى حيز الوجود نتيجة الجهود التي بذلتها الحكومة الإندونيسية في أوائل سبعينيات القرن الماضي بهدف زيادة حجم محصول الأرز زيادة جوهرية عن طريق دعم تمويل المواد التي يستخدمها المزارعون مثل الأسمدة والبذور. وقد أدار بنك ركيات إندونيسيا عملية التمويل بإنشاء حوالي 3600 وحدة قروية بمقتضى برنامج الائتمان التوجيهي الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الوحدات القروية أيضا بالمسؤولية عن تقديم القروض القروية غير الزراعية. وارتفعت مستويات العمالة بشبكة الوحدات القروية بشكل سريع إلى حوالي 14000 عاملا. وعلى الرغم من نجاح هذه الجهود من حيث زيادة محصول الأرز، إلا إنه اتضح بحلول أوائل عقد الثمانينات أن برنامج التمويل المدعوم كان مكلفا للغاية بالنسبة للحكومة، حيث نمت ثقافة التوقف عن الدفع بشكل سريع وأصبح البرنامج غير قابل للاستدامة على المدى الطويل¹. ومن أسباب فشل برنامج دعم صغار مزارعي الأرز ما يلي:

- تداخل أهداف البرنامج.
- طبق ضمن برنامج دعم مزارعي الأرز أسعار فائدة لم تغطي تكاليف القروض ولم تحقق مردودية لبنك ركيات إندونيسيا، لذلك أصبح مهدد بالإفلاس.
- القروض الممنوحة لم تتميز بالمرونة، بحيث أنها كانت قيمتها ومدة تسديدها محددتان ضمن البرنامج، ولم تكونا تتبعا احتياجات المستفيدين، وأوقات الزرع والحصد، وهذا ساهم في تعثر أغلب القروض الممنوحة.
- منحت قروض البرنامج للمزارعين الأغنياء وأستبعد المزارعين الفقراء الذين من أجلهم تم تصميم البرنامج، ونتيجة لهذا الاستغلال لم تتحقق نتائج البرنامج من دعم المزارعين الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر وتنمية زراعة الأرز.
- خلال عملية اختيار المستفيدين من قروض البرنامج، لم يؤخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة الأراضي الفلاحية لزراعة الأرز، وترتب على ذلك منح قروض والدعم لمزارعين لا يملكون أراضي تصلح لزراعة الأرز، واستبعاد مزارعي الأرز.

¹Idem, p 423.

- عرفت معدلات عدم تسديد القروض الممنوحة نسب جد مرتفعة، بالإضافة إلى القروض المتعثرة، مما أجبر الحكومة على إعادة جدولة القروض المتعثرة، بهدف استرجاع القروض الممنوحة ولكن هذه الأخيرة لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المزارعين وأوقات الحصاد، ونتيجة لذلك فشلت سياسة إعادة جدولة القروض.
- كلف البرنامج الحكومي بنك ركيات إندونيسيا ووحداته ببرنامج فاق قدراتهم التنظيمية والبشرية، وإلى جانب ذلك قلة خبر وتكوين الموظفين في مجال منح القروض المدعمة ومجال زراعة الأرز، مما ساهما في تمرد المستفيدين وامتناعهم عن التسديد¹.

تضمنت برامج مكافحة الفقر التي وضعتها الحكومة الإندونيسية برنامج دعم المزارعين الصغار للأرز، بواسطة دعم البذور والأسمدة، ومنحهم قروض بأسعار فائدة مدعمة، وأوكلت بنك ركيات ووحداته بتنفيذ البرنامج. ونشير إلى أن البرنامج لم يتميز بالمرونة حيث طبق نوع وحيد من القروض على كامل المناطق الإندونيسية ولم يؤخذ بعين الاعتبار التنوع المناخي للمناطق، مما تسبب في التأخر عن التسديد وتعثر القروض، بالإضافة أنها لم تحقق النتائج المرجوة بزيادة محصول الأرز وتحقيق الاكتفاء الذاتي وفائض، ولم يقلل من معدلات الفقر، بالإضافة إلى تعرض بنك ركيات إندونيسيا للإفلاس. ونتيجة لكل ما سبق ذكره تدخلت الحكومة وألغت برنامج دعم زراعة الأرز المقدم من طرف بنك ركيات إندونيسيا عام 1983.

ب. تطور نشاط بنك ركيات: قامت الحكومة الإندونيسية عام 1984 بتحويل بنك ركيات إندونيسيا من مؤسسة تقدم برنامج حكومي إلى بنك تمويل مصغر تجاري، يقدم خدمات التمويل المصغر من قروض وادخار وتحويل أموال، مع أخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وتناسق إخراج بنك ركيات إندونيسيا من دوامة الخسارة إلى تحقيق الأرباح بإضفاء عليها صفة الربحية، أن الاقتصاد الإندونيسي تميز بالاستقرار منذ 20 عاما، ويتبين من خلال الاطلاع على سياسة الحكومة أنها تمزج بين التخطيط والحيلة، واهتمت الحكومة الإندونيسية مع مطلع سبعينات القرن الماضي بالتمويل المصغر، نظرا لزيادة الطلب على الخدمات المالية في المناطق الريفية التي لم تكن البنوك التقليدية تغطيها ولم تعطى أولوية، نظرا لحاظرها وتكاليفها².

¹Robinson Marguerite S, op.cit , p 164,165.

²Barlet. K, Le cas BRI : Métamorphose d'un programme de crédit rural subventionné,GRET Cirad, 2005, p2.

وجاء تعديل 1984، بمجموعة من التعليمات التي توجب على بنك ريكيات إندونيسيا ووكالته تطبيقها لضمان استمرار نشاطها، وتشير الدراسة أن الحكومة الإندونيسية اعتمدت على وحدات بنك ريكيات إندونيسيا لتوفير التمويل المصغر في جميع المناطق الريفية لانتشارها الواسع حيث يملك البنك 3600 وحدة. ومن أجل ضمان ربحية بنك التمويل المصغر التجاري إلزام وحداته بتحقيق الربح، والخروج من دائرة الخسارة وإلا سيتم توقيف نشاطها. وفيما يخص المساعدات المالية التي كانت تتحصل عليها من الحكومة فاستمرت عامين بعد التعديل، وأصبح البنك يعتمد على ودائع عملائه في منح القروض المصغرة. ونتيجة لهذا التعديل أقيمت صلاحية منح قروض تمويل زراعة الأرز للبنك دون وحداته، وادمج منتج جديد يعرف باسم كيبيداس KUPEDES، هو قرض مصغر تجاري، وهذه الصيغة سمحت لبنك ريكيات إندونيسيا ووحداته من تحقيق الربح وتوفير خدمات التمويل المصغر لملايين من المستفيدين¹.

ت. إحصائيات حول نشاط بنك ريكيات إندونيسيا: من أجل تحديد حجم القروض التي منحها بنك ريكيات إندونيسيا ونوع القروض المصغرة والخدمات المالية التي يقترحها للفئات الفقيرة والمشاريع الفردية والعائلية، ارتأينا الاطلاع على التقرير السنوي لسنة 2017 الذي يعطي صورة شاملة ومفصلة على الجوانب السابقة الذكر. وصل عدد الموظفين بينك ريكيات إندونيسيا إلى 92 ألف موظف و858، ويتوزعون عبر جميع فروعهم.

- القروض الممنوحة من طرف بنك ريكيات إندونيسيا: يعتبر نشاط بنك ريكيات إندونيسيا ذو حجم كبير وتنوع وتفرع متعددين، وتتعدد الصيغ التي يوفرها بنك ريكيات لعملائه من قروض مصغرة موجهة للاستثمار وأخرى موجهة لتغطية التكاليف الاستهلاكية للعائلة؛ ونشير إلى أنها توفر العديد من الحسابات الادخارية. وفيما يلي سنتطرق لتطور القروض المصغرة الممنوحة والمعاملات والادخار، وسنتطرق إلى القروض حسب الأقسام والقروض الممنوحة للمشاريع العائلية والفردية.

- حجم الخدمات المالية في مجال التمويل المصغر لبنك ريكيات إندونيسيا: لمعرفة تطور حجم القروض المصغرة للاستثمار، والقروض المصغرة الموجهة للاستهلاك التي تمنحها في إطار الصيغ الاستثمارية التي يقدمها بنك ريكيات إندونيسيا؛ وحجم الادخارات، من 2015 إلى 2017 من خلال الجدول التالي:

¹Annule report 2017, Bank BRI, p3.

جدول رقم 14: تطور حجم القروض المصغرة وحجم الادخار بينك ريكيات إندونيسيا خلال الفترة 2015-2017
الوحدة: ترليون روبية إندونيسية

السنة	2015	2016	2017
القروض المصغرة الاستثمارية	188.43	221.8	252.85
القروض المصغرة الاستهلاكية	27.83	61.9	72.65
الادخار	190.22	213.21	243.79

Source : Annule report 2017, Bank BRI, p 145.

من خلال جدول نلاحظ أن حجم القروض المصغر الاستثمارية الممنوحة من طرف بنك ريكيات إندونيسيا من 2015 الذي قدر بـ 188.43 ترليون روبية إندونيسية ارتفع سنة 2017 ليصل إلى 252.85 ترليون روبية إندونيسية بنسبة زيادة قدرة بـ 34.18%، وهذا يدل على أنها تلائم احتياجات المستفيدين والمشاريع العائلية الفردية. وفيما يخص القروض المصغرة الموجهة لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية من أثاث وتغطية التكاليف الدراسية للأطفال وغيرها، نلاحظ تطور حجمها من 27.83 ترليون روبية إندونيسية سنة 2015 لتصل إلى 72.65 ترليون روبية إندونيسية بنسبة زيادة قدرة بـ 161%. وتشير الإحصائيات أن خدمات الادخار المصغر تعرف إقبالا كبيرا من طرف الأفراد، بلغت حجم الأموال المدخرة بالحسابات الادخارية سنة 2015 إلى 190.22 ترليون روبية إندونيسية، وعرفت المبالغ المدخرة في الحسابات الادخارية إلى ما يزيد عن 243.79 ترليون روبية إندونيسية.

- **تصنيف القروض حسب الأقسام بينك ريكيات إندونيسيا:** وفق للتقرير السنوي لسنة 2017 تقسيم القروض حسب القطاع، نجد أن هناك 5 قطاعات، الأول هي القروض الممنوحة للأفراد، الثاني قروض المصغرة، والثالث القروض الممنوحة للمؤسسات، والرابع التمويلات الممنوحة وفقا للشريعة الإسلامية، والأخير التمويل التأجيري. ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح حجم القروض الممنوحة حسب كل قسم من 2015 إلى 2017.

جدول رقم 15: تصنيف القروض حسب الأقسام

نسبة التطور		2017	2016	2015	أقسام القروض
2017-2016	2016-2015				
13.81	11.42	278.70	244.88	219.78	قروض الأفراد
14	17.71	252.85	221.80	188.42	القروض المصغرة
6.02	13.13	187.42	176.78	156.26	المؤسسات
0.65	6.83	17.86	17.74	16.61	التمويلات وفقا للشريعة الإسلامية
13.12	-	2.20	2.84	-	التمويل التاجيري
11.44	14.17	739.33	663.42	581.09	المجموع

Source : Annule report 2017, Bank BRI, p 217.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الذي منحها بنك ركيات إندونيسيا يعرف تزايد، فقد إجمال حجم القروض الممنوحة بـ 581 ترليون روبية إندونيسية سنة 2015 وارتفعت سنة 2017 ليصل إلى 739 ترليون روبية إندونيسية، وتعد القروض الممنوحة للأفراد هي الأكبر حجما فقدت سنة 2017 بـ 278.7 ترليون روبية إندونيسية. والتمويلات الممنوحة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية قدرة بـ 17.86 ترليون روبية إندونيسية وهي تعتبر كمية قليلة بالنسبة لإجمال القروض الممنوحة حيث تمثل نسبة 2.42%، وهذا يدل على أن بنك ركيات إندونيسيا يمنح التمويل الإسلامي والربوي في نفس الوقت. وتعد نسبة نمو حجم القروض المصغرة هي الأكبر فقدرت بـ 17% عام 2016، وسجلت نسبة نمو قدرت بـ 14% سنة 2017. ويمكن تفسير الزيادة التي عرفتتها القروض المصغرة الممنوحة لإتباعها للبرامج الحكومية التي تسعى لتوفير التمويلات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمشاريع العائلية والفردية.

يتبع بنك ركيات إندونيسية إستراتيجية لتوفير خدمات مالية ذات جودة عالية للمشاريع العائلية والفردية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، فقد منحت ما يقدر بـ 16.8 ترليون روبية إندونيسية كقروض للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة سنة 2016، وقروض بقيمة 28 ترليون روبية إندونيسية للمشاريع العائلية والفردية خلال سنة 2017¹. ونشير إلى أن بنك ركيات إندونيسيا يعمل على تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى الحكومة لتحقيقها بتنمية المشروعات الفردية والعائلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹Idem, p 216.

ث. منتجات وخدمات بنك ريكيات إندونيسيا: تتميز المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها بنك ريكيات إندونيسيا لعملائه بتعددتها وتنوعها، فلاحظ أنها تغطي كامل الجوانب المالية من حسابات للادخار وقروض مصغرة وقروض وخدمات بنكية؛ وفيما يلي سنتطرق لكل نوع بالتفصيل.

- أنواع حسابات الادخار: تنحصر الحسابات الادخارية التي يوفرها بنك ريكيات إندونيسيا لعملائه في ثلاثة

حسابات، الأول يتمثل في ودیعة تحت الطلب، والثاني يتمثل في حساب ادخاري موجه للأطفال قد يستعمل في تغطية تكاليفهم الدراسية الحاضرة والمستقبلية، والحساب الثالث هو حساب ادخاري ذو طابع إلكتروني يملك صاحبه بطاقة إلكترونية تمنح له حق الاطلاع واستعمال حسابه 24 ساعة على 24 ساعة من أي مكان في العالم، ويستعمل لتغطية التكاليف في خارج إندونيسيا والتحويلات بعملات أجنبية.

- أنواع القروض: تتمثل القروض الأساسية التي يمنحها بنك ريكيات أندونيسيا في القروض المصغرة التي يوفر

صیغتين، بالإضافة إلى قروض ذات طابع تجاري واستهلاكي، والصیغة الأولى من القروض المصغرة تعرف باسم "Kupedes" وهي قروض مصغرة ذات طابع استثماري واستهلاكي، موجهة للمؤسسات المصغر والأفراد، ويتمثل الحد الأقصى للقرض يتمثل في 200 مليون روبية إندونيسية، والتي تقدر بـ 13 ألف و489 دولار أمريكي". والصیغة الثانية تعرف باسم "KUR Mikro" وهي قروض مصغرة موجهة للمؤسسات الصغيرة حديثة النشأة والحد الأقصى للقرض يتمثل في 25 مليون روبية إندونيسية، والتي تقدر بألف و686 دولار أمريكي"، بالإضافة إلى الصیغتين السابقتين يقترح البنك لعملائه العديد من القروض ذات طابع تجاري واستثماري واستهلاكي، وصیغ تخص الأفراد الموظفين.

- الخدمات البنكية: يفتح بنك ريكيات إندونيسيا خدمات بنكية إضافية لعملائه إلى جانب الحسابات

الادخارية والقروض، وتتمثل الخدمة الأساسية Cash Management System، وتتيح هذه الخدمة لمستعمليها من تسديد معاملاتهم المالية عبر الانترنت، بالإضافة إلى إمكانية تحويل الأموال ما بين الأفراد مستعملي الخدمة. ونشير إلى أن بنك ريكيات إندونيسيا يوفر خدمة البنوك الالكترونية ويملك عملة افتراضية، إلا جانب ما سبق ذكره يوفر خدمات للمنظمات وخدمات للمستثمرين.

ج. أسعار فائدة القروض prime lending rate: يطبق بنك ريكيات معدلات للإقراض تختلف

باختلاف نوع القروض الممنوحة بين قروض للمؤسسات وقروض مصغرة وقروض للأفراد وقروض

استهلاكية. ومن خلال الجدول التالي سنحدد أسعار الفائدة التي طبقها بنك ريكيات إندونيسيا على مختلف صيغ القروض خلال سنة 2017.

جدول رقم 16: أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف بنك ريكيات إندونيسيا 2017

القروض الاستهلاكية		القروض المصغرة	قروض للأفراد	قروض للمؤسسات	سعر الفائدة
قروض بدون ضمانات	قروض بضمانات				
12.5%	9.98%	17.5%	9.75%	9.95%	ديسمبر 2017

Source : Annule report 2017, Bank BRI, p 235.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك ريكيات إندونيسيا يطبق أسعار فائدة تختلف باختلاف صيغة القرض، ونشير إلى أن القروض المصغرة تمنح بأعلى سعر فائدة الذي يقدر بـ 17.5%؛ وتليها القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات بسعر فائدة لا يقل على 9.95%، وفيما يخص القروض الاستهلاكية فنجد نوعين النوع الأول الذي يتضمن ضمانات سعر الفائدة المطبق عليه 9.98%، والنوع الثاني الذي يمنح بدون ضمانات فسعر الفائدة المطبق يقدر بـ 12.5%. وتعتبر أسعار فائدة القروض الممنوحة للأفراد الأقل بسعر فائدة قدر بـ 9.75%.

ح. إستراتيجية تطوير القروض المصغرة ببنك ريكيات إندونيسيا: وفقا لتقرير السنوي لسنة 2017 فإن إدارة

بنك ريكيات إندونيسيا سطرت إستراتيجية، وتهدف هذه الأخيرة إلى تطوير خدمات القروض المصغرة وتوسيعها على أكبر نطاق ممكن؛ ونشير إلى أن الإستراتيجية لسنة 2018 تضمنت النقاط التالية¹:

- ترسيخ التمويل المصغر والخدمات المصغر بالهيئة البنكية من خلال تحديد نطاق مرافق القروض المصغرة وخدمات التمويل المصغر الأخرى.
- زيادة وتفعيل القدرات المعرفية من تدقيق واستعمال التكنولوجيا للمسؤولين عن نقاط البيع ومسير القروض المصغرة، بهدف المساهمة في نشر القروض المصغر عبر كامل المناطق الإندونيسية.
- تحفيز موظفي التمويل المصغر عبر إعادة تكوينهم وإعادة تسيير توجههم المهني، بهدف زيادة فعاليتهم ورفع من مردوديتهم.
- تحديث الشكل العام لمنتجات التمويل المصغر.

¹Idem, p 149

- رفع فعالية وكفاءة القروض المصغرة وخدمات الادخار من خلال تطوير شكلها وأنواعها.

ولتحقيق أهداف الإستراتيجية المسطرة من طرف بنك ريكيات إندونيسية فهي تستعين بأكثر من 11 ألف¹ وحدة ووكالة منتشرة عبر مختلف المناطق الإندونيسية، ويملك بنك ريكيات إندونيسيا شبكة من الوكالات تتكون من " إدارة مركزية واحدة، و 19 إدارة إقليمية، وإدارة واحدة متخصصة، والى جانب الإدارات الرئيسية توجد إدارة فرعية منها 467، و 610 تحت إدارة فرعية، و 5 ألف 382 وحدة بنك ريكيات إندونيسيا، و 992 وحدة تسليم ودفع النقود، و 2 ألف 536 وكيل لبنك ريكيات، و 638 وكيل متنقل لبنك ريكيات إندونيسيا"²، ويوظف البنك 92 ألف و 858 موظف³. ويستعمل خدمات بنك ريكيات إندونيسيا ما يزيد عن 60 ألف⁴ عميل.

3. التعاونيات: تعد إندونيسيا من أكبر الدول الإسلامية، ومن أجل تلبية الحاجات التمويلية للأفراد المسلمين ظهر التمويل الإسلامي في النظام المال الإندونيسي عام 1991، عبر مجموعة من البنوك الإسلامية والتعاونيات والبنوك الريفية، كل هذه الهيئات تقدم خدمات مالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولقد تم التطرق في النقاط السابقة إلى البنوك الريفية، وسوف يتم التطرق في النقاط التالية إلى التعاونيات التي تعرف ببيت المال والتمويل.

أ. بيت المال والتمويل: يتمحور نشاط بيت المال والتمويل في تقديم خدمات مالية للأفراد الفقراء وغير الفقراء، بغرض إنشاء مشروع مصغر يكون مشروع عائلي أو مشروع فردي. وتتمركز أغلب بيوت المال والتمويل بالمناطق النائية، ويتضح أنها تمويل عملية إنشاء مؤسسات مصغرة بالمناطق النائية التي تكاد تنعدم بها مؤسسات التمويل المصغر. وتستهدف بيوت المال والتمويل تمويل الأنشطة التي تدر على أصحابها دخل يومي يتميز بالاستمرار وتغطية الحاجيات الأساسية للمستفيد وأفراد عائلته من الأولاد والزوجة والوالدين، ويظهر هذا التحسن في نوعية الغذاء اليومي والرعاية الصحية ودراسة الأطفال. بالإضافة إلا أنها تقدم خدمة الادخار للأفراد للفقراء وغير الفقراء إلى جانب القروض المصغرة. وبعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تطرقت لبيت المال والتمويل ورغم قلتها إلى أنها تتفق كلها على أن الخدمات التي تقدمها لا تقتصر على الأعضاء فقط، بل تتوسع إلى الأفراد غير الأعضاء الذين هم بحاجة لخدمات مالية.

¹Idem, p69.

²Idem.

³Idem, p68.

⁴Idem, p204.

- **تعريفه:** يوجد جزئيين في اسم بيت المال والتمويل، حيث أنه يجمع بين تعريف بيت المال وتعريف بيت التمويل، الجزء الأول بيت المال يقصد به بيت مال المسلمين والذي تجمع فيه أموال المسلمين وهي خزينة الحكومة، أما الجزء الثاني وهو بيت التمويل الذي تجمع فيه أموال الزكاة والصدقة والوقف والهبات ليتم منحها لمستحقيها من محتاجين وفقراء. " وبيت المال والتمويل عبارة عن هيئة تمويلية تجمع بين وظائف بيت المال ووظائف بيت التمويل، ويتمثل دورها الأساسي في منح قروض مصغرة للمؤسسات الصغيرة والأفراد الفقراء"¹، ويؤسس بيت المال والتمويل من طرف الجمعيات الخيرية أو المؤسسات التي لا تهدف لتحقيق الأرباح من وراء نشاطها.

- **مصادر أموالها:** يهدف بيت المال والتمويل إلى تحقيق أهداف اجتماعية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وأهم مصادر أمواله تتمثل في الزكاة والصدقات والوقف والهبات. إلى جانب ذلك بيت المال والتمويل يهدف لتحقيق الربح وهو الطابع الربحي الذي اكتسبه بيت المال والتمويل، من خلال تمويل مشاريع صغيرة ومتابعة المستفيدين ومراقبتهم من أجل أن يدر المشروع أرباحا على الفرد الفقير المستفيد وبيت المال والتمويل لتحقيق الاستدامة.

- **نشأته:** أنشأ أول بيت مال وتمويل في إندونيسيا عام 1895 يقوم على منح قروض بدون فائدة وأنشأ قبل المصارف الإسلامية، وقام على فكرة التواصل المالي بين من لديهم فائض مالي ومن يعرفون عجز ماليا، ولديهم القدرة والرغبة في تأسيس عمل تجاري أو زراعي أو صناعي يكون على شكل مشروع عائلي أو فردي. ووفقا لآخر الإحصائيات فينشط حاليا بإندونيسيا " 5 آلاف مصرف يقوم على مبدأ التواصل المالي ومن بين هذه المصارف مصرف ثروة الإنسان الكريم، وتقوم سياسة المصرف قبل منح القرض بالاطلاع على واقع المقترض ومعرفة مؤهلاته، ودراسة جدوى المشروع، ومتابعة تفاصيل عمله، وتقديم تأطير فني للمقترضين، واستفاد من خدمات بيوت المال والتمويل حوالي أربعين مليون نسمة"².

طريقة إقراض بيت المال والتمويل أفضل من طريقة البنوك حيث أنها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، بمشاركة المقترض أرباح وخسارة مشروعه على خلاف البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد على الإقراض مقابل فائدة. وبالإضافة إلى أنها تقوم على مبدأ المشاركة فهي تقدم إرشادات لتسيير المشروع وتسويق المنتج، والدعم الروحاني للمستفيدين، وهذا ما لا تقدمه البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل المصغر القائمة

¹Andriani, Baitul Maal Wat Tamwil (Konsep dan Mekanisme di Indonesia), Empirisma, Vol 14 No2, 2005, p 248-258.

²صهيب جاسم، أعمال بيوت المال والتمويل في إندونيسيا، الجزيرة، قطر، 2012.

على الربا للمستفيدين. ومن خلال مقارنة نموذج بيت المال والتمويل بإندونيسيا بنموذج بنك الفقراء بينغلاش، نلاحظ إلى أنه يشجع التكافل بين الفقراء والأغنياء ويحارب ظاهرة اكتناز الأموال التي حرمها الدين الإسلامي، أما نموذج بنك الفقراء فهو يعتمد في منح القروض المصغرة من ودائع عملاء البنك.

- **مبادئه:** يقوم بيت المال والتمويل على مجموعة من المبادئ التي تضمن مصداقية أمام الجهات المانحة مما أكسبه المصداقية وسمح له من تحقيق أهدافه، وأول مبدأ يقوم عليه هو التأكد من قدرة المستفيد على إنشاء المشروع بامتلاكه الكفاءة، والمبدأ الثاني يتمثل في متابعة المستفيد طول مدة إنجاز المشروع وتأطير طريقة استعماله للأرباح التي تنتج عن المشروع مثل تمويل دراسة أطفاله، تحسين نوعية تغذية عائلته ووالديه، تحسين العناية الصحية وغيرها وتأطيره بالجانب الديني مثل عدم تناول المخدرات والخمور، بمعنى متابعة كل الجوانب الاجتماعية والجوانب الدينية.

- **الإطار القانوني:** ويشرف على مراقبة وتسيير وتأطير نشاط بيت المال والتمويل بنك إندونيسيا وفقا لقانون مؤسسات التمويل المصغر لعام 2001، وهي تعتبر مؤسسات نصف رسمية.

- **العوامل التي ساهمت في انتشار بيت المال والتمويل:** وما يميز نموذج بيت المال والتمويل عن بقية النماذج التي تنشط في سوق التمويل المصغر بإندونيسيا هو انتشاره الواسع وفي ظرف زمني جد وجيز، حيث قدر عدد المستفيدين من خدمات بيت المال والتمويل بإندونيسيا بـ 5 آلاف مصرف، ومن بين العوامل التي ساهمت في انتشاره أنه يمنح تمويلات تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي لا تقوم على الربا، مما حفز العديد من المسلمين لإنشاء مشاريعهم الصغيرة والمصغرة، وما يميز القروض التي تمنحها بيوت المال والتمويل هو انخفاض تكلفتها مقارنة مع مؤسسات التمويل المصغر الأخرى حيث أنها تقوم بالإجراءات الإدارية الأساسية فقط، وهذا يقلص من تكلفة القروض الممنوحة، وتعتبر عملية إنشاء بيت المال والتمويل سهلة ولا تتطلب رأس مال كبير مما حفز الأفراد على إنشائها، وأغلب بيوت المال والتمويل التي يتم إنشاؤها تحقق نجاحا وتدر على أصحابها أرباحا.

المطلب الثالث: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بإندونيسيا

تلعب مؤسسات التمويل المصغر دورا أساسيا في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، فهي تعتبر المصدر التمويلي الأساسي لها. وتطرقنا في المبحث الثاني من الفصل الثالث إلى دور مؤسسات التمويل المصغر، لذلك سوف نختصر في هذا المطلب الدور الذي يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تلعبه تجاه المشروعات الفردية والعائلية. وسنتطرق إلى مميزات قطاع التمويل المصغر بإندونيسيا من خلال هذه النقاط.

أولا: مميزات قطاع التمويل المصغر بإندونيسيا

يتبين من خلال تحليل قطاع التمويل المصغر بإندونيسيا، أن قوته يستمدتها من الإطار القانوني، الذي يسمح بإنشاء بنوك ريفية وتعاونيات مالية، وهذا ساهم في نشر التمويل المصغر في كامل المناطق النائية والمدن. بالإضافة إلى وجود إطار قانوني يسمح بنشاط مؤسسات التمويل الإسلامية، التي تقدم خدمات مالية وفقا للشريعة الإسلامية. ويمكن أن نلخص مميزات التجربة الإندونيسية في قطاع التمويل المصغر في النقاط التالية:

1. وجود إطار قانوني شجع إنشاء قطاع تمويل مصغر قوي وفعال، ساهم في مكافحة الفقر عبر توفير الخدمات التمويلية للفئة المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي. ويتضح أن قطاع التمويل المصغر الإندونيسي لا يعتمد على الممولين والجهات المانحة، فالحكومات الإندونيسية حرصت على إنشاء بنوك مستقلة ماليا لتقديم الخدمات المالية للفقراء، بالإضافة إلى برامج تعتمد على الدعم الحكومي وهي البنوك الريفية وتعاونيات مالية.
2. تلتزم البنوك التجارية بتخصيص 20% من محفظتها الإقراضية للمشروعات الفردية والعائلية، ولتسيير ومتابعة القروض الممنوحة التي تمنح لهذه المشروعات فهي تعتمد على الوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصغر. وتستعين مؤسسات التمويل المصغر لتمويل قروضها على ودائع عملائها والأموال الممنوحة من البنوك التجارية، ويتبين أن هذا الالتزام يوفر تمويل مستمر لمؤسسات التمويل المصغر، مما يسمح لها بوضع خطط تنموية طويلة الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة؛

3. أوضحت التجربة الإندونيسية في التمويل المصغر أنه يمكن التنسيق بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات التمويل المصغر، بالإضافة إلى أن قطاع التمويل المصغر تنشط فيه مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة. نذكر أن أكبر بنك يقدم خدمات التمويل المصغر "بنك ريكيات إندونيسيا" هو بنك عام؛
4. تقدم التجربة الإندونيسية مجموعة من الدروس التي يجب على الحكومات التي تريد أن تنتهج سياسة التمويل المصغر لمحاربة الفقر وتنمية المشروعات الفردية والعائلية، استنباطها والاستفادة منها في رسم سياستها. فقد تمكنت إندونيسيا من إنشاء قطاع تمويل مصغر يتميز بتنوع الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل المصغر من بنوك وتعاونيات، دون أن تأثر المنافسة بين مختلف أنواع مؤسسات التمويل المصغر في انتشارها، بل هناك تعاون فيما بينها، بالإضافة للتجربة الفريدة لـ "بنك ريكيات إندونيسيا" الذي أنشئ من أجل دعم الزراعة وتحول بكل نجاح لمؤسسات تمويل مصغر تجارية، يجمع بين أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر الإندونيسية

ويهدف زيادة دور مؤسسات التمويل المصغر تجاه المشروعات الفردية والعائلية لا بد من ابتكار منتجات جديدة تلائم احتياجات جميع الفئات الفقيرة، ويتضح أنه يتوجب على مؤسسات التمويل المصغر عدم الاكتفاء بنوع واحد وطريقة عمل واحدة، بحجة أنها بينت جدارتها وفعاليتها وحققت مؤسسة التمويل المصغر عبر تطبيقها أرباحاً. ولكن لا بد أن تبدع وتبتكر منتجات جديدة تلائم احتياجات الفقراء الذين لم تسهم خدماتهم بعد، ويمكن تعريفهم بالمستبعدين من نضام التمويل المصغر، وغالبا ما تكون فئة أفقر الفقراء. واقترح منتجات الادخار، من المعروف في العرف أن الفقراء لا يملكون قوة يومهم فكيف يمكنهم الادخار؟، والتجارب العديدة لمؤسسة التمويل المصغر بينت العكس، وأوضحت أن أفقر الفقراء يمكنهم أن يدخروا أموالاً، يكفي أن توفر لهم منتجات ادخارية تلاؤمهم. ويشترط في المنتج الادخار الموجه للفقراء أن يكون بقيمة صغيرة وبشكل يومي. " ويتضح أن مؤسسات التمويل المصغر لا يجب أن تقتصر منتجاتها المالية على منتج واحد، بل يشترط فيها أن تبتكر وتبدع لطرح منتجات مالية جديدة"¹.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أن المشروعات الفردية والعائلية التي تحصل على تمويلات من طرف مؤسسات التمويل المصغر تطور نشاطهم وتحسن مستوى معيشتهم، والعديد منهم يصبح مؤسسات صغيرة ومتوسط، وهذا ما يتطلب من مؤسسات التمويل المصغر أن توفر منتجات وخدمات تلائم الاحتياجات الجديدة للمشاريع الفردية والعائلية، وتحفيزها على الادخار بتوفير حسابات ادخارية.

¹ Sébastien Boyé, Le guide de la microfinance, 2ème édition, EYROLLES édition d'organisation, France, p114.

المبحث الرابع:

مؤسسات التمويل المصغر في التجربة الجزائرية

تمثل مؤسسات التمويل المصغر الأداة الفعالة لمحاربة الفقر والبطالة وتنمية المشروعات الفردية والعائلية، لذلك أولت الحكومة الجزائرية أهمية لتنمية وتوفير الإطار القانوني المناسب لنشاطها. بالإضافة إلى أنها أنشأت مؤسسة مختصة بالتمويل المصغر ومنحتها التمويل اللازم لمزاولة نشاطها، ومن أجل دراسة وضع التمويل المصغر بالجزائر قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر

المطلب الثاني: الإطار القانوني لنشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

المطلب الثالث: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بالجزائر

المطلب الأول: الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة

والمصغرة بالجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيئات ومؤسسات لمحاربة الفقر والبطالة خاصة في وسط الشباب، من خلال توفير التمويلات اللازمة للمشاريع الفردية والعائلية، وستتطرق لكل الهيئات المنشأة فيما يلي:

أولاً: صندوق ضمان القروض

يمثل صندوق ضمان القروض حجر الأساس الذي يقوم عليه نظام دعم المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري، وستتطرق إلى نشأته وأهم مصادره المالية من خلال النقاط التالية:

1. نشأت صندوق ضمان القروض: أنشئ صندوق ضمان القروض البنكية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373، الصادر في 11 نوفمبر 2002، ودوره الأساسي يتمثل في تحمله مسؤولية تسديد القروض البنكية التي عجزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيه على تسديدها. وتمثل عملية إنشائه الانطلاقة الفعلية لتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ويعتبر أول ميكانيزم تم إنشائه لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق تسهيل عملية الإقراض من البنوك. وتعتبر عملية إنشاء صندوق ضمان القروض نقطة أساسية لتحول سياسة الحكومة الجزائرية من مانحة للتمويل إلى داعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير الضمانات اللازمة.
2. مصادر أموال صندوق ضمان القروض: وتتمثل مصادر أموال الصندوق في اشتراكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على قروض من البنوك التي لا تتعدى 2% من قيمة القرض المحصل سنوياً، بالإضافة إلى مساهمات الحكومة. ويقدم صندوق ضمان القروض خدمة فريدة من نوعها في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما ساهم في إنشاء عدد كبير منها ونجاحها لأنها لم تتحمل تكاليف الفرصة الضائعة، وساهم في توفير التمويل وسهولة الحصول عليه من البنوك.

ثانياً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض هيئة أساسية من بين الهيئات التي أقرها المشرع الجزائري لدعم وتنمية المشروعات الفردية والعائلية وتوفير الخدمات المالية للفئات الفقيرة والمستبعدة من النظام المالي والتقليدي، ومن خلال ما يلي سنتطرق لنشأتها والخدمات التي تقدمها من خلال النقاط التالية:

1. نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى

المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004، وتم وضعها تحت سلطة وزارة التضامن والأسرة. وتمثل مصادر أموالها من الخزينة العمومية التي تُخصص لها ميزانية سنوية تغطي بها تكاليف إدارتها وجزء مخصص لمنح القروض بدون فائدة التي تمنحهم الوكالة سواء في صيغة المواد الأولية أو صيغة لإنشاء مشروع. ما يميز الوكالة هو انتشارها الواسع على كامل التراب الوطني حيث توجد 48 وكالة وممثل للوكالة بكل دائرة، مما يقرب الخدمة للأفراد الفقراء والنساء الماكثات بالبيت اللواتي لا يستطعن التنقل والمعاقين جسدياً.

2. القروض المصغرة التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تمنح الوكالة قروض مصغرة لكل

فرد جزائري قادر على إنشاء مشروع أو يريد تطوير مشروع قائم، سواء كانت امرأة أو رجل، عمره يكون أكثر من 18 سنة، ولا يملك عمل يدر عليه دخل بشكل مستمر، وعدم استفادته من أحد برامج دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وتتم عملية منح القرض المصغر بالوكالة بـ 6 مراحل أساسية، المرحلة الأولى تتمثل في تقديم المستفيد للوكالة أو ممثلها على مستوى الدائرة للاستفسار على الصيغ الممنوحة والوثائق اللازمة، المرحلة الثانية وبها يبدأ مسار منح القرض المصغر على مستوى الوكالة عن طريق إيداع الملف من طرف طالب القرض المصغر، وإعداد الدراسة التقنية والاقتصادية مع المرافق، المرحلة الثالثة عرض ملف طالب القرض المصغر على لجنة تتكون من مدير الوكالة والمرافقين بالنسبة لصيغة المواد الأولية وتضاف لها ممثلين عن البنوك بالنسبة للملفات طالبي قروض إنشاء مشروع وهي تعرف باسم لجنة التأهيل الولاية. والمرحلة الرابع تتمثل في إخطار طالب القرض المصغر بقرار لجنة التأهيل الولاية سواء بالرفض أو القبول، المرحلة الخامسة وتخص الملفات المقبولة فتصب القروض بدون فائدة من طرف الوكالة إلى الحساب البنكي الخاص بطالب القرض المصغر، وأما الملفات الخاصة بصيغة إنشاء مشروع فيتم تحويل الملف للبنك ليقوم بصب جزء من السلفية إلى حساب المستفيد، المرحلة السادسة يتفق فيها المرافق على جدول تسديد القرض

المصغر مع التوضيح للمستفيد أنه هذا القرض عبارة عن دين وليس هبة من خزينة الحكومة، يتوجب عليه استعماله للأغراض التي منح من أجلها وتسديد الأقساط في آجالهم. وتقدم الوكالة الوطنية صيغتين تمويليتين صيغة اقتناء مواد أولية وصيغة إنشاء مشروع، بأسعار فائدة مدعمة بمعنى أن خزينة الحكومة تحل محل المستفيد في تسديد فائدة القرض البنكي.

3. الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وتقدم الوكالة خدمات غير مالية للمستفيدين من القرض المصغر عن طريق توفير دورات في التسيير والتسويق مؤطر من قبل مسئولين وأساتذة بمجالات مختلفة مثل التسيير، القانون...، بالإضافة إلا أنها تطبق مبدأ المرافقة عن طريق المرافقين، الذين يضمنون مرافقة المستفيد طيلة مدة إنشاء المشروع وحتى تسديد القرض المصغر عن طريق تقديم نصائح ومساعدات فنية.

وتسهيلا لإدماج البنوك في عملية منح قرض للمستفيدين أنشئ صندوق الضمان المشترك للقروض، ويلزم كل مستفيد من قرض مصغر بالاشتراك به عن طريق تسديد قسط الانخراط بنسبة 0.5% من القرض البنك الممنوح بصفة سنوية ويتوجب على المؤسسات البنكية دفع قسط الانخراط المتمثل في 0.5%، ويكون الدفع سنويا حتى سداد القرض البنكي، وأنشئ بمقتضى المرسوم تنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 2 جانفي 2004 وحدد قانونه الأساسي، الذي يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك وأنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر.

4. الأنشطة التي تمويلها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وتتميز الوكالة أنها تمويل كافة الأنشطة الإنتاجية انطلاقا من الزراعة ومرورا بالحرف التقليدية إلى الخدمات والصناعة والأشغال العمومية إلى التجارات الصغيرة، وهذا ما يكسبها طابعا مميزا خاص بمؤسسات التمويل المصغر، لأنها تمويل النشاطات التي لا تحتاج إلى رأس مال عامل كبير، وتوجد العديد من المشاريع تحتاج إلى مادة أولية دون أدوات صناعية. ونذكر بعض الأمثلة عن المشاريع الممولة مثل تربية الغنم وصناعة الصابون التقليدي وصناعة الأحذية وصناعة الحلويات التقليدية وصناعة الفخار وصناعة الجلود وصناعة الدمي.

ونستخلص مما سبق أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ينطبق عليها تعريف مؤسسات التمويل المصغر، ويمكن تعريفها بأنها مؤسسة تتميز بالاستقلالية المالية وتمنح قروض بقيم مصغرة دون أن تشترط

على المستفيدين شروط تعجيزية، مما يفتح المجال أمام كل فرد فقير يريد الخروج من دائرة الفقر عبر إنشاء مشروع خاص به القيام بذلك، بالإضافة إلى أنها تتوسط بين البنك والفرد لتمكنه من الحصول على قرض بنك، وهي تحل محله في تسديد الفوائد، وهذا ما يعين المستفيد على تسديد أصل القرض دون تكاليفه. وأما النشاطات التي تمولها فهي لم تحدها فتمس كل المجالات من الزراعية إلى الصناعية. ومن مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وتدعم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم، وتمنح قروض بدون مكافأة، وتبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم، وتضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم"¹.

ومن أجل تجسيد مهامها على أفضل شكل وبكل سهولة تخضع لمجموعة من القوانين ويتوجب عليها إتباعها من خلال " إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز، وتقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض، وتقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها، وتبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة"². ومنحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها سنة 2004 إلى غاية 31 ماي 2017، "794.87 ألف قرض مصغر شملت جميع المجالات والأنشطة، ووزعت هذه القروض على 496.23 ألف امرأة و298.63 ألف رجل، وهذه المشاريع المنشأة أغلبها مشاريع عائلية وفردية سمحت بإنشاء مليون و192 ألف منصب شغل توزعت على كامل مناطق الجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب مرورا بالمناطق الوسطى"³.

¹ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المهام والاهداف، تاريخ الاطلاع: 2017/07/18، <http://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions>.

² مرسوم رئاسي رقم 10-08 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق لـ 27 جانفي 2008، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي. صادر في الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخ في 25 جانفي 200، ص8-9.

³ موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع: 2017/08/13، <http://www.angem.dz>.

ثالثًا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

يتمثل الدور الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة في تخفيض معدلات البطالة عبر توفير التمويلات اللازمة للبطالين لإنشاء مشاريع، تدر الأرباح على أصحابها وتساهم في تنمية الاقتصاد، ومن خلال النقاط التالية سنقوم بالتطرق إلى نشأت الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ونوع التمويلات التي يمنحها من خلال النقاط التالية:

1. نشأت الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ 26 ماي 1994، وأنشئ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجمالي أم بتوقف نشاط المستخدم. ومنحت السلطات التشريعية الصندوق إمكانية دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 سنة إلى 50 سنة، وجاء ذلك في إطار برنامج الحكومة لمحاربة البطالة والفقر، وإنشاء مناصب شغل، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20 جوان 2010 المتعلق بإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين 30 وخمسين 50 سنة.

ويخضع الصندوق لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويقدم خدمات للفئات المستهدفة بواسطة 13 وكالة جهوية و48 وكالة ولائية، وهذا الانتشار الواسع زاد من سهولة وصول المستهدفين من خدماته.

2. التمويلات التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: يقدم الصندوق تمويل ثلاثي يساهم في تكلفة المشروع المستفيد بنسبة 1% والصندوق يمنح قرض بدون فائدة بنسبة 29% من كلفة المشروع ويحل محل المستفيدين في تسديد فوائد القرض البنكي في حالة إذا كانت تكلفة المشروع أقل من 5 مليون دينار وفي حالة كانت تكلفة المشروع أكثر من 5 مليون تكون المساهمة الشخصية بنسبة 2% وقرض بدون فائدة بنسبة 28% من كلفة المشروع، والمتبقي من التكلفة المقدرة بنسبة 70% تمول بواسطة قرض بنكي في كلتا الحالتين. ويمول الصندوق كل المشاريع التي تتراوح تكلفته ما بين 5 مليون دينار جزائري و10 مليون دينار جزائري، ويعتبر الصندوق جهاز فريد من نوعه نظرا لحجم المشاريع التي يمولها وانتشاره بكامل المناطق، بالإضافة إلا أن فوائد القرض المصغر مدعمة بنسبة 100%. ويشترط الصندوق على كل من يطلب تمويل

أن يكون مسجل بالوكالة المحلية للتشغيل لمدة لا تقل عن شهر، ويملك مؤهلات مهنية تتلاءم مع النشاط المراد إنشائه. وبالإضافة للتمويل فهي تقدم خدمات غير مالية للمستفيدين عن طريق توفير التكوين في مجال التسيير، وما يميز برامج دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة هو عدم حصرها بمجال محدد دون غيره بل هي تمول كل النشاطات من فلاحية إلى صناعية وخدمات وصناعة تقليدية وأشغال عمومية وبناء.

رابعاً: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بين أهم المنظمات الحكومية التي تدعم الشباب والمرأة الماكثة وتحتهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمصغرة عبر توفير الدعم المالي والمعنوي، وإلى جانب هذه الخدمات توجد الإعفاءات الجمركية والميزات التي تمنح لهذه المشاريع، ومن خلال الموجز الموالي سنوضح تعريف الوكالة والمهام التي أوكلت لها، ونقف على الإنجازات التي أدت عبر الإحصائيات وذلك منذ تاريخ إنشائها إلى غاية السداسي الثالث لـ 2017.

1. نشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1914 هـ الموافق لـ 13 يونيو 1998، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي تحت وصاية وزارة التشغيل.

2. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: وتعرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أنها "مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطالين الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة"¹، ووفقاً لتعريف المشرع الجزائري للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، إن خدماتها موجهة لكل شاب جزائري عاطل عن العمل والذي يتراوح عمره بين 19 سنة و35 سنة، ويجب أن يكون صاحب فكرة لإنشاء مشروع إنتاجي أو خدماتي ويملك المؤهلات المهنية، ونشير إلى أن ما يميز البرنامج الذي وضعته الحكومة الجزائرية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه يمول كامل المجالات ولا يستثني أي مجال، فيمكن لكل شاب عاطل عن العمل وصاحب فكرة في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أن يتقرب من أقرب وكالة وطنية لدعم وتشغيل الشباب لطلب التمويل الذي يحتاجه.

¹ المرسوم التنفيذي 96-295، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

3. الصيغ التمويلية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: تعتبر خدمة تمويل المشاريع هي أهم خدمة تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إلى جانب الخدمات غير المالية. وما يميز الصيغ التمويلية التي تقترحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المرونة وتلاؤمها مع احتياجات المستفيدين، ونشير إلى أن الصيغة الأولى تتمثل في الصيغة الثنائية التي تتمثل في تقسيم رأس المال إلى جزئين جزء بنسبة يموله المستفيد والجزء الثاني بنسبة تموله الوكالة ويعتبر قرض حسن، لأن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لا تأخذ مقابل المال المقترض أية فائدة. أما الصيغة الثانية وهي أهم الصيغ وتعرف باسم الصيغة الثلاثية والتي تعتمد على تقسيم رأس المال إلى ثلاثة أجزاء الجزء الأول يموله المستفيد، والجزء الثاني تموله الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهو قرض حسن، والجزء الثالث يموله البنك وهو حاليا بسعر فائدة مدعم بنسبة 100 %.

بالإضافة للصيغ التمويلية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لكل شاب جزائري بطال لديه القدرات والمهارات اللازمة لإنشاء مشروع، وتقترح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ثلاثة قروض حسنة، النوع الأول موجه لاقتناء ورشات متنقلة لا تتجاوز قيمته 50 ألف دج، ويشترط للاستفادة من هذا القرض أن يكون الشاب حامل لشهادة التكوين المهني. والنوع الثاني يتمثل في قرض حسن مخصص لمساعدة الشباب حاملي شهادات جامعية لإنشاء مكتب جماعي، وتصل قيمته كأقصى حد إلى مليون دج. والنوع الثالث من القروض موجه لتمويل كراء المحل الذي سيقام فيه النشاط، ونذكر أن كل التمويلات التي تمنحها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب هي قروض حسنة، لا تأخذ مقابلها أية فائدة.

ومن جانب آخر تمنح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إعانات غير مالية للمستفيدين، وتتمثل في المساعدات الفنية التي يتلقاها المستفيد من طرف المرافقين، وورشات ودورات تكوينية في مجال إدارة وتسيير المشاريع. ويمنح لكل مستفيد من تمويل لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة امتيازات جبائية، وهذه الامتيازات على مرحلتين، " وتتمثل المرحلة الأولى في مرحلة إنشاء المشروع ويمنح للمستفيد الإعفاء الكامل لدفع رسوم نقل الملكية العقارية على كل العقارات التي ستستعمل في عملية الاستثمار، والإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة على كل التجهيزات التي ستستعمل في العملية الإنتاجية، وتطبيق معدل 5% على الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية. والمرحلة الثانية تتمثل في مرحلة بداية المشروع وتمنح للمستفيد امتيازات جبائية من نوع آخر ولمدة محددة، وأول هذه الإعفاءات هو الإعفاء الكلي للضريبة العقارية على كل الممتلكات العقارية التي تدخل في عملية الإنتاج،

وبالإضافة إلى تخفيض الضريبة الجزافية إلى 50% والتي تقدر بـ 10 آلاف دج وذلك مهما كان الربح المحقق، والإعفاء الكلي للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني. ويمكن تمديدتها لسنتين إن التزم المستفيد بتوظيف 3 عمال لمدة غير محددة بمؤسسته، وكل الإعفاءات السابق ذكرها تكون لمدة 3 سنوات من تاريخ بداية عملية الاستغلال الفعلي للعقار وانطلاق عملية الإنتاج، وقد تصل مدة الإعفاء إلى 6 سنوات أو 10 سنوات حسب المنطقة التي يقام فيها المشروع.

ويمنح للمستفيدين الذين أسسوا نشاطا بدعم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تخفيضات جبائية لثلاث سنوات الأولى التي يخضع فيها نشاطهم للضريبة، والتخفيضات تمس كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني. والسنة الأولى يتم تخفيض الضريبة بنسبة 70% ويتم تسديد ما نسبة 30% من الضريبة، والسنة الثانية تخفض الضريبة بنسبة 50% ويتم تسديد 50% من الضريبة، والسنة الثالثة تخفض الضريبة بنسبة 25% ويتم تسديد 75% من الضريبة¹.

4. دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنمية الاقتصاد: تعتبر الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب برنامج مبتكر لمحاربة البطالة وإنشاء مناصب عمل جديدة ومستدامة عبر تمويل الشباب الذين يملكون فكرة والمهارات على إنشاء مشاريع فردية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومن خلال الاطلاع على عدد المناصب التي تم إنشاؤها من خلال المشاريع التي مولتها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بكل من الصيغتين التمويليتين، وساهمت الإعفاءات الجبائية في دعمها وزيادة معدلات نجاحها. فقد وصل عدد المشاريع التي مولتها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منذ تاريخ إنشائها إلى تاريخ 2016/12/31 بـ 367 ألف مشروع، وعدد مناصب الشغل المحدثة بـ 878 ألف منصب شغل، وبمقارنتها بعدد المناصب التي تم إنشاؤها عبر استعمال المتوسط الحسابي نجد أن المشروع الواحد ينشئ مناصب عمل، وهذا يعتبر جد قليل إذا ما قارناه بعدد البطالين بالجزائر، وفيما يلي سنقوم في الجدول الموالي توضيح متوسط عدد المناصب المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منذ تاريخ إنشائها 2004 إلى 2016:

¹Aides financières et avantages fiscaux accordés par le dispositif, ANSEJ, Date de consultation : 15/08/2017, <http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/les-avantages-accordes-par-l-ansej> .

جدول رقم 17: عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

عدد مناصب الشغل المنشأة	عدد المشاريع الممولة	سنة نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
392 670	140 503	من 2004 إلى 31 ديسمبر 2010
92 682	42 832	2011
129 203	65 812	2012
96 233	43 039	2013
93 140	40 856	2014
51 570	23 676	2015
22 766	11 262	2016

المصدر: الإحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لتاريخ 2017/08

وتفسر قلة عدد المناصب المنشأة من طرف المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إلى طبيعة النشاط أغلبها عبارة عن مشاريع عائلية وفردية، إلى جانب تحايل بعض المستفيد أو المؤسسات المتخصصة في بيع العتاد إلى رفع قيمة الفاتورة مما يزيد تكلفة المشروع، مما ينتج عنه عدم قدرة المستفيد على تسديد التمويل المحصل بسبب أن المشروع لا يدر عليه ربح يسمح بتسديد الدين وتوظيف عمال. مما يقلل من فرصة إنشاء مناصب شغل جديدة.

ونجد أن المدة التي تستغرقها كل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لمنح التمويل البنكي للمستفيدين في المتوسط تستغرق 3 سنوات¹. والسبب الرئيسي لتأخر منح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التمويل للمستفيد الإجراءات البيروقراطية التي تستغرق مدة زمنية طويلة، بالإضافة إلى أن أغلب الوثائق المطلوبة قد تصل إلى نهاية صلاحيتها قبل منح التمويل، ما يلزم المستفيد إعادة ملف طلب القرض من جديد، بالإضافة إلى الفرصة الإنتاجية الضائعة نجد أن الجانب النفسي للمستفيد يتأثر سلبيا بهذا التأخر ما ينعكس على قدراته الإنتاجية.

¹ توصلت إلى هذه النتيجة بعد القيم بمقابلات مع مجموعة 60 مستفيد من تمويلات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

خامساً: صندوق الزكاة

للقوف على مفهوم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر لابد من معرفة أنها قد تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب طبيعة مصادر أموالها، ومن خلال التطرق إلى صندوق الزكاة سنذكر صنف مؤسسات التمويل الإسلامية القائمة على الزكاة، من خلال تعريف صندوق الزكاة الذي ينشط في الاقتصاد الجزائري والدور الذي يلعبه عبر القروض التي يمنحها ومن خصائصها الفريدة أنها قروض حسنة.

1. تعريف صندوق الزكاة: يتجسد تعريف مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر في تعريف صندوق

الزكاة، ويعرف صندوق الزكاة أنه " مؤسسة دينية اجتماعية " تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

أ. **اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

ب. **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

ت. **اللجنة الوطنية:** ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر¹.

2. تعريف الزكاة: وتعرف الزكاة شرعاً أنها " حصة مقدرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين

سماهم في كتابه الكريم، أو هي مقدار مخصوص في مال مخصوص لطائفة مخصوصة، ويطلق لفظ الزكاة على

¹تعريف صندوق الزكاة، موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تاريخ الاطلاع:

<http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40/10-2010-01-05-08-27-32.html>، 2016/08/15

نفس الحصة المخرجة من المال المزكى. والزكاة الشرعية قد تسمى في لغة القرآن والسنة صدقة "1، وأمر سبحانه وتعالى المؤمنين على أداء الزكاة في آيات عديدة، " لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ " (البقرة 177)، وقال تعالى: " وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ " (المائدة 12). وحث الله المؤمنين على إقراض الفقراء والمساكين والمحتاجين من المسلمين قرضا حسنا، حيث قال تعالى: " إِنْ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " (المزمل 20).

3. وظائف صندوق الزكاة: ويقوم صندوق الزكاة بوظيفتين أساسيتين، وتمثل الوظيفة الأولى في صرف أموال الزكاة على الفقراء والمساكين الذين تم إحصائهم " بإعطائهم مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر) "2، والوظيفة الثانية تتمثل في منح أصحاب الحرف والشباب العاطلين عن العمل والفقراء قروض حسنة بغرض إنشاء مشاريعهم أو يقوم الصندوق باقتناء العتاد والمادة الأولى اللازمين لبداية العملية الإنتاجية.

ويقوم صندوق الزكاة بمجموعة من الأدوار التي تخدم الاقتصاد والمجتمع وسوف نذكرها في النقاط التالية:

أ. دور صندوق الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب المشروعات الفردية والعائلية: يساهم صندوق الزكاة في تأهيل المشروعات الفردية والعائلية عبر توفير التمويلات اللازمة، ونشير إلى أن " مؤسسة الزكاة في ظل

¹ خدمة الزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تاريخ الاطلاع: 2016/08/15، <http://www.khadamates.marw.dz/zakate>.
² كيف تصرف أموال الزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تاريخ الاطلاع: 2016/08/15، [#/http://www.khadamates.marw.dz/zakate](http://www.khadamates.marw.dz/zakate).

التطورات المجتمعية الحديثة ستساهم في تكوين رأس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الاقتصادية وخاصة الكفائية، فتخصص جزءا من مصاريفها للتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات الكفائية لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية¹، ومن خلال الاطلاع على آراء الفقهاء في جواز منح الزكاة للمشروعات الصغيرة والمصغرة فوجدنا أنهم " يجمعون على أن الزكاة تعتبر أحد أهم المصادر الإسلامية لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة بشكل أساسي وذلك في بحث موضوع صرف الزكاة إلى مستحقيها ومن بينهم الفقراء والمساكين، حيث جاء النص صراحة على أنهم نصوا صرف الزكاة للفقراء إعطائهم من الزكاة ما يمول به رأس المال الثابت ورأس المال العامل، وفي ذلك أقوال عدة نكتفي منها بما يلي: قالوا: فإن كان عادته الاحتراف أعطي - أيمن الزكاة - ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلَّت قيمة ذلك أم كُثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبًا تقريبًا ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص. أجاز أحمد بن حنبل: للفقير أن يأخذ من الزكاة تمام كفاية دائماً في صورة متجر أو آلة صنعه أو ما نحو ذلك.²، وباستغلال السلطات التشريعية القائمة على مؤسسة التمويل المصغر بالجزائر جواز منح الزكاة للمشروعات الفردية والعائلية، ليصبح مصدر أساسيا للأموال التي تمول بها القروض الممنوحة وهذا ما يتيح التخلي عن تباعيه برامج تشغيل الشباب ضمنها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للخرينة والبنوك التي تصرف أموال تقدر ب..... (تحسب تقديريا بضرب سعر الفائدة في حجم القروض الممنوحة بمبلغ متوسط وهي أعلى قيمة للقروض الممنوحة ضمن الوكالة) وهي قيمة سعر الفائدة التي تدفعه الخزينة على إجمال القروض المصغرة الممنوحة سنويا حتى سداد القرض البنكي كاملا من طرف المستفيدين، وهذه الأموال يمكن أن تستثمر في مجالات تنموية وبناء البنية التحتية، مما يساعد على ازدهار الصناعات التقليدية والصغيرة والمتوسطة وتحفيز عملية التصدير.

وعملية إنفاق الزكاة تعتبر جد ممنظمة ومحددة بالشريعة الإسلامية، بخصائص تعرف بخصائص إنفاق الزكاة ويقصد بها " جميع الإجراءات المتعلقة بانتقال حصيلة من بيت مال الزكاة أو المكلفين إلى المستحقين"³ ومن خصائص الزكاة أن عملية توزيعها هي المحلية والدورية بمعنى أنها " تتسم الزكاة بطابع المحلية أي لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها إلى مكان آخر وذلك حتى يكتفي أهل ذلك البلد تماما، فلا يسقط شرط

¹ صالح صالح، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مأسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، العدد 12، 2012، ص 8.

² عز الدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العام لعلوم الزكاة، السودان، ص 185.

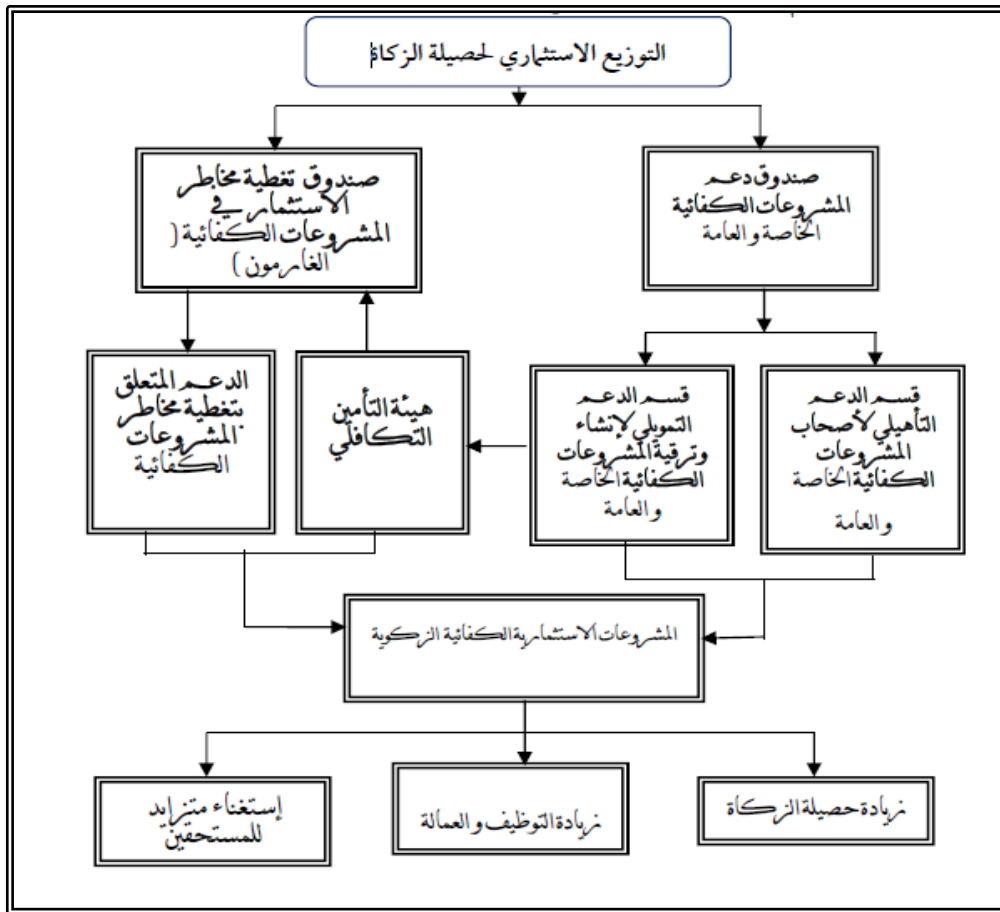
³ المرجع السابق، ص 44.

توزيع الزكاة في مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل ما فيه أو في حالة الزيادة حاجة الإقليم الآخر عن حاجة هذا الإقليم، وإن هذه الخاصية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً حقيقياً وضبطه وأحكامه، وهذا ما يساهم بفعالية في عملية التنمية المحلية فالزكاة توفر للشخص القادر على العمل والعطاء والبذل في إطار محيطه الجغرافي والاجتماعي، فرصة كبيرة وعظيمة يحقق إرادته على أرض الواقع بحيث يمكنه من مزاوله عمل منتج تحصيل دخل لنفسه ولمن يعوله ونظراً للخاصية المحلية التي تتمتع بها الزكاة فإن الإنفاق هنا يكون سهلاً ومناسباً للمشروعات الذاتية والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في الطلبات المحلية وتحقيق الاكتفاء المحلي وكل هذا يكون من خلال تدعيم الزكاة للأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه، فمن كانت له حرفة أو يمتهن عملاً ما فإنه تموله برأس مال أو بالمعادن والآلات لممارسة والعمل ومن جهة أخرى تساعد الفئات العاجزة عن العمل وبالتالي فهي تخفف العبء على من يعولهم وبذل يلتفتون إلى العمل والإنتاج¹.

وإنفاق الزكاة لم تحصره الشريعة لفئة محددة دون غيرها، أو لغرض دون آخر، فعملية الإنفاق قد تكون بغرض استهلاكياً لتلبية الحاجيات الأساسية للفقير من طعام ولباس فيكون إنفاقاً استهلاكياً، (إذا أنفقت حصيلة الزكاة في شكل نقود أو سلع استهلاكية) . ويكون إنفاق الزكاة استثمارياً، عندما تستخدم حصيلة الزكاة في تمويل الفقراء برأس المال يبدؤون بمزاوله حرفهم، أو في غيرها من صور الاستثمار². وتساهم القروض الحسنة التي تمنح عن طريق صندوق الزكاة لأصحاب المشروعات الفردية والعائلية لبدء نشاطهم باقتناء المواد الأولية، ويسمح الشكل الموالي توضيح الدور الاستثماري والتنموي الذي يمكن للزكاة أن تلعبه كما يلي:

¹ مفيد عبد الاوي، استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر-، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 2013، ص 6.
² عز الدين مالك الطيب محمد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

شكل رقم 12: دور مؤسسة الزكاة في تمويل وتطوير الاستثمارات الكفائية الخاصة والعامة.



المصدر: صالح صالح، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، العدد 12، 2012، ص 8.

ب. دور صندوق الزكاة في ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الفردية والعائلية: تتمثل أهمية صندوق الزكاة في الأدوار التي يلعبها والآثار الناجمة على نشاطه و" يمكن أن تلعب مؤسسة الزكاة دورا معتبرا في مجال تغطية مخاطر الاستثمار بالنسبة للمشروعات الكفائية الفردية والصغيرة والمصغرة، وذلك من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية لهذا الغرض ضمن مصرف الغارمين، وهذا سوف يزيد من الحافز نحو الاستثمار والقابلية للمخاطر الاستثمارية والإقبال على إنشاء المشروعات الاقتصادية"¹.

ت. دور صندوق الزكاة في خلق فرص العمل: يترتب على الأموال الممنوحة بغرض الاستثمار من صندوق الزكاة العديد من المزايا ولا بد أن من أهمها هي مساهمتها في تخفيض البطالة عن طريق إنشاء مناصب عمل تتميز بالديمومة والاستقرار، ويمكن أن نشير إلى " أن هذا الإنفاق يؤدي إلى تحويل الجزء من الطاقة المتعطلة في المجتمع إلى طاقة منتجة، وذلك لزيادة عدد العاملين المؤهلين في المجتمع، مع إتاحة الفرصة للعاطلين

¹المرجع السابق، ص 7.

القادرين على العمل للمشاركة في الإنتاج. ونظرا لمخية الزكاة فان هذا الإنفاق يسهل تمويل المشروعات البيئية التي تقوم على استغلال الموارد المحلية. كما أن عملية شراء الأدوات اللازمة للحرفيين تساهم في زيادة دخول منتجها مما يساعد على زيادة الإنتاج وتوفير الحاجات اللازمة للبيئة المحلية فتساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي¹.

ث. مساهمة صندوق الزكاة في الانتعاش الاقتصادي: الاستغلال الجيد والمنتظم لأموال الزكاة عبر تمكن الجهات المعنية من جمعها من أصحابها طوعا، يؤثر بطريقة إيجابية وفعالة في التنمية الاقتصادية، و الزكاة " هي عبارة عن نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى دخول الفقراء، والأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار، أما الفقراء فبالعكس من ذلك، فيترب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجب إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية فتروج الصناعات الاستهلاكية مما يؤدي بدوره إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية وبمعنى آخر يزيد الاستثمار والإنتاج وتسود العمالة وينتعش الاقتصاد وتتطور وتيرة التنمية الاقتصادية².

المطلب الثاني: الإطار القانوني لنشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

وضعت الحكومة الجزائرية برامج لمكافحة البطالة والفقير ضمن برنامج التنمية الاجتماعية، ويعتبر التمويل المصغر الأداة الأكثر فعالية حاليا لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتطرقنا في المطالب السابقة إلى أن ما يميز مؤسسات التمويل المصغر عن بقية المؤسسات المالية والمنظمات الاجتماعية هو المزج الجيد بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية. ومن أجل توفير خدمات التمويل المصغر للفئات المهمشة في المجتمع وضمان لهم دخل مستمر وثابت يكفي عنهم السؤال. واعتبرت الحكومة الجزائرية مؤسسات التمويل المصغر كأداة فعالة لتخفيض التكاليف الاجتماعية للانتقال إلى اقتصاد السوق. وتجسدت هذه الإرادة من خلال وضع الإطار القانوني والتشريعي لنشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر، وعرف وضع الإطار القانوني ثلاث نقاط أساسية، الأولى هي إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض

¹ محيي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص 235.
² رشيد حمران، مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 65.

المصغر وتحديد الصيغ التمويلية التي تقدمها، وهذه الأخير عرفت عدة تعديلات، والثانية تمثلت في إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، والثالثة هو تحديد مصادر أموال الوكالة وكيفية تسييرها. وفيما يلي سنتطرق للمراحل الثلاثة التالية:

أولاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد الصيغ التمويلية التي تمنحها

تطرقنا فيما سبق لتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ونشأتها، وفيما يلي سنتطرق لتسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصيغ التمويلية التي تقدمها والتطور الذي عرفته.

1. نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004، ومن خلال المرسوم وضعت الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقاً لأحكامه، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وحدد المرسوم مهام الوكالة التي تمثلت في تسيير جهاز القرض المصغر وفقاً للتشريعات والتنظيمات، ودعم المستفيدين ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم، وتكليف الوكالة بإبلاغ المستفيدين من الصيغ التمويلية بالإعانات التي تمنح لهم.

ويشير المرسوم على إلزامية الوكالة لمتابع المشاريع الممولة من طرفها بإنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة الممولة، وتقديم الوكالة عبر مرافقيها استشارات ومساعدات للمستفيدين في مسار التركيب المالي ورصد القروض، وتكفل الوكالة بطلب التمويل من البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

2. تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وزود المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمجلس توجيهي ولجنة للمراقبة تحت إدارة مديرها العام، ونظم عمل المجلس التوجيهي كما يلي:

أ. يتداول المجلس التوجيهي للوكالة مرة كل 3 أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسها، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثي أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل. ويتطرق المجلس التوجيهي خلال مداواته إلى برنامج نشاط الوكالة، ونفقات سير الوكالة

وتجهيزاتها، وتنظيم الوكالة، ووضع المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة، والقواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة، وإنشاء فروع محلية للوكالة، وقبول الهبات والوصايا والإعانات، واقتناء البنايات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقاري وتبادلها، وتسيير الموارد البشرية للوكالة من خلال وضع شروط التوظيف والتكوين، ومناقشة حسابات النتائج وتعيين محافظي الحسابات، وتساهم اللجنة في وضع التدابير أو البرامج التي تهدف إلى إشراك الوكالة في تحفيز وإنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.

ب. يتكون المجلس التوجيهي من ممثل لكل من : الوزير المكلف بالتشغيل، والوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة، وللوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ووكالة التنمية الاجتماعية، وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، والغرفة الوطنية للفلاحة، والغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، والغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، بالإضافة إلى 3 ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي تنشط في مجال التمويل المصغر، ويتولى المدر العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أمانة مجلس التوجيه.

ت. تخضع قرارات المجلس التوجيهي لمراقبة الوزير المكلف بالتشغيل، ويملك هذا الأخير صلاحيات إلغائها في غضون 30 يوما من تاريخ إرسال محضر الاجتماع، وتلغى قرارات المجلس التوجيهي في حالة مخالفتها للقانون أو التنظيم والإخلال بالتوازن المالي للوكالة. وتعد المداولات موافق عليها ضمينا من قبل الوزير المكلف بالتشغيل بعد شهر من إرسالها، باستثناء قرارات المجلس التوجيهي المتعلقة بالمشاريع التنظيمية لمصالح الوكالة المركزية واللامركزية والجداول التقديرية لنفقات تجهيز مصالح الوكالة وسيورها التي تتطلب عملية تنفيذها قبول صريح من الوزير المكلف بالتشغيل عليها.

ث. يعين أعضاء لجنة المراقبة المجلس التوجيهي¹ لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، ويعين رئيس لجنة المراقبة من أعضائها. ووضع المشرع الجزائري لجنة الرقابة من أجل تقديم كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة للمدير العام. وتبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، وتقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرنامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام.

¹ عدد أعضاء لجنة المراقبة 3 أعضاء

وتقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما في نهايتهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من المجلس التوجيه.

وعدل المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق ل 27 جانفي 2008، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 من خلال تحويل وصاية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من وزارة التشغيل إلى وزارة التضامن.

3. الصيغ التمويلية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وحدد الصيغ التمويلية التي تمنحها

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشروط الواجب توفرها في المستفيد بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، ويشترط للاستفادة من قرض مصغر على الطالب أن يبلغ عمره 18 سنة أو أكثر، والانتماء إلى فئة البطالين أو أصحاب الدخل الضعيف، ولع الشرط الأساسي هو امتلاك مهارة متعلقة بالنشاط المراد تأسيسه، بالإضافة إلى توفرهم على إقامة مستقرة والقدرة على تقديم مساهمته الشخصية. وقسم المشرع الصيغ التمويلية إلى ثلاث أنواع كما يلي:

أ. **الصيغة الأولى:** تكون العلاقة التمويلية بين الوكالة والمستفيد بعنوان شراء مواد أولية، ونوضح الصيغة في الجدول الموالي.

جدول رقم 18: صيغة قرض بدون فائدة بعنوان اقتناء مواد أولية تجمع بين الوكالة والمستفيد.

قيمة القرض المصغر	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	نسبة دعم الفائدة	شروط الاستفادة من القرض المصغر
30 ألف دينار جزائري	90%	10%	قرض بدون فائدة	- اقتناء المواد الأولية - توفير المساهمة الشخصية - لا يشترط توفر محل

المرجع: من إعداد الباحثة انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004

ب. **الصيغة الثانية:** تكون العلاقة التمويلية بين البنك والمستفيد، وتكفل الوكالة بتقديم الإعانات المالية المتمثلة في تخفيض معدلات الفائدة، بالإضافة للإعانات غير المادية من المرافقة والإرشاد. ونوضح قيمة وشروط الحصول على هذا القرض المصغر من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 19: صيغة قروض بنكية تجمع بين البنك والمستفيد.

شروط الاستفادة من القرض المصغر	نسبة دعم الفائدة	مساهمة المستفيد	مساهمة البنك	قيمة القرض المصغر
-إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية -الأزمة لانطلاق النشاط -توفير المساهمة الشخصية	تخفيض بنسبة 80% من المعدل المدين	5%	95%	بين 50 ألف دج و100 ألف دج
-إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية -الأزمة لانطلاقه -توفير المساهمة الشخصية -المستفيد حامل لشهادة -النشاط المنجز في المناطق الخاصة (الجنوب، الهضاب)	تخفيض بنسبة 90% من المعدل المدين	3%	97%	بين 50 ألف دج و100 ألف دج

المرجع: من إعداد الباحثة انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل22جانفي 2004

ت. الصيغة الثالثة: تكون العلاقة التمويلية بين الوكالة والبنك والمستفيد بعنوان إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية الأزمة لانطلاقه، ونوضع قيمة وشروط الحصول على هذا القرض المصغر من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 20: صيغة قروض بنكية تجمع بين البنك والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمستفيد.

قيمة القرض المصغر	مساهمة البنك	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	نسبة دعم الفائدة	شروط الاستفادة من القرض المصغر
بين 100 ألف دج و 400 ألف دج	70%	25%	5%	تخفيض بنسبة 80% من المعدل المدين	- إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية الأزمة لانطلاق النشاط - توفير المساهمة الشخصية
بين 100 ألف دج و 400 ألف دج	70%	27%	3%	تخفيض بنسبة 90% من المعدل المدين	- إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية الأزمة لانطلاقه - توفير المساهمة الشخصية - المستفيد حامل لشهادة - النشاط المنجز في المناطق الخاصة (الجنوب، الهضاب)

المرجع: من إعداد الباحثة انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل22 جانفي 2004

واشترط المرسوم عملية منح القرض البنكي على أساس اتفاقية تبرم بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر.

ث. تعديل الصيغ التمويلية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-134: الصيغ الثلاثة تم تعديلها إلى صيغتين بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 22 مارس سنة 2011، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل22 جانفي 2004. ووفقا للمرسوم التنفيذي 11-134 حددت الصيغ التمويلية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى صيغتين هما:

- صيغة اقتناء مواد أولية: وتكون العلاقة التمويلية في هذه الصيغة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمستفيد، بعنوان اقتناء المواد الأولية شروط الحصول عليه هي نفسها التي ذكرت في المرسوم التنفيذي رقم

15-04 للصيغة التي تجمع بين الوكالة والمستفيد، وعدلت قيمة القرض المصغر بدون فائدة الممنوح من الوكالة من 30 ألف دينار جزائري إلى 100 ألف دينار جزائري، وألغيت المساهمة الشخصية للمستفيد التي قدرت بـ 10% إلى 0% . والجدل الموالي يوضح الصيغة التمويلية لاقتناء المواد الأولية كما يلي:

جدول رقم 21: صيغة اقتناء مواد أولية.

قيمة القرض المصغر	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	نسبة دعم الفائدة	شروط الاستفادة من القرض المصغر
100 ألف دينار جزائري	100%	0%	قروض بدون فائدة	- اقتناء المواد الأولية - توفير المساهمة الشخصية - لا يشترط توفر محل
250 ألف دينار جزائري	100%	0%	قروض بدون فائدة	- اقتناء المواد الأولية - توفير المساهمة الشخصية - لا يشترط توفر محل - بالمناطق الخاصة (الهضاب، الصحراء)

المراجع: من إعداد الباحثة انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 22

مارس سنة 2011 وموقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

<http://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>

- **صيغة إنشاء نشاط:** وتكون العلاقة التمويلية في هذه الصيغة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والبنك والمستفيد، بعنوان إنشاء نشاط وشروط الحصول عليه هي نفسها التي ذكرت في المرسوم التنفيذي رقم 15-04 للصيغة التي تجمع بين الوكالة والمستفيد، وعدلت قيمة القرض المصغر بدون فائدة الممنوح من الوكالة من 400 ألف دينار جزائري إلى مليون دينار جزائري، وخفضت المساهمة الشخصية للمستفيد التي قدرت بـ 5% و3%، ورفعت مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 25% و27% إلى 29%، ورفع معدلات تخفيض معدلات الفائدة في منطقة الجنوب من 90% إلى 95% حيث لا يتحمل المستفيد من القرض المصغر الفرق من سعر الفائدة . والجدل الموالي يوضح الصيغة التمويلية لإحداث نشاط كما يلي:

جدول رقم 22: صيغة إنشاء نشاط.

قيمة القرض المصغر	مساهمة البنك	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	نسبة دعم الفائدة	شروط الاستفادة من القرض المصغر
مليون دينار جزائري	70%	29%	01%	تخفيض بنسبة 80% من المعدل المدين	- إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية الأزمة لانطلاق النشاط - توفير المساهمة الشخصية
مليون دينار جزائري	70%	29%	01%	تخفيض بنسبة 95% من المعدل المدين	- إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية الأزمة لانطلاقه - توفير المساهمة الشخصية - المستفيد حامل لشهادة النشاط المنجز في المناطق الخاصة (الجنوب، الهضاب)

المرجع: من إعداد الباحثة انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 22 مارس سنة 2011

وحدد المرسوم مدة معالجة الملفات البنكية من قبل النظام المصرفي طبقا لما هو معمول به في أجل لا يتجاوز شهرين. من خلال المرسوم الرئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 22 مارس سنة 2011، يتعلق بجهاز القرض المصغر، عرف القرض المصغر أنه موجه لإحداث الأنشطة، بما فيها الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط. ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط. وحدد الفئات المستهدفة من القرض المصغر أنها فئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.

وخفضت الحكومة معدلات الفائدة بنسبة 100% على القروض البنكية الممنوحة ضمن صيغة إنشاء نشاط من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية، وهذا ما يبينه القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 جمادى الثاني 1438 الموافق ل 9 مارس سنة 2017، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 117-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

ثانياً: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

يتمتع صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالشخصية معنوية ويمتلك الاستقلال المالية الكلية، لذلك يعتبر هيئة بحد ذاته ويلعب دوراً أساسياً في ضمان استمرار القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومن خلال النقاط التالية سنتطرق إلى نشأته وتسييره وموارده المالية الأساسية.

1. نشأت صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ودوره: أنشئ صندوق الضمان المشترك للقروض

المصغرة بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، ووكّل المشرع الجزائري للصندوق مهمة ضمان القروض المصغرة التي منحتها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق، ونشير إلى أن الصندوق يقوم بتسديد الديون المتعثرة مع فوائدهم عند تاريخ تصريح البنك أو المؤسسة المالية عن تعثر القروض المصغرة، والتعويض لا يزيد عن 85% من قيمة القرض المصغر مع فوائده.

2. إدارة صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: يدير الصندوق المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر بمساعدة أمانة عامة، ويملك الصندوق مجلس إدارة يتكون من ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية، والمدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وممثل عن مجلس توجيهها، وممثل عن كل بنك ومؤسسة مالية منخرطة في الصندوق، وممثل عن المستفيدين المنخرطين في الصندوق، ويعين الأعضاء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد. ويتضح من خلال الاطلاع على المرسوم التنفيذي 04-16 أن الصندوق يتولى مهمة ضبط النظام الداخلي للصندوق وكيفية تعويض الأضرار التي يغطيها، والإجراءات الواجب إتباعها، وتعين محافظ الحسابات.

3. المصادر التمويلية لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: ويتمتع صندوق الضمان المشترك

للقروض المصغرة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ولذلك يعتبر الصندوق وحدة مستقلة كل الاستقلالية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث أنه يملك مقراً خاصاً به، وتمسك محاسبته وفقاً للشكل التجاري مستقلة عن محاسبة الوكالة. ونجد أن موارد الصندوق تختلف كل الاختلاف عن موارد الوكالة، فالمورد الأساسي للصندوق هي اشتراكات المستفيدين من القروض المصغرة والبنوك والمؤسسات المالية المنخرطة، بالإضافة إلى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومساهمات الخزينة العمومية،

وعائد التوظيفات المالية من الأموال الخاصة والاشتراكات المحصلة، والهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق، والتخصيصات التكميلية من الأموال الخاصة. ونلاحظ أن ما يميز الصندوق عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر امتلاكه لمحاسبة الخاصة وله صلاحيات تسيير أمواله المحصلة من اشتراكات المستفيدين من القروض والبنوك المنخرطة عبر توظيفها، مما يسمح بتوفير عوائدها وزيادة الأموال التي يملكها.

ثالثاً: تسيير حساب التخصيص الخاص بأموال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1. إيرادات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وفقاً للمرسوم التنفيذي مرسوم رقم 05-414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 و القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 جمادى الثاني 1438 الموافق لـ 9 مارس سنة 2017، يحددان قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 117-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، وأشار إلى أن إيرادات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتمثل في تخصيصات ميزانية الدولة، وحاصل الرسوم النوعية المؤسسة عن طريق القوانين المالية، ورصيد حسابها لدى الخزينة العمومية، حاصل تسديد القروض المصغرة بدون فائدة الممنوحة من طرف الوكالة في كل الصيغ التمويلية.

2. نفقات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: نفقات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتمثل في منح قروض بدون فائدة لصالح المواطنين المؤهلين في صيغة اقتناء مواد أولية، والقروض التي تمنحها الوكالة في إطار صيغة إنشاء مشروع، وتحمل الوكالة على عاتقه تسديد التخفيضات والدعم الممنوح للمستفيدين من القرض المصغر لصالح البنوك والمؤسسات المالية، ومصاريف التسيير المرتبطة بنشاطها ومصاريف التثبيث.

3. متابعة إيرادات ونفقات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وحدد القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 11 شعبان 1438 الموافق لـ 8 مايو سنة 2017، يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 117-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، يتبين من خلال المرسوم الرئاسي أن الوزير المكلف بالتضامن الوطني هو الذي يحدد العمليات المتعلقة بالحساب، وتكفل الوكالة من جانبها بالعمليات المالية المتعلقة بتمويل النشاطات المؤهلة، وإعداد برنامجا سنويا تقديريا للنشطة الواجب

تمويلها مع تحديد الأهداف وأجال إنجازها وكذا المبالغ الممنوحة، ويجب أن يصادق عليه المجلس التوجيهي قبل وزير التضامن الوطني¹.

وتقوم وزارة المالية بمتابعة وتقييم الصندوق وواسطة الدعامة المالية الثلاثية التي ترسل إليها من طرف وزير التضامن الوطني، ويجب أن تتضمن التزامات وتسديدات القروض الممنوحة في كل سنة مالية، طبقا لقائمة إيرادات ونفقات الصندوق، مع تحديد ما يلي:

- أ. عدد ومبالغ القروض الممنوحة حسب نوع الصيغ الممنوحة.
- ب. عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط ومناصب العمل المستحدثة.
- ت. عدد المستفيدين من تخفيضات نسب فوائد القروض البنكية وكذا الموافق لذلك.
- ث. مصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ البرامج والأعمال المذكورة أعلاه، وحاصل تسديدات القروض بدون فوائد الممنوحة وفق الصيغ التمويلية.
- ج. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في رأس مال صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛ والوفرة المالية المرصودة خلال السنة المالية.

وتتكفل مصالح وزارة التضامن الوطني بمراقبة استعمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لإيرادات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، ومن جانب آخر، تتكفل مصالح وزارة المالية بتسريح التخصيصات المالية للوكالة الوطنية في شكل أقساط. ونظم المشرع الجزائري نشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر بمجموعة من المراسيم والقرارات الرئاسية، وبواسطتها جسد نموذجا فريدا من نوعه، فمن خلال دراستنا لتجارب مجموعة من الدول في مجال التمويل المصغر ومؤسسات التمويل المصغر وجدنا أن الحكومة تلعب دور منظم ومشرع، أما التمويل ومنح القروض المصغرة فهو مفتوح للقطاع الخاص من منظمات غير حكومية وتعاونيات، بالإضافة إلى فرض على البنوك تخصيص نسبة من قروضها الممنوحة خلال السنة المالية لقطاع التمويل المصغر. وأما ما وجدناه بالنسبة للتمويل المصغر بالجزائر فهو متمثل في مؤسسة حكومية وممولة من الخزينة العمومية، ونظرا لما تعرف الجزائر حاليا من أزمة اقتصادية وانخفاض إيرادات الخزينة، لا بد من إعادة النظر في النموذج المهيمن على سوق التمويل المصغر بالجزائر المتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتبين لنا من خلال دراسة الإطار القانوني للتمويل المصغر بالجزائر أنه ذا ميول اجتماعي 100% ويفقد للطابع الاقتصاد الذي يضمن ديمومة النموذج واستقلالته عن الخزينة العمومية.

¹ وزير التضامن هو اختصار لوزير التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

المطلب الثالث: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بالجزائر

تعتبر مؤسسات التمويل المصغر الممول الرئيس للمشروعات الفردية والعائلية، وتطرقنا في المباحث السابقة إلى دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية. وتبين أن الدور الأساسي الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر اتجاه المشروعات الفردية والعائلية بتوفير المناخ الملائم لنشاطهم وتنميتهم، والدور الثاني توفير التمويلات وفقا لاحتياجات المشروعات الفردية والعائلية. ولتوضيح دور مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر سنتطرق لدراسة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عبر تحليله منذ تاريخ بداية نشاطه 2005 إلى غاية تاريخ 2016، في النقاط التالية:

أولاً: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير المحيط المناسب لنشاط المشروعات الفردية والعائلية

يهدف توضيح الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، سنوضح الإجراءات والخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة للمشروعات الفردية والعائلية المستفيدة من خدماتها.

وبدراسة طبيعة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد أنها توفر الدعم التقني للمشاريع الفردية والعائلية، ويتجسد هذا الأخير في وجود مرافقين على مستوى الوكالة، ومن مميزاتهم أن كل مستفيد يتابعه مرافق واحد هو الذي يتكفل بمتابعته من أول مرحلة وهي الاستفسار على المساعدات والتمويلات المتاحة، إلى بعد عملية التسديد وتوسيع المشروع في حالة نجاحه وازدهاره.

وما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن نظيراتها من وكالات وهيئات دعم إنشاء المشاريع وتمويل البطالين، أنها تتوجه لفئة لا تستطيع الحصول على خدمات نظيراتها لعدم توفر الشروط وطول مدة الحصول على التمويل. نجد أن خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تلاءم احتياجات المرأة الماكثة في البيت التي تحتاج إلى قروض بقيمة زهيدة، وهذا ما تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر صيغة شراء مواد أولية.

ولتوضيح مدى مساعدة الوكالة للمشاريع الفردية والعائلية عبر إنشاء محيط ملائم لنشاطها، نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تهدف لتحقيق أهداف التمويل المصغر، وتتمثل أهم أهدافه في مكافحة الفقر وتحسين ظروف معيشة المستفيدين وعائلاتهم، ولعل من أهم أهداف الوكالة هو تحسين الوضع الاجتماعي للمستفيدين وخلق مكانة محترمة للمشاريع الفردية والعائلية، وتساهم الوكالة عبر توفير المحيط الملائم للمشاريع الفردية والعائلية لازدهار المهن الحرفية ومنع زوالها وتخفيف الشباب على تعلمها مثل النقش على النحاس وخياطة الألبسة التقليدية وغيرها. وتطرقنا في المطلب الأول لتعريف عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصيغ التمويلية التي تقدمها. وفيما يلي سوف نتطرق لتحليل الخدمات التي تقدمها وتوضيح مدى مساهمتها في دعم المشروعات الفردية والعائلية.

1. تقديم الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة للمشاريع الفردية والعائلية:

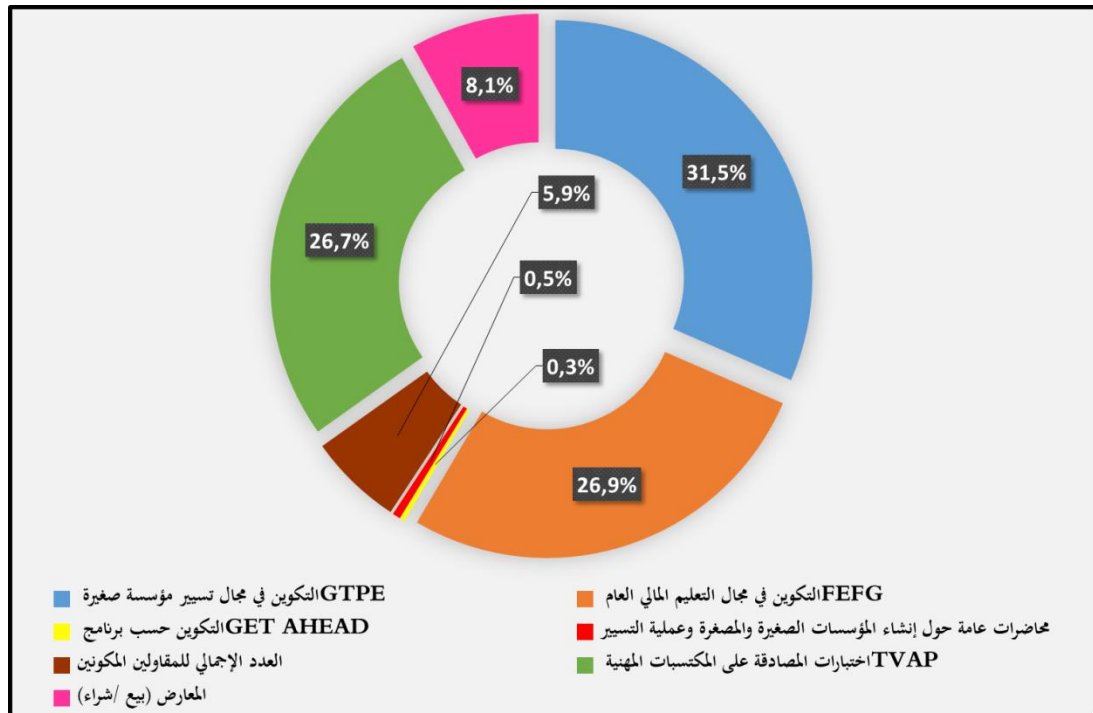
تعتبر الخدمات غير المالية من بين أهم العناصر والأدوات التي تستعملها مؤسسات التمويل المصغر لتحقيق تطور وازدهار المشاريع الفردية والعائلية، وأهم ما تقدمه الوكالة للمستفيدين هو تكوين في مناهج تسيير المؤسسات الصغيرة. وتنظيم معارض لتجسيد همزة وصل بين المنتجين والمستهلكين، وهي فرص لترويج لمنتجات الحرفين، ويمكن أن نحصر الخدمات غير المالية في ثلاثة مجالات أساسية وهي التدريب والتسويق والاستشارات. ومن خلال الجدول الموالي سنوضح عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية التي قدمتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض للمشاريع الفردية والعائلية خلال مدة نشاطها من 2005 إلى 31 ديسمبر 2016:

جدول رقم 23: عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

النسبة عدد المستفيدين	عدد المستفيدين	الخدمات غير المالية
31,5%	84 126	التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE
26,9%	71 846	التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG
0,3%	818	التكوين حسب برنامج GET AHEAD
0,5%	1 257	محاضرات عامة حول إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة وعملية التسيير
5,9%	158 047	العدد الإجمالي للمقاولين المكونين
26,7%	71 149	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية TVAP
8,1%	21 618	المعارض (بيع / شراء)
100,0%	250 814	مجموع المستفيدين من الخدمات غير المالية
34,0%	785 317	مجموع المستفيدين من قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

شكل رقم 13: المستفيدين من الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها إلى غاية 31 ديسمبر 2016.



نشير إلى أن عدد المستفيدين من قروض مصغرة بلغ 785 ألف مستفيد خلال مرحلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016، وعدد المستفيدين من الخدمات غير المالية وصل إلى 250 ألف مستفيد بنسبة 31% من إجمالي المستفيدين من الصيغ التمويلية. وتحليل الجدول نجد أن الخدمات غير المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تنحصر في خدمات التدريب عبر مجموعة برامج في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة والتسيير المالي، ودعم المستفيدين بتوفير خدمة التسويق عبر المعارض التي تنظمها الوكالة على المستوى الوطني خلال المناسبات من عيد المرأة وذكرى الاستقلال...، وتصادف المعارض ذكرى أحداث مهمة للشعب الجزائري. وبالنسبة لخدمة الاستشارات فهي تتجسد بوجود المرافقين، ويعرف المرافق أنه الموظف المسئول على القروض المصغر بمؤسسة التمويل المصغر وهو العنصر الأساسي في نشاطها، فإن المرافق له علاقة مباشرة مع العملاء وله نفس مهام موظف بنك، فتقع تحت مهامه عملية منح القروض المصغرة ومتابعة مراحل تسديدها، ويختلف عمل المرافق عن عمل موظف البنك التجاري نظرا للطبيعة الاجتماعية للتمويل المصغر. ينتقل المرافق لمكان إقامة العملاء، لذلك تحرص الوكالة أن يكون لكل دائرة مرافق يعمل على مستواها. ومن خلال الجدول السابق وعبر مقارنة عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نلاحظ أن ليس كل المستفيدين من قرض المصغر تابعوا التكوين، وهذا ما يدل على عدم إلزاميته.

2. تحديد دور الخدمات غير المالية في تنمية المشاريع الفردية والعائلية:

تساهم الخدمات غير المالية في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بطريقة غير مباشرة عبر خلق مناخ مناسب لنشاطهم ونشر الوعي التسيير والتسويقي بين المستفيدين، مما يسمح بخلق سوق يتميز بالتنافسية والجودة العالية للمنتجات، وكل هذه العوامل تساهم في خلق سمعة جيدة للمنتجات والسوق، مما يسهل عملية ترويج وتصدير المنتجات للأسواق الدولية.

ثانياً: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير

التمويلات وفق احتياجات المشروعات الفردية والعائلية

عرفت الصيغ التمويلية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تطوراً منذ تاريخ بداية نشاطها، والغرض الرئيسي من هذا التغيير هو أقلمت الصيغ الممنوحة مع احتياجات العملاء، وتطرقنا لهذا التطور في المطلب الثاني من المبحث الرابع للفصل الثالث.

ولتوضيح دور الصيغ الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نتطرق لإجمال القروض الممنوحة في جميع الولايات بالصيغتين المقترحتين، ونشير إلى أنه حاليا متاح للمشاريع الفردية والعائلية صيغتين تمويليتين، الأولى موجهة لشراء المواد الأولية وتعرف باسم شراء المواد الأولية، يتم منح قروض بدون فائدة لا تتجاوز قيمتها 100 ألف دينار، وقد تصل هذه التكلفة إلى 250 ألف دينار على مستوى ولايات أدرار وبشار وتندوف وبسكرة والوادي وورقلة وغرداية والأغواط وإيليزي وتمنراست. والثانية تعرف باسم إحداث النشاط، ويتم منح هذه القروض التي لا تفوق قيمتها مليون دينار، بمساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بقرض دون فائدة وقرض بنكي ومساهمة المستفيد، لاقتناء المعدات الصغيرة والمواد الأولية لانطلاق المشاريع. وفيما يلي سنوضح حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصيغتيه وعبر كامل وكالاته على مستوى 48 ولاية، بالإضافة لتحديد أثاره في تنمية المشروعات الفردية والعائلية وعدد مناصب الشغل المنشأة.

1. تحليل الصيغ التمويلية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الأداة التي تستعين بها الحكومة الجزائرية من أجل محاربة ظاهرتين خطيرتين وهما الفقر والبطالة. ونشير إلى أن المهمة الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتمثل في تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة أصحاب المشروعات الفردية والعائلية وتأطيرهم من أجل تنمية مشاريعهم.

ويتمثل المصدر الأساسي لإيرادات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فهي تخصيصات ميزانية الدولة، وحاصل الرسوم النوعية المؤسسة عن طريق قوانين المالية، ورصيد حساب الإيداع لدى الخزينة العمومية المفتوح لحساب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وحاصل تسديدات القروض بدون فوائد الممنوحة للمشاريع الفردية والعائلية. وفيما يلي جدول يوضح حجم القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016:

جدول رقم 24: حصيلة القروض الممنوحة للمشاريع الفردية والعائلية خلال مرحلة من 2005 إلى 31 ديسمبر 2016.

الرقم	الولاية	صيغة شراء مواد أولية	صيغة شراء مواد أولية الجنوب	صيغة إحداث نشاط	المجموع
1	أدرار	6 554	4 963	442	11 959
2	الشلف	11 356	0	1 822	13 178
3	الاعواط	12 577	5 122	351	18 050
4	أم البواقي	12 897	0	976	13 873
5	باتنة	26 249	0	3 008	29 257
6	بجاية	16 103	0	3 034	19 137
7	بسكرة	9 935	4 604	1 293	15 832
8	بشار	9 483	3 111	825	13 419
9	البليدة	18 083	0	1 916	19 999
10	البويرة	16 886	0	2 577	19 463
11	تمنراست	11 535	2 898	683	15 116
12	تبسة	12 870	0	1 287	14 157
13	تلمسان	13 856	0	3 908	17 764
14	تيارت	12 151	0	2 744	14 895
15	تيزي وزو	17 175	0	3 670	20 845
16	الجزائر - شرق	10 137	0	2 209	12 346
16	الجزائر - غرب	11 015	0	1 121	12 136
17	الجلوفة	19 930	0	1 493	21 423
18	جيجل	15 520	0	1 021	16 541
19	سطيف	16 280	0	2 260	18 540
20	سعيدة	9 315	0	864	10 179
21	سكيكدة	15 011	0	1 245	16 256
22	سידس بلعباس	15 061	0	2 870	17 931
23	عنابة	13 412	0	1 518	14 930
24	قالمة	14 346	0	1 180	15 526
25	قسنطينة	16 128	0	1 337	17 465

16 473	1 427	0	15 046	المدية	26
16 591	1 904	0	14 687	مستغانم	27
18 723	1 127	0	17 596	المسيلة	28
17 606	2 233	0	15 373	معسكر	29
20 878	1 025	4 600	15 253	ورقلة	30
16 174	3 074	0	13 100	وهران	31
10 575	230	0	10 345	البيض	32
6 570	284	2 110	4 176	اليزي	33
21 237	1 078	0	20 159	برج بوعربريج	34
12 639	1 690	0	10 949	بومرداس	35
15 494	1 238	0	14 256	الطارف	36
9 020	129	3 047	5 844	تندوف	37
16 580	1 238	0	15 342	تسمسيلات	38
12 983	1 057	1 666	10 260	الوادي	39
14 709	1 110	0	13 599	خنشلة	40
14 537	747	0	13 790	سوق هراس	41
20 026	2 911	0	17 115	تيازة	42
17 379	1 417	0	15 962	ميلة	43
13 441	1 571	0	11 870	عين الدفلى	44
8 700	335	0	8 365	النعامة	45
16 955	2 230	0	14 725	عين تموشنت	46
23 603	1 035	4 815	17 753	غرداية	47
14 207	1 732	0	12 475	غليزان	48
785 317	76 476	36 936	671 905	المجموع	

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 ما يزيد عن 785 ألف قرض مصغر، ومن خلال معطيات الجدول السابق نجد أن عدد القروض الممنوحة بصيغة شراء مواد أولية أكبر من القروض الممنوحة بصيغة إحداث نشاط، حيث وصل عدد القروض الممنوحة على التوالي 708 ألف قرض مصغر و76 ألف، ويمكن تفسير هذا الفارق أن الصيغة

الأولى يمكن أكثر من مرة للمستفيد بعد إكمال عملية تسديد القرض السابق. ويتضح من خلال مقارنة الأرقام أن عملية منح صيغة شراء القرض المصغر من طرف الوكالة لا تتطلب وقت طويل وموافقة البنك لأنها سلفية بدون فائدة تمنحها الوكالة من مالها الخاص، وهي موجهة لفئة أفقر الفقراء من ربات البيت والحرفين، ونظرا للمبلغ الصغير الذي يتم منحه فإن عملية تسديدها تكون بسيطة وسهلة بالنسبة للمستفيدين. أما الصيغة الثانية التي تهدف لإنشاء المشاريع فتعتبر صيغة حديثة النشأة مقارنة مع صيغة شراء مواد أولية، منحتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ابتداء من سنة 2011 وما يعاب على هذه الصيغة هي أنها غير متاحة للحرفين ويتطلب الحصول عليها مجموعة من الشروط التي يصعب على فئة أفقر الفقراء توفيرها.

2. دور الصيغ التمويلية المتاحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المشاريع الفردية والعائلية:

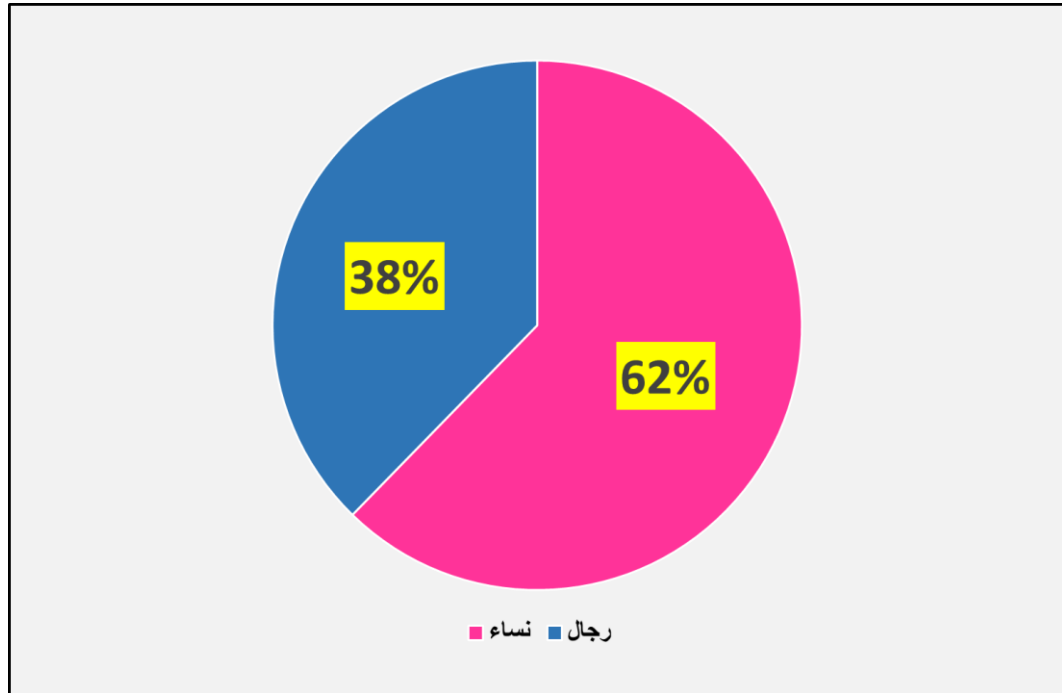
سنتطرق في هذه النقطة إلى دور الصيغ التمويلية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المشروعات الفردية والعائلية، من خلال توضيح هل هذه التمويلات موجهة للنساء والفئات المهمشة من طرف المجتمع من معاقين، ومدى مساهمتها في محاربة البطالة وعدد مناصب الشغل المنشأة. ولتحديد دور مؤسسة التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية، سنتطرق لمدى تمويل مشاريع النساء تسمح لهم بتوفير دخل ثابت ودائم. وتطرقنا لخصائص التمويل المصغر من أهمها أنه يستهدف منح تمويلات للنساء الماكثات في البيت، وهذا ما تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر صيغة شراء مواد أولية، وما يميزها أنها موجهة لكل فرد يريد ممارسة نشاط ولا يملك المادة الأولية. وفيما يلي سنوضح جنس المستفيدات من الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016:

جدول رقم 25: جنس المستفيدين من الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

الجنس	العدد	النسبة
نساء	489 249	62%
رجال	296 068	38%
المجموع	785 317	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

شكل رقم 14: جنس المستفيدين من الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.



عبر تحليلنا للجدول نجد أن 62% من المستفيدين من القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من النساء، و38% من المستفيدين من الرجال. وهذا يدل على أن الوكالة تمنح صيغ تلاءم احتياجات النساء الماكثات في البيت أكثر من الرجال، ونفسر أن أغلب المستفيدين من الصيغ التمويلية نساء لتلاؤمها مع احتياجاتهن خاصة صيغة شراء مود أولية التي لا تتجاوز قيمتها 100 ألف

دينار جزائري، وهذا يعتبر حافزا للنساء الماكثات في البيت على طلب القرض لأنها تراها قروض بحجم صغير وسلفية دون فائدة، مما يسهل عملية التسديد في الآجال، لأن من خصائص النساء هو تحملهن للمسؤولية وحرصهن على تسديد أقساطهن في آجالهن، وهذه الصفة مشتركة بين كل نساء العالم اللواتي استفدن من قرض مصغر، ويفسر الخبراء في التمويل المصغر أن النساء تقمن بتسديد ديونهن في كل الحالات لدافعين أساسيين، الأول الخوف من عواقب عملية عدم التسديد، والثاني وعيهن بالفرصة التي تقدمها لها مؤسسات التمويل المصغر لتحسن من مستوى معيشتها ومستوى معيشة أفراد أسرتها، فلا تريد أن تضيعها بعدم سداد قرض واحد. وحالات عدم السداد تكون غالبا لأسباب خارجة عن سيطرة المستفيدة مثل كوارث طبيعية، مرض، وفاة ...

وبالإضافة إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر توفر تمويلات للفقراء والمهمشين من النظام المصرفي فهي تساهم في محاربة البطالة، وخاصة البطالة التي تمس الفئة الفقيرة من المجتمع التي لا تستهدفها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. من خلال الجدول الموالي سنوضح عدد مناصب الشغل التي أنشأتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

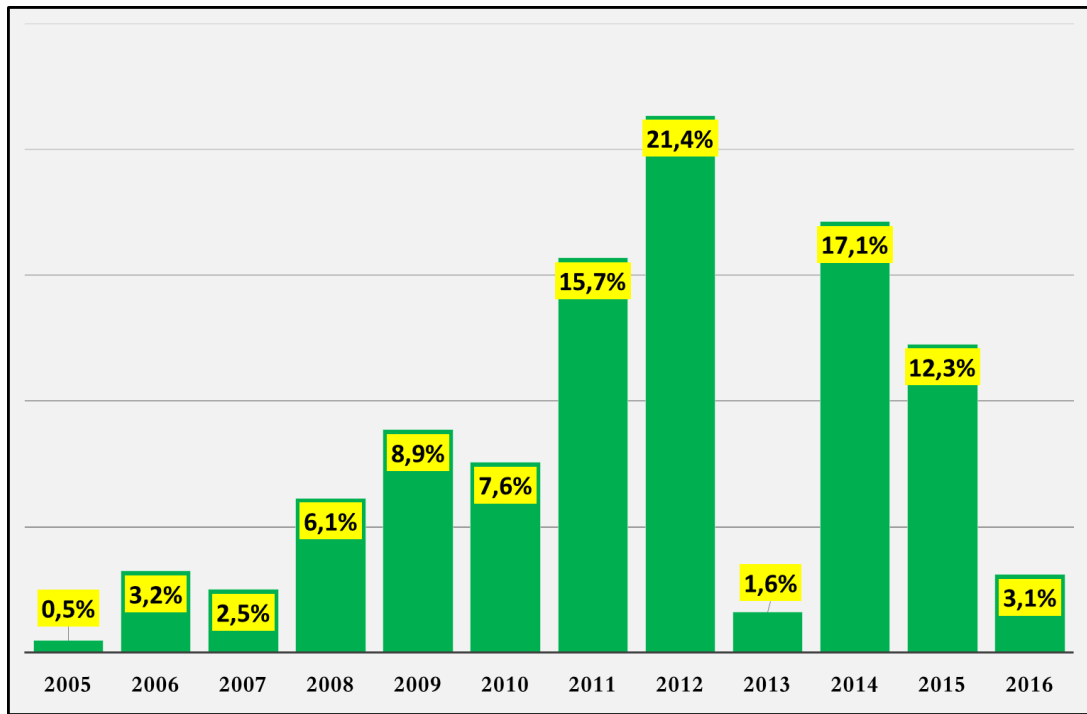
جدول رقم 26: عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

السنة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة
2005	4 994	0,49%
2006	33 331	3,24%
2007	25 847	2,51%
2008	63 148	6,14%
2009	91 101	8,86%
2010	77 934	7,58%
2011	161 417	15,69%
2012	219 641	21,35%
2013	16 653	1,62%
2014	176 315	17,14%

12,26%	126 152	2015
3,12%	32 045	2016
100%	1 028 578	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

شكل رقم 15: النسبة (%) مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.



عبر تحليل نتائج معطيات جدول حول عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد أن عدد مناصب الشغل المستحدثة هو مليون و177 ألف منصب شغل، وما يميز هذه المناصب أنها مستدامة، لأن المشاريع التي تموها الوكالة تعتمد على المهارة التي تكتسب بعد خبرة طويلة، والمشروعات الفردية والعائلية الحرفية تقوم على مهارات يتوارثها الأبناء عن آباءهم وأجدادهم.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا من خلال الفصل الثالث التعرف على مؤسسات التمويل المصغر وهيئات الداعمة والممولة لها، والتي تمثل الوحدة الأساسية والفعالة في تقديم خدمات التمويل المصغر لأصحاب المشاريع العائلية والفردية. وبالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجهها العديد من الصعوبات والتحديات.

تهدف مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا إلى خدمة الفقراء والنساء بالمناطق النائية عبر توفير الخدمات المالية والتمويلات اللازمة لإنشاء مشاريعهم؛ وتحقق مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر أهدافها من خلال توفير خدمات مالية تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية من مراعاة، مشاركة، قرض حسن، وقف، مزارعة، إستصناع، سلم، إيجار.

إن دراسة التمويل المصغر بإندونيسيا بينت أنها تملك أكبر شبكة لمؤسسات التمويل الإسلامي المصغر عالميا، عبر شبكة بنك ركيات إندونيسيا، وتنشط فيها أكثر من 60 مؤسسة مالية تابعة لقطاع التمويل المصغر، بالإضافة الى إنتشار نموذج بيت المال والتمويل. وما زاد من فعالية قطاع التمويل المصغر بإندونيسيا هو القدرة الرائعة لمؤسساته وهيئاته في الموازنة بين الأهداف الاجتماعية وتحقيق الديمومة المالية. ونظرا للأهمية التي إكتسبتها مؤسسات التمويل المصغر من خلال نجاحاتها، والآثار الإيجابية لنشاطها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والإنتشار الواسع الذي عرفته؛ إلا أن وضع مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر يعتبر فريد من نوعه، وما يميزه هو الغياب الكلي للقطاع الخاص في مجال التمويل المصغر.

ومن خلال دراسة وضع التمويل المصغر بالجزائر إستخلصنا أن المؤسسات التي تنشط في مجال التمويل المصغر تابعة للقطاع الحكومي، هذا ما حد من إنتشار التمويل الممنوحة وقلل من فعاليتها؛ وما جعلها عرضة لتقلبات أسعار المحروقات. ومن أجل تفعيل وتنشيط دور مؤسسات التمويل المصغر في الاقتصاد الجزائري على ظل النتائج المتوصل إليها من دراسة وضع التمويل المصغر بإندونيسيا، يستحسن وضع إستراتيجية قد تساهم في رفع عدد القروض المصغرة التي تمنح للمشاريع العائلية والفردية، عبر وضع إطار تشريعي يلاءم طبيعة نشاطها وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

الفصل الرابع:

استراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر

في تنمية المشروعات العائلية والفردية

في الاقتصاد الجزائري

الفصل الرابع:

إستراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات العائلية والفردية في الاقتصاد الجزائري

ويهدف زيادة فعالية مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر والاستفادة من أثارها الإيجابية في المجال الاجتماعي والاقتصادي، لا بد من إعادة تأهيل وتنظيم وتكوين قطاع التمويل المصغر بالجزائر في إطار إستراتيجية واضحة المعالم محددة المستويات، للمحافظة على مكتسبات قطاع التمويل المصغر من مؤسسات حكومية وإدماج القطاع الخاص، مع تجسيد إطار قانوني يجذب الاستثمارات الخاصة ويحمي المستفيدين. بالإضافة إلى ضرورة فتح المجال أمام مؤسسات التمويل الإسلام المصغر بتوفير المحيط الملائم، فهذه الأخيرة تعتبر مكتسبا أساسيا لقطاع التمويل المصغر بالجزائر. وسنقوم بمعالج الفصل الرابع المتمثل في إستراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الخطة الإستراتيجية وآلية إعدادها

المبحث الثاني: فرص وتحديات مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

المبحث الثالث: إستراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تعريف الخطة الإستراتيجية وآلية إعدادها

تعد عملية إعداد خطة إستراتيجية كفى وفعالة، تتميز بالمعالم الواضحة والمستويات المحددة، عملية تتطلب معرفة مفاهيم أساسية وإتباع آلية محددة وفقا لطريقة معينة. وتعتبر عملية التخطيط عمل شامل يحتاج لمعطيات ومعرفة وإمكانيات، تسمح بوضع أهداف بناء على تجارب ناجحة والأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها.

وللاستفادة من الدور الذي يمكن لمؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع العائلية والفردية في الاقتصاد الجزائري وعلى ضل التجربة الاندونيسية، لا بد من وضع إستراتيجية تساهم في خلق المناخ العام الذي يحفز ويحث مؤسسات التمويل المصغر على منح التمويلات، والاستثمار بإنشاء مؤسسات التمويل المصغرة. ويهدف وضع خطة إستراتيجية فعالة تساهم في تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر بالجزائر، وزيادة دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع العائلية والفردية، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف الخطة الإستراتيجية وآلية إعدادها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الخطة الإستراتيجية

المطلب الثاني: أساليب إعداد الخطة الإستراتيجية وأنواعها

المطلب الثالث: آلية إعداد الخطة الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الخطة الإستراتيجية

تساعد الخطة الإستراتيجية على تطوير المجال المستهدف وفقا لنظرة الحكومة والوزارة الوصية عليه، وتعتمد على تقييم الواقع الراهن للمجال والوسائل المتوفرة لدى الحكومة لتطبيقها، بالإضافة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار الوضع العالمي الحالي والوضع المستقبلي المسطر. ونوضح تعريف الخطة الإستراتيجية كما يلي:

أولاً: تعريف الخطة الإستراتيجية

تعددت تعريفات الخطة الإستراتيجية بتعدد المذاهب المدارس والمناهج، ولكن كلها تشترك في أن الخطة الإستراتيجية هي نظرة مستقبلية لوضع راهن، وفيما يلي سنتطرق لبعض من أهم تعريفات الخطة الإستراتيجية:

1. التعريف الأول: تعد عملية التخطيط الاستراتيجي "عملية شاملة تحشد فيها الموارد والإمكانات وتعمل معاً بشكل منسق لاتخاذ القرارات وتحديد الأهداف الإستراتيجية للتنمية والمسارات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق رسالة الوزارة. وهي تُعنى بتحديد الأولويات التنموية، ووضع خطة التطبيق الهادفة لتحقيق التغيير، وتأمين المتطلبات، ومعالجة التحديات، والتغلب على المشاكل والصعوبات التي يُنتظر أن تواجه الخطة عند التطبيق"¹.

2. التعريف الثاني: تهدف الإستراتيجية لتحسين الوضعية الراهنة لظاهرة أو هيئة أو مؤسسة إبالأفضل عبر توفير المدة الزمنية اللازمة للتأثير على المؤشرات الأساسية، والمدة تتراوح 5 سنوات إلى 15 سنة، ويوجد العديد من المناهج التخطيطية مثل نموذج شركة فيفر الأمريكية. وتستعين المؤسسات والوزارات بالخطة الإستراتيجية "لتوضيح الرؤية وتحديد أهدافها، وتساعد على الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات، وتحقيق التكامل والتنسيق، وتحديد الأولويات بما يتفق مع الاحتياجات، والسيطرة على المشاكل التنفيذية وتخفيض المخاطر"².

3. التعريف الثالث: تعرف الإستراتيجية أنها "الخطة أو الاتجاه أو منهج العمل الموضوع لتحقيق هدف ما، وهي الممر أو الجسر الذي يأخذنا من هنا إلى هناك، وهي الأسلوب ويقصد به نمط أو طريق العمل والثبات على سلوك معين، فالمؤسسة التي تدخل في مشاريع مخاطرة على سبيل المثال نقول عنها: أنها تتبنى إستراتيجية

¹وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، دليل إعداد الخطط الإستراتيجية في الوزارات والإدارات العامة، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لبنان، لبنان، 2013، ص 5.

²طارق محمد السويدان، كيف تكتب خطة إستراتيجية، قرطبة للنشر والتوزيع وأربناح الخليجي، 2003، ص 20.

المخاطرة، ويقصد بالتخطيط الاستراتيجي أنه جملة القرارات ذات أثر مستقبلي، وعملية مستمرة ومتغيرة، ذات فلسفة إدارية، ونظام متكامل (هياكل، موازنات، نظم، برامج تنفيذية، إجراءات...) ¹.

4. التعريف الرابع: "تهدف الخطة الإستراتيجية لتحديد الرؤية المستقبلية للقطاع ما يتيح للمؤسسة إمكانية الاستفادة من الوضع والتطور، ومن أجل أن تكون الخطة الإستراتيجية فعالة رأينا من أن تكون ديناميكية وسباقية. والهدف الأساسي للخطة الإستراتيجية هو تحديد الأهداف الأساسية التي تسمو إليها المنظمة وطرق تحقيقها" ².

ثانياً: شروط وضع الخطة الإستراتيجية

يشترط في الخطة الإستراتيجية لضمان فعاليتها وتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلهم، "أن تستغرق عملية إعدادها الوقت اللازم وتعتبر استثماراً للهيئة، وتدخل كل الأطراف المعنيين بتطبيقها في عملية الإعداد، وتسطير خطة إعداد الإستراتيجية مع الالتزام الكلي بها. ولعل أهم نقطة هي التقييم الموضوعي للوضع الراهن للهيئة أو القطاع مع تحديد نقاط القوة والضعف" ³.

ومن أهم الشروط الواجب توفرها في الخطة الإستراتيجية هو توفر مبدأ سيادة التخطيط، "ويقصد به أن التخطيط هو أساس التنظيم (الهياكل واللوائح توضع لتحقيق الأهداف النابعة من التخطيط)، والتخطيط هو أساس التوجيه (حيث أن القيادة هي أساس التوجيه، والقيادة هي تحريك الناس نحو الأهداف)، والتخطيط هو أساس الرقابة (حيث أن الرقابة هي التأكد من أن المعايير المحددة بالأهداف تم تحقيقها فعلاً). ونلاحظ أن جميع المراحل تعتمد على الأهداف، والأهداف تنبع من التخطيط. إذا التخطيط هو الأساس فهذا هو مبدأ سيادة التخطيط" ⁴.

¹ المرجع السابق، ص 18، 19.

² Kouakou Josther, Planification Stratégique, Bureau national D'études Techniques et De Développement, p5.

³ Idem, p6.

⁴ طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

شكل رقم 16: يوضح طريقة تحقيق مبدأ سيادة التخطيط.



المراجع: طارق محمد السويدان، كيف تكتب خطة إستراتيجية، قرطبة للنشر والتوزيع الخليجي، 2003، ص 21.

التخطيط الإستراتيجي هو جملة القرارات التي تهدف للتأثير على الوضع المستقبلي للهيئة أو المؤسسة، ومن أجل تحقيق الأهداف المخطط لها ضمن الخطة الإستراتيجية، لا بد أن تكون مرنة وديناميكية مما يسمح بالتأقلم مع كل العوامل الداخلية والخارجية. ونضيف أنه يشترط في الخطة الإستراتيجية التمتع بالسيادة والاستقلالية عن أي تأثير فكري خارجي. ولوضع خطة إستراتيجية فعالة رأينا معرفة أساليب إعدادها وأنواع الخطط، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: أساليب إعداد الخطة الإستراتيجية وأنواعها

تعرف الخطة الإستراتيجية أنها "عملية شاملة تتولاها دراسة وإعدادا ومتابعا وتنفيذا وحدة التنفيذ والبرمجة على مستوى الهيئة أو المؤسسة"¹، ولضمان فعالية الخطة الإستراتيجية لا بد من تحديد أساليب إعدادها ومعرفة أنواعها لتمكين من وضع إستراتيجية لتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري. وفي المطلب الموالي سنتطرق للنقاط التالية:

¹ وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 7.

أولاً: أساليب إعداد الخطة الإستراتيجية

تعددت أساليب إعداد الخطط الإستراتيجية، وعرفت تطوراً عبر مختلف مراحل الزمن. والتخطيط الإستراتيجي الحديث يجمع بين التخطيط التشغيلي الذي يمارسه الأفراد والإدارات ومدته لا تزيد عن سنتين والتخطيط الإستراتيجي تكون مدة تطبيقه ما يزيد عن 5 سنوات، ويعرف التخطيط الإستراتيجي أنه الطريقة التي تعتمدها المنظمة لتحديد أهدافها وطريقة الوصول إليها. وفيما يلي سنحدد أشهر الأساليب التي تستعمل في إعداد الخطة الإستراتيجية:

1. بطاقة الأداء المتوازن BSC: تعد بطاقة الأداء المتوازن Balance Score Card "أحد الأساليب

والتقنيات الحديثة التي ساهمت في ضبط أداء المنشآت. وهي تعد نظاماً إدارياً وخطة إستراتيجية لتقييم أنشطة وأداء المنشأة وفق رؤيتها وإستراتيجيتها، يوازن هذا النظام ما بين الجوانب المالية ورضا العملاء، وفاعلية العمليات الداخلية، وجوانب التعلم والتطوير ومراعات طبيعة المنشأة سواء كانت ربحية أو غير ربحية، خدمية أو صناعية، حكومية أو غير حكومية، صغيرة أو كبيرة¹. وتعرف أيضاً "أنها مجمل الإجراءات التي تهدف لبناء نموذج وقيادة الإستراتيجية. وتتطلب عملية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن إتباع مراحل متعددة، تبدأ بتحديد الإستراتيجية وتليها وضع الخطة الإستراتيجية، وترجمتها إلى أهداف تشغيلية حسب المهام الرئيسة"².

وطور هذا النموذج كل من روبرت كابلان وديفيد نورتن من جامعة هارفارد سنة 1992، ومازالت تتطور بطاقة الأداء المتوازن بتطور استخدامها. وعند وضعها نأخذ بعين الاعتبار الأهداف والتدابير والمبادرات. تقوم بطاقة الأداء على أربع محاور أساسية لقياس أداء المؤسسة، ولتوضيح فإن "بطاقة الأداء المتوازن تمكن المنظمة من تقييم الأداء على نحو متكامل عن طريق ربط الأهداف المتعددة التي تسعى المنظمة لتحقيقها وذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي، ويتم في البطاقة ترجمة رؤية المنظمة وإستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس يتم تبويبها في أربعة أبعاد يقوم كل منها بتقييم الأداء من منظور مختلف، فيتم تقييم الأداء من منظور المساهمين والعملاء والعمليات التشغيلية الداخلية والتعلم والنمو. وتتمثل المحاور التي تقوم عليها فيما يلي:

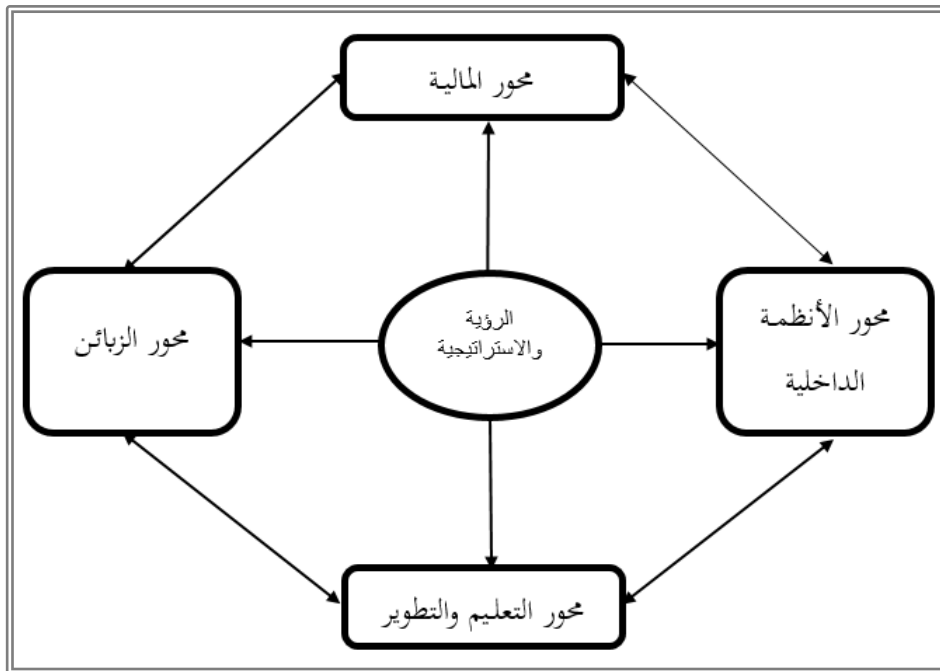
¹بوابة الأفاق وارايناغ والجودة، بطاقة الأداء المتوازن، تاريخ الاطلاع: 2017/10/05، www.chmq.com

²Laurent Granger, Ce qu'il faut savoir Du Balance Scorecard, Manager Go, Date: 05/10/2017, <https://www.manager-go.com/finance/balanced-scorecard.htm> .

- أ. **المحور المالي:** يحتوي هذا المحور على الأهداف المالية مثل: العائد على الاستثمار، تكلفة المنتجات، الربحية، التدفق النقدي، ويستخدم لقياس ذلك النسب المالية والأرقام المالية المختلفة، كذلك قد تكون بعض الأرقام المالية مهمة في وقت ما مثل التدفق النقدي في أوقات العسرة، أما الشركات غير الهادفة للربح فقد يختلف الأمر ولكنها في النهاية لا بد أن تحافظ على استمرارها في أنشطتها بالمحافظة على وجود موارد كافية.
- ب. **محور الزبائن:** إن المنظمة تحتاج إلى إن توجه اهتمامها إلى تلبية احتياجات ورغبات عملائها لان هؤلاء العملاء هم الذين يدفعون للمنظمة لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، من خلال هذا المنظور توضع مؤشرات تعكس وضع العميل بالنسبة للمنظمة مثل: رضا الزبائن، الحصة السوقية، درجة الولاء، القدرة على الاحتفاظ بالزبون، القدرة على اجتذاب العميل، وربحية العميل.
- ت. **محور الأنظمة الداخلية:** حيث يتم قياس فعالية الأنظمة الداخلية للمؤسسة من أجل ضمان تنافسيتها، ومن أهمها نظام التجديد (البحوث، عدد براءات الاختراع، عدد المنتجات الجديدة...)، هذا بالإضافة إلى نظام الإنتاج (جودة المنتجات، آجال الإنتاج...)، ونظام خدمة ما بعد البيع أيضا من الأنظمة المهمة (استقبال الزبون، أجل حل المشكلات...).
- ث. **محور التعلم التنظيمي:** يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن تنمو فيها المنظمة من أجل تحقيق عمليات داخلية عالية المستوى التي تخلق قيمة للعملاء والمساهمين، يؤكد جانب النمو والتعلم على ثلاث قدرات: قدرات الموظف وإعادة توجيهها (تعليم وتطوير الموظفين، قياس رضا الموظفين، وفاء الموظفين، إنتاجية الموظفين...)، فعالية أنظمة المعلومات، التحفيز وتحمل الأجراء للمسؤولية¹.

¹وهيبة مقدم، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في صياغة وتنفيذ وتقييم إستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية، جامعة الشلف الجزائر، 2010/11/08، الجزائر.

شكل رقم 17: بطاقة الأداء المتوازن لروبرت كابلان وديفيد نورتن.



Source : Robert Kaplan et David Norton, le tableau de bord prospectif (pilotage stratégique : les quatre axes du succès), éditions d'organisation, Paris ; France, 1998, p :69.

تستخدم بطاقات الأداء المتوازن على أساس الأهداف حيث "تنبع الأهداف التي يتم وضعها في كل بطاقة من إستراتيجية الشركة أو المؤسسة، فالشركة التي تحاول أن تنافس عن طريق تقليل التكلفة ستهتم بمؤشرات تكلفة المنتج وكفاءة التصنيع وقلة الفاقد وتقليل تكلفة المواد الخام. أما الشركة التي تحاول أن تكون سبّاقة بالمنتجات أو الخدمات الجديدة، فسيكون تركيزها على القدرة على تقديم منتجات بسرعة والقدرة على تهيئة مناخ أو بيئة إبداعية داخل الشركة. كذلك فإن الشركة التي تخطط للتوسع إقليمياً أو عالمياً ستهتم بقياس القدرة على اكتشاف والدخول إلى أسواق جديدة والقدرة على تلبية احتياجات عملاء جدد في مدن أو دول جديدة. وبهذه الطريقة تصبح بطاقة الأداء المتوازن وسيلة لتحقيق إستراتيجية الشركة"¹.

2. أسلوب تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر **SWOT**: لتحقيق ترابط قدرات المنظمة الداخلية يفضل استعمال أسلوب تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر لأنه يعتبر "أداة تخطيط إستراتيجي تحقق الاتساق بين قدرات المنظمة الداخلية (عن طريق دراسة نواحي القوة والضعف فيها)، وبين الظروف البيئية (أي الفرص والمخاطر الموجودة في المحيط الخارجي). ويتمثل الافتراض الأساسي في أن القيام

¹بوابة الأفاق وإرئنااع والجودة، مرجع سبق ذكره.

بمراجعة جوانب القوة والضعف (داخل المنظمة)، وبمراجعة الفرص والمخاطر (البيئية) يساعد على تحديد الخطط الإستراتيجية التي تحقق النجاح للمنظمة، ذلك لان هذا التحليل يساعد على تحقيق الاتساق بين المنظمة والبيئة التي تتحرك فيها¹. وتعرف أيضا أن "تحليل سوت (أو مصفوفة نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر) هو نموذج رفيع المستوى يستخدم في بداية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة. ويدمج بين نقاط قوة الهيئة ونقاط ضعفها، وبين الفرص المتاحة أمامها والتحديات التي تواجهها. وتصنف مصفوفة سوت العوامل الداخلية التي تتأثر بها إستراتيجية الهيئة في نقاط القوة والضعف والعوامل الخارجية التي تؤثر على إستراتيجية الهيئة بالفرص والتحديات"²، وتهدف الإستراتيجية لتقليل آثار العوامل السلبية المتمثلة في نقاط الضعف والتحديات، وتعظيم نقاط قوة الهيئة والفرص المتاحة. وتستعمل إستراتيجية سوت في وضع الخطط الإستراتيجية التشغيلية التي لا تزيد مدتها عن 3 سنوات، ويمكن أن تستعمل لتقييم مدى ملائمة الإستراتيجية المتبعة من طرف الهيئة للأهداف المراد تحقيقها.

3. أسلوب تحليل مجال العمل: يحدد أسلوب تحليل مجالات العمل "مجالات أو ميادين الأعمال التي تختارها المنظمة، ويعتمد ذلك على تحديد ودراسة إمكانيات الموقع التنافسي للمنظمة في ميدان الأعمال المختلفة. وكذلك على دراسة إمكانية زيادة هذا الموقع، وبالتالي تقرر المنظمة الاستمرار في ميدان الأعمال التي تحقق مواقف ومكاسب ونتائج مقبولة. وكذلك تلك الميادين التي يتوقع أن تحقق مواقف ومكاسب ونتائج مقبولة في المستقبل. وبالتالي تحتفظ المنظمة بموقعها، أي بحضورها ووجودها بتلك الميادين الناجحة"³.

4. أسلوب الفجوة GAP planning: ويعرف بأسلوب "تحليل الاحتياجات" أو "تقييم الاحتياجات"، ويسمح بتقديم تقييم لوضع الهيئة في المنطقة الحالية التي تنشط فيها ومقارنته مع المكان الذي تريد أن تكون فيه. ويتوجب في هذه الحالة على المسئول على عملية وضع الخطة الإستراتيجية تحديد الفجوة الموجودة بين هذين المكانين وسدها. ويستعمل هذا الأسلوب لتحديد الثغرات الداخلية⁴. وعرف أسلوب الفجوة GAP "بتقييم الفرق بين المبيعات التي حققتها المؤسسة والمبيعات التي كانت تهدف لتحقيقها، وإذا وجد عجز في المبيعات يتم استعمال مجموعة من الاستراتيجيات لسد العجز"⁵.

¹ طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² Avery Hale, 8 Strategic Planning Models To Consider, Clearpoint Strategy, 08/01/2017, <https://www.clearpointstrategy.com/strategic-planning-models/>

³ طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴ Avery Hale, op.cit.

⁵ Philip Kotler, Marketing Management, Product

Bookshelf, <http://www.productbookshelf.com/2011/05/the-strategic-planning-gap/>.

5. أسلوب استخدام السيناريوهات: يقوم أسلوب السيناريوهات على عدد من الاحتمالات والافتراضات، ونشير إلى أن "السيناريو هو أداة مهمة من أدوات الإستراتيجية، والسيناريو يبنى على افتراض أن قدرتنا على التنبؤ محدودة، فيتم افتراض عدد من الاحتمالات الممكنة والتصرف المناسب لكل منها. وفي حين يركز التنبؤ على فهم القوى التي تؤثر على تلك المخرجات، وبعض هذه القوى هي المداخلات. ووجود عدد من السيناريوهات لدى المنظمة يتيح لها مواجهة الظروف غير الواضحة في البيئة. ومن ثم تلجأ تلك المنظمة إلى "تحمين" أو "توقع" بعدد من السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن تحدث في المستقبل، حتى يتمكن بعد ذلك إعداد "خطط موقفية" تتناسب مع هذه السيناريوهات أو الاحتمالات"¹. "وحددت المؤسسات إستراتيجيتها بافتراض وجود عوامل ثابتة تتغير على المدى الطويل، ونظرا لتغير وسائل الإنتاج وتكنولوجية الاتصال مما سرعت تغير الأوضاع والبيئة التي تنشط فيها المؤسسة. وكل هذه العوامل أدت إلى إعادة النظر في طريقة وضع إستراتيجية المؤسسة بالاعتماد على السيناريوهات، ووضح إستراتيجية لمواجهة كل الأوضاع المحتملة"²

6. أسلوب فايفر Pfeiffer للتحليل الاقتصادي: يعتبر نموذج فايفر من أهم أساليب التخطيط الاستراتيجي ويقوم على 10 خطوات أساسية، والمتمثلة فيالتخطيط للتخطيط وتحديد القيممعبناء الرؤية، إلى جانب ذلك كتابة الرسالة وتحديد مجالات العمل الرئيسية وتقييم الأداء وتحليل الفجوة. وبعد تحديد نقاط القوة والضعف لا بد من وضع الخطط العملية وتوحيدها، إلى جانب تسطير الخطط البديلة وضرورة تنفيذ الخطة للتحقيق الأهداف المرجوة. وسوف نعتمد على أسلوب فايفر من أجل وضع خطة إستراتيجية لتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري. وسيتم تعريف وتقديم أسلوب فايفر في المطلب الثالث آلية إعداد الخطة الإستراتيجية.

ثانيا: أنواع الخطط الإستراتيجية

تتمثل أهمية التخطيط الاستراتيجي أنها تمنح للهيئة والمؤسسة القدرة على تطوير الوضع الحالي عبر وضع الخطة الإستراتيجية، "فهو يساعد المؤسسة على فهم طبيعة التغيرات التي تحدث في محيطها ومحاولة التكيف معها، ولما لا حتى قيادة هذه التغيرات. وعلى هذا الأساس فقد اتفق أغلبية الباحثين والكتاب على

¹طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

²SCHWARTZ Peter, La planification stratégique par scenarios, Futuribles, France, N 176, 1993.

أهمية التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للمؤسسة، حيث تواجه هذه الأخيرة العديد من التحديات البيئية، وللتخطيط الاستراتيجي دورا مهما في مواجهتها والحد من آثارها السلبية، إضافة إلى أن الدراسات التي أجريت حول التخطيط الاستراتيجي قد أثبتت فعاليتها في تحسين أداء المؤسسة، حيث يساعد على تحقيق النمو على المدى البعيد وتحسين الأداء المالي بصفة أساسية في الأمد القصير¹، ولتحديد نوع الخطة الإستراتيجية التي تريد الهيئة وضعها رأينا من تحديد الوضع الراهن للهيئة، ونقصد بالوضع الراهن هو هل الهيئة في حالة توسع أو نمو أو استقرار. وعلى أساس الوضع الراهن يتم تحديد الخطة الإستراتيجية، وتعددت أنواع الخطط الإستراتيجية حسب أغراضها وأهدافها. وارتأينا إلى ذكر تصنيف حسب مستوى السلطة ودورة حياة المنظمة.

1. تصنيف الخطط الإستراتيجية حسب مستوى السلطة: وتقسم الخطط الإستراتيجية وفقا لمستوى السلطة إلى ثلاث استراتيجيات أساسية هي كالتالي:

- أ. إستراتيجية المنظمة ككل: ويقصد بها تلك الإستراتيجية التي تحدد الاتجاه العام أو الكلي للمنظمة، ويمكن أن نقول إن هناك ثلاثة مسارات في هذا الشأن، تختار المنظمة من بينهم: النمو والاستقرار والانكماش.
- ب. إستراتيجية فروع المنظمة: تتم بوضع إستراتيجية لإحدى فروع أو وحدات المنظمة أو وحدات المنظمة أو لإحدى السلع أو الخدمات التي تقدمها المنظمة. ويمكن أن نحدد مسارين قد تختار المنظمة من بينهما: الإستراتيجية التعاونية والإستراتيجية التنافسية.
- ت. إستراتيجية العمليات: ويقصد بها الإستراتيجية الوظيفية وتعرف أنها هي التي تهتم بتحسين مستوى الأداء بالنسبة للعمليات الإنتاجية والخدمية. وتهدف إلى زيادة الإنتاج، وتخفيض التكلفة، ورفع الجودة الشاملة. وذلك لإعطاء المنظمة مميزات تنافسية على غيرها من المنظمات الأخرى المشابهة أو التي تعمل في نفس المجال أو القطاع. ويشترط في هذا التقسيم وجود انسجام بين المستويات الثلاث للتخطيط الاستراتيجي².

¹ عمر بن سديرة، التخطيط الاستراتيجي: الإطار النظري والواقع التطبيقي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، عدد رقم 13، 2013، 239.

² مدحت محمد أبو ناصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2009، ص 130-132.

2. تصنيف الخطة الإستراتيجية حسب دورة حياة المنظمة: وتقسّم إلى إستراتيجية النمو وإستراتيجية الاستقرار وإستراتيجية الانكماش¹.

المطلب الثالث: آلية إعداد الخطة الإستراتيجية

تعددت آليات وأساليب وضع الخطط الإستراتيجية، وارتأينا أن نعتد على أسلوب فايفر للتخطيط من أجل وضع إستراتيجية لتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري. والمطلب الحالي سنذكر فيه آلية إعداد الخطة الإستراتيجية بإتباع أسلوب فايفر، حيث نجد أن عملية التخطيط تكون وفق مراحل أساسية سوف نذكرها ونعرفها، وقبل ذلك يمكن أن نقسم التخطيط إلى 5 مراحل لوضع الرؤية المستقبلية. "وتبدأ العملية التخطيطية بمرحلة تأسيسية تتمحور حول ضرورة بلورة رؤية واضحة لمستقبل القطاع الذي تشرف عليه الوزارة، ولواقعها وآفاق عملها المستقبلي مع هذا القطاع بالاستناد إلى سياسات وتوجهات الحكومة وإلى رسالة الوزارة وإلى القيم التي تعمل بها. وتتضمن المرحلة الثانية من العملية التخطيطية بناء منطلقات الخطة الإستراتيجية، وتتمحور حول التعرف على الواقع الذي سيتم الانطلاق منه لتحقيق أهداف الرؤية الإستراتيجية للوزارة في مدى زمني معين، مع ما يتضمنه ذلك من تحليل للبيئتين الداخلية والخارجية للوزارة، بما في ذلك تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والتشريعية وتحليل الجهات ذات العلاقة، للخروج بالتحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات. والمرحلة الثالثة تتمثل في تحديد الأهداف الإستراتيجية والقابلة للتحقيق في المدى الزمني للخطة، ومن ثم تفريعها إلى مجموعة أهداف فرعية تحدد معالم الطريق للوصول، مرحلة بعد مرحلة، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة. ويجري تحديد أولويات الأهداف التشغيلية من خلال معيارين هما تأثير الهدف وسهولة تنفيذه. والمرحلة الرابعة تمويل الخطة، بالتشاور مع وزير المالية (قروض وهبات). والمرحلة الخامسة تتجسد في تحديد طريقة قياس الأداء، من خلال إعداد مؤشرات القياس والقيم المستهدفة لها، على أن تتم مواءمتها مع التوجهات الإنمائية للدولة مع وضع خطة طارئة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة والكوارث"². وسوف نذكر آلية إعداد الخطة الإستراتيجية في النقاط التالية:

¹ احمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والإدارة الإستراتيجية: مهارات التفكير الاستراتيجي. وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أولاً: التخطيط للتخطيط وتحديد القيم

تعتبر المرحلة الأولى التي تبدأ بها عملية وضع الخطة الإستراتيجية وفقاً لنموذج فايفر، وتتم عملية التخطيط للتخطيط وتحديد القيم من خلال ما يلي:

1. التخطيط للتخطيط: تعتبر مرحلة التخطيط للتخطيط من بين أهم المراحل التي تقوم عليها عملية وضع الخطة الإستراتيجية، وفقاً للمراحل التالية:

أ. "تشكيل فريق التخطيط المكلف بهذه المهمة وإعطاء الصلاحيات اللازمة لكتابة الخطة.

ب. تحديد وقت لإنجاز الخطة وغالباً يكون بين 3-6 أشهر.

ت. تحديد مدة الخطة الإستراتيجية وهي تتراوح بين 5-20 سنة وأحياناً أكثر من ذلك إذا كانت الخطة لدولة وليست لمنظمة.

ث. فريق التخطيط الفعال هو فريق متنوع التخصصات، فمن الممكن أن يشارك موظفي من إدارة التخطيط، والإنتاج، والتسويق، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، ومسئول المنظمة، ومستشار خارجي¹.

2. تحديد القيم: "تبنى القرارات الخاصة بالعمل والخطة الإستراتيجية على الأمور التي تعتبرها المنظمة ذات قيمة مثل النمو، نوع الرقابة، الأخلاقيات. وتبين أن الخطط الإستراتيجية التي لا تهتم بالقيم في المنظمة ستواجه مشاكل كبيرة وقد تفشل أيضاً. ومن أجل استعراض القيم لا بد من فحص العناصر التالية:

أ. قيم المنظمة.

ب. فلسف عمل المنظمة.

ت. ثقافة المنظمة.

ث. قيم المساهمين والمتأثرين بها².

وبتحديد قيمة المنظمة هل تهدف للربحية أو التوسع أو هدفها غير ربحي بل اجتماعي، وعلى أساسه يمكن أن نحدد الرؤية والتوجه والأهداف، وطرق تحقيقها.

¹ ثابت حجازي، ملخص التخطيط الاستراتيجي بأسلوب فايفر، تاريخ الاطلاع: 2017/10/09، <http://thabethejazi.com/article-9>.
² طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ثانيًا: بناء الرؤية وكتابة الرسالة

تأتي بعد مرحلة التخطيط للتخطيط وتحديد القيم، بناء الرؤية وهي تعد النظرة المستقبلية للوضع الراهن، وتتجسد عبر كتابة الرسالة التي على أساسها تحدد أهداف الإستراتيجية ومؤشراتهما، وتمر عبر المراحل التالية:

1. بناء الرؤية: تعرف الرؤية بأنها "المنظور المستقبلي للأوضاع وتعكس تطلعات المنظمة نحو ما تريد إنجازها في مدى زمني محدد ومنظور. وهي بهذا المعنى، إسقاط مستقبلي لتوجهات الحاضر، تلتقي مع التوجهات العامة للدولة، ومع نظرتها المستقبلية. من الناحية العملية، هي صورة متخيلة لما سيكون عليه مستقبل القطاع الذي تشرف عليه الوزارة، ولدورها في تشكيله"¹. والرؤية هي الصورة للمستقبل المنشود، وتعتبر عملية تحديد الرؤية من أهم خطوات التخطيط الاستراتيجي"². وتعتبر عملية "صياغة رؤية شاملة للمنظمة هي الخطوة الجوهرية الأولى في عمليات الإدارة الإستراتيجية، ويقصد بالرؤية الإستراتيجية الفكرة العامة المجردة ذات المضمون الفلسفي والقريبة في فضاءها من طبيعة الحلم الإنساني، وهي أيضا منظور مستقبلي للإدارة والعاملين، ومصدر شعور بالولاء والانتماء المشترك، فالرؤية تتضمن عادة أكثر المعاني والآفاق اتساعا في الزمن وفي الاتجاه نحو المستقبل، فالمنظمات الكبرى لم تحقق إنجازاتها الصناعية المهمة في ميدان الأعمال دون امتلاكها لرؤية واضحة المعالم وطموحة، إلى جانب امتلاكها للإدارة القوية في العمل وصنع القرار وصياغة وتطبيق إستراتيجية لتجسيد هذه الرؤية"³. وتجسد رؤية طموح والتطور الذين تسعى الهيئة لتحقيقهما في المستقبل القريب والبعيد، مع التناسق مع الحاضر والإمكانيات المتوفرة مما يسمح لها من ضمان ديمومتها وتحقيقها للأرباح بالنسبة للمؤسسات الربحية، أما الهيئات والحكومات فهي تهدف للوصول بالمجتمع والقطاعات إلى وضع أفضل.

تمثل رؤية الهيئة حافزا لزيادة فعاليتها وتطويرها، ولعل من بين أهم أسباب وجوب وضع رؤية واضحة وطموحة للمؤسسة هو تحديد مسارها، وتحفز المسؤولين وتدفعهم للعمل وتطوير الهيئة، وتشجع الرؤية العاملين على تقديم أفكار ومبادرات جديدة، ولعل أهم دور للرؤية هو ربط الهيئة بالمستقبل"⁴.

وللحصول على رؤية إستراتيجية فعالة تتميز بالمصداقية وإمكانية التحقيق رأينا من توفر مكونين أساسيين، المكون الأول تمثل في "الإيديولوجية الجوهرية التي تحدد المزايا الثابتة للمنظمة، وتساهم في بناء الشركات

¹وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

²طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³محمد مفضي الكساسبة، عبير حمود الفاعوري، قضايا معاصرة في الإدارة، دار الحامد للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 24.

⁴أحمد ماهر، دليل المديرين إلى التخطيط الاستراتيجي، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص 79.

ذات الرؤية المستقبلية أكثر من معطيات المنتج والسوق والتكنولوجية والقيادة، إذ أن الإيديولوجية الجوهرية تعد مصدرا للإرشاد والإلهام، وتحقق التماسك للمنظمة، ويمكن أن تكتشف الإيديولوجية الجوهرية بالنظر إلى داخل المنظمة، إذ أنها تتصف بالأصالة ولا يمكن تزييفها. وينبغي أن يكون دورها ذو معنى وإلهام للأفراد داخل المنظمة. والمكون الثاني يتمثل في التصور المستقبلي ويتكون من هدف الرؤية ووصف حي لما ينبغي عمله لتحقيق هذا الهدف، ويوجد فرق بين وجود هدف، والالتزام بتحقيق تحدي كبير، إذ يحتاج إلى بذل جهود كبيرة والاعتماد على روح الفريق¹. ومن أجل وضع رؤية للخطة الإستراتيجية رأينا من إتباع الخطوات التالية:

- أ. جمع توقعات ورؤى الأطراف المشاركين في إعداد الخطة الإستراتيجية: وعبر هذه الخطوة يتم تحديد النظرة المستقبلية للمنظمة من جانب الأطراف المعنيين بإعداد الخطة الإستراتيجية، وغالبا ما تبنى هذه المرحلة بتحديد عيوب الهيئة أو المجتمع في الوقت الحاضر، وهي تجسد وضعها مثاليا خالي من كل المصاعب والمتاعب والعراقيل مع تحديد مجالات عمل الهيئة².
- ب. تحديد الصيغة المبدئية للرؤية: من خلالها يتم تحديد "أهداف الأطراف ذو المصلحة وفي استثمار الفرص المحيطة والانطلاق إلى المستقبل استنادا على نقاط القوة المتاحة لديها. كما تُحدد المنظمة صورة المجتمع في المستقبل وشكل القوى المؤثرة فيه، حتى تستطيع المنظمة تحديد مكانتها في هذه الصورة الكبيرة للمجتمع، وتبدأ المنظمة (وصورتها) تتشكل مبدئيا.
- ت. الصياغة النهائية للرؤية: تحدد فيها الأولويات النهائية للمنظمة، وذلك لوضع الكلمات الموجودة في الصياغة النهائية للرؤية، ومراجعة الصياغة المبدئية للرؤية، وتنظيفها من أي شوائب. ويشترط في الصياغة النهائية للرؤية ألا تزيد عن 20 كلمة، وأن تبدأ صياغة الرؤية بكلمات محفزة مثل نأمل أن نكون، تلعب منظمنا الدور، نرى أنفسنا، نحلم أن نحقق، نحن منظمة، نود أن. ورأينا أن تحتوي الصياغة كلمات حماسية تخاطب الروح، وتمثل الدفاع³. ولا بد من أن تكون الرؤية قابلة للتجسيد عبر الخطة الإستراتيجية.

2. كتابة الرسالة: الرسالة هي بمثابة إعلان نوايا لما تتطلع الوزارة إلى عمله، وتعريف بالأطر التي ستعمل من خلالها على تحقيق غايتها الأساسية في مدى زمني معين⁴، وتعتبر "عملية إعداد رسالة المنظمة من أهم

¹محمد مفضي الكساسبة، مرجع سبق ذكره، ص26،27.

²Janet Shapiro, Planification Stratégique, CIVICUS, 2001, p34.

³أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 82،81.

⁴وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وأصعب الخطوات في عملية التخطيط الاستراتيجي، لأنها توضح سبب وجود المنظمة وأغراضها ووظائفها ورغباتها ومن تسعى إلى تحقيق رغباتهم، وتحدد مجالات الأعمال التي ستقوم المنظمة بالدخول فيها والاستراتيجيات التي سوف تطبقها، وتحدد المجالات التي سوف تنافس فيها المنظمة المنظمات الأخرى، وتحدد كيفية تخصيص الموارد المختلفة وما هي أنماط النمو والاتجاهات التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها¹. ويشترط في الرسالة الوضوح والإيجاز. "وأن تجيب على الأسئلة التالية:

أ. ما العمل الذي تؤديه المنظمة؟

ب. ولمن تؤدي هذا العمل؟

ت. كيف تؤدي المنظمة هذا العمل؟

ث. لماذا وجدت المنظمة؟²

ومن أجل الحصول على رسالة تفي بالغرض المرجو منها رأينا أن تتسم "بالدقة والاقتضاب بحيث يأتي النص مقتضباً وخالياً من الحشو والشروح والتفاصيل، معبراً بشكل صحيح عن جوهر. والمرونة النسبية والقابلية للاجتهد، وتطويع النص بما يتلاءم مع التحولات الحاصلة، والتشبه بأفضل الممارسات العالمية، في هذا المجال"³.

ثالثاً: تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء

تعرف الأهداف العامة أنها "النتائج التي ترغب المنظمة أن تحققها من خلال التخطيط الاستراتيجي والرؤية، وفي ضوء الرسالة المحددة للمنظمة كما أنها تستند على تقييم موضوعي للبيئة الخارجية والأداء الداخلي للمنظمة. وبما أن الأهداف العامة هي نتائج، إذن فإن صياغتها وتحديدتها بشكل سليم يمثل مقياس يساعد المنفذين على تحديد مدى ما وصلوا إليه من إنجاز على طريق الهدف العام، كما أنه يمثل أداة المتابعة والرقابة على الأداء الفعلي للمنفذين، أن عدم وجود أهداف عامة يمكن أن يسبب الغموض في العمل، أو الارتجال فيه، أو الافتقار إلى السبب والدافع للعمل"⁴.

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية: ومن أجل تحديد الأهداف توجب "تحديد الأهداف الفرعية بالبرامج والمشاريع المخططة في سياق المبادرات التي تتضمنها الخطة الإستراتيجية. ومن الضرورة أن تكون لدى المخططين

¹ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 98.

فكرة واضحة حول كل برنامج ومشروع، بما في ذلك وصف المواصفات والخصائص والأهداف العامة ومراحل التنفيذ ومدة التنفيذ والبرنامج الزمني، فضلاً عن تكلفته وآلية تمويله¹. وعبر تحديد الأهداف الإستراتيجية نضع نموذج العمل الاستراتيجي، بوضع أربع عناصر أساسية هي:

أ. تحديد مجالات العمل الرئيسية: "هي المجالات المطلوبة لإنجاز مهمتها.

ب. تحديد وحدات العمل الإستراتيجية: وهي المنظمات أو الشركات التي يمكن أن تنقسم إليها الشركة أو المنظمة لو أرادت ذلك مستقبلاً.

ت. وحدة مؤشرات النجاح الحساسة: تحديد المعايير التي تشير إلى أن تلك الوحدة سائرة حسب الخطة الجديدة وهي ناجحة في عملها، والمؤشرات هي تقيس الأهداف.

ث. تحديد الآليات الإستراتيجية: هي الآليات التي تستعملها المنظمة لتحقيق مستقبلها المثالي وهي الأدوات الضرورية لإنشاء الوحدات وتحقيق المؤشرات.

ج. تحديد نوع الثقافة: تحديد نوع الثقافة الضرورية لدعم مجالات العمل والوحدات الإستراتيجية ومؤشرات النجاح الحساسة والآليات الإستراتيجية².

وللحصول على أهداف تخدم الإستراتيجية وتحقيق المبتغى من وضعها رأينا من "أن تتوافق مع عناصر التخطيط الاستراتيجي، أي أن تكون ترجمة سليمة للرؤية والرسالة والإستراتيجية، وهذا بالإضافة إلى تمشيها مع نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تظهر في تحليل المنظمة. ويشترط في صياغتها أن تبدأ بمفعول وتحدد المفعول به، والفعل هنا يعني زيادة، أو تخفيض، أو كسر، أو بدء. وأما المفعول به فقد يكون الأرباح، والتكاليف، والمبيعات. وأن تكون كمية وقابلة للقياس، وأن تكون ممكنة وقابلة للتحقيق، أن تحض بالقبول والوضوح والمرونة"³.

2. تحديد مؤشرات الأداء: وتعرف المؤشرات أنها "طريقة قياس النجاح في تحقيق الأهداف"⁴، ويعرف أنه "مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة"⁵، وهي "الأهداف محددة بأرقام توضح الحد الأدنى الذي يجب أن نحققه خلال فترة الخطة"⁶، والمؤشرات تساعد

¹وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص39.

²طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁴مرجع سابق، ص 112.

⁵يمن محمد حافظ الحمادي، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها، جامعة عين الشمس، ص2.

⁶ثابت حجازي، مرجع سبق ذكره.

- على تحديد مدى تحقق الرؤية بعد انقضاء فترة الخطة. وترتبط المؤشرات ارتباطاً وطيداً مع أهداف الإستراتيجية لذلك يشترط في المؤشر أن يقيس الهدف الذي تم تحديده في الإستراتيجية. وللحصول على مؤشرات تفي بالغرض والهدف التي وضعت من أجله، ولا بد من توفر المعايير التالية:
- أ. "تحديد المؤشرات الملائمة للهدف.
 - ب. تحديد درجة التسلسل في المؤشرات.
 - ت. تحديد درجة مساهمة كل وحدة في تحقيق مؤشرات الإنجاز.
 - ث. تحديد درجة المساهمة الفردية في تحقيق هذه المؤشرات"¹.

رابعاً: تقييم الأداء وتحليل الفجوة

ويتم تقييم الأداء المنظمة عبر تحليل SWOT، وأما تحليل الفجوة يقوم على مقارنة الوضع الراهن مع الوضع المطلوب، ومن خلال ما يلي سنتطرق لكل نقطة.

1. **تقييم الأداء:** تعتمد عملية تقييم الأداء على نموذج SWOT الذي تطرقنا إليه في أساليب وضع الخطط الإستراتيجية، ويعتمد على دراسة وتحليل " نقاط القوة ونقاط الضعف للمنظمة في كل وحدة من كل مؤشر حساس وكذلك ينظر في الفرص المتاحة والمخاطر المتوقعة. وتستعين المنظمة بتحليل مجالات العمل الرئيسية والوحدات الإستراتيجية، ويحلل كل مجال من مجالات العمل بطريقة مستقلة وكذلك الوحدات وذلك لتحديد أيها أكثر نجاحاً وأيها يعمل بشكل ضعيف"².
2. **تحليل الفجوة:** تعمل عملية تحليل الفجوة على تحديد " واختبار الواقع بمعنى أنه مقارنة بين الوضع الحالي لكل مؤشر ولكل وحدة بين الوضع المطلوب حسب الخطة الإستراتيجية. وفي حالة إشارة تحليل الفجوة إلى أن هناك فجوة قليلة أو أنها لا توجد أصلاً بين الموقف الحالي والمستقبل النموذجي فهذا يشير إلى أن فريق التخطيط لم يبذل جهداً كافياً في إبداع حلم أفضل للمنظمة أو وحداتها وعليه أن يغير الخطة لكي يجعل المنظمة ووحداتها تأمل في مستقبل أفضل. ومن ناحية أخرى إذا كان المستقبل النموذجي بعيداً وخيالياً، أي لا يمكن تحقيقه فعندها يجب على فريق التخطيط أن يعدل من النموذج ويخفف من الطموح، وذلك عبر إيجاد حلول وسط في اتجاهين، فيعمل فريق التخطيط بجهد لإيجاد وسائل تهدف إلى ردم الفجوة وكذلك

¹أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 115.

²طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

التخفيف من الحلم النموذجي إلى حد ما¹. وعملية تحليل الفجوة تكون عبر دراسة المؤشرات التي تم صياغتها في المرحلة السابقة، حيث عبر مقارنة المؤشرات يمكن أن تكون "هناك مؤشرات غير واقعية أو مؤشرات غير طموحة وعادية. وفي كلا الحالتين يجب الحرص للوصول لمؤشرات ملائمة وطموحة"².

خامساً: وضع الخطط العملية والخطط البديلة وتنفيذ الخطة

لتطوير نشاط المنظمة أو إدماج نظام مالي جديد في اقتصاد الدول عبر وضع الخطط الإستراتيجية، وتتبع عملية وضع الخطط العملية وتوحيدها من أجل تحقيق الرؤية، والانتقال من الحاضر إلى المستقبل المرجو، يجب أن تتماشى الخطط مع الأهداف المسطرة وتكون قابلة للقياس عبر المؤشرات. ولكي تكون الخطة فعالة لا بد من تحديد دور كل قسم ووحدة من المنظمة، مع تحديد مهام المراقبة، والفئة المستهدفة من نشاط الهيئة. ومع وضع دفتر زمني يحدد فيه كل الخطوات والتعديلات التي سيتم القيام بها للوصول للأهداف المسطرة مع تحديد الوحدات المستهدفة بهذه الخطوات، وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التطبيق.

1. **وضع الخطط العملية وتوحيدها:** لا ويمكن للخطط الإستراتيجية أن تأخذ عدة أشكال حسب طبيعة نشاط المؤسسة أو الهيئة والسوق التي تنشط فيها، يمكن أن تكون إستراتيجية دفاعية أو هجومية، وتتأثر عملية وضعها بتحديد الوضع عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات. ويمكن أن تبنى الإستراتيجية بتحديد اتجاه المنافسين مع تحديد الإستراتيجية التنافسية العامة. وتخضع عملية تحديد الخطة الإستراتيجية إلى مجموعة من العوامل الأساسية، تتمثل فيما يلي:
 - أ. **درجة الابتكار في الأنشطة مستقبلاً:** "لا بد من توافر القدرة على الابتكار والابداع بين القائمين بعمل التخطيط الاستراتيجي وان يحاولوا رسم صورة مستقبلية عن أنشطة الشركة.
 - ب. **المخاطر التي يمكن تحملها مستقبلاً:** كل شركة لها مقدار من المخاطرة تفضل أن تتحمله وتتعامل معه، ومقدار هذه المخاطرة تتحدد بقوى داخلية وقوى خارجية.
 - ت. **مقدار المبادرة من المديرين بتصرفات إيجابية.**
 - ث. **شكل الميزة التنافسية للشركة مستقبلاً:** تعدد الميزة التنافسية على أحد العناصر التالية:
 - التميز: ويعني ذلك أن يكون لدى الشركة سلعة جديدة يصعب على الآخرين تقليدها بسهولة، وبذلك تحتفظ الشركة بهذه الميزة التنافسية لفترة ما.

¹المرجع السابق، ص56.
²ثابت حجازي، مرجع سبق ذكره.

- **التكلفة:** قد تحقق الشركة ميزة تنافسية من خلال تخفيض التكلفة وعلى الشركة أن تبحث عن الأساليب التي تحدد ذلك التخفيض.

- **التركيز:** من خلال الاهتمام بشريحة معينة من المستهلكين أو المنتجات أو شريحة من السوق الجغرافي تستطيع الشركة تحقيق ميزة تنافسية فيها عن غيرها من الشركات¹.

وتتميز الخطط الإستراتيجية التي تضعها الوزارات والمنظمات عن الخطط الإستراتيجية للشركة، أن الخطة الإستراتيجية الأولى تعد "مشاريع قوانين وتعديلات تشريعية، لتوفير بيئة قانونية محابية تسمح بتقديم الخطة بسلاسة ودون عوائق قانونية. ويمكن أن تتناول التسهيلات التشريعية المطلوبة جوانب من الخطة، بما في ذلك البرامج والمشاريع التي يحتاج العمل فيها إلى تشريع خاص، كقانون منع التدخين في الأماكن العامة، وقانون إنشاء الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات والهيئة الناظمة لقطاع النفط والغاز.... وتعيد النظر بميكانيكية إدارة الوزارة، واقتراح تطوير مهامها وأنظمتها لدعم الخطة التنفيذية ومواكبة المتغيرات التي تنشأ بمعرض تنفيذها، وتبني القدرات المؤسسية، بما يخدم الخطة ويحسن من شروط دعم التطبيق وخطة مراقبة التطبيق والتقييم والتصحيح"² وأما الخطة الثانية فهي تأخذ بعين الاعتبار القوانين والهيكل الإداري لوزارة كمؤهلات أو معوقات خارجية، فهي التي تتأثر بالقوانين ولا تأثر فيها.

2. **الخطط البديلة:** تعرف "الخطط البديلة أنها نتاج عملية تحليل للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تعترض، تعوق، أو تحرف الخطة عن مسارها الأصلي وتحويل دون تحقق أهدافها. وهي خطط مسبقة الإعداد، تتحسب لوقوع أزمات و/أو كوارث محتملة، وتستعد لها بتخطيط احترازي، يحرص ويحشد كامل الإمكانيات المتاحة (بما فيها الموارد الاحتياطية وأشكال الدعم التي يمكن طلبها من الجهات الأخرى) لمواجهة الأحداث المستجدة ذات التأثيرات العميقة و/أو الكارثية"³. و"الخطة البديلة هي خطط مختصرة لكل أمر احتمال حدوثه قليل ولكن آثاره كبيرة لو حدث فعلا، وتختلف الخطط البديلة عن الأصلية في أن البديلة ليست مفصلة كالبديلة"⁴.

¹ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 301-302.

² وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ المرجع السابق، ص 48.

⁴ طارق محمد السويديان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

3. تنفيذ الخطة: تتمثل المرحلة الأخيرة لعملية التخطيط الاستراتيجي في عملية تنفيذها على أرض الواقع من خلال تجسيد الرؤية عبر تطبيق الأطراف والجهات المعنية الخطة الإستراتيجية، من أجل تحقيق الأهداف المستقبلية.

تعتبر عملية وضع الخطة الإستراتيجية التي تلاؤم إمكانيات وقدرات المنظمة والهيئة من أجل تحقيق الرؤية المستقبلية، ومن أجل وضع خطة إستراتيجية تساهم في تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، لا بد من إتباع الخطوات التي تطرقنا لها في هذا المطلب. وقبل تحديد الرؤية ووضع الخطة الإستراتيجية لا بد من تقييم وتحديد نقاط قوة وضعف مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر من خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني: فرص وتحديات مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

تعتبر سوق التمويل المصغر بالجزائر حديثة النشأة وغير مشبعة، فحاليا تنشط بالجزائر مؤسستين للتمويل المصغر المتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة التي تطرقنا لهما في المباحث السابقة، ويعتبر سوق التمويل المصغر سوق لم يغطي بعد ونظرا للأزمة الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري منذ انخفاض أسعار البترول سنة 2015 وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، ومن بين أهم المصاعب التي تواجه الاقتصاد الجزائري هو التوزيع غير العادل للثروة، مما يستلزم توسيع سوق التمويل المصغر بالجزائر عبر وضع إستراتيجية لتطويره، وقبل أن نتطرق للإستراتيجية سنقوم بتحديد أهم الفرص التي يجب على مؤسسات التمويل المصغر والحكومة الجزائرية استغلالها من أجل محاربة الفقر وخلق مناصب شغل ورفع الدخل الفردي وهذا ينعكس إيجابا على التطور الاقتصادي، وتحديد التحديات التي قد تواجه مؤسسات التمويل المصغر وتحدد من تطورها. وسنقوم بتحديد أهم الفرص المتاحة لمؤسسات التمويل المصغر وأهم التحديات الالتي تواجهها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الفرص المتاحة لمؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

المطلب الثاني: تحديات مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

المطلب الأول: الفرص المتاحة لمؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

يوجد بسوق التمويل المصغر بالجزائر فرص وعوامل داعمة لانتشاره وتوسعه، فيعتبر سوق جديد بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر التي نشط في جميع أنحاء العالم، بالإضافة للتوجه الاجتماعي لسياسة الحكومة الجزائرية. ونظرا للعوامل الاقتصادية الراهنة وندرة مناصب الشغل بقطاع الوظيفة العمومية، أصبح توجه الشباب إلى النشاطات الحرفية والأعمال اليدوية التي تقام في المنزل، ومع انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري أصبحت المرأة الماكثة في البيت تقوم بأعمال إنتاجية في المنزل مثل الخياطة وصناعة الحلويات، كل هذه العوامل تحفز الأفراد الفقراء وأصحاب المشاريع العائلية والفردية لطلب تمويل مصغر. ومن أجل تحديد الفرص نقوم بالتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً: الفرص المتاحة ضمن الإطار التنظيمي للتمويل المصغر

سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين لتنظيم الإطار العام لنشاط مؤسسات التمويل المصغر، وسوف نتطرق في هذا الجزء إلى الإيجابيات ونقاط القوة التي يوفرها الإطار التنظيمي العام لتحفيز انتشار القروض المصغرة وتوفيرها للفئات الفقيرة وأقرب الفقراء لإنشاء مشاريع عائلية وفردية، وتحفيز الإنتاج الوطني في النقاط التالية:

1. وجود تعريف واضح للقروض المصغرة.
2. أولت الحكومة الجزائرية اهتماما بقطاع التمويل المصغر لأنه وسيلة فعالة لترقية وتطوير المنتج الوطني منذ 15 سنة.
3. توفير خدمة المرافقة والاستشارة الفنية للمستفيدين من القرض المصغر.
4. تعتبر القروض المصغرة غير مكلفة بالنسبة للمستفيدين فهي تقدم بأسعار فائدة مدعمة بنسبة 100%.
5. تتمثل تجربة التمويل المصغر في الجزائر نموذج فريد من نوعه، ونظرا للتأطير والعدد المحدود من مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في مجال التمويل المصغر حد من مخاطر الاحتتيال واستغلال أصحاب الحرف والنساء الماكثات في البيت.

6. تتهياً البنوك الجزائرية العمومية لفتح نوافذ تقدم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع مطلع 2018، هذا ما يدل على توجه النظام المالي نحو الصيرفة الإسلامية.
7. يعتبر التمويل المصغر وسيلة فعالة لمحاربة الفقر وإنشاء مناصب شغل مما ينتج عنه تحسين مستوى معيشة الفرد وانخفاض البطالة والفقر. وتتمثل "أهمية الاستثمار في القروض المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس مال منخفضة نسبياً، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة"¹.
8. أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر شبكة وطنية للشباب المستفيد من القرض المصغر، وتهدف هذه الشبكة "للترويج أكبر للمنتجات والخدمات التي يقدموها الشباب المستفيد من القروض المصغرة وحتى يكونوا أكثر "قوة وفعالية" في مجال تنويع الاقتصاد الوطني، وتعمل على تعزيز التنسيق فيما بين الشباب المقاولين لتبادل المعلومات والتجارب خاصة في مجال التسويق"².

ثانياً: الفرص المتاحة في مؤسسات التمويل المصغر القائمة

- تتمثل المؤسسات القائمة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة، الأولى تقدم قروض مصغرة بصيغتين الصيغة الأولى هي قروض حسنة والصيغة الثانية قروض بالمشاركة مع البنوك وهي قروض قائمة على أسعار فائدة، وهي مدعمة من طرف الخزينة الحكومية بنسبة 100%، وأما صندوق الزكاة فمصدر أمواله هو جزء من الزكاة التي تجمعها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وهي قروض حسنة، وسوف نتطرق إلى نقاط قوة وفرص التي توفرها في النقاط التالية:
1. تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة قائمة بذاتها، فهي تنشط في مجال التمويل المصغر منذ 15 سنة، مما أكسبها مهارة ومعرفة ودراية جيدة بطبيعة سوق التمويل المصغر بالجزائر، مما يسمح لها أن تصبح المؤسسة القائمة على تنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر.

¹بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 26 - العدد الأول، 2010، ص 213.

²وكالة الأبناء الجزائرية، إطلاق شبكة وطنية للمستفيدين من القروض المصغرة، تاريخ الاطلاع: 2018/09/22، <http://ar.aps.dz/>.

2. تملك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر موارد بشرية شابة ولها معرفة ودراية جيدة بمجالات نشاط المستفيدين التي اكتسبها نتيجة الاحتكاك مع المستفيدين.

3. تغطي الوكالة الوطنية كامل التراب الوطني فهي تمتلك ممثل لها في كل دائرة من الدوائر.

ثالثًا: الفرص المتاحة في سوق التمويل المصغر

يعرف السوق (تقديم تعريف للسوق)، ولتحديد الفرص التي يوفرها السوق من خلال تحديد المتعاملين الاقتصاديين والممولين والمستفيدين، وسنقوم بتحديد أهم نقاط القوة والفرص التي يمنحها سوق التمويل المصغر في النقاط التالية:

1. يعتبر صندوق ضمان القروض المصغرة محفز أساسي للبنوك للمشاركة في منح القروض المصغرة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
2. تنشط حاليا في السوق التمويل المصغر مؤسستين هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة، وهي لا تغطي كامل احتياجات الفئات الفقيرة والمشاريع العائلية والفردية، وتعتبر سوق التمويل المصغر بالجزائر سوقا غير مشبعة.

المطلب الثاني: تحديات مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر

تطرقنا في المطلب السابق إلى الفرص التي يوفرها الإطار العام في الجزائر والأهمية التي أولتها السلطات للتمويل المصغر، وبالمقابل يواجه نشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر العديد من التحديات التي تحد من انتشاره وتوسيع مجال نشاطه، وسنتطرق لأهمها في النقاط التالية، حيث ارتأينا أن نقسم التحديات حسب المجالات إلى ثلاث نقاط كما يلي:

أولًا: تحديات ضمن الإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر

بالرغم من أن المشرع الجزائري سن قوانين ووضع الإطار العام لنشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر إلى أنه لم يفتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط بمجال التمويل المصغر، وفيما يلي سنتطرق لأهم التحديات:

1. غياب تعريف لمؤسسات التمويل المصغر، وعددها جدا ضئيل، فهي 4 مؤسسات تقدم الدعم لأصحاب الحرف والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة.
2. تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة الهيئتان اللتان تقدمان قروض تتوفر فيها خصائص القرض المصغر، وهذا ما يجد من تنوع في القروض المصغرة المتوفرة في سوق التمويل المصغر بالجزائر فهي منحصرة في صيغتين بالنسبة للوكالة وصيغة واحدة للصندوق.
3. تحمل الخزينة الحكومية لتكلفة القروض البنكية الممنوحة ضمن برامج دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض المصغرة، يؤثر سلبا على نمو وتطور الاقتصاد لاعتبارها تكاليف إضافية تحد من برامج التنمية والتأهيل. ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة اللاتي يعرفها الاقتصاد الجزائري مع انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2015.
4. نتيجة لدعم القروض البنكية الممنوحة في إطار القروض المصغر، نتج عنه رؤية خاطئة للمستفيدين منها، حيث اعتبرها الكثيرين هبة من عند الحكومة الجزائري مما نتج عنه عدم تسديد القروض المحصلة أو تأخير التسديد.
5. انعدام التشريعات التي تسمح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التمويل المصغر، عبر فتح بنوك متخصصة في القروض المصغرة. فهو حاليا منحصر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
6. قاعدة 49/51 التي تحد من رغبة المستثمرين بالاستثمار بالاقتصاد الجزائري.
7. لا توجد تشريعات أو معايير موحدة بين الهيئات التي تنشط حاليا في مجال توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمصغرة لانتقاء المشاريع الممولة من عدمها.
8. غياب التشريعات التي تسمح بتقديم خدمات التأمين المصغر والادخار للمستفيدين من القرض المصغر، فإن القرض المصغر يسمح للمستفيدين الحصول على دخل يتميز بالاستمرارية والثبات نسبيا، وأما التأمين المصغر والادخار فهما يغطيان الاحتياجات المستقبلية التي قد تكون متوقعة أو مفاجئة.

ثانياً: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر القائمة

تمثل المؤسسات القائمة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة، وبالرغم من أنها تقدم خدمات التمويل المصغر إلى أنها تواجهها تحديات وتعرف معوقات تقلل من نشاطها، وستتطرق لأهمها في النقاط التالية:

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تملك الاستقلالية المالية مما يجد من نشاطها، فهي رهينة في تقديم القروض الحسنة بالتمويل الذي تخصصه لها الخزينة الحكومية كل سنة في الميزانية المالية والذي يقدر بـ 2 مليار دينار جزائري.
2. لا يسمح للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة تحقيق أرباح مقابل القروض التي يمنحها.
3. بالرغم من الدور الذي تلعبه كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة في تمويل المشاريع العائلية والفردية والدعم الفني والمرافقة، غير أنها غير كافية ولا تغطي كل احتياجات الفقراء.
4. نقص الحملات التعريفية والترويجية للقرض المصغر، للوصول إلى أفقر الفقراء بالمناطق النائية والمعزولة.
5. يعتبر صندوق الزكاة هيئة قائمة بذاتها وذات أهمية كبيرة، حيث يوكل إليه عملية جمع الزكاة وتوزيعها على المحتاجين وتقديم القروض الحسنة، هذا ما يجد من فعاليته في تقديم التمويل للمشاريع العائلية والفردية. نلاحظ أنه إذا أنشأت هيئة مستقلة عن صندوق الزكاة لتسيير القروض الحسنة وحتى يمكنها تحقيق العوائد عبر منح قروض بمقابل وفق الصيغ الإسلامية المعروفة ومراجعة واستصناع وإيجار....
6. تتطلب عملية الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع تحمل المستفيد مجموعة من التكاليف التي يصعب على فرد فقير توفيرها، مما يجد من الفئة التي يمكنها الاستفادة منه.
7. وأهم ما لاحظناه هو أن حاملي بطاقات الحرفية والذين تحصلوا على قرض مصغر لاقتناء المواد الأولية، ليس لديهم حق الحصول على تمويل لإنشاء مشروع.

ثالثاً: تحديات سوق التمويل المصغر

يعتبر سوق التمويل المصغر بالجزائر سوق غير مشبعة، ويمتلك إمكانيات عالية، وهنا عدد كبير من الفقراء اللذين لا يمكنهم الحصول على تمويل لإنشاء مشروعهم العائلي والفردية، والخدمات المالية، وسوف نذكر أهم التحديات في النقاط التالية:

1. تعتمد عملية منح القروض المصغرة بالجزائر على مساهمة البنوك العمومية واستبعاد البنوك الخاصة، مما أدى إلى طول فترة الانتظار للحصول على القرض المصغر من طرف المستفيدين.
2. نتيجة لعدم وجود عدد كبير من مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في سوق الجزائري، مما أدى لانعدام تنوع الخدمات المالية المقدمة وتلاؤمها مع احتياجات كل الفئات الفقيرة، في سوق تنعدم فيها التنافسية؛

3. نقص الوعي بين المستفيدين على ضرورة استعمال القروض المصغرة في عملية الإنتاج وعدم استعمالها لأغراض غير التي منحت من أجلها، وأنها عبارة عن قرض وليست هبة من الحكومة الجزائرية، ووجب تسديدها في آجالها خاصة بين فئة الرجال. ونوضح أن عدم تسديد القرض المصغر أو التأخر في عملية التسديد يحد من قدرات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة للإقراض، ويحرم عدد من الفقراء والمشاريع العائلية والفردية من الحصول على قروض مصغرة.
4. "وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدمة"¹.

¹آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 17، تاريخ الاطلاع: 2017/08/20، www.kantakji.com.

المبحث الثالث: إستراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في الاقتصاد الجزائري

تكون الإستراتيجية قابلة للتطبيق وتسهيل عملية تطبيقها من طرف الفئة المستهدفة لا بد من تحديد الرؤية، وتمثل رؤية إستراتيجية التمويل المصغر في الجزائر في إنشاء سوق تمويل مصغر لتنمية المشروعات الفردية والعائلية بالجزائر ورفع مردودية المنتج الوطني. وتمثل هذه الرؤية الهدف من التغييرات والتدابير التي ستقوم بها كل الجهات المعنية بالإستراتيجية، لتوصل لتجسيد الرسالة التالية إنشاء سوق تمويل مصغر تحت مراقبة وتنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تتيح كل التمويل والمرافقة التي تحتاجهما المشاريع العائلية والفردية للنمو، وبناء سياسة محاربة الفقر وترقية الإنتاج الوطني وتشجيع العمل الحر بفتح سوق التمويل المصغر للقطاع الخاص بتطبيق التمويل الإسلامي، وإنشاء سوق تمويل مصغر يتميز بالمسؤولية الاجتماعية ويحقق التنمية الاقتصادية.

وتتكون كل إستراتيجية من محور، وتساعد المحاور على تحديد الإجراءات اللازمة لتجسيد الرؤية، وفيما يلي سنناقش محاور إستراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: وضع إطار تشريعي يسمح بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر من طرف المستثمرين

المطلب الثاني: تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الثالث: تأسيس مؤسسة تمويل مصغر قائمة على الزكاة

المطلب الرابع: دعم عملية تسويق وتصدير منتجات المشاريع العائلية والفردية

المطلب الأول: وضع إطار تشريعي يسمع بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر من طرف المستثمرين

يتميز وضع التمويل المصغر حاليا بالجزائر أنه حكر على مؤسسة تمويل مصغر تابعة للحكومة الجزائرية، ونظرا للدور الهام الذي يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تلعبه في تنمية الاقتصاد عن طريق محاربة البطالة بتوفير التمويل والدعم للمشاريع العائلية والفردية التي توفر مناصب عمل تتميز بالاستمرارية، تساهم مؤسسات التمويل المصغر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأنها تشجع وتدعم الإنتاج الوطني. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر الذي "يقدر بـ 0.8% من إجمال عدد سكان الجزائر"¹ وتشجيع الإنتاج الوطني، لا بد من فتح سوق التمويل المصغر بالجزائر للمستثمرين المحليين والأجانب. وسوف نتطرق للنقاط التالية:

أولاً: سن قوانين تفتح مجال التمويل المصغر أمام المستثمرين بهدف تحفيز عملية تطوير سوق التمويل المصغر

يهدف تطوير وتوفير التمويلات للمشاريع العائلية والفردية بأحسن شكل وبأقل تكلفة وخاصة تسريع عملية الحصول على التمويل، لا بد من سن تشريعات تسمح للمستثمرين المحليين والأجانب من بنوك ومنظمات غير حكومية وأفراد ومؤسسات تمويل مصغر ذات طابع عالمي وجمعيات بطلب تراخيص لفتح مؤسسات تمويل مصغر بالجزائر، بالإضافة إلى التخلي على قاعدة 51/49.

ثانياً: تحديد الأشكال القانونية التي يمكن أن تأخذها مؤسسات التمويل المصغر

تحديد الأشكال القانونية التي يسمح لمقدمي خدمات التمويل المصغر أخذها، وذلك لتسهيل عملية المراقبة. وعبر سن القوانين التي تحدد الأشكال التي يمكن لمقدمي خدمات التمويل المصغر تأسيسها مع تحديد الخدمات التي يقدمها كل شكل وطريقة تسييره وحجم رأس المال الأدنى اللازم توفره لتأسيسها ونسبة الإعانات التي يمكن أن تحصل عليها من الحكومة الجزائرية والجهات الداعمة لمؤسسات التمويل المصغر.

¹AlgérieObjectifs du Millénaire pour le Développement rapport national 2000-2015, le gouvernement algérien, 2016, p36.

ومن الأشكال القانونية بنوك التمويل المصغر، التعاقديات، المنظمات غير الحكومية، مؤسسات التمويل المصغر، بيت المال والتمويل....

ثالثًا: تحديد معدلات الدعم الذي تقدمه الحكومة الجزائرية

لمؤسسات التمويل المصغر

بغية تشجيع البنوك والمستثمرين لإنشاء مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر، رأينا على الحكومة الجزائرية تقديم الحوافز الأساسية من دعم مالي وإعفاءات ضريبية، وتتبع الحكومات لتشجيع الاستثمارات في مجال التمويل المصغر وتوفير الأموال لمؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في مجالها الاقتصادي، مجموعة من الإجراءات والتدابير من أهمها تقديم الدعم المالي وفرض على البنوك تخصيص نسبة من محفظة الإقراض توجه لتمويل القروض المصغرة، ومن أجل جلب أموال الممولين الأجانب والدعم المالي من الهيئات العالمية يجب تسهيل الإجراءات اللازمة لتدفق رؤوس الأموال مع منح الإعفاء الضريبي عليها. ونشير إلى أن كل هذه الإجراءات تهدف لتحفيز وتنشيط قطاع التمويل المصغر مما يسمه بتوفير التمويل للمشاريع العائلية والفردية لتشجيع الإنتاج الوطني وتنمية الاقتصاد.

رابعًا: تحديد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر

لضمان فعالية الخدمات التي ستقدمها مؤسسات التمويل المصغر للمستفيدين، رأينا من تحديدها وتقنينها لتفادي التلاعبات وحصول مديونية مرتفعة للمستفيدين وتطبيق مبادئ الحوكمة، وأول الخطوات الواجب القيام بها هي إنشاء مؤسسة تتكفل بتنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر. ونشير إلى أن خدمات مؤسسات التمويل المصغر لا تنحصر في قروض مصغرة موجهة للمشروعات العائلية والفردية فقط، بل يمكن أن تقدم قروض مصغرة موجهة للاستهلاك يمكن أن يستفيد منها كل شخص له وظيفة دائمة ومستقرة مثل الموظفين، مع تحديد نوع الصيغ القروض المصغرة المتماشية مع مبادئ الشريعة الإسلامية من مراحة، استصناع، مزارعة،.... وأشارت الدراسات أن الأفراد الفقراء يحتاجون لخدمة ادخار مبالغ صغيرة، والتي تساعدهم لمواجهة النفقات المفاجئة مثل مرض وفاة وغيرها، وبهدف مراقبة وتفادي التلاعب في الحسابات الادخارية للمستفيدين على الحكومة الجزائرية سن قوانين تحدد الجهات التي يسمح لها تقديم خدمة الادخار وطريقة جلب المدخرين. والسماح لشركات التأمين بتقديم التأمين المصغر بالتعاون مع

مؤسسات التمويل المصغر. بالإضافة يتوجب على الهيئة المسؤولة على التمويل المصغر أن تقوم بدراسات لتحديد الخدمات التي تحتاجها المشاريع العائلية والفردية والمستهدفين من خدمات مؤسسات التمويل المصغر، وهذه الدراسات ستسمح بتطوير المنتجات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل المصغر مع ما يتماشى واحتياجات المستهدفين والمستفيدين.

المطلب الثاني: تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قدمنا في المطلب السابقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، واستخلصنا أنها تعتبر المقدم الأساسي للقروض المصغرة للمشروعات العائلية والفردية والحرفين، وقدم حاليا صيغتين للقروض المصغر الأولى بغرض إنشاء مشروع ولا تتجاوز قيمة القرض المصغر 100 ألف دينار جزائري لشراء مواد أولية وقرض مدعم 100% لا يتعدى مليون دينار جزائري بهدف إنشاء مشروع، والممول الرئيسي والوحيد لنشاط الوكالة هي الخزينة العمومية. ونقترح من خلال إستراتيجية تطوير التمويل المصغر بالجزائر أن يتم تطوير دورها عبر احتمالين كما يلي:

أولاً: تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو جهاز مسير ومراقب للتمويل المصغر بالجزائر

أن تتوقف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن تقديم القروض المصغرة، وأن يتم تكليفها بتنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر، بعد أن يتم فتحه للمستثمرين. بدراسة تجربة التمويل المصغر بتونس نلاحظ أنه حاليا تنشط "270 جمعية"¹ في مجال التمويل المصغر، وأن فتح سوق التمويل المصغر دون تأطيره ومراقبته من طرف هيئة تتميز بطاقم وكوادر لهم معرفة وتحكم بمجال التمويل المصغر يؤدي لحدوث أزمات مثلما حدث في المغرب. ونظرا لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي بدأت سنة 2004 حتى 2017، تمكنت من معرفة قطاع التمويل المصغر واحتياجات فئة الفقراء والمشروعات الفردية والعائلية. لذلك يمكن على المشرع الجزائري أن ينصبها هيئة مسؤولة على تنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر وجذب المستثمرين لقطاع التمويل المصغر من خلال القيام بالمهام التالية:

¹Ministère des finances, vision concertée pour le développement de la microfinance En Tunisie 2011-2014, Ministère des finances, Tunisie, 2011, p 52.

1. أن يحدد الإطار الوظيفي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن الوزارات والهيئات داخل الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف إعطاء قطاع التمويل المصغر مصداقية وصفة مالية، وهكذا تصبح مؤسسات التمويل المصغر جزء من القطاع المصرفي؛
2. تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح التراخيص لكل مستثمر وبنوك تريد فتح مؤسسة تمويل مصغر، ونشير إلى أن صلاحية تحديد الحد الأدنى لرأس المال تحددها الوكالة بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري.
3. تتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح الإعانات التي تخصصها الحكومة الجزائرية لمؤسسات التمويل المصغر، وتتفاوض مع الجهات المانحة.
4. ولمتابعة نشاط مؤسسات التمويل المصغر يتوجب عليها مسك ميزانية تحدد فيها المدخلات والمخرجات، بالإضافة إلى أنه يتم تسجيل كل المستفيدين من القروض المصغرة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لمنع احتيال المستفيدين من القروض المصغرة على مؤسسات التمويل المصغر بالحصول على أكثر من قرض مصغر في نفس الوقت، وتدخل كل هذه الإجراءات ضمن تسيير مخاطر التمويل المصغر؛
5. وضمن مهمة مراقبة نشاط مؤسسات التمويل المصغر يجب أن تفرض على عقود الإقراض أن تكون بنودها واضحة وأن يتم إخبار المستفيد بالتكاليف التي سيتحملها، بالإضافة للصيغ المقدمة من طرف مؤسسة التمويل المصغر.
6. تتكفل الوكالة بعملية تكوين مسيري مؤسسات التمويل المصغر، والمرافقين وفقا لبرنامج يتماشى وإستراتيجية التمويل المصغر المسطرة، بالإضافة إلى إسناده مهمة البحث والقيام بالدراسات على مدى تأثير القروض المصغرة على المشروعات الفردية والعائلية، ومحاربة الفقر مع جمع الإحصائيات.
7. تتكفل بنشر المعلومات والطرق الحديثة التي تستعمل في مجال التمويل المصغر.
8. توكل لها مهمة التعريف بالتمويل المصغر بين أفراد المجتمع الفقراء والحرفين، بالتركيز على توضيح مدى أهميته وفوائده، وتدخل هذه الإجراءات ضمن توعية المستفيدين.

ثانياً: تطوير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو مؤسسة تمويل مصغر مستقلة وتحقق عوائد من نشاطها

استمرار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في منح قروض مصغرة للفقراء والحرفيين، وتقديم الدعم والتوجيه. ونشير إلى أن التمويل الأساسي للوكالة مصدره من مخصصات الخزينة، ويتم صرفه على أن يخصص جزء لتسديد أسعار الفائدة المودعة، وجزء تمنح به قروض بدون فائدة. وحاليا الوكالة لا تحقق عوائد من القروض المصغرة الممنوحة، ويتمثل التطور في النقاط التالية:

1. تغيير إستراتيجية الوكالة الوطنية من اجتماعية إلى مؤسسة تحقق عوائد وتغطي تكاليف نشاطها، مع مراعاة احتياجات الأفراد الفقراء والمشروعات الفردية والعائلية.
2. منح الاستقلالية المالية للوكالة حيث يمكن لها اللجوء لتمويل القروض المصغرة الممنوحة من الجهات المانحة.
3. استبدال الصيغ الحالية بصيغ التمويل الإسلامي مثل المراجعة، والمشاركة، فهي تعتبر صيغ تلائم التوجه الاجتماعي للوكالة وتضفي عليها الطابع الربحي.
4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم خدمة القروض المصغرة، ومن أجل تحسين وتنويع خدماتها الموجهة للمشاريع العائلية والفردية عليها أن تقدم خدمة الادخار والتأمين المصغر بالتعاون مع شركات التأمين، بالإضافة إلى تقديم قروض مصغرة موجهة للاستهلاك، والسماح للمستفيدين من الحصول على أكثر من قرض بعد إكمال عملية التسديد.
5. حاليا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمنح قروض مصغرة بالتعاون مع البنوك العمومية من خلال صيغة التمويل الثنائية، وتحمل الوكالة عبئ تسديد الفائدة بنسبة 100%. وتم إدماج التمويل الإسلامي في البنوك التجارية خلال عام 2018، وهذه فرصة لتغيير العلاقة التي تجمع بين الوكالة والبنوك من قروض ربوية، إلى صيغ تمويل إسلامية.
6. نفرض أن الحكومة الجزائرية فرضه على البنوك تخصيص نسبة من محفظة الإقراض توجه لتمويل المشاريع العائلية والفردية، ومن المعروف أن البنوك لا تملك القدرات والإمكانيات للتعامل مع عملية منح قروض مصغرة، لذلك تكلف الوكالة بتسيير هذه النسبة للبنوك تحت مراقبة البنك المركزي للتقليل من المخاطر، وتكون عملية التسيير مقابل نسبة من عوائد القروض المصغرة لصالح الوكالة مع تحمل البنوك لتكاليف منح وتسيير القروض المصغرة.

7. تتكفل الوكالة بوظيفة الإشهار والتعريف بالتمويل المصغر، وفقا لإستراتيجية أن كل امرأة مأكثة في البيت يجب أن تنشط نشاطا حرفيا، ومن أجل تحقيقها لا بد من تسطير خطة إخبارية تصل لكل بيت في الجزائر حتى في المناطق المستبعدة والنائية.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مكتسبا للتمويل المصغر بالجزائر، ولكن للحصول على سوق تمويل مصغر يغطي كامل احتياجات الأفراد الفقراء والمشاريع العائلية والفردية، لا بد من فتح السوق أمام المستثمرين المحليين والأجانب والبنوك. ومن خلال دراسة تجارب مجموعة من الدول استخلصنا أن عملية فتح سوق التمويل المصغر أمام المستثمرين، لا بد من تنصيب هيئة متخصصة في تنظيم عمل مؤسسات التمويل المصغر ومراقبتها قبل عملية منح الترخيص.

المطلب الثالث: تأسيس مؤسسة تمويل مصغر قائمة على الزكاة

يمنح صندوق الزكاة جزء من الأموال المجمعة للشباب البطال وللمشاريع العائلية والفردية لتمويل مشاريعهم بالقرض الحسن، ونقترح فصلا لقرض الحسن عن صندوق الزكاة، وتأسيس مؤسسة تمويل مصغر قائمة على الزكاة والوقف. لتقدم خدمات تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولضمان استمراريتها المالية لا بد من فتح أمامها إمكانية حشد الأموال من البنوك. من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى جواز استثمار أموال الزكاة ونموذج مؤسسات التمويل القائمة على الزكاة، من خلال النقاط التالية:

أولاً: أحكام استثمار أموال الزكاة

يمنح صندوق الزكاة حاليا بالجزائر جزء من حصيلة الزكاة للشباب البطال وللمشاريع العائلية والفردية لتمويل مشاريعهم على شكل قرض حسن، ونقترح أن تتم عملية فصل هذه العملية من صندوق الزكاة، وإسنادها إلى مؤسسة تمويل مصغر تكون مصادر أموالها هي جزء من حصيلة الزكاة. ومن خلال النقاط التالية سنتطرق إلى مؤسسة التمويل المصغر القائمة على الزكاة وأحكام استثمار أموال الزكاة:

1. مؤسسة تمويل إسلامي مصغر قائمة على الزكاة: ونشير إلى أنها تقدم خدمات تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامي، ولضمان استمراريتها المالية لا بد من فتح أمامها إمكانية حشد الأموال من البنوك. ويتضح أن

"صيع التمويل الإسلامي تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل للمشروعات الصغيرة، بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدي، فهي تتسم بالتنوع والتعدد، فهناك أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري، كما أنها متعددة المجالات من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وكل هذا يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة. كما أن أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، ولا تحول تلك الأساليب بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها. كما أنها تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، والغنم بالغرم، وتغلب النشاط الإنتاجي على النشاط المالي، وترسخ مفهوم الرقابة والمتابعة على التمويل الممنوح، وتراعي ظروف المتعثرين"¹.

وتعتبر مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر القائمة على أموال الزكاة استثمار لأموال الزكاة، لذلك توجب التطرق لأحكام الفقهاء حول جواز استثمارها من عدمها، والضوابط التي تخضع إليها عملية الاستثمار. وقبل التطرق لحكم استثمار أموال الزكاة نتطرق لتعريفه، ويقصد به "العمل على تنمية وتثمين أموال الزكاة، بأي صيغة من صيع الاستثمار المشروع، لتحقيق مصالح للمستحقين"².

2. حكم استثمار أموال الزكاة: تحتل قضية استثمار أموال الزكاة حكمان، فقد اختلف الفقهاء في مدى جواز استثمار أموال الزكاة، الفريق الأول منع عملية استثمارها مستدلا على أنها تخالف الفورية لأن الزكاة يجب أن توزع على مستحقيها فور جمعها، بالإضافة إلى أن استثمار أموال الزكاة يخالف مبدأ التمليك، واستدلوا بعدم وجود نص شرعي يجيز استثمار أموال الزكاة، ومن أجل القيام بعملية الاستثمار رأينا من إذن المستحقين، وأخيرا عملية الاستثمار تعرض أموال الزكاة لخطر الضياع لأن أي مشروع استثمار معرض للخسارة والمصارف الإدارية يتم تغطيتها عن طريق أموال الزكاة³. وأما الفريق الثاني فأجاز عملية استثمار أموال الزكاة وفقا لضوابط وتشريعات، وتعتمد عملية منح الزكاة لمحتاجيها ما يكفيهم طيلة عمرهم استنادا على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، عن "نص الشافعي رحمه الله واستدل له بحديث قبيصة بن

¹حسين عبد المطلب الاسرج، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد أبريل 2013، 2013.

²محمد بن عبد الرحمان الحفظاوي، أحكام استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته، ص126.

³المرجع السابق، ص 139-141.

المخارق الهلالي رضي الله عنه: ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا من قومه: قد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش، فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا))، رواه مسلم في صحيحه، فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة حتى ما يسد حاجته فدل على ما ذكرناه . قالوا فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا ويختلف باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص فإن لم يكون محترفا ولا يحسن صنعة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة¹، ويؤيد الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه فقه الزكاة أن "الفقراء والمساكين نوعان: نوع يستطيع أن يعمل ويكسب ويكفي نفسه بنفسه كالصانع والتاجر والزارع ولكن ينقصه أدوات الصناعة أو رأس مال التجارة أو الضيعة وآلات الحث والسقي فالواجب في مثل هذا أن يعطى من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته وتملكه إياه استقلالاً أو اشتراكاً على قدر ما تسمح حصيلة الزكاة والنوع الآخر عاجز عن الكسب كالزمن والأعمى والشيخ الهرم والأرملة والطفل ونحوهم فهؤلاء لا بأس أن يعطى الواحد منهم كفاية سنة أو يعطى راتباً دورياً يتقاضاه كل عام بل ينبغي أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الإسراف وبعثرة المال في غير حاجة ماسة وهذا هو المتبع في عصرنا فالرواتب تعطى شهراً بشهر وكذلك المساعدات الدورية"² . ونستخلص إلى أن "الأصل في أموال الزكاة التي وصلت إلى يد الإمام أو من ينوب عنه من بيت المال تعجل توزيعها على المستحقين، ولا يجوز تأخيرها. إلا أنه يجوز استثمار أموال الزكاة بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر، أي الاستثمار ينبغي أن يكون في الفائض من أموال الزكاة بعد أن يتم توزيعها على الفئات المستحقة لها"³، وحاليا في الجزائر

¹ الشيخ آدم شيخ عبد الله علي، توظيف الزكاة في المشاريع ذات ربح بلا تملك فردي للمستحق، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة لمنتدى مجمع الفقه الإسلامي، العدد 3، الجزء 1، 1987، ص 43.

² المرجع السابق، ص 43.

³ عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاتها في بيت المال بالجزائر، التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، المجلد 15، عدد 29، ص 157-156.

تأخذ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بهذا الحكم لأنها تمنح جزءا من حصيلة أموال الزكاة لتمنح كقروض حسنة لصالح الحرفين.

ثانياً: دور مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية

ومن أجل توفير التمويلات التي تحتاجها المشاريع العائلية والفردية في الجزائر المتماشية مع الصيغ الإسلامية. نقترح أن يتم فصل الجزء الذي يتم تخصيصه حالياً ليمنح كقروض حسنة من صندوق الزكاة، وإنشاء مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر القائمة على الزكاة لتمويل وتنمية المشروعات الفردية والعائلية باستعمال الصيغ التمويلية الإسلامية، وهذا ينتج عنه تنمية أموال الزكاة وتوفير التمويل للمشاريع العائلية والفردية وضمان استمراريتها.

وتركز مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر على تسيير الاستثمار، وتقدم هذه المؤسسات العديد من الإيجابيات للاقتصاد فهي تساهم في منح وتقديم التمويلات اللازمة للمشروعات العائلية والفردية، "وتعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات من خلال القنوات التالية:

1. **تحفيز الطلب على منتجات المشروعات الفردية والعائلية:** لا يشترط في عدد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فإن عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، أيضاً يمكن إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدماً على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقاً للشروط المتفق عليها. وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقاً يحول دون إتمام عقد الصفقات مع هذه المشروعات. ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدي إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات هذه المشروعات وإحداث الرواج الاقتصادي.

2. **توفير التمويل اللازم للمشروعات العائلية والفردية:** توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ففي المرحلة مثلا تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خامات للتجار فيها.

وفي التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل. أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل. لذا فان تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل. كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما. ومع توافر التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الإنتاج.

3. استغلال الموارد الاقتصادية للمشروعات العائلية والفردية: تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح، فهي توفر مجالا واسعا أمام أصحاب المهارات والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال. وتشجع أصحاب المشروعات الصغيرة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد. كما أنها توفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم¹.

إن الزكاة هي حق الفقراء من أموال الأغنياء، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وذكرت في القرآن الكريم في أكثر من 70 موضعا.

وإختلف الفقهاء في مدى جواز استثمار أموال الزكاة، ونحن في بناء إستراتيجية تطوير التمويل المصغر بالجزائر أخذنا بالحكم الذي يجيز استثمار الجزء المتبقي من حصيلة الزكاة بعد توزيعها على مستحقيها. وتعتبر مؤسسات التمويل المصغر الإسلامي أداة فعالة لتنمية المشروعات الفردية والعائلية، فهي توفر لهم التمويلات التي يحتاجونها لبدء نشاطهم والخروج من دائرة الفقر المحتاج إلى الزكاة إلى فرد يملك قوة يومه وأفراد عائلته، وبالإضافة إلى أنها تساهم في تطوير هذه المشروعات عبر منح تمويلات لتوسيع نشاطهم. ونشير إلى أن الدعم المالي والمتابعة التي توفرها مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر تساهم في تقليص عدد الأفراد المحتاجين إلى أموال الزكاة وتزيد في عدد الأفراد المؤدين لفريضة الزكاة.

¹حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع: دعم عملية تسويق وتصدير منتجات المشاريع العائلية

والفردية

دعم تسويق منتجات المشروعات الفردية والعائلية خاصة على مستوى الأسواق الأجنبية والمحلية تعتبر وظيفة أساسية تساهم في تطويرها وتنميتها وتنمية الاقتصاد، ومن أجل دعم عملية تسويق منتجات المشروعات الفردية والعائلية المستفيدة من خدمات مؤسسات التمويل المصغر على الحكومة وضع إستراتيجية تدعم تسويق المنتجات الحرفية. ونقترح أن تتكفل المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بعملية تسويق منتجات التمويل المصغر، وتقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالتنسيق مع مديرية التجارة دورات تكوينية في وظائف التصدير التي تقدم للشباب لتحفيزهم على إنشاء مؤسسات تصدير المنتجات الحرفية بالإضافة إلى تكوين في طرق واستراتيجيات التسويق. وتلعب هذه المؤسسات دور وسيط بين المشروعات الفردية والعائلية والأسواق الأجنبية، ونشير إلى أن أغلب المستفيدين من خدمات التمويل المصغر هم حرفين ونساء ماكنات بالبيت ينتجون مواد تقليدية وحرفية يمكن أن تكتسب مكانة بالأسواق الأجنبية. ووضعت الحكومة الجزائرية لتحفيز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية، يمكن للمشروعات العائلية والفردية الاستفادة منها. ومن خلال ما يلي سنقترح نموذج وإستراتيجية لتطوير الصادرات الحرفية.

أولاً: دعم عملية تسويق منتجات المشروعات الفردية والعائلية في

الأسواق المحلية

من أجل ضمان استمرار نشاط المشروعات الفردية والعائلية وجذب الشباب لتعلم الحرف، رأينا عليها أن تكون متحركة في المشاكل التسويقية أنه "تلك العمليات التي تشبع بها المؤسسات رغبات المستهلكين"¹. ويعرف أيضا أن "التسويق هو الميكانيزم الاقتصادي والاجتماعي الذي يشبع رغبات ومتطلبات الأفراد والجماعات عن طريق خلق وتبادل المنتجات وتركيبات أخرى للقيم في المستقبل"². وانطلاقا من تعريف التسويق يتضح أنها وظيفة أساسية يجب على المشروعات الفردية والعائلية التحكم فيها وتطبيقها بتحديد حاجات المستهلكين قبل عملية الإنتاج. ونظرا لطبيعتها وإمكاناتها البسيطة ومعرفتها

¹R.BARTERS, « Marketing theory and metatheory », IRWIN 1970, p 7.

²P. KOTLER et B. DUBOIS, «Marketing management», Publi-union, Paris, 10ème édition, 2000, p40

المحدودة فأغلب المشاريع العائلية والفردية لا تملك الإمكانيات المادية والمعنوية للقيام بوظيفة التسويق. وانطلاقاً مما سبق نقترح أن تتكفل مؤسسات تابعة للقطاع الخاص بوظيفة التسويق للمشاريع العائلية والفردية فهذا يقلل من التكلفة ويمكن المشاريع العائلية والفردية من ولوج الأسواق المحلية ومواجهة المنافسة " وبالتالي تنال رضا المستهلك وتكون كما قال بيتر درينكر أصنع ما أستطيع بيعه، أي المؤسسة تصنع ما يحتاجه المستهلك ووفقاً لرغباته وليس لشيء آخر، أما إذا أنتجت دون استشارة المستهلك ثم أنزلت ما أنتجته إلى السوق فستجد صعوبة في التصريف أي تحاول بيع ما تستطيع صنعه، لأن ما أنتج لا يتوافق مع ما يحتاجه المستهلك وخاصة في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة"¹. ويتمثل دور الحكومة الجزائرية في دعم هذه المؤسسات بمنحها امتيازات جبائية وإعفاءات ضريبية لتشجيع الشباب على الاستثمار في مجال تسويق منتجات المشروعات الفردية والعائلية، وهذا ما سيؤثر إيجابياً على حجم مبيعاتها.

وتعرف هذه المؤسسات بمؤسسات التسويق حيث تتكفل بوظيفة التسويق التي تعتبر حالياً من أهم الوظائف وعليها يرتكز نجاح وتطور المشروعات الفردية والعائلية على المستوى المحلي والعالمي، فقد ساهمت وظيفة التسويق في نجاح وترقية أكبر المؤسسات العالمية. وتزيد فعالية وظيفة التسويق بالنسبة للمشاريع العائلية والفردية في حالة مناوئتها لمؤسسة متخصصة.

وتكمل الوظيفة الأساسية لمؤسسة التسويق في تطبيق التسويق الاستراتيجي على المشاريع العائلية والفردية المستفيدة من تمويلات مؤسسات التمويل المصغر، ويتمثل التسويق الاستراتيجي في تحديد إستراتيجية بيع وتسويق منتجات المشروعات الفردية والعائلية وفقاً لخطة مسبقة، " ويتمثل في وضع الإستراتيجية والخطة الواجب إتباعها من طرف المؤسسة في السوق، ولها تأثير كبير على مستقبل المؤسسة ومردوديتها وكذا مكانتها التنافسية فهي بالذات تقوم بتحديد النشاط الخاص بالمؤسسة"². وتعتمد الإستراتيجية التسويقية على الاختلاف بعرض منتجات لا مثيل لها في السوق أو تتميز بالندرة مثل نحاس قسنطينة، وحلي مستغانم، وزربية غرداية وتعتبر المنتجات الحرفية الجزائرية ذات ميزة عالية مما يعطيها وزن ومكانة بالسوق الأجنبية، وهنا يأتي دور المؤسسة التسويقية في تطوير سوق المشروعات الفردية والعائلية، وهذا ما سنتطرق له في النقطة الموالية.

¹فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص54.

²شريف شكيب أنور، التسويق ودوره في تأهيل المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وما تحويه من منافسة، ملتقى دولي متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبريل 2006، جامعة شلف، الجزائر، ص 650.

وتتمثل وظائف مؤسسات التسويق في النقاط التالية:

1. " التعرف على السوق المحلية من خلال دراسة للسوق.
2. ترقية وتحسين صورة المنتج في ذهن المستهلك والقيام بالترويج.
3. تحديد سوق معين سهل الدخول التقطيع والاستهداف.
4. دراسة سلوك المستهلك من خلال التعرف على محفزاته وقيمه وعادات استهلاكه.
5. البحث عن الرؤية الجديدة من خلال تتبع آخر الموضات والصيحات.
6. التعرف بمنتجاتها وطبيعته وجودته.
7. توفية المستهلك من خلال ترضيته.
8. التركيز على الاتصال الداخلي وتحسيس العمل.
9. التركيز على جودة المنتج¹.

وأصبح وظيفة التسويق حاليا أساسية لكل المؤسسات سواء الكبيرة منها أو الصغيرة والمتوسطة وحتى المشاريع العائلية والفردية، نظرا للجو الاقتصادي العالمي والعولمة والتنافسية، ولذلك نقترح على المشاريع العائلية والفردية المستفيدة من تمويلات المؤسسات التمويل المصغر أن تستعين بمؤسسات التسويق لتحسين مبيعاتها ومنتجاتها وولوج الأسواق الخارجية. وسوف نتطرق في النقطة الموالية إلى كيف يمكن للمشاريع العائلية والفردية التصدير مع تحقيق الأرباح والاستمرارية.

ثانياً: دعم وتحفيز صادرات المشروعات الفردية والعائلية

تقوم صادرات الاقتصاد الجزائري على المنتجات النفطية، وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية بغية تطوير من الصادرات غير النفطية، غير أن كل الجهود باءت بالفشل. ووفق للإحصائيات فإن الصادرات خارج المحروقات لا تزيد على نسبة 3%، وهذا ما يحثنا على التساؤل عن المعوقات الأساسية التي تعرقل الصادرات خارج المحروقات، بالرغم من امتلاك الاقتصاد الجزائري لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على مواجهة المنافسة الخارجية إلى أنها لا تتبع إستراتيجية تمكنها من البقاء في الأسواق الأجنبية، وبالإضافة إلى ذلك قرب الموقع الجغرافي للجزائر من الأسواق العربية والأوروبية

¹شريف شكيب أنور، مرجع سبق ذكره، ص 655.

والإفريقية يسهل تصدير منتجاتهم. ومما سبق نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج لدعم من مؤسسات متخصصة في تسويق المنتجات وتسيير عملية التصدير.

ونشير إلى أن المعوقات التي تحد من عملية تصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي نفسها التي تواجه المشروعات الفردية والعائلية، والفرق الأساسي يكمل في أن مؤسسة صغيرة ومتوسطة يمكنها أن تتخذ قرار التصدير وتجسده لوحدها، إلى أن المشروعات الفردية والعائلية لتسهيل عملية التصدير وتقليل التكاليف لا بد من القيام بعملية التصدير في شكل مجموعات. ومن خلال النقاط التالية سنتطرق لأهم المعوقات التي تحد من عملية تصدير المشروعات الفردية والعائلية، ونقترح نموذج لمؤسسة تتكفل بعملية تصدير منتجات المشروعات الفردية والعائلية.

1. المعوقات التي تحد من عملية تصدير المشروعات الفردية والعائلية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مجموعة من المعوقات التي تحد من إمكانياتها ولوج الأسواق الأجنبية، وهي نفسها التي تواجه المشروعات الفردية والعائلية، ومن أبرز المعوقات ما يلي:

- أ. نقص موارد بشرية أكفاء: تواجه المشاريع العائلية والفردية إشكالية نقص الموارد البشرية الأكفاء للقيام بعملية التصدير، فهي لا تستطيع أن تقوم بالإجراءات الإدارية اللازمة، بالإضافة إلى أنهم ليسوا على دراية بالاتفاقيات والتعاونيات التي قامت بها الحكومة الجزائرية مع الدول الأخرى، والإعانات التي لهم الحق فيها؛
- ب. قيود تجارية: تتمثل أهم القيود التجارية التي قد تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الفردية والعائلية على القيام بعملية التصدير في الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المصدر إليها، وبالإضافة إلى ذلك هناك قيود عديدة تواجه وتصعب عملية التصدير وأهمها "عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنوع النشاط"¹. وتتطلب عملية التصدير تغطية تكاليف النقل البحري التي تعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع العائلية والفردية على تحملها، "وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية

¹ جمال خنشور، نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر، الجزء 4، العدد 7، ص 21.

التصدير، عدم انتظام برامج الرحلات، نقص الخطوط الموجهة للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط، غياب الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات وانعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي وخدمات ما بعد البيع، فالصادرات لا يمكن تحقيقها دون وضع مصلحة لخدمة ما بعد البيع ناهيك عن غياب الابداع والابتكار بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير¹.

ت. نقص الموارد المالية: من خلال ما تطرقنا له في الفصل الثاني، استخلصنا أن أصحاب المشاريع العائلية والفردية المستفيدين من تمويلات من مؤسسات التمويل المصغر الهدف الأساسي وراء إنشاء المشروع هو الخروج من دائرة الفقر، وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد أسرهم من أكل ولباس وتعليم للأطفال. وتعرف هذه المشاريع نقص في الموارد المالية للإنتاج بكميات كبيرة وتطوير منتجاتها، فهي لا تستطيع تسويق منتجاتها بالسوق المحلي، وتحمل تكاليف النقل البحري أو الجوي فهي جد مرتفعة، بالإضافة إلى أن الحقوق الجمركية المرتفعة والضرائب التي تفرضها حكومات الدول التي تم التصدير إليها مثل الضرائب التي تفرضها الحكومة الأمريكية على المنتجات الأوروبية. وهنا يظهر دور مؤسسات التصدير في تسهيل عمليات التصدير لمنتجات المشروعات الفردية والعائلية، حيث تقوم على تصدير منتجاتهم في نفس الوقت وبنفس العقد بهدف تقسيم التكاليف على المشاريع، وتكفل هذه المؤسسات بدراسة السوق الأجنبية ومعرفة فرص الاستثمار وتهتم بتسويق المنتجات، مما يقلل المعوقات ويزيد من فرص التطوير والنجاح.

ث. الإطار السياسي والقانوني: وضعت الحكومة الجزائرية لتشجيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجموعة من الإجراءات والتي تجسدها وزارة التجارة الخارجية، وأوجدت الصندوق الخاص لترقية الصادرات، "تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات الفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. وهناك خمس إعانة مقرر:

– أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.

¹المرجع السابق.

- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.

- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

- تمويل التكاليف المتعلقة بتكليف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.¹

وأبرمت الحكومة الجزائرية اتفاقيات تجارية لتوفير تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصدير منتجاتها وتمثل هذه الاتفاقيات في منطقة التبادل العربي الحر، والاتفاقية التجاري التفاضلي الجزائري-التونسي، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتعمل الجزائر على الانخراط إلى المنظمة العالمية للتجارة. وأغلب المشاريع العائلية والفردية ليست على إطلاع بهذه المساعدات لكي تستغلها في تصدير منتجاتها.

ج. الإجراءات الإدارية المعقدة على مستوى التراب الوطني: للقيام بعملية التصدير لا بد على المشروعات الفردية والعائلية للحصول على رخص الاستيراد، وتوفير الشروط والمعايير العالمية في منتجاتهم لتمكن من تصدير هذه المنتجات، وتتطلب هذه الإجراءات وقت ومعرفة بها، وهذا يصعب على أصحاب المشاريع العائلية والفردية القيام بها لعدم امتلاكهم للوقت، ونشير إلى أنه هذه المشاريع تنشط في المجال الحرفي ويتطلب هذا النشاط وقت وجهد للإنتاج لا يمكن لصاحبه التخلف عن عملية الإنتاج، مما يصعب عملية التصدير.

تطرقنا إلى أهم المعوقات التي قد تواجه المشروعات العائلية والفردية في عملية التصدير، ونقترح للحد من تأثير هذه المعوقات على عملية التصدير أن تستعين هذه المشروعات بمؤسسات متخصصة في عملية التصدير، "فهذه المؤسسات تقترح على المشروعات تطبيق الأدوات والاستراتيجيات التي تطبقها المؤسسات الكبيرة مع أقلمتها مع إمكانياتهم وحجمهم، ونضمن لهم نتائج قابلة للقياس. وتقوم سياسة مؤسسات التصدير على فتح أسواق جديدة أمام منتجات المشروعات الفردية والعائلية، وتساهم في تطوير منتجاتهم حسب الطلب، وتساهم في وضع إستراتيجية لتطوير المشاريع العائلية والفردية، والتعامل مع مؤسسات متخصصة في التصدير يمكن المشاريع العائلية والفردية من اكتساب عملاء بشكل دائم."²

¹وزارة التجارة الجزائرية، الصندوق الخاص بترقية الصادرات، تاريخ الاطلاع: 2017/12/17،

<https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>

²Marketing PME, Développeur de PME PMI, Présentation aux sous-traitants industriels, p 4-5.

2. نموذج مؤسسة تتكفل بعملية تصدير منتجات المشروعات الفردية والعائلية: الاقتصاد القوي هو الذي

يملك بنية إنتاجية متمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع العائلية والفردية القادرة على القيام بعملية التصدير، وفرض نفسها بواسطة منتجها المبتكر وذو الجودة العالية، والذي يتماشى مع المعايير العالمية. ولتمكين المشاريع العائلية والفردية من تجاوز والحد من معوقات التصدير لا بد على الحكومة الجزائرية أن تقدم الدعم وتحد من العراقيل البيروقراطية التي قد تواجه المصدرين.

ونقترح لدعم المشاريع العائلية والفردية نموذج مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، تكمل وظيفتها الأساسية في وضع إستراتيجية مع دراسة الأسواق الأجنبية لتصدير منتجات المشروعات الفردية والعائلية. ومحاولة تجاوز التحديات والعراقيل لاقتحام الأسواق الأجنبية منها الأسواق العربية والأوروبية وسوق الولايات المتحدة الأمريكية.

تساهم وظيفة التصدير في زيادة نمو المشروعات الفردية والعائلية، وللمساهمة في تسهيل عملية لتصدير على المنتجين الاستعانة بمؤسسات متخصصة في عملية التصدير. وهنا يمكن أن نطرح تساؤل: كيف يمكن لصاحب مشروع عائلي وفردى يستعين بمنتجاته لسد حاجاته الأساسية، أن يخطر على ذهنه عملية التصدير؟، وهنا يأتي دور المؤسسات المتخصصة في عملية التصدير، فعليها أن تبحث عن المشروعات الفردية والعائلية وتقدم لهم خدماتها، وتوضح لهم دور التصدير في تحقيق نمو مشاريعهم، وتقنعهم على قدراتهم على المنافسة واكتساب مكانة بالأسواق الأجنبية، خاصة المنتجات الحرفية.

وتكمل رؤية المؤسسات المتخصصة في تصدير منتجات المشروعات الفردية والعائلية، في توفير كل الوسائل والمعلومات من تكوينات ومتابعة شخصية لكل مشروع عائلي وفردى، ليرتقي ويكسب منتجه التنافسية ومكانة بالأسواق الأجنبية. وللوصول لتحقيق هذه الرؤية تتبع هذه المؤسسات منهج وطريقة محددة تتمثل في النقاط التالية:

- أ. التواصل مع المشاريع العائلية والفردية على كامل التراب الوطني، والتنسيق مع المشاريع التي تنتج في نفس المجال لتكوين مجموعات للتصدير.
- ب. تنظيم ملتقيات وأيام دراسية بالتعاون مع الجامعة، حول موضوع تصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الفردية والعائلية الجزائرية، مما يسهل استغلال الأبحاث وتجسيدها على أرض الواقع.

- ت. تقديم متابعة شخصية لكل مشروع، وتمثل هذه المتابعة في تقديم الإرشادات وتوضيح معايير التصدير لكل سوق، لمساعدة المنتجين على إنتاج منتج وفقا للمعايير العالمية.
- ث. التنسيق مع المؤسسات المتخصصة في خدمة التسويق، التي اقترحنا نموذجها في النقطة السابقة، لدراسة السوق ووضع خطط تسويقية.
- ج. لتمنح لهذه المؤسسات إمكانية طلب رخص لاستيراد المواد الأولية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع العائلية والفردية بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج.

خلاصة الفصل الرابع:

تتجسد أهداف إستراتيجية التمويل المصغر بالجزائر في فتح سوق التمويل المصغر بالجزائر أمام المستثمرين الخواص من منظمات غير حكومية، جمعيات، بنوك التمويل الإسلامي المصغر، تعاضديات، وإنشاء سوق ذو طابع تنافسي، مما يؤدي لتحسين نوع المنتجات المقدمة وتخفيض تكاليفها، وإتباع سياسة توسعية للتعريف بالتمويل المصغر في جميع المناطق الريفية والنائية بالجزائر، من خلال وضع سياسة خاصة للتشهير بخدمات مؤسسات التمويل المصغر، عبر توفير المحفزات من دعم مالي وإعفاءات ضريبية، وجذب القطاع الخاص والبنوك للاستثمار في مجال التمويل المصغر عبر إنشاء مؤسسات وبيوت المال والتمويل، وإنشاء هيئة خاصة ومستقلة عن صندوق الزكاة لتسيير القروض المصغرة التي تمنح للشباب المقاول.

ولإعادة إحياء ثقافة التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الجزائري عن طريق القروض المصغرة التعاونية، مع توجيه عمل مؤسسات التمويل المصغر نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري عبر مختلف مناطقه الريفية والعمرانية.

وتتمثل السياسة الإستراتيجية في تطوير التمويل المصغر بالجزائر بإنشاء الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح للمستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب، طلب تراخيص لفتح مؤسسات التمويل المصغر، ويجسد هذا عبر إصدار قانون يفتح مجال الاستثمار وفتح مؤسسات تمويل مصغر من طرف المستثمرين والبنوك، مع التخلي على قاعدة 49/51 التي تحرم الاقتصاد الجزائري من الاستثمارات.

وتمنح للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سلطة مراقبة وتأطير سوق التمويل المصغر، وتوضع تحت سلطة البنك المركزي الجزائري؛ بمعنى ذلك إنشاء هيئة خاصة تكون تابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بعملية مراقبة وتسجل على مستواها كل القروض الممنوحة والمستفيدين، وتفرض على مؤسسات التمويل المصغر قبل منح قرض مصغر الاطلاع على مديونية المستفيد على مستوى هذه الهيئة، والهدف الأساسي من هذا الإجراء هو منع حصول المستفيد على أكثر من قرض واحد في نفس الوقت.

ونظرا للتوجه الحالي للاقتصاد الجزائري للصيرفة الإسلامية، والسماح بإنشاء مؤسسات تمويل مصغر إسلامية التي تقدم خدمات مالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بإصدار قوانين تسمح بذلك؛ مع توسيع مجال نشاط صندوق ضمان القروض المصغرة إلى كامل المؤسسات اللاتي ستنشط في سوق التمويل المصغر.

بالإضافة إلى ضرورة توفير التكوين والحملات التوعوية على مدى أهمية تسديد القروض المحصلة وأنها لا تعتبر بمثابة هبة، وتحسيسهم على مدى أهمية تسديد الأقساط في مواعيدها لضمان ديمومة مؤسسة التمويل المصغر واستمرار دعمها لمشاريعهم العائلية والفردية.

ولضمان فعالية إستراتيجية التمويل المصغر يجذب توفير المناخ الاقتصادي والسياسي الملائمين والمحفزين للاستثمار في مجال التمويل المصغر، ولا يمكن إنشاء سوق تمويل مصغر دون تأسيس هيئة توكل لها مهمة التأطير والمراقبة، ونشير إلى أن مجال التمويل المصغر هو مجال جد حساس نظرا لتداول مبالغ مالية به قد تصل إلى ملايين الدولارات. وتعتبر عملية توفير التمويل للمشروعات العائلية والفردية عنصر أساسي لتحفيز الإنتاج الوطني وتشجيع المنتج المحلي، وبالإضافة لذلك رأينا إنشاء مؤسسات تسمح بتسويق هذه المنتجات على المستوى المحلي والعالمي.

الخلاصة

الخاتمة

شاهدت الساحة الدولية العديد من الإجراءات والمبادرات لمحاربة الفقر، ومن خلال تجربة محمد يونس بينغلادش المستعين بالتمويل المصغر من أجل توفير التمويل للمشاريع العائلية والفردية، وخاصة النساء الماكثات في البيت بغرض محاربة الفقر. وتحصل بنك القرية على جائزة نوبل للسلام عام 2001، توجهت أنظار العالم نحو التمويل المصغر. وتم توفير الدعم الكلي والتسهيلات من طرف الجهات المانحة، بهدف تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر ونشرها في جميع دول العالم.

وبخصوص مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر فالوضع يختلف كلياً عن بقية دول العالم، ومن خصائص مجال التمويل المصغر في الجزائر أنه حكر على مؤسسات تابعة للقطاع العام، مع غياب كلي للقطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. ولتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية يستحسن تطبيق استراتيجية فعالة لتنظيم قطاع التمويل المصغر، وزيادة نشاطه؛ مما يساهم في تطوير المشاريع الفردية والعائلية، وتفادي نقائصه وعيوبه.

وبينت الدراسة أن التمويل المصغر ساهم في محاربة الفقر عبر تنمية المشاريع الفردية والعائلية، ولكن أغلب الدراسات أوضحت أنه لا يمس فئة أفقر الفقراء، بل يستفيد منه إلا الأفراد المستبعدين من النظام المالي التقليدي، والفقراء القريبين من خط الفقر. وبهدف وضع استراتيجية فعالة وذات كفاءة لتنمية قطاع مؤسسات التمويل المصغر، قام البحث على دراسة التمويل المصغر بإندونيسيا، لأنها تعتبر من بين المناطق التي تطور فيها نشاط مؤسسات التمويل المصغر؛ وتنشط فيها أكبر مؤسسة تمويل مصغر في العالم والمتمثلة في بنك ركيات إندونيسيا، ويتميز سوق التمويل المصغر الإندونيسي بتنوع مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في مجال التمويل المصغر من بنوك، وجمعيات، وتعاونيات، وما يميزه أيضاً وجود بيوت المال والتمويل التي تقدم تمويلات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وإستناداً الى دراسة "التمويل المصغر بإندونيسيا"¹ فإن مؤسسات التمويل المصغر ساهمت في تحسين مستوى معيشة المستفيدين وعائلاتهم، خاصة فيما يتعلق بتحسين نوعية الطعام وتنوعه، والحصول على خدمات صحية.

ومن خلال الدراسة تبين أن الحكومة تتبع استراتيجية لتطوير التمويل المصغر حيث تسمح بنشاط القطاع العام مع القطاع الخاص، دون الحد من إنتشار مؤسسة التمويل المصغر، وتستند على المنافسة لتحسين نوعية

¹ Goulet Gaylord, La Microfinance en Indonésie la réussite d'un modèle ou l'échec d'une utopie ? Le social business, les éditions du net, 2012.

الخدمات الممنوحة للأفراد وتخفيض تكاليفهم، مع ضمان الانتشار في كافة المناطق الإندونيسية خاصة الريفية منها.

وقامت الدراسة بتحديد الوضع الحالي لمؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في سوق التمويل المصغر الجزائري، ومدى إنتشارها وتغطيتها لحاجات الافراد الفقراء والمشاريع الفردية والعائلية. وعملية وضع إستراتيجية لتنظيم سوق التمويل المصغر الجزائري، وفتحه أمام القطاع الخاص على ظل نتائج دراسة التجربة الإندونيسية؛ مع دمج التمويل الإسلامي المصغر وذلك لملائته مع طبيعة المجتمع الجزائري. ودعم تصدير منتجات المشاريع الفردية والعائلية التي تتميز بطابعها الحرفي والتقليدي.

أولاً: نتائج الدراسة

اتضح من خلال الدراسة أن المشاريع الفردية والعائلية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في محاربة الفقر، ويمكن اعتبار مؤسسات التمويل المصغر داعماً أساسياً لتطويرها، ويمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها كما يلي:

1. صحة الفرضية الأولى من خلال دراسة الوضع الحالي في مجال التمويل المصغر بإندونيسيا، حيث استخلصت الدراسة أن الحكومة الإندونيسية تمكنت من إنشاء مناخ تشريعي واقتصادي سمح في ازدهار مؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص معاً، عبر توفير التمويل الملائم والمتخصص وحل مشاكل قطاع التمويل المصغر، وسن إطار تشريعي يحمي مصالح مؤسسات التمويل المصغر والمستفيدين، الى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي والشراكة مع مؤسسات التمويل المصغر ذات طابع عالمي. وضرورة تطبيق استراتيجيات وسياسات من أجل تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر، عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة من الجهات المانحة، عبر توفير إطار تشريعي يسمح لها بممارسة نشاطها وحمايتها من التجاوزات التي يمكن أن تتعرض لها من طرف المستفيدين، مع فتح المجال أمام مؤسسات التمويل المصغر من إمكانية تقديم خدمات الادخار والتأمين المصغر، دون إهمال القطاع العام الذي يجب أن يكتسب الاستقلالية المالية، بالاستغناء عن الدعم المالي الذي تمنحه الحكومة الجزائرية عن طريق الخزينة العمومية، وهذا ما سيسمح من ازدهاره واكتساب سوق التمويل المصغر المصدقية. بالإضافة الى ذلك فتح المجال أمام مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر للنشاط في سوق التمويل المصغر، بتوفير الإطار القانوني والتمويلات الملائمة وحماية نشاطهم.

2. أما الفرضية الثانية فتم نفيها، والمتمثلة في تلاؤم منتجات التمويل المصغر مع الاحتياجات المالية للمشاريع العائلية والفردية في الاقتصاد الجزائري، مما يزيد من أهمية تنميتها، وتطوير مؤسسات التمويل المصغر، وتمول فئة أفقر الفقراء. من خلال الدراسة تبين أن منتجات التمويل المصغر محدودة وتمس إحتياجات فئة محددة وهي القريبة من الفقراء وتستبعد كليا فئة أفقر الفقراء، فالقروض المصغرة تنحصر في قروض ذات مبالغ صغيرة وبأسعار فائدة مرتفعة بهدف تغطية تكاليفها، وقد يشترط في بعض الأنواع الأخرى المساهمة الشخصية. بالإضافة الى أن خدمة الادخار ونظرا لحساسيتها ومخاطرها، فإن السلطات لا تسمح لكافة مؤسسات التمويل المصغر القيام بها، ما عدا مؤسسات التمويل المصغر البنكية، مما يقلل من فرص حصول الافراد على هذه الخدمة. وبالنسبة للتأمين المصغر فيمكن اعتباره خدمة حديثة النشأة إذا ما قارناه بالقروض المصغرة. وبالمقابل تتميز خدمات التمويل المصغر الإسلامية بتنوعها وتلاؤمها مع إحتياجات فئة أكبر من الافراد الفقراء والمستبعدين من النظام المالي التقليدي.

3. تمثل المشاريع الفردية والعائلية الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر، وتوفير دخل يتميز بالثبات النسبي والاستمرار لأصحاب الحرف والنساء الماكثات في البيت. وجاء التمويل المصغر من أجل دعم تطور المشاريع الفردية والعائلية وخاصة للفئة المستبعدة من النظام المالي التقليدي مما يسمح بمحاربة الفقر وتنمية الاقتصاد، عبر تحفيز الانتاج الوطني الذي يتميز بالطابع الفريد والجودة العالية مما يعطيه الطابع التنافسي، ويفتح له إمكانية تصديره للدول المتقدمة وغزو الأسواق العالمية.

4. نظرا للتوجه النظري الذي ينظم نشاط مؤسسات التمويل المصغر، المتمثل في النظرية التأسيسية والنظرية الولفريست، الأولى تنص على إلزامية مؤسسات التمويل المصغر تحقيق الكفاءة الاقتصادية والثانية تنص على أولوية تحقيق الكفاءة الاجتماعية. ومما سبق نجد أن مؤسسات التمويل المصغر ذات طابع خاص فهي تجمع بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا التوازن فضلت العديد من مؤسسات التمويل المصغر استبعاد فئة أفقر الفقراء من دائرة المستفيدين من خدماتها لارتفاع مخاطرها والتعامل مع فئة الفقراء والقريبين من خط الفقر، ونشير الى أن هذا التوجه يؤثر سلبا على الكفاءة الاجتماعية لمؤسسات التمويل المصغر ومنه سلبا على الافراد الذين ينتمون الى فئة أفقر الفقراء.

5. يتأثر توجه مؤسسة التمويل المصغر بتوجه الجهات المانحة، فهناك جهات مانحة ذات توجه اقتصادي مما يجبر مؤسسات التمويل المصغر من إتباع التوجه الاقتصادي لكي تستمر الجهات المانحة من تمويلها، وأما المؤسسات ذات طابع إجتماعي فتتحصل على أغلب تمويلاتها سواء من الحكومة أو من المنظمات غير الحكومية؛

6. تخطى مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا باهتمام كبير من طرف الحكومة نظرا لأهميتها ومنافعها، وما يميز سوق التمويل المصغر الإندونيسي هو انتشار مؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع العام والخاص، دون أن تؤثر على بعضها البعض، ونظرا للسياسة التي تنتهجها الحكومة الإندونيسية بفرض على البنوك تخصيص 20% من محفظة الإقراض للتمويل المصغر، هذا ما منح الاستقلالية المالية لمؤسسات التمويل المصغر العامة. وما يميز سوق التمويل المصغر بإندونيسيا بالرغم من المنافسة السائدة بين مختلف أنواع مؤسسات التمويل المصغر من عامة وخاصة، إلا أنها لم تؤثر على انتشارها ولا نوعية الخدمات المتاحة، بل بالعكس فقد ساهمت في تنوع الخدمات والتوجهات. وينشط حاليا بإندونيسيا أكبر وأقدم مؤسسة تمويل مصغر على المستوى العالمي والتي تتمثل في بنك ريكيات إندونيسيا.

7. تنوعت وتعددت مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط بإندونيسيا ومن أهمها وأكثرها انتشارا بيت المال والتمويل، الذي يقوم على مبدأ التعاون والتكافل، ويقدم خدمات مالية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا النوع من المؤسسات يتلاءم وطبيعة المجتمع الجزائري ذو الطابع التكافلي والتعاوني.

8. تنشط بسوق التمويل المصغر بالجزائر مؤسسة واحدة تتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تابعة للقطاع العام، وما يميز منتجاتها أنها تنقسم الى نوعين، الصيغة الأولى بغرض اقتناء مواد أولية لا تتعدى قيمتها 100 ألف دج، والصيغة الثانية لا تتجاوز قيمتها 1 مليون دينار جزائري، وتعتبر هذه الخدمة غير مرنة ولا يمكن ان تغطي إحتياجات جل المشاريع الفردية والعائلية. وبالرغم من الخدمات التي توفرها للفئات الفقيرة والمشاريع التي تدعمها وتطورها، وانتشارها في كافة بلديات الوطن، والآثار التي ترتبت عن القروض المصغرة التي منحتها، غير أن نشاطها رهين للمساعدات والتمويلات التي تحصل عليها من الخزينة العمومية، وهذا ما يربطها بأسعار البترول، فنشاطها والقروض الممنوحة تتأثر بتقلب أسعار برميل البترول. ونشير الى وجود وكالات أخرى تمنح قروض لتمويل مشاريع الشباب.

9. ينشط بسوق التمويل الاسلامي المصغر بالجزائر صندوق الزكاة الذي يمنح جزءا من حصيلة الزكاة على شكل قروض حسنة يستفيد منها الشباب بهدف إنشاء مشروع عائلي أو فردي صغير، يوفر لهم دخل يساهم في تحسين نوعية معيشتهم ومعيشة عائلاتهم؛

10. لتطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري والاستفادة من أثارها الإيجابية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، يستحب إنشاء محيط يشجع الاستثمارات المحلية

والأجنبية في مجال التمويل المصغر، بالإضافة الى نشر ثقافة تسديد المشاريع الفردية والعائلية للديون التي تم تحصيلها من مؤسسات التمويل المصغر، على اعتبارها ديون وليست هبة من الحكومة الجزائرية.

ثالثا: مقترحات الدراسة

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل الى مجموعة من النتائج وانطلاقا منها تقدم الدراسة الاستراتيجية التالية لتطوير سوق التمويل المصغر بالجزائر:

1. وضع إطار تشريعي يسمح بفتح سوق التمويل المصغر الجزائري أمام مؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع الخاص، وجذب المستثمرين والجهات المانحة لمنح التمويلات لهذه الأخيرة؛
2. تطوير نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر منحها الاستقلالية المالية وفتح المجال أمامها لتمكين من جذب وكسب التمويلات من الجهات المانحة، وإمكانية تسطير توجهها الاجتماعي والتوجه الاقتصادي؛
3. إنشاء مؤسسات التمويل المصغر قائمة على الزكاة والاقتداء بنموذج بيت المال والتمويل، نظرا للدور الفعال الذي يمكن لمؤسسات التمويل الإسلامي المصغر أن تلعبه في تحفيز الطلب على منتجات المشاريع الفردية والعائلية، وتوفير التمويلات اللازمة لها، بالإضافة الى أن المشاريع الفردية والعائلية تعتبر وسيلة فعالة لتحفيز التنمية الاقتصادية وتشجيع نموه؛
4. دعم عملية تسويق منتجات المشاريع الفردية والعائلية الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر، عبر مجموعة من الإجراءات والمبادرات بهدف تشجيعها وتحفيزها. ولعل أهم إجراء هو الاعفاء الضريبي على منتجاتها، مما يدعمها ويساهم في رفع معدلات اقتنائها من طرف المستهلكين، ويضفي عليها طابع تنافسي. بالإضافة الى تشجيع المظاهرات والمعارض التي تجمع الحرفين للتعريف بمنتجاتهم والترويج لها، ويشترط في الإجراءات التي تهدف لدعم العمليات التسويقية أن تمس الحرفين والمشاريع الفردية والعائلية؛
5. فتح المجال لإنشاء مؤسسات متخصصة في تصدير منتجات المشاريع الفردية والعائلية، عبر دعمها بالإعفاء الجمركي وتقليص الإجراءات الإدارية اللازمة من أجل عملية التصدير، بغية الإسراع فيها. بالإضافة الى فتح المجال أمام هذا النوع من المؤسسات باستيراد المواد الأولية اللازمة لنشاط المشاريع الفردية والعائلية.

رابعا: أفاق الدراسة

بعد الخوض في موضوع "تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية" بالدراسة والتحليل، وعلى ظل النتائج التي تم التوصل إليها، تبين أن موضوع مؤسسات التمويل المصغر هو موضع يكتسي أهمية بالغة ولديه جوانب عديدة يتوجب التطرق إليها كتكملة لهذه الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

1. آلية ومؤشرات قياس الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات التمويل المصغر.
2. قياس الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات التمويل الاسلامي المصغر.
3. أثار تمويل مؤسسات التمويل المصغر للمشاريع الفردية والعائلية دراسة قياسية.
4. تطوير منتجات التمويل المصغر القائمة على نظام المشاركة.
5. آليات ضبط وتمويل أسواق التمويل المصغر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد ماهر، دليل المدرين الى التخطيط الاستراتيجي، الدار الجامعية الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2009.
2. أحمد، عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار البلاد للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2011.
3. أحمد، عبد الرحمن، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، 2005.
4. ارشيد محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2011.
5. البكري، سونيا، تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، مصر.
6. درة عبد الباري، العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982.
7. الهادي أحمد محمد حسن، الادخار في النظام الاسلامي، مجلة العلوم والبحوث الاسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 3.
8. وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، دليل إعداد الخطط الاستراتيجية في الوزارات والدارات العامة، وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية لبنان، لبنان، 2013.
9. حمود وفاخوري، إدارة الإنتاج والعلميات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
10. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المحلية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998.
11. طارق محمد السويدان، كيف تكتب خطة استراتيجية، قرطبة للنشر والتوزيع والابداع الخليجي، 2003.
12. طرطار، أحمد، الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية في المؤسسة، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

13. مجد سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، 2007.
14. محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998.
15. مدحت محمد أبو ناصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2009.
16. محمد مفضي الكساسبة، عبير حمود الفاعوري، قضايا معاصرة في الإدارة، دار الحامد للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2010.
17. السلمى على، إدارة الإنتاج، الطبعة الأولى، مكتبة غريب، الفجالة، مصر، 2003.
18. عبد السلام، وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مكتبة الرازي العلمية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
19. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
20. رشيد حمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2003.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017، ص 146.
2. سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.
3. سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
4. شادى محمد عبد الباقي إبراهيم صلي، دراسة تحليلية لأثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية الفرد والمجتمع، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2017.

5. محمد خير حسن محمد، مفهوم الفقر وآليات علاجه في النظم الإسلامية والرأسمالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018.

ثالثاً: البحوث والملتقيات والمؤتمرات

1. أرفيند أشتا، اخلاقيات نسبة الفائدة: جانب من جوانب الاداء الاجتماعي في التمويل الاصغر، بوابة التمويل الأصغر، CGAP، 2009.
2. إحسان بوحيلة، الرؤية واستراتيجية مكافحة الفقر، جريدة اليوم، السعودية، 15665، 2016/05/05.
3. آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر، المركز الجامعي خميس مليانة.
4. بريجيت هيلمس، وزافيير رايلي، سقف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر: قصتها حتى الان، بوابة التمويل الأصغر، CGAP، 2004.
5. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، فارس أرباب اسماعيل، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الاصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان المركزي، 2006.
6. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، تقييم التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2017.
7. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مؤسسات التمويل الأصغر والصراع نحو البقاء، وحدة التمويل الأصغر، السودان، 2006.
8. بوابة التمويل الأصغر، الادخار مهم نثل الائتمان: خدمات الايداع للفقراء، بوابة التمويل الأصغر، 2002.
9. بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 26 - العدد الأول، 2010.
10. بيان لوزارة التعاون الدولي مصر، وزيرة التعاون الدولي تلتقي رئيس البنك الإسلامي للتنمية وتوقع اتفاقية لتأسيس مؤسسة التمويل الإسلامي الأصغر في مصر برأس مال 450 مليون جنية.

11. جبريل، أحمد، دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة، بحث مقدم للملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 18/17 ابريل 2006 م.
12. جمال خنشور، نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الجزائر، الجزء 4، العدد 7.
13. ديني جورج وآخرين، إدارة الاقراض الفردي، MicroSave، 2010.
14. وحدة التمويل الأصغر، النظام الأساسي النموذجي لاتحاد تعاوني، السودان.
15. وهيبة مقدم، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في صياغة وتنفيذ وتقييم استراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية، جامعة الشلف الجزائر، 2010/11/08، الجزائر.
16. وكالة الانباء الجزائرية، إطلاق شبكة وطنية للمستفيدين من القروض المصغرة.
17. حسن إبراهيم، حوار مع المدير التنفيذي لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، بوابة التمويل الأصغر، 2012.
18. حسين عبد المطلب الاسرج، دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، عدد أبريل 2013.
19. دومي سمراء، عبد القادر عطوي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28 ماي 2003.
20. يوسف الفكي عبد الكريم، تجربة مصرف الفقراء، تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي، جامعة البليدة الجزائر، 2006.
21. يمن محمد حافظ الحماسي، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وانواعها معايير وخطوات إعدادها، جامعة عين الشمس.
22. لاري ريد، تخطيط مسارات الفقر، حملة الإقراض الأصغر، 2015.
23. كنار كاتشاتريان، تمويل مؤسسات التمويل الأصغر: التأثير على الاستراتيجية التنظيمية والآثار الفلسفية والمنهجية، أكاديمية إيدامبا الصيفية سوريز، فرنسا، يوليو 2010.

24. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، مادة الدورة الخاصة بالمشاركين: قياس التأخر وضبطه وحساب وتحديد سعر الفائدة، سنابل، 2002.
25. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، التصنيف والتقييم المؤسسي،
26. مؤسسة التمويل الدولية، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، مجموعة البنك الدولي.
27. محمد صبيح البلادي، التمويل الأصغر وأثره القضاء على الفقر تجربة بنجلادش، الحوار المتمدن، العدد: 3873، 2012/10/7.
28. محمد يونس، بناء نموذج الاعمال الاجتماعية: دروس من تجربة جرامين، مدرسة الدراسات التجارية العليا في باريس، 2009.
29. ميكرو سوفت سنتر، تحقيق إمكانيات التمويل الأصغر، 2008.
30. مارغريت روبنسن، ثورة التمويل الأصغر، دي سي البنك الدولي، 2001.
31. مفيد عبد الاوي، استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر-، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 2013.
32. محمد بن عبد الرحمان الحفظاوي، أحكام استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته، ص 126 مارغريت روبنسن، ثورة التمويل الأصغر، دي سي البنك الدولي، 2001.
33. ماركو إلبيا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مشروع تمبوس ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا.
34. نصر عبد الكريم، الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2013.
35. ناصر سليمان وآخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
36. عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2002.
37. علاء فتحي وآخرين، نحو نموذج ناجح للتأمين الأصغر، Arabic Microfinance Gateway، 2015.

38. عبيد الله محمد، طارق الله خان، تنمية التمويل الاسلامي الاصغر: التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008.
39. عبد المجيد أسحون، ندوة بالرباط تناقش التمويل الأصغر بالمغرب، صحيفة التجديد، المغرب، 2013/06/24.
40. عز الدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العام لعلوم الزكاة، السودان.
41. عمر بن سديرة، التخطيط الاستراتيجي: الإطار النظري والواقع التطبيقي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، عدد رقم 13، 2013.
42. عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاتها في بيت المال بماليزيا، التجديد، الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا، المجلد 15، عدد 29.
43. عبد الرحمن، عامر، نحو التمويل الأصغر وفقا للشريعة الإسلامية: مقدمة تمهيدية، 2007.
44. فريد كورتل، التسويق كعامل نجاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبريل 2006، جامعة شلف، الجزائر، 2006.
45. قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، ديسمبر 2016.
46. صالح صالح، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 1 الجزائر، العدد 12، 2012.
47. راؤول دومال، الصلة بين البنوك الإسلامية والتمويل متناهي الصغر، دراسة من قبل المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007.
48. رابح خوني وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة، العدد 1، 2016.
49. رابح خوني، حساني رقية: "آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25.
50. ريجان الشريف وآخرون، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

51. ريو ساندي، منتج الادخار الخاص بالنفائيات المعاد تدويرها - أندونيسيا، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2011.
52. زعرور نعيمة وآخرين، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة، العدد 4، ديسمبر 2017.
53. رياض، ناجي، منظومة تحديث الصناعات المصرية، دراسة تحليلية، القاهرة، مصر، 2001.
54. شريف شكيب أنور، التسويق ودوره في تأهيل المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وما تحويه من منافسة، ملتقى دولي متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبريل 2006، جامعة شلف، الجزائر.
55. الشيخ آدم شيخ عبد الله علي، توظيف الزكاة في المشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد 3، الجزء 1، 1987.
56. ثابت حجازي، ملخص التخطيط الاستراتيجي بأسلوب فايفر، تاريخ الاطلاع: <http://thabethejazi.com/article-9>، 2017/10/09
57. غادة والي، التمويل الأصغر في مصر: دراسة عامة، الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، 2010.

رابعاً: الدوريات

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن كرم، لسان العرب، دار صادر، 2003، مادة «هياً» 188/1.
2. المعجم الوسيط، ماد «هياً» 1002/2.

خامساً: التقارير

1. البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة، التقرير السنوي 2015، الأردن، 2015.
2. بنك الأمل للتمويل الاصغر، التقرير السنوي 2010، اليمن، 2010.
3. بنك الأمل للتمويل الاصغر، التقرير السنوي 2015، اليمن، 2015.
4. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2000 / 2001: شن هجوم على الفقر، البنك الدولي، 2001.
5. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2016، مجموعة البنك الدولي، 2016.

6. وحدة التمويل المصغر، التمويل الأصغر بالسودان الوضع الراهن والمستقبلي.
7. يونيكونز للاستشارات المحدودة، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، السودان، 2006.
8. سنابل، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، 2010.
9. صهيب جاسم، أعمال بيوت المال والتمويل في إندونيسيا، الجزيرة، قطر، 2012.

سادسا: القوانين

1. بنك السودان المركزي، لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2016، السودان، 2016.
2. مرسوم رئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق ل 27 جانفي 2008، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي. صادر في الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخ في 25 جانفي 200، ص 8-9.
3. المرسوم التنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 22 مارس سنة 2011 وموقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
4. مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 22 مارس سنة 2011، يتعلق بجهاز القرض المصغر.
5. مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي.
6. مرسوم تنفيذي رقم 11-134 مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 22 مارس سنة 2011، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها.
7. مرسوم تنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الأساسي.
8. مرسوم تنفيذي رقم 05-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1425 الموافق ل 03 جانفي 2005، يعدل ويتم المرسوم رقم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل

- 22 جانفي 2004، المحدد للقانون الأساسي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة. صادر في الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخ في 09 جانفي 2005.
9. مرسوم تنفيذي رقم 05- 414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-117 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، المعدل و المتمم.
10. مرسوم رئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق ل 27 جانفي 2008، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. صادر في الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخ في 25 جانفي 2004.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. إثمار للتمويل الاسلامي، www.ethmar.jo .
2. برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، www.agfund.org .
3. بنك الإبداع للتمويل المصغر، www.ebdaabank.com .
4. بوابة الافاق والابداع والجودة، www.chmq.com .
5. البوابة العربية للتمويل الأصغر www.arabic.microfinancegateway.org .
6. بنك جرامين www.grameen.com .
7. بنك ريكيات www.bri.co.id .
8. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، www.microfinancegateway.org .
9. وزارة التجارة الجزائرية، www.commerce.gov.dz .
10. وزارة الشؤون الدينية والاقواف، www.marw.dz .
11. وكالة الانباء الجزائرية، www.ar.aps.dz .
12. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz .
13. مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر، www.ibdaabanksyria.com .
14. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com .
15. الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي www.isegs.com .
16. المصارف الإسلامية للدكتور محمد البلتاجي www.bltagi.com .

17. سوق تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر www.mixmarket.org
18. شركة إبداع للتمويل المتناهي الصغر، www.ibdaalebanon.com.

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

1. Adams Fichett. «Finance informelle dans les pays en développement», édition P.U.L, 1996.
2. Barters R. Marketing theory and metatheory, IRWIN 1970.
3. Craig F Churchill et al. L'assurance et les institutions de microfinance: guide technique pour le développement et la prestation de services de micro-assurance, Organisation Internationale du Travail, 2004.
4. Goulet Gaylord. La Microfinance En Indonésie, les éditions du NET, 2012.
5. Kotler P. et Dubois B. Marketing management, Publi-union, Paris, 10ème édition, 2000.
6. Kouakou Josther. Planification Stratégique, Bureau national D'études Techniques et De Développement
7. Sébastien Boyé et al. Le guide de la microfinance, microcrédit et épargne pour le développement, Eyrolles, 2007.
8. Servet J-M. Banquiers aux pieds nus. La microfinance, Paris, édition Odile Jacob, septembre 2006.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. Imène Berguiga. Performance sociale versus performance financière des institutions de microfinance, E.R.U.D.I.T.E, Université Paris XII, 2007.
2. Samahi Ahmed, Microfinance et pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen, Thèse de Doctorat non publiée, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen, Algérie, 2010.

3. Sébastien Dugas-Iregui. Débat entre Institutionnalistes et Welfaristes en microfinance, la réalité du terrain argentin, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, université du Québec à Montréal, 2010.

ثالثا: البحوث والملتقيات والمؤتمرات

1. Amin S., Rai A., Topa G., « Does microcredit reach the poor and vulnerable? Evidence from northern Bangladesh », Journal of Development Economics, vol. 70, n°1, 2003.
2. Alpay, S. & Haneef, Integration of Waqf and Islamic Microfinance for Poverty Reduction: Case Studies of Malaysia, Indonesia, and Bangladesh, SESRIC, 2015.
3. Andriani, Baitul Maal Wat Tamwil (Konsep dan Mekanisme di Indonesia), Empirisma, Vol 14 No 2, 2005.
4. Avery Hale, 8 Strategic Planning Models To Consider, Clearpoint Strategy, 08/01/2017, <https://www.clearpointstrategy.com/strategic-planning-models/>
5. Barlet. K, Le cas BRI : Métamorphose d'un programme de crédit rural subventionné, GRET Cirad, 2005 .
6. CGAP, Latest on Branchless Banking from Indonesia, blog posting on CGAP's website, 23-05-2017, <http://www.cgap.org/blog/latest-branchless-banking-indonesia> .
7. CGAP, Principes clés de la microfinance, 2004.
8. Claude MÉNAR, ORGANISATION, Économie, Encyclopedia – Universalis.
9. Dhumale, Rahul and Amela Sapcanin, “An Application of Islamic Banking Principles to Microfinance. Technical Note.” United Nations Development Programme and World Bank, 1998.
10. El-Zoghbi, M.Alvar, Comprendre les coûts et la viabilité des produits de microfinance conformes à la charia, CGAP, 2015.
11. Georges Gloukoviezoff, L'inclusion bancaire des particuliers : un nouveau défi pour l'État social?, Colloque Etat et régulation sociale CES-Matisse, Paris, 11-13 septembre 2006.
12. Guérin. I et al : Effets mitigés sur la lutte contre la pauvreté, " Annuaire suisse de politique de développement, "Financer le

- développement par la mobilisation des ressources locales", IUED Genève, vol 26, n°2, 2007.
13. Hugon P., «Incertitude, précarité et financement local», Revue Tiers-monde, tome 37, n°145, janvier-mars, 1996.
 14. Hashemi S. et Rosenberg R. - CGAP (2006), « Faire accéder les plus pauvres à la microfinance en associant filet de protection sociale et services financiers», CGAP, Focus n° 34, février.
 15. Helms Brigit, et Xavier Reille « le plafonnement des taux d'intérêt en microfinance : qu'en est-il à présent », étude spéciale, CGAP, septembre 2004.
 16. Janet Shapiro, Planification Stratégique, CIVICUS, 2001.
 17. Jaunaux et al, Microcrédit individuel et pression sociale : le rôle du garant, vue: 18/03/2018, [https://www.researchgate.net/publication/228594095
MICROCREDIT INDIVIDUEL ET PRESSION SOCIALE L
E ROLE DU GARANT](https://www.researchgate.net/publication/228594095_MICROCREDIT_INDIVIDUEL_ET_PRESSION_SOCIALE_LE_ROLE_DU_GARANT)
 18. Laurent Granger, Ce qu'il faut savoir Du Balance Scorecard, Manager Go, date : 05/10/2017, <https://www.manager-go.com/finance/balanced-scorecard.htm> .
 19. Marketing PME, Développeur de PME PMI, Présentation aux sous-traitants industriels.
 20. MM Pitt, SR Khandker. The impact of group-based credit programs on poor households in Bangladesh: Does the gender of participants matter? Journal of political economy 106 (5), 1998.
 21. Patience MPANZU BALOMBA Microfinance en République Démocratique du Congo : Cas du site maraîcher de N'djili/CECOMAF à Kinshasa, Faculté Universitaire des Sciences Agronomiques de Gembloux, 2005.
 22. Philip Kotler, Marketing Management, Product Bookshelf, <http://www.productbookshelf.com/2011/05/the-strategic-planning-gap/>
 23. Robinson, The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor, World Bank, Washington DC, 2001.
 24. Roy D, La participation et l'appropriation dans l'utilisation de la microfinance comme outil de développement, UQAM, 21/01/2018, [http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-cirdis&id_article=2975,](http://www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-cirdis&id_article=2975)

25. Robinson Marguerite S, The Microfinance revolution: lessons from Indonesia, The World Bank, 2002.
26. Scharwatt, State of the Industry 2014: Mobile Financial Services for the Unbanked, The GSMA, 2015.
27. Servet J-M, Inclusion financière et responsabilité sociale : Production de plus-values financières et de valeurs sociales en microfinance. IHEID Geneve/IRD/IFP, PROJET REVUE TIERS MONDE, JUIN 2008.
28. SCHWARTZ Peter, La planification stratégique par scenarios, Futuribles, France, N 176, 1993 .
29. Woller M.Gary et al, "Where to microfinance", International Journal of Economic Development, vol.1, N°1, 1999 .

رابعاً: التقارير

1. Asli Demirguc-Kunt et al. De nouvelles données disponibles sur l'épargne, l'emprunt et la gestion des risques. Base de données Global Findex, 2012.
2. Algérie Objectifs du Millénaire pour le Développement rapport national 2000-2015, le gouvernement Algérien, 2016.
3. Community Jameel. Annual report Community Jameel, Community Jameel, 2015.
4. Convergences, Baromètre de la Microfinance 2016, Juliet 2016.
5. Grameen Bank, Monthly Report: 2017-02.
6. Ledgerwood, J. Sustainable banking with the poor, Microfinance handbook, World Bank, Washington D.C, 1999.
7. Mohita Khamar. Global Outreach and Financial Performance Benchmark Report – 2014, MIX, Aug 2016.
8. Ministère des finances, vision concertée pour le développement de la microfinance En Tunisie 2011-2014, Ministère des finances, Tunisie, 2011.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. ANSEJ, www.ansej.org.dz
2. Ministère de L'agriculture et de L'alimentation, Organisation Économique, www.agriculture.gouv.fr .

فهرس الجداول

فهرس الجداول

- الفصل الاول: مفهوم المشاريع الفردية والعائلية وخصائصها ودورها في مكافحة الفقر 1
- جدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر. 10
- جدول رقم 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر 10
- جدول رقم 3: نمو المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة خلال الفترة 2003 الى 2017. 14
- جدول رقم 4: نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط. 17
- جدول رقم 5: نمو كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكل 1000 ساكن. 21
- الفصل الثاني: مفهوم التمويل المصغر وأهميته ومبادئه وخصائصه ودوره في مكافحة الفقر 28
- جدول رقم 6: مقارنة بين النظرية التأسيسية وولفريست 57
- جدول رقم 7: مزايا وعيوب قرض المجموعة. 61
- جدول رقم 8: مقارنة بين التمويل الإسلامي المصغر والتمويل المصغر 79
- الفصل الثالث: دور مؤسسات وهيئات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في التجربة الجزائرية والتجربة الاندونيسية 88
- جدول رقم 09: عدد مناصب الشغل المنشأة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 113
- جدول رقم 10: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة بين 2007-2013. مليار دج.. 123
- جدول رقم 11: نسبة تطور الناتج الداخلي الخام خلال المرحلة من 2015 الى 2017. 124
- جدول رقم 12: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال المرحلة من 2007 الى 2015. مليار دج 126

- 135 جدول رقم 13: مؤشرات الاقتصاد الاندونيسي
- 143 جدول رقم 14: تطور حجم القروض المصغرة وحجم الادخار بينك ركيات إندونيسيا خلال الفترة 2015-2017
- 144 جدول رقم 15: تصنيف القروض حسب الأقسام
- 146 جدول رقم 16: أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف بنك ركيات إندونيسيا 2017
- 162 جدول رقم 17: عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.
- 171 جدول رقم 18: صيغة قرض بدون فائدة بعنوان اقتناء مواد أولية تجمع بين الوكالة والمستفيد
- 172 جدول رقم 19: صيغة قروض بنكية تجمع بين البنك والمستفيد.
- 173 جدول رقم 20: صيغة قروض بنكية تجمع بين البنك والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمستفيد.
- 174 جدول رقم 21: صيغة اقتناء مواد أولية.
- 175 جدول رقم 22: صيغة إنشاء نشاط
- 181 جدول رقم 23: عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها الى غاية 31 ديسمبر 2016.
- 183 جدول رقم 24: حصيلة القروض الممنوحة للمشاريع الفردية والعائلية خلال مرحلة من 2005 الى 31 ديسمبر 2016
- 184 جدول رقم 25: جنس المستفيدين من الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 الى غاية 31 ديسمبر 2016
- 188 جدول رقم 26: عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 الى غاية 31 ديسمبر 2016

فهرس الاشكال

فهرس الأشكال

- الفصل الاول: مفهوم المشاريع الفردية والعائلية وخصائصها ودورها في مكافحة الفقر 1
- شكل رقم 01: نمو المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة خلال الفترة 2003 الى 2017 15
- شكل رقم 02: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منطقة MENA 19
- شكل رقم 03: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول G20 20
- الفصل الثاني: مفهوم التمويل المصغر وأهميته ومبادئه وخصائصه ودوره في مكافحة الفقر 28
- شكل رقم 04: هرم التمويل المصغر/ هرم الفقر 36
- شكل رقم 05: خريطة انتشار التمويل المصغر في العالم لعام 2014 38
- شكل رقم 06: نموذج الاعمال الاجتماعية 46
- الفصل الثالث: دور مؤسسات وهيئات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في التجربة الجزائرية والتجربة الاندونيسية 88
- شكل رقم 07: نموذج "أجفند" لبنوك التمويل المصغر 101
- شكل رقم 08: تعداد مناصب الشغل المصغر بما حسب الفئات 2004-2016 113
- شكل رقم 09: متوسط التشغيل (%) حسب الفئات 2004-2017 114
- شكل رقم 10: تطور المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات 2007-2013 124
- شكل رقم 11: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة من 2007 الى 2015 -النسبة (%) 126
- شكل رقم 12: دور مؤسسة الزكاة في تمويل وتطوير الاستثمارات الكفائية الخاصة والعامة 167

- شكل رقم 13: المستفيدين من الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها الى غاية 31 ديسمبر 2016. 181
- شكل رقم 14: جنس المستفيدين من الصيغ التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 الى غاية 31 ديسمبر 2016. 187.
- شكل رقم 15: النسبة (%) مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2005 الى غاية 31 ديسمبر 2016. 189
- الفصل الرابع: استراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات العائلية والفردية في الاقتصاد الجزائري** 191
- شكل رقم 16: يوضح طريقة تحقيق مبدأ سيادة التخطيط. 195
- شكل رقم 17: بطاقة الأداء المتوازن لروبرت كابلان وديفيد نورتن. 198

فهرس المحتويات

الفهرس

أ.....	المقدمة
1.....	الفصل الاول: مفهوم المشاريع الفردية والعائلية وخصائصها ودورها في مكافحة الفقر
2.....	المبحث الأول: مفهوم الفقر والمشاريع الفردية والعائلية.
3.....	المطلب الأول: مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه.
3.....	أولاً: مفهوم الفقر.
4.....	ثانياً: مؤشرات قياس الفقر.
6.....	المطلب الثاني: مفهوم المشاريع الفردية والعائلية
6.....	أولاً: معايير تصنيف المشاريع الفردية والعائلية
8.....	ثانياً: تعريف المشاريع الفردية والعائلية
12.....	المبحث الثاني: المشاريع الفردية والعائلية ودورها في مكافحة الفقر
13.....	المطلب الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر
13.....	أولاً: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر
16.....	ثانياً: قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر
18.....	ثالثاً: كثافة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر
21.....	المطلب الثاني: دور المشاريع الفردية والعائلية في محاربة الفقر
22.....	أولاً: خصائص المشاريع الفردية والعائلية
23.....	ثانياً: دور المشاريع الفردية والعائلية في محاربة الفقر
26.....	ثالثاً: صعوبات حصول المشاريع الفردية والعائلية على التمويلات
27.....	خلاصة الفصل الأول

28	الفصل الثاني: مفهوم التمويل المصغر وأهميته ومبادئه وخصائصه ودوره في مكافحة الفقر
29	المبحث الأول: مفهوم التمويل المصغر
30	المطلب الأول: ظهور التمويل المصغر
30	أولاً: التمويل غير الرسمي
31	ثانياً: ظهور بنك غرامين
32	المطلب الثاني: تعريف التمويل المصغر
32	أولاً: التمويل المصغر
34	ثانياً: مفهوم الفقراء النشطين اقتصادياً
36	المطلب الثالث: انتشار التمويل المصغر
36	أولاً: التمويل المصغر حول العالم
39	ثانياً: تجارب بعض الدول في مجال التمويل المصغر
47	المبحث الثاني: أهمية التمويل المصغر ومبادئه وخصائصه
48	المطلب الأول: أهمية التمويل المصغر ومبادئه
48	أولاً: أهمية التمويل المصغر
49	ثانياً: مبادئ التمويل المصغر
53	المطلب الثاني: خصائص التمويل المصغر
53	أولاً: مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر
55	ثانياً: نظريات للتمويل المصغر
58	المبحث الثالث: دور خدمات التمويل المصغر وخدمات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر
58	المطلب الأول: منتجات التمويل المصغر

59	أولاً: القروض المصغرة
65	ثانياً: الادخار
67	ثالثاً: التأمين المصغر
69	المطلب الثاني: منتجات التمويل الاسلامي المصغر
70	أولاً: مبادئ التمويل الإسلامي المصغر ومنتجاته
79	ثانياً: مقارنة منتجات التمويل الإسلامي المصغر ومنتجات التمويل المصغر
81	المطلب الثالث: دور خدمات التمويل المصغر وخدمات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر ..
81	أولاً: دور منتجات التمويل المصغر في محاربة الفقر
85	ثانياً: دور منتجات التمويل الإسلامي المصغر في محاربة الفقر
87	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دور مؤسسات وهيئات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في التجربة	
88	الجزائرية والتجربة الاندونيسية
89	المبحث الاول: مؤسسات وهيئات التمويل المصغر
90	المطلب الأول: تعريف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر وخدماتها ودورها
90	أولاً: تعريف مؤسسات التمويل المصغر
92	ثانياً: خدمات مؤسسات التمويل المصغر
95	ثالثاً: أهداف مؤسسات التمويل المصغر
97	المطلب الثاني: تصنيف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر
97	أولاً: معايير تصنيف مؤسسات التمويل المصغر

- 98..... ثانيًا: تصنيف مؤسسات وهيئات التمويل المصغر
- 105 المطلب الثالث: مستقبل وتحديات مؤسسات التمويل المصغر
- 106 أولًا: الصعوبات والتحديات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر
- 107 ثانيًا: مستقبل مؤسسات التمويل المصغر
- 109 المبحث الثاني: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية
- 110 المطلب الأول: دور مؤسسات التمويل المصغر في مكافحة البطالة
- 110 أولًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في خلق مناصب الشغل
- 111 ثانيًا: مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في خلق مناصب شغل في التجربة الجزائرية
- 115 المطلب الثاني: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاقتصاد
- 116 أولًا: الأهمية الاقتصادية لمؤسسات التمويل المصغر
- 119 ثانيًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية الاستثمار الكلي وتمويل المشاريع الفردية والعائلية
- 121 ثالثًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة
- 127 رابعًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في تحفيز الصادرات وتخفيض معدلات التضخم
- 130 المطلب الثالث: الدور الاجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر
- 130 أولًا: دور مؤسسات التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية
- 133 المبحث الثالث: مؤسسات التمويل المصغر في التجربة الإندونيسية
- 134 المطلب الأول: عموميات حول التمويل المصغر بإندونيسيا
- 134 أولًا: التمويل المصغر بإندونيسيا
- 138 ثانيًا: الإطار القانوني للتمويل المصغر بإندونيسيا
- 140 المطلب الثاني: مؤسسات التمويل المصغر بإندونيسيا

- المطلب الثالث: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بإندونيسيا ... 150
- أولاً: مميزات قطاع التمويل المصغر بإندونيسيا 151
- ثانياً: تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر الاندونيسية 152
- المبحث الرابع: مؤسسات التمويل المصغر في التجربة الجزائرية 153
- المطلب الأول: الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالجزائر 154
- أولاً: صندوق ضمان القروض 154
- ثانياً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 155
- ثالثاً: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 158
- رابعاً: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 159
- خامساً: صندوق الزكاة 162
- المطلب الثاني: الإطار القانوني لنشاط مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر 168
- أولاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد الصيغ التمويلية التي تمنحها 169
- ثانياً: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة 176
- ثالثاً: تسيير حساب التخصيص الخاص بأموال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 177
- المطلب الثالث: دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية بالجزائر 179
- أولاً: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير المحيط المناسب لنشاط المشروعات الفردية
والعائلية 179
- ثانياً: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير التمويلات وفق إحتياجات المشروعات الفردية
والعائلية 182
- خلاصة الفصل الثالث 190

191	الاقتصاد الجزائري
192	المبحث الاول: تعريف الخطة الاستراتيجية وآلية إعدادها
193	المطلب الأول: تعريف الخطة الاستراتيجية
193	أولاً: تعريف الخطة الاستراتيجية
194	ثانياً: شروط وضع الخطة الاستراتيجية
195	المطلب الثاني: أساليب إعداد الخطة الاستراتيجية وأنواعها
196	أولاً: أساليب إعداد الخطة الاستراتيجية
200	ثانياً: أنواع الخطط الاستراتيجية
202	المطلب الثالث: آلية إعداد الخطة الاستراتيجية
203	أولاً: التخطيط للتخطيط وتحديد القيم
204	ثانياً: بناء الرؤية وكتابة الرسالة
206	ثالثاً: تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الاداء
208	رابعاً: تقييم الأداء وتحليل الفجوة
209	خامساً: وضع الخطط العملية والخطط البديلة وتنفيذ الخطة
212	المبحث الثاني: فرص وتحديات مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر
213	المطلب الأول: الفرص المتاحة لمؤسسات التمويل المصغر بالجزائر
213	أولاً: الفرص المتاحة ضمن الإطار التنظيمي للتمويل المصغر
214	ثانياً: الفرص المتاحة في مؤسسات التمويل المصغر القائمة
215	ثالثاً: الفرص المتاحة في سوق التمويل المصغر

- 215المطلب الثاني: تحديات مؤسسات التمويل المصغر بالجزائر
- 215أولاً: تحديات ضمن الإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر
- 216ثانياً: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل المصغر القائمة
- 217ثالثاً: تحديات سوق التمويل المصغر
- 219المبحث الثالث: استراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في الاقتصاد الجزائري
- 220المطلب الأول: وضع إطار تشريعي يسمح بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر من طرف المستثمرين ...
-أولاً: سن قوانين تفتح مجال التمويل المصغر أمام المستثمرين بهدف تحفيز عملية تطوير
- 220سوق التمويل المصغر
- 220ثانياً: تحديد الاشكال القانونية التي يمكن أن تأخذها مؤسسات التمويل المصغر
- 221ثالثاً: تحديد معدلات الدعم الذي تقدمه الحكومة الجزائرية لمؤسسات التمويل المصغر
- 221رابعاً: تحديد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل المصغر
- 222المطلب الثاني: تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
-أولاً: تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو جهاز مسير
- 223ومراقب للتمويل المصغر بالجزائر
-ثانياً: تطوير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو مؤسسة تمويل مصغر
- 224مستقلة وتحقق عوائد من نشاطها
- 225المطلب الثالث: تأسيس مؤسسة تمويل مصغر قائمة على الزكاة
- 225أولاً: أحكام استثمار أموال الزكاة
- 228ثانياً: دور مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر في تنمية المشروعات العائلية والفردية

230	المطلب الرابع: دعم عملية تسويق وتصدير منتجات المشاريع العائلية والفردية
230	أولاً: دعم عملية تسويق منتجات المشروعات العائلية والفردية في الأسواق المحلية
232	ثانياً: دعم وتخفيض صادرات المشروعات العائلية والفردية
238	خلاصة الفصل الرابع
240	الخاتمة
256	المراجع
259	فهرس الجداول
261	فهرس الأشكال
263	فهرس المحتوى

الملاحق

الملاحق

جدول رقم 01: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. مليار دج

2015		2014		2013		2012		2011		2010		2009		2008		2007		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
الفلاحة																		
99,1	1918	99,3	1758	99,1	1612	99,3	1411	99,3	1166	99,7	1012	99,9	925	99,5	708	99,6	701	القطاع الخاص
0,91	18	0,82	13	0,91	15	0,7	10	0,66	8	0,30	3	0,15	1	0,50	4	0,45	3	القطاع العام
100	1936	100	1771	100	1627	100	1421	100	1174	100	1015	100	926	100	712	100	704	المجموع
البناء والأشغال العمومية																		
81,8	1513	83,1	1438	86,1	1344	87,0	1232	86,4	1091	98,7	1058	87,1	871	86,7	754	80,9	593	القطاع الخاص
18,2	337	16,9	292	13,9	218	12,7	178	13,6	172	1,27	14	12,9	129	13,3	115	19,1	139	القطاع العام
100	1850	100	1730	100	1562	100	1410	100	1263	100	1072	100	1000	100	869	100	732	المجموع
النقل والاتصال																		
84,4	1401	83,5	1299	83,8	1209	80,4	881	82,0	861	81,6	806	81,4	744	81,1	700	79,2	657	القطاع الخاص
15,6	259	16,5	256	16,2	233	19,6	214	18,0	189	18,4	182	18,6	169	18,9	163	20,8	173	القطاع العام
100	1660	100	1555	100	1442	100	1095	100	1050	100	988	100	913	100	863	100	830	المجموع
خدمات للمؤسسات																		
74,4	155	72,6	142	80,7	139	79,7	123	79,6	110	79,2	97	78,8	78	74,1	62	78,9	57	القطاع الخاص
25,6	53	27,4	54	19,4	33	20,3	31	20,4	28	20,9	25	21,2	21	26,0	21	21,1	15	القطاع العام
100	208	100	196	100	172	100	154	100	138	100	122	100	99	100	83	100	72	المجموع
فندق وإطعام																		
81,1	172	82,4	155	84,0	146	82,7	115	88,6	108	88,6	101	89,9	95	88,7	81	88,1	71	القطاع الخاص
18,9	40	17,6	33	16,0	27	17,3	24	11,4	14	11,4	13	10,0	11	11,3	11	11,9	9	القطاع العام
100	212	100	188	100	173	100	139	100	122	100	114	100	105	100	92	100	80	المجموع
صناعات غذائية																		
87,0	307	87,4	289	87,3	249	87,3	232	86,2	200	86,0	169	86,1	162	85,2	140	84,1	128	القطاع الخاص
13,0	46	12,6	42	12,7	36	12,8	33	13,8	32	2,0	28	13,9	26	14,8	24	15,9	24	القطاع العام
100	353	100	331	100	285	100	265	100	232	88	197	100	188	100	164	100	152	المجموع
صناعة الجلود والأحذية																		
87,7	2	89,2	2,6	89,4	2	89,5	2	90,0	2	88,4	2	88,3	2	86,9	2,2	87,4	2	القطاع الخاص
12,3	0,28	10,8	0,3	10,2	0,27	10,5	0,28	10,0	0,26	11,6	0,3	11,7	1	13,1	0,3	12,6	0,3	القطاع العام
100	2	100	3	100	2	100	2	100	3	100	3	100	3	100	3	100	2	المجموع
تجارة وتوزيع																		
94,1	2126	94,5	1956	94,1	1759	94,2	1555	94,1	1359	94,1	1204	93,6	1078	93,3	936	93,3	777	القطاع الخاص
5,9	133	5,5	114	5,9	110	5,8	96	5,9	86	5,9	75	6,4	74	6,7	67	6,7	56	القطاع العام
100	2259	100	2070	100	1869	100	1651	100	1445	100	1279	100	1152	100	1003	100	833	المجموع

Source : Bulletin d'Information Statistique de la PME, n°22, n°30.

الملحق 02:

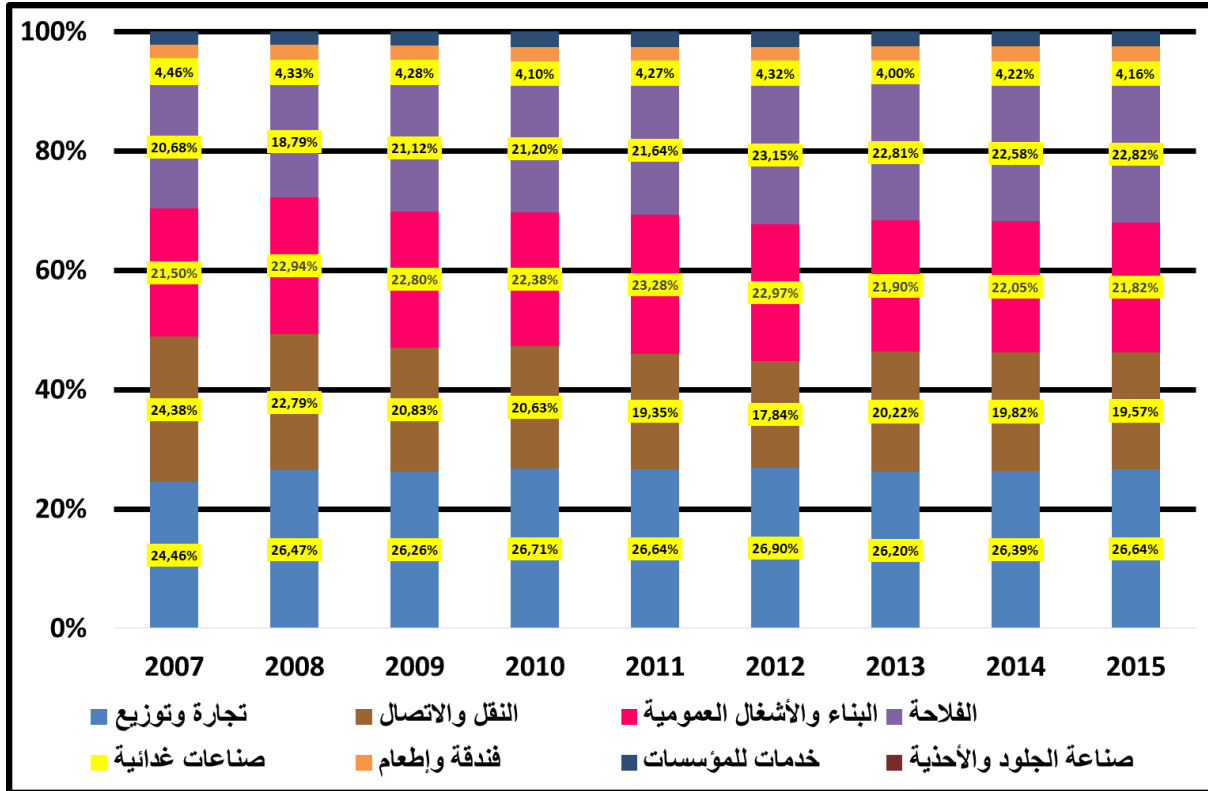
جدول رقم 02: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطابع القانوني	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %
الزراعة									
المجموع %	20,68%	18,79%	21,12%	21,20%	21,64%	23,15%	22,81%	22,58%	22,82%
البناء والأشغال العمومية									
المجموع %	21,50%	22,94%	22,80%	22,38%	23,28%	22,97%	21,90%	22,05%	21,82%
النقل والاتصال									
المجموع %	24,38%	22,79%	20,83%	20,63%	19,35%	17,84%	20,22%	19,82%	19,57%
خدمات المؤسسات									
المجموع %	2,10%	2,20%	2,25%	2,54%	2,54%	2,52%	2,42%	2,50%	2,46%
فندقة وإطعام									
المجموع %	2,35%	2,42%	2,40%	2,39%	2,24%	2,26%	2,43%	2,40%	2,50%
صناعات غذائية									
المجموع %	4,46%	4,33%	4,28%	4,10%	4,27%	4,32%	4,00%	4,22%	4,16%
صناعة الجلود والأحذية									
المجموع %	0,07%	0,07%	0,06%	0,05%	0,05%	0,04%	0,03%	0,04%	0,03%
تجارة وتوزيع									
المجموع %	24,46%	26,47%	26,26%	26,71%	26,64%	26,90%	26,20%	26,39%	26,64%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

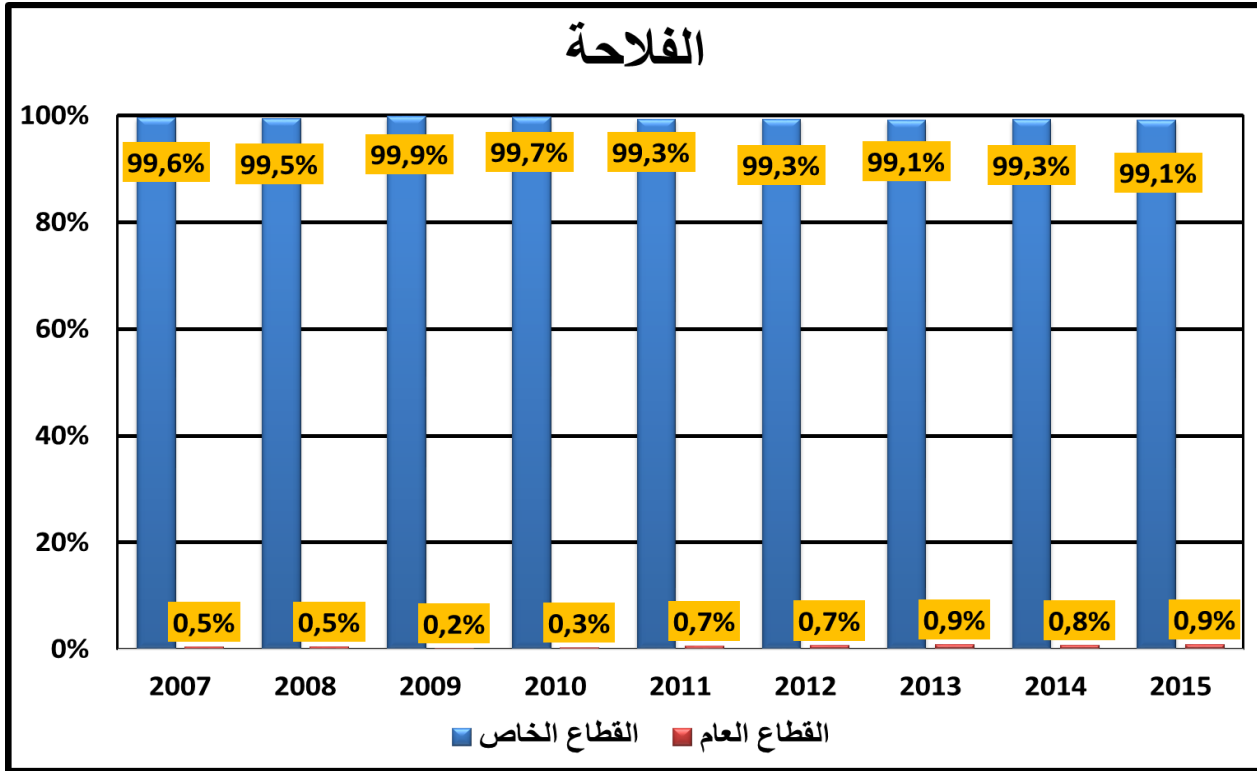
Source : Bulletin d'Information Statistique de la PME, n°22, n°30.

الملحق 03:

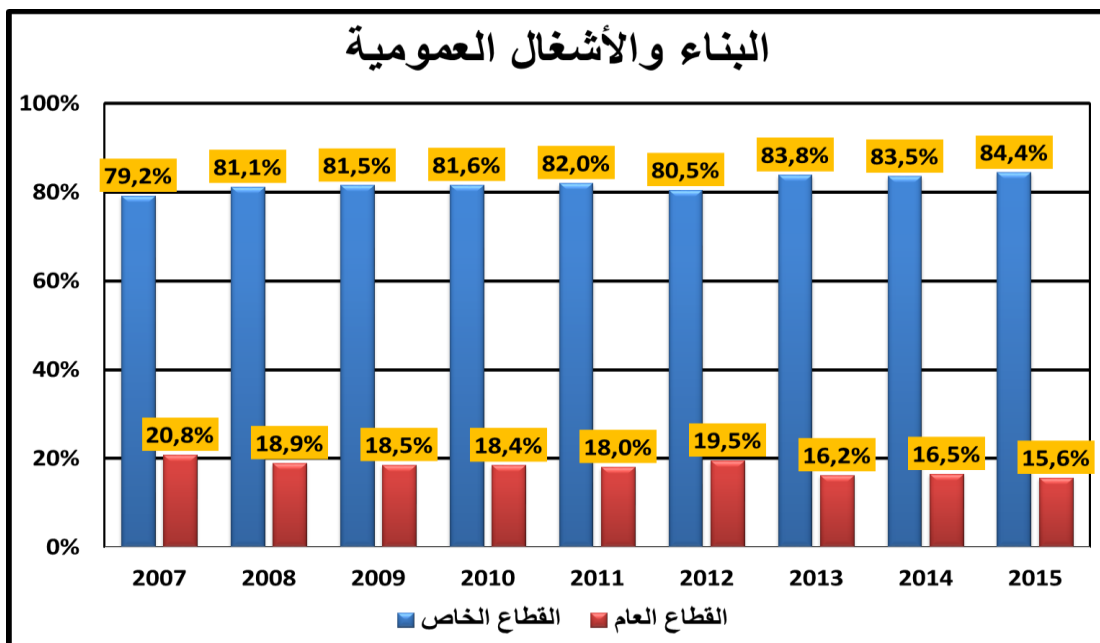
شكل رقم 01: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



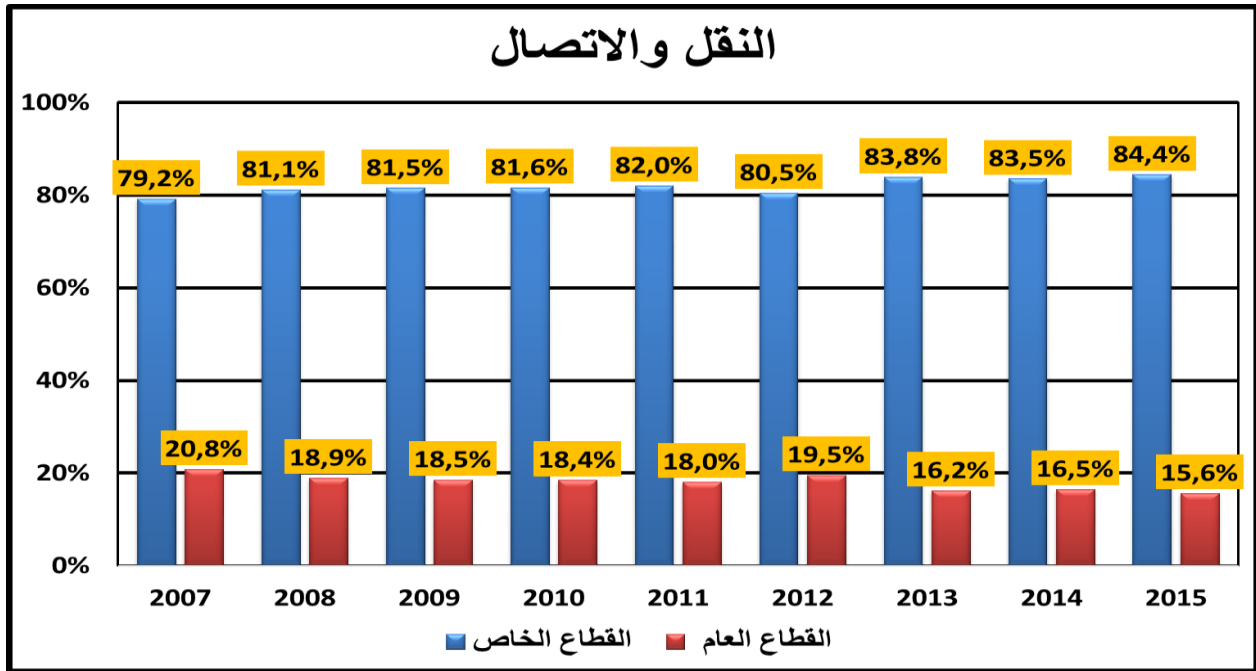
شكل رقم 02: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع الفلاحة خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



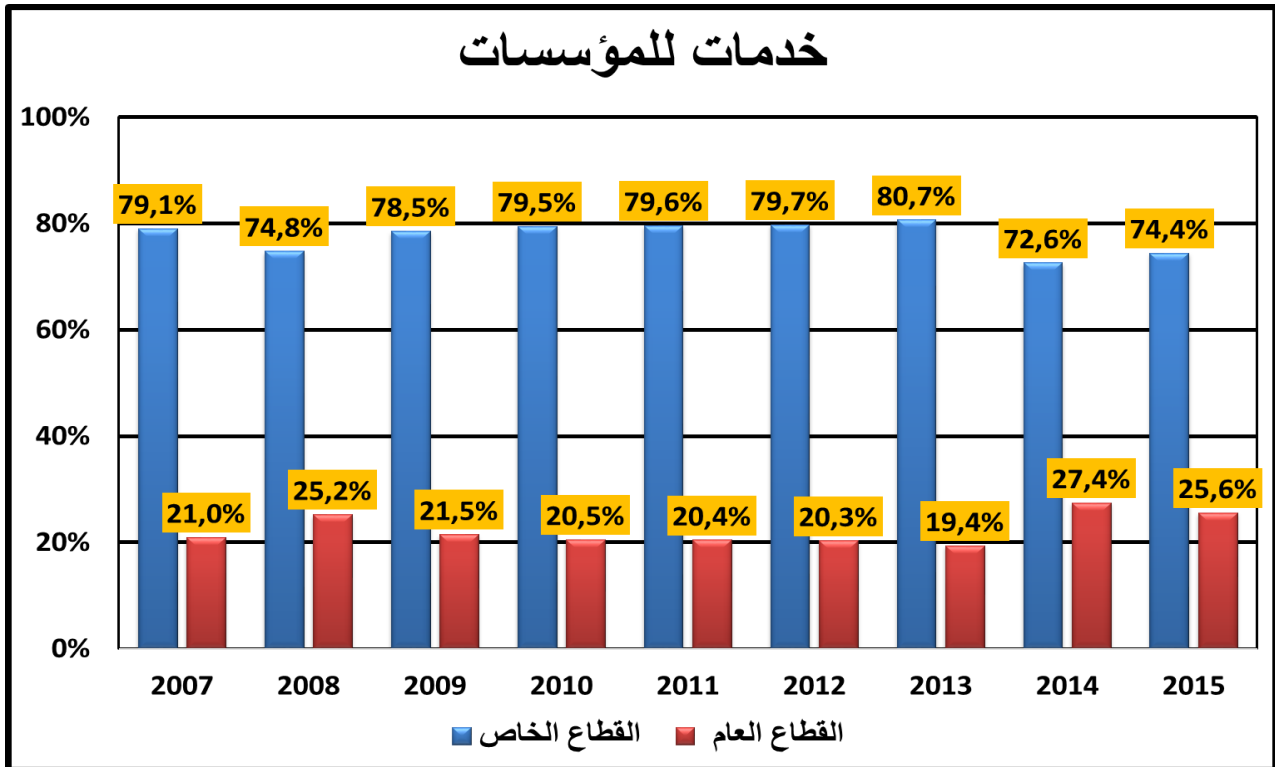
شكل رقم 03: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاع البناء والأشغال العمومية خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



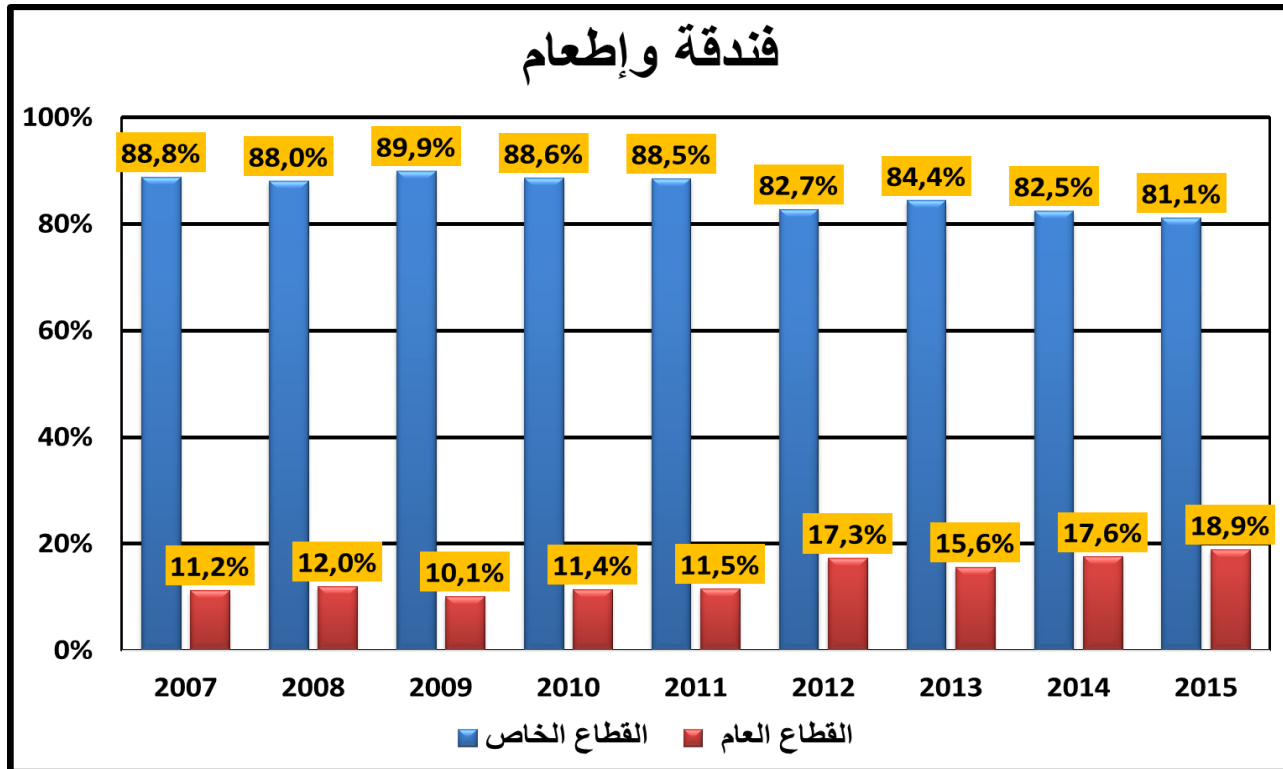
شكل رقم 04: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب النقل والاتصال خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



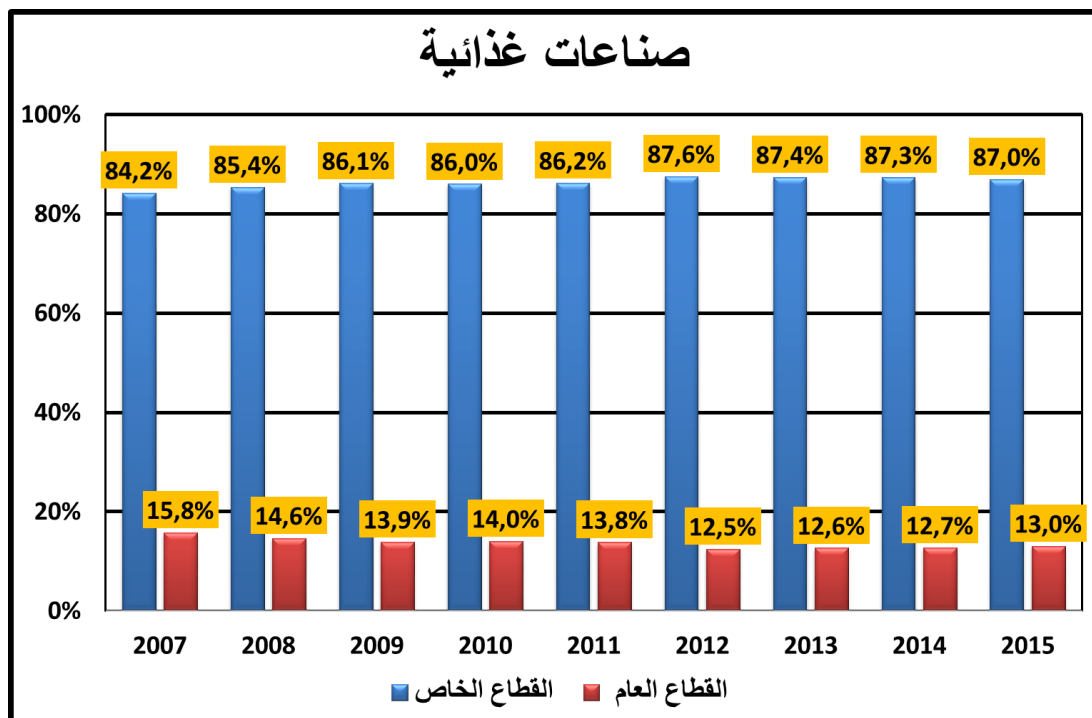
شكل رقم 05: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب خدمات المؤسسات خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



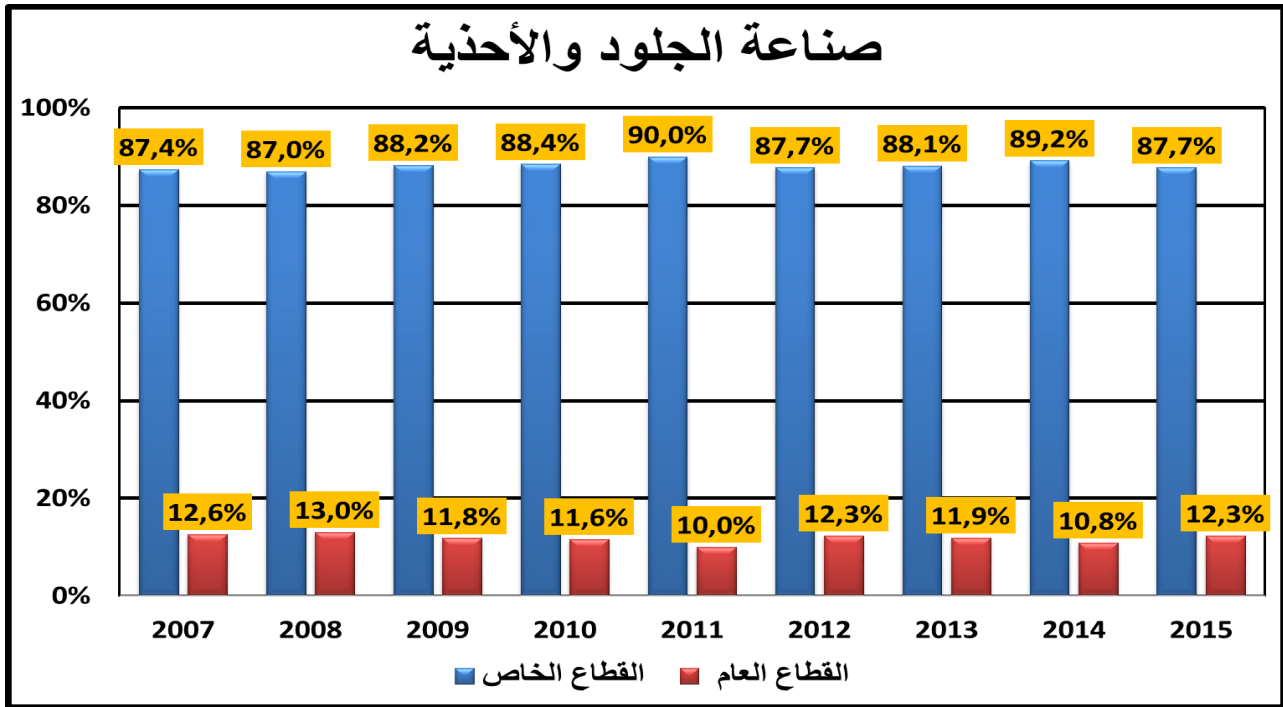
شكل رقم 06: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب فندقية وإطعام خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



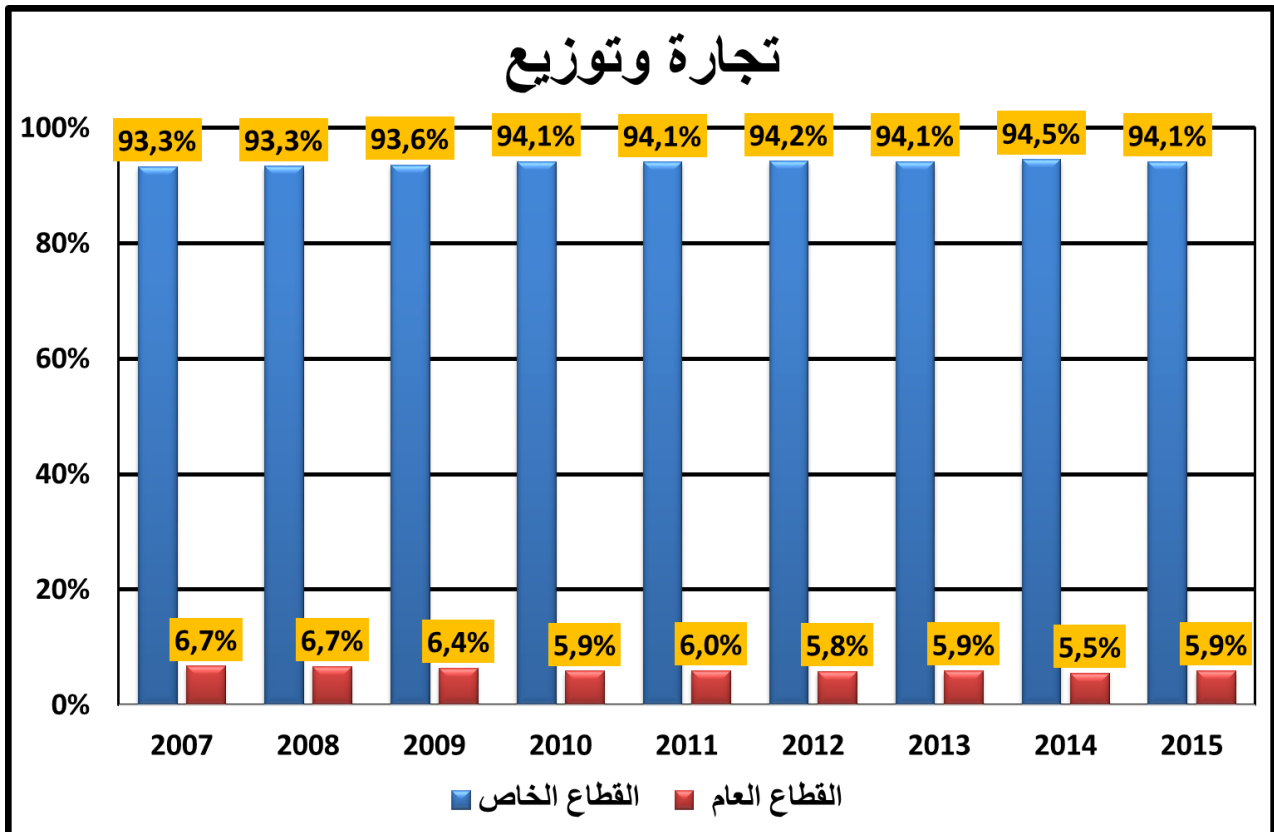
شكل رقم 07: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب صناعات غذائية خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



شكل رقم 08: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب صناعة الجلود والأحذية خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



شكل رقم 09: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب تجارة وتوزيع خلال المرحلة من 2007 إلى 2015. النسبة %



المخلص

تلعب مؤسسات التمويل المصغر دورا أساسيا في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، وذلك بتوفير الخدمات المالية للفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي، فهي تساهم في محاربة الفقر وتنمية الاقتصاد. ولتطوير دورها وزيادة فعاليتها في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري، لا بد من توفير البيئة القانونية التي تنظم نشاطها وتحمي المستفيدين من التجاوزات والاستغلال، وتوفير التمويلات اللازمة لنشاطها. وتهدف هذه الأطروحة لتحديد استراتيجية تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري، عبر دراسة التجربة الإندونيسية في مجال التمويل المصغر حيث تعتبر من بين التجارب الرائدة والناجحة على المستوى العالمي في مجال التمويل المصغر، حيث تنشط في سوق التمويل المصغر العديد من مؤسسات التمويل المصغر وبأشكال قانونية مختلفة.

وللإجابة على إشكالية الأطروحة التي تتمثل في كيف يمكن تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية في الاقتصاد الجزائري؟، اعتمدنا على المنهج المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي بدراسة الإطار العام للتمويل المصغر في كل من إندونيسيا والجزائر، حيث في الأولى تمت دراسة حالة بنك ركيات والثانية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ومما سبق توصلت الدراسة الى ضرورة تطوير سوق التمويل المصغر بالجزائر وذلك بتطبيق استراتيجية تهدف الى فتح السوق أمام البنوك والمؤسسات المالية للاستثمار في مؤسسات التمويل المصغر، مع ضرورة تحفيز نشاط التمويل الإسلامي المصغر، بالإضافة الى تطوير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التمويل المصغر، المشروعات العائلية والفردية، دور، إندونيسيا، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بنك ركيات.

Résumé

Les institutions de microfinance jouent un rôle clé dans le développement des projets familiaux et individuels en fournissant des services financiers aux catégories exclues du système financier traditionnel. Elles contribuent à la lutte contre la pauvreté et au développement de l'économie.

Afin de développer leurs rôles et leurs efficacités dans l'économie algérienne, il faut avoir un environnement juridique régissant l'activité et protégeant les bénéficiaires contre les abus et l'exploitation, et fournir le financement nécessaire à leurs activités.

Cette thèse vise à déterminer une stratégie pour développer le rôle des institutions de microfinance dans le financement des projets familiaux et individuels dans l'économie algérienne, en étudiant l'expérience de l'Indonésie en raison de sa réussite dans le domaine de la microfinance au niveau mondial.

Afin de répondre à la problématique comment développer le rôle des institutions de microfinance dans le développement des projets familiaux et individuels dans l'économie algérienne ? Nous avons utilisé l'approche comparative, la méthode descriptive et la méthode analytique. Pour étudier le cadre général de la microfinance en Indonésie et en Algérie, nous avons étudié pour le premier cas la Banque Rakyat Indonésie et l'ANGEM pour le deuxième cas.

Le développement du marché de la microfinance Algérien passe par l'application d'une stratégie visant à ouvrir le marché aux banques et aux institutions financières, avec la nécessité de stimuler la microfinance islamique et le développement de l'ANGEM.

Mots clés : institutions de microfinance, projets familiaux et individuels, rôle, Indonésie, ANGEM , la Banque Rakyat.